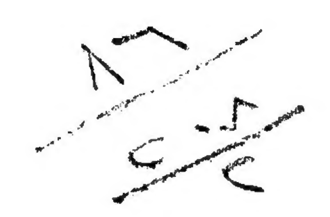




جامعة مؤتة
عمادة الدراسات العليا

أثر نظرية التشبيه في النحو العربيّ

خالد محمد المساعفة

رسالة
مقدمة إلى
عمادة الدراسات العليا
استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة
الدكتوراه في النحو والصرف قسم اللغة العربيّة وآدابها

جامعة مؤتة 2004



MUTAH UNIVERSITY
Deanship of Graduate Studies

جامعة مؤتة
عمادة الدراسات العليا

نموذج رقم(13)

إجازة رسالة جامعية

تقرر إجازة الرسالة المقدمة من الطالب خالد محمد المساعفة بـــ:

" اثر نظرية التشبيه في النحو العربي"

استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الدكتوراة في اللغة العربية.

القسم: اللغة العربية.

	التوقيع	التاريخ	
أ.د. عبد الفتاح الحموز		2004/12/16	مشرفاً ورئيسا
أ.د. علي الهروط		2004/12/16	عضواً
أ.د. جهاد المجالي		2004/12/16	عضواً
د. جعفر عبابنة		2004/12/16	عضواً



عميد الدراسات العليا

أ.د. أحمد القطامين

MUTAH-KARAK-JORDAN
Postal Code: 61710
TEL :03/2372380-99
Ext. 5328-5330
FAX:03/ 2375694
e-mail: dgs@mutah.edu.jo sedgs@mutah.edu.jo
http://www.mutah.edu.jo/gradest/derasat.htm

مؤتة – الكرك – الاردن
الرمز البريدي :61710
تلفون :03/2372380-99
فرعي 5328-5330
فاكس 03/2 375694
البريد الالكتروني
الصفحة الالكترونية

الإهـداء

إلى والديّ أحق الناس بحسن الرعاية إلى زوجتي شريكة البحث والمعانـاة، إلى بشر ولجين فلذات الكبد، إلى أشقائي وشقيقاتي، إلى هؤلاء جميعاً أهدي ثمرةً من ثمار الصبر والعمل الشاقّ.

خالد محمد عواد المساعفة

الشّكر والتقدير

الشكر لله سبحانه بما هو أهله على ما يسّر وأعان والشكر موصولاً بالثناء العطر لأستاذي الدكتور عبد الفتاح الحموز الذي كان نعم المشرف والعالم المفضال ونعم المرشد للسائرين في دروب العلم والشكر للصديقين الدكتور أنور العجارمة والدكتور نوفان العقيل على تفضلهما بإحضار بعض الدراسات التي أعانت ويسّرت والشكر لكلّ من مدّ يد العون مُقلاً كان أو مكثراً.

خالد محمد عواد المساعفة

فهرس المحتويات

المحتـــــوى	رقم الصفحة
الإهداء	أ
الشكر والتقدير	ب
فهرس المحتويات	ج
الملخص باللغة العربيّة	و
الملخص باللغة الإنجليزيّة	ح
الفصل الأول: نشوء التشبيه النحوي واتّساعه	1
1.1 المقدمة	1
2.1 الدراسات التي تناولت التشبيه النحوي	2
3.1 نشوء التشبيه النحوي قبل الخليل	13
4.1 ما قيل عن التشبيه النحوي في هذه الفترة	17
5.1 التشبيه في زمن الخليل وسيبويه	17
1.5.1 التشبيه النحوي	18.
2.5.1 التشبيه البلاغي في ضوء القاعدة النحويّة	22
6.1 القواعد النظريّة للتشبيه النحوي	27
7.1 مفهوم قياس الشبه	42
1.7.1 مفهوم علّة التشبيه	44
8.1 نقد التشبيه النحوي	46
الفصل الثاني: أثر التشبيه في تفسير بناء الاسم	
1.2 التمهيد	51
2.2 الأصول	52
3.2 أسباب بناء الاسم العامة	56

4.2 وجوه المشابهة بين المبنيات سماعاً والحروف 58
5.2 نتائج ومقارنة 78
6.2 ما جاء على وزن (فَعَالِ) 84
7.2 المبنيات المقيدة بالتركيب 97
8.2 معارضات التشبيه 135
الفصل الثالث: أثر التشبيه في المنع من الصرف وتفسيره
1.3 معنى الصرف لغة واصطلاحا 138
2.3 التنوين معناه ووظيفته 138
3.3 أصول دراسة الممنوع من الصرف عند القدماء 140
4.3 فرعيّة الفعل والاسم الممنوع من الصرف 141
5.3 موانع الصرف ووجوه فرعيتها 144
6.3 الوصف وما يجتمع معه 145
7.3 العلميّة وما يجتمع معها 152
8.3 منهج القدماء والمحدثين في صيغ منتهى الجموع وكلمة (أشياء) 165
الفصل الرابع: التشبيه المتبادل
1.4 تبادل التشبيه 170
2.4 بناء الفعل وإعرابه 171
3.4 إعمال المشتقات 203
4.4 إعمال المصادر 228
5.4 أسماء الأفعال 230
الفصل الخامس: أثر التشبيه في نظام الجملة
1.5 الأصول ومنهج الدراسة 232
2.5 مفهوم الإسناد لغة واصطلاحاً 232
3.5 التشبيه في جملة النواسخ 242

الفصل السادس: أثر التشبيه في مكملات الجملة والأساليب اللغويّة

1.6 التمهيد 275

2.6 المكملات الفضليّة 275

3.6 المكملات التابعة 298

4.6 الأساليب اللغويّة 304

نتائج الدراسة 309

المراجع 313

مُلخّص

أثر نظريّة التشبيه في النحو العربي

خالد محمد عوّاد المساعفة

جامعة مؤتة، 2004

تناولت الدراسة التشبيه النحوي الذي بدت أصولُه واضحةً في زمن عبد الله بن إسحاق الحضرمي ومعاصريه، ومن ثَمّ نما واستقرت أصوله وقواعده في زمن الخليل وسيبويه ومعاصريهما من نحاة الكوفة، وإلى هذه الطبقة من النحاة يعود الفضل في معرفة التشبيه بنوعيه : النحوي والبلاغي.

ولا يُستبعد أن يكون هؤلاء النحاة، قد عرفوا التشبيه وأجروه في تفسير أحكام الأبواب النحوية، نتيجةً لمعرفتهم بالتشبيه البياني الذي عُرف في منظوم كلام العرب ومنثوره وما عُرف من أساليب بيانيّة في القرآن الكريم وحديث الرسول صلى الله عليه وسلّم. وكذلك عرفوه نتيجةً للتشابه والتقارب بين مفردات اللغة وتراكيبها.

وكانت أصول التشبيه النحوي المتقدِّمة تلتقي – أحياناً – مع نظريات القياس والتعليل والأصل والفرع، بعفويَّة مطلقة، دون أن نحسّ بشيء من النتائج الصارمة؛ لأن مفهوم التشبيه – لدى النحاة السابقين – يقع في صميم فكرة الاجتهاد، ومن هنا تآلفت نظرية التشبيه النحوي مع مفهوم المجاز والاتّساع، لينتجَ من هذا التآلف وظيفةٌ للتشبيه ترمي إلى التفسير والتوضيح وإلى شيء من الإقناع بمعقوليّة الظاهرة اللغويّة أحياناً.

وقد اتّسع التشبيه النحوي، ولاقى قبولاً حَسَناً من لدن النحاة المتأخرين، فتوسّعوا في إيجاد المصطلحات الخاصة به، وتوسّعوا في أركان التشبيه من حيث عددُها ونوعها. وربما يكون نحاة القرن الثالث الهجري، أوّل من عرّف هذا التوسع وزاد فيه، خاصةً ما شاع من مسائل التشبيه لدى المبرد في كتاب (المُقتَضب).

وكان للخلاف النحوي واختلاف أصوله، وامتزاجها بأصول الفقه، ومعرفة النحاة لقواعد التشبيه البلاغي، الأثرُ الكبير في تشعُّب مسائل التشبيه النَّحوي.

ولاعتقاد نفرٍ من الباحثين القدماء والمحدثين، بأنّ التشبيه قياسٌ وعلّةٌ بالمعنى الدقيقِ والنتائج الصارمة لهذين المصطلحين؛ شكّكوا فيه، بل أنهم اشتّطوا في رفضه ووسموا نتائجه بالطابع الجدلي والمنطقي.

وقد تبيّن للدراسة حضور التشبيه النحوي وتميّزه في تفسير حقائق البناء والإعراب الخاصة بالاسم والفعل، وفي إعمال المشتقات والمصادر.

أما في موضوع الجملة فقد اتّضحت طبيعة العلاقة الإسناديّة ومسائل تخصّ أنظمة التقديم والتأخير والحذف والإثبات، بناءً على قواعد التشبيه وأصوله. وقد بيّنا أثر هذه القواعد في نظام جملة النواسخ.

وقد انسحبت آثار التشبيه إلى مسائل الفَضَلات والتوابع والأساليب اللغويّة، فكان للفضلة شبهٌ بالفضلة و شبهُ بالعمدة أو بالتّابع. وهذا ما نلمسه في باب التوابع نفسها.

وقد أمدّ التشبيهُ النحوي الأساليبَ اللغويّةَ – كالاشتغال والنداء والاختصاص وأساليب الربط بين العناصر اللغويّة– بمزيدٍ من الأفكار الجديدة، التي كشفت النقاب عن مسائل الحذف واختيار الحركة الإعرابيّة المناسبة لهذا الأسلوب أو ذاك.

ولم يترك التشبيه النحوي نقصاً في دراسة خصائص الكلمة المفردة حتى انتظامها في التركيب الجمليّ. إذ دَرس الصوت المفرد – سواء أكان حركة أو حرفاً – ودرس الصوت الوظيفي من ناحية صرف اللّفظة، ومن ثَمّ كانت نتائج التشبيه واضحةً في المستوى الإعرابي الذي كان موضع اهتمام دراستنا.

Abstract
Impact of Simile Theory on Arabic Syntax
Khalid M. Masa'afa
Mu'tah University, 2004

This study deals with the syntactic simile whose early origins seem to have appeared during the period of Abdullah Bin ishāq Al-Hazrami and his contemporaries. It traces how syntactic simile grew and thrived especially during the periods of Al-Khalil Bin Ahmed Al-Farahidi, Sibawhi and Syntactian Kofi contemporaries. Thanks to this group of scholars that syntactic simile was divided into two types: syntactic and rhetoric. The study also reveals the relationship between syntactic simile theory and the concept of mytonimy.

The study discusses the contribution of modern linguists in accepting, expanding and adding to this domain qualitatively and quantitavly. The study also reveals the impact of simile at the word level as well as at the sentence level. It shows also how syntactic simile can be manipulated to cover all linguistic activities such as vocation and means of ellipting phrases and expanding parts of the sentence.

The study has arrived at some conclusions & recommendations that can be found herein with.

الفصل الأوّل

نشوء التّشبيه النحويّ واتّساعه

1 . 1 المقدمة.

يطلق لفظ التّشبيه فينصرف الذهن إلى التشبيه البلاغيّ الذي هو أحد فروع علم البيان، زيادة على المجاز والاستعارة والكناية.

ويُعَرّف التشبيه البلاغي بأنه : الدلالة على مشاركة أمرٍ لآخر، في معنى لا يكون إلاّ على وجه الاستعارة التحقيقية لا على وجه الاستعارة بالكناية، ولا على وجه التجريد، نحو : لقيتُ بزيد أسداً. (التفتازاني، 2001، 516، 517)

أما التشبيه الذي تُعنى به الدراسة فهو ما أصّله النحاةُ في صلب الدرس النحوي، وأجروه بين الأبواب النحويّة، ولهم فيه مقولاتٌ مبنيةٌ على النظر في تشابه ألفاظ اللغة وتراكيبها في المستوى النحوي، وكان مرتبطاً بقياس التراكيب والألفاظ المفردة على بعضها في مستوى الأحكام. وهو التشبيه الذي رافق القاعدة النحويّة واقترن بها، واتّسع على حسب اختلاف المذاهب والآراء، ليكوّن – فيما نحسب – نظريّةً قوية فاعلة لتدعيم النزعة التعليميّة والإقناعيّة، بما تشتمل عليه هذه النظرية من أصول وقواعد تجريدية، ومنهج يقوم على المقارنة وبيان أوجه التشابه بين المفردة والأخرى والتركيب اللغوي ومشابهه، وبين الباب النحوي ونظيره وبين الوظيفة النحويّة والأخرى. وهو أمر يجعلنا نقوم بدراسته وإعادة تبيين أصوله.

وهي – بما ذكرناه – نظريّة لغويّة؛ لأنها انبجست من روح اللغة، حين قرّ في خَلَد النحويين أن التشبيه النحوي لا يكتفي بوصف الظاهرة اللغويّة بل ينفذ إلى أعماقها، ليعطي لمقولات العامل ونظرية الأصل والفرع وأنظمة التقديم والتأخير والحذف والإثبات وما أشبه، اتّساقاً مضاعفاً في النظرية النحوية العامة.

وعلى الرغم من حضور نظرية التشبيه في التفكير النحوي، وإدراك النحاة لقيمتها، واتّكائهم على أصولها ومفردات قواعدها واتساع مباحثها، إلاّ أنّها بقيت موزّعة بين أبواب النحو، ولم تلقَ الدرس والعناية في موضع واحد يكشف عن أصلها وغايتها ومنهج النحاة فيها. وهذا سبب يدفعنا إلى دراسة هذه النظرية وبيان أصولها.

ولم يقدّم النحاة الأصوليون – الذين صرفوا اهتمامهم لدرس الأصول النحوية كالقياس والعلة والسماع – غيرَ ذكر الأمثلة المُقتضَبة، وهي نزعة لا تكاد تخلو من أثر علم أصول الفقه وتفاعله مع أصول النحو.

1 . 2 الدراسات التي تناولت التشبيه النحوي.

تناول بعض المحدثين التشبيه النحوي بمسميات مختلفة، ومناهج وغايات متضاربة فجاءت النتائج بمستوى المناهج والغايات نفسها.

وقد استطعت – بعد البحث والتنقيب الطويلين – الوصول إلى أربع دراسات ثلاث منها كتب مُؤلَّفة لغير غايات الشهادة العلمية فيما أحسب، وواحدةٍ قُصد بها استكمال متطلبات نيل شهادة الدكتوراه.

وفيما يأتي وصف موجز لهذه الدراسات ونتائجها.

الدراسة الأولى : المشابهة في النحو العربي.

وقد قام بهذه الدراسة محمد حسن يوسف وصدرت الطبعة الأولى لها عن دار مطبعة الأمانة سنة (1982) وعدد صفحاتها (17).

وهي دراسة تخلو من التحليل، وتقتصر على بعض مسائل التشبيه في الأبواب النحويّة. فهي دراسة انتقائية في منهجها ومادتها ونصوص التشبيه فيها، وليس فيها ما يمكن وسمه بنتائج.

ويتطابق وصفنا لهذه الدراسة مع ما ذكره الباحث محمد العمراوي فيها. (العمراوي، جـ،د، 1995)

الدراسة الثانية : المتشابه والمختلف في النحو العربي.

وقام بهذه الدراسة محمد حسين، وقد صدرت الطبعة الأولى عن دار الثقافة العربيّة، سنة (1996) وعدد صفحاتها (12).

ونقتبس من مقدمة هذه الدراسة منهجها وطريقة التحليل بما يغني عن تفصيل الرأي فيها.

يقول مؤلفها : ((...فأردت أن أجمع هذه المتشابهات من الأبواب النحويّة، على أن يستفيد منها دارسو النحو... ولقد كنت أذكر التشابه بين ظاهرتين، ثم أذكر بعد ذلك ما يختلفان فيه)). (حسين، 1996، 6)

فالدراسة تقوم على الجمع وحده، دون أن يكون لها نصيب من التحليل والتّتبع والاستقصاء.

الدراسة الثالثة : قضيّة الشّبَه في النحو العربي.

وصاحب هذه الدراسة فؤاد أحمد الحطاب، وقد صدرت في طبعتها الأولى عن دار الطباعة المحمديّة، سنة (1988) وعدد صفحاتها (646). ويجمع هذه الدراسة وجه من الشبه بالسابقة من حيث التركيز على الجمع، ولكنها تزيد في كثرة المجموع، فهي أشبه ما تكون بمعجم لنصوص نظرية التشبيه ينماز بالتكرار والخلط بين مشابهات من مستويات مختلفة، مع افتقاره لعنصر التبويب والتنظيم.

وعمل هذه الدراسة إن تجاوز الجمع قليلاً، فلا يزيد على إعادة الشرح والنثر، وقلما خلصت إلى نتيجة، وهذا يعود – في رأينا – إلى أسباب كثيرة نجملها بما يأتي :

1- أن منهج الدراسة يقوم على جمع نصوص التشبيه من المستويات اللغوية الكاملة، فقد جَمع الباحث أكثر ما قيل في التشبيه الصوتي والصرفي والنحوي والدلالي.

وهذا الجمع يكشف عن عدم التمييز بين ما هو تشابه بين الأصوات اللغوية في المخرج والصفة، ويأخذ حكم القوانين العلمية ضبطاً ونتائج وبين التشبيه النحوي الذي هو اجتهاد يمكن قبوله أو حتى ردّه؛ ولهذا السبب فإن عنوان الدراسة لا يتّفق مع مضمونها.

2- أن منهج البحث ودراسة التشبيه وترتيب المسائل يتنافران بوضوح.

فمرّة يكون التشبيه بين حركة وحركة، أو بين حركة وحرف، أو بين اسم واسم أو اسم وفعل وما أشبه... وأخرى يكون التشبيه فيها بمسميات مختلفة مثل: التعريف والتنكير أو الفاعلية والمفعولية، أو يكون بين الأفراد والتثنية والجمع...

وفي ذلك كلّه وقعت الدراسة رهينة النصــوص، فرضـيت منهـا بالشــرح الخالص. ولعلّ الدراسة التي تُخصّص باباً تزيد صفحاته على (24) ويوسم بــ: (أشتات مجمّعة في الشبه) تنطق بمستوى من الضعف في منهج التحليل وإعــادة البناء واستخلاص النتائج.

3- ونترك مآخذنا الكثيرة على هذه الدراسة، ونقف عند بعض نتائجها لا كلّهــا. وهي نتائج يناقض بعضها بعضاً، كما تناقض حقائق لا يمكن القبول برأيــه فيها.

ففي النتيجة الرابعة يذكر ما نصه : ((يفيد – أي التشبيه – في توجيه بعــض القراءات القرآنية)). (الحطاب، 1988، 595)

إن توجيه القراءات القرآنية لا يقوم على فكرة التشبيه النحوي وحسب، وإنما يقوم على الأصول النحوية التي قرّت في المذاهب النحوية، لأنّ القراءات مســتوىً لغوي لا يختلف – من حيث النظر النحوي إليه – عن الشاذ من اللهجــات، إن لــم يتفق مع الأصول النحويّة، ولم تتوافر فيه شروط القراءة المقبولة. وليس مدار فائدة التشبيه النحوي منوطاً بالتقريب بين قواعد اللغة وبين القراءات التي تَحقّق النحاة من مخالفتها للقواعد نفسها.

والنتيجة السابعة تعلي من ذكاء العرب وخصوبة خيالهم، لربطهم بين الشيء والآخر بناءً على معرفتهم للتشبيه.(المرجع السابق، 595)

وهذه النتيجة تبرز معرفة العرب لقواعدهم الضابطة للغــتهم، وهنــا يكــون الخلط في أوجه، حين لا يفرق الباحث بين التشبيه النحوي – الــذي هــو اجتهــاد وصناعة من لدن النحاة – وبين اللغة التي هي إنتاج جماعي يجري وفاقــاً لسـليقة وملَكَة.

وأرى أنّ هذا الخلط قد وقع به كثير من القدماء والمحــدثين، كمــا ســيظهر لاحقاً.

والنتيجة السادسة عشرة تقول : ((عناية الأقدمين به – يقصد التشبيه النحــويّ -أكثر من عناية المتأخرين)). (المرجع السابق، 596) وهذه النتيجــة متهافتــة مــن أصولها.

فقد قابل بين القدماء وأصحاب النظر اللغوي من المتأخرين، دون أن نلمس في بحثه مقارنة بينهم حتى يخلُص إلى هذه النتيجة، زيادة على أن (الأقدمين والمتأخرين) على خلاف في مسائل التشبيه والعلة والقياس. والذي نراه أن المتقدمين من علماء النحو وضعوا الأصول الأُول لنظرية التشبيه، ومن ثَمّ جاء المتأخرون ليزيدوا في تلك الأصول ويبينوا مسائلها ويشرحوا غوامضها، فالمسألة – إذاً – ليست مبنية على العناية بمقدار ما هي توسّع في الشّرح، ومدّ لأصول النظرية بين الأبواب النحوية.

ونخلص بَعد ذلك إلى القول : إنّ النتائج العشرين التي كُسعت بها الدراسة، تصلح أن تكون نتائج عامة لأي مستوى من النظر في العلة والقياس ونظرياتهما، وأنها نتائج مُرتجلة.

الدراسة الرابعة : المشابهة ودورها في التراث النحوي

وهي دراسة علمية نال بها الباحث محمد عبد الفتاح العمراوي درجة الدكتوراه من جامعة القاهرة كلية دار العلوم، سنة (1995) وتقع في (289) صفحة. وتختلف هذه الدراسة عن سابقاتها، لتوافر ملامح المنهج العلمي فيها، والنزوع إلى التنظيم، ومتابعة الآراء في مظانها المختلفة، واستطاعت الدراسة أن توضّح مواطن الاتّفاق والاختلاف بين النحاة في مسائل التشبيه، والخروج بشيء من النتائج التي توضِّح بعضَ غايات التشبيه النحوي وربطه بنظرية الأصل والفرع، ومن ثَمّ أبقت الدراسة مكاناً للمقارنة بين النظر النحوي القديم والأنظار اللغوية الحديثة، وبيّنت بعض نواحي القوة والضعف في التشبيه النحوي. وقد جاءت نتائج الدراسة القليلة، صدىً للمنهج الذي سار عليه الباحث.

ولكنّها أخلّت بالكثير من مسائل التشبيه، مما جعلها – من وجهة نظرنا – لا تبعد عن مستوى الدراسة السابقة من حيث النتائج المرجوّة منها.

وقد أفرزنا جوانب الخَلَل والضعف فيها، فجاءت على النحو الآتي :

1- لم تَعنَ الدراسةُ بنصوص التشبيه النحوي التي تؤرِّخ لنشأته عند طبقة النحاة الذين سبقوا الخليل وسيبويه ومن عاصرهم، ولم تكشف عن الأصول الأُول لهذه النظرية في الأبواب النحوية ومسائلها؛ ولهذه نجد الباحث قد درس

التشبيه في غياب المعرفة الواعية بنشوء مصطلحاته واتساعها وتمايزها، مثلما غابت الأسباب التي نعلّق عليها وضوح نشأة هذه النظرية.

2-ومن الغريب في هذه الدراسة خلوّها من أية إشارة إلى التشبيه البلاغي، الذي برَز فيه النحاة المتقدمون، وأدركوا منه جوانب كثيرة وهم يضعون قواعد اللغة. وقد انعكس هذا الإدراك خيراً على التشبيه النحوي، إذ أبقاه – عند كثير من النحاة – في دائرة المجاز والاتساع. وبهذا أمكن للنحاة أن يُخضِعوا نتائج التشبيه لحقائق المجاز، وأن ينظروا إليه على أنّه اجتهاد يقبل الأخذ والردّ، وهذه النظرة تتفق مع حقيقة التعليل والقياس النحوي عند كثيرٍ من النحاة المتقدمين.

وحين غاب هذا الإدراك من الدراسة السابقة، بدا التشبيه النحوي ناضجاً وأنّه بظهوره هذا يشبه (الطفرة) غير المتوقّعة.

3-ومن جوانب الخلل عدم قدرة الدراسة على ضبط قوانين التشبيه والتمييز بين أساليبه التي تتسع وتضيق، أوتختلف وتتفق في مراحل النحو العربي المختلفة.

4-افتقرت الدراسة إلى كتب أصول النحو كاللمع وجدل الإعراب والاقتراح وشروحه، وكذا افتقرت إلى الكتب والمظان التي حفلتْ بمسائل التشبيه، ومنها كتاب : ثمار الصناعة للجليس النحوي، وعلل النحو لابن الوراق، والفوائد والقواعد للثمانيني... وبذلك ضاع قسم كبير من الرأي ممّا يفيد هذه الدراسة ويسدُّ خللها.

5-وكان لطول النقل والاقتباس آثاره السيّئة؛ لأن هذا المنحى أبقى الباحث – في كثير من الأحيان – ناقل نصوص وشارحاً لها. مما جعل استنباط الأصول والقواعد الضابطة لنظرية التشبيه مطلباً عزيزَ المنال، ولذلك بقي التشبيه المدروس في هذه الرسالة هو الذي ذكره النحاة في الأبواب النحويّة، دون أن يربط الباحث بين مواضعه المختلفة ويقيم عليه استنتاجات وفروضاً دقيقة.

6-أمّا وصول الدراسة إلى المقارنة بين النظر النحوي القديم والحديث، فهو يكشف عن قصور كبير في هذه الناحية. فمن غير المعقول أن تبقى هذه

الدراسة تنتقد آراء المحدثين لأنها لا تتفق مع القديم. فهو يُغفل حقيقة مؤادها أنّ ما قام به المحدثون من أصحاب التيسير النحوي وإعادة البناء يقـع فـي صميم الاجتهاد، وأن نظرهم يستند إلى مناهج لغوية، تتميّز بالطابع الوصفي الذي يفسر الظاهرة اللغوية في بيئتها اللغوية المحدودة زماناً ومكاناً، وينـأى عن الاجتهاد المؤسّس على التعليل والقياس، ولهذا فإنّ نقد الباحـث لجهـود إبراهيم مصطفى وعبد الرحمن أيوب ومهدي المخزومي، من النوع المكـرّر الذي لم يأت بجديد. (العمراوي، 1995، 65، 73، 124 – 127) وكان الأولـى أن يستفيد الباحث من الدراسات والبحوث المنشورة في المجـلات العلميـة والدوريات والرسائل العلمية، والكتب التي بحثت مسـائل النحـو وأبوابـه وقضايا القياس والتعليل ونظريات الأصل والفرع والعامل في ضوء أفكـار ومناهج جديدة.

7- وليس لدينا شيء من هذه الدراسة يكشف – بوضوح – عن وحدة التصـوّر والنتائج الكاشفة عن أثر نظرية التشبيه في مدّ نظرية العامل بـين الأبـواب النحوية.

وبعد، فقد اقتضى الأمر أن نُعيد النظر في كل مواضع التشبيه النحـوي، وأن تأتي فصول الدراسة الستة لتلائم هذا النظر وتكشف عن حقيقـة التشـبيه النحـوي وتحلّل نصوصه وتعيد بناء هذه النظرية، بما يتفق مع كون التشبيه نظريـة لغويـة فكرية تسعى إلى التعليميّة وتقيم روابط بين الأبواب النحوية المختلفـة فـي ضـوء التشابه.

وفيما يأتي موجز بمباحث هذه الفصول.

جاء الفصل الأول: (نشوء التشبيه النحوي واتّساعه) ليبحـث نشـأة التشـبيه النحوي قبل الخليل بن أحمد وفي زمنه، ومن ثمّ يقف علـى جهـود عبـد الله بـن إسـحاق الحضرمي وغيره من الذين سبقوا الخليل في إيجاد بعض مصـطلحات التشبيه كالمنزلة والمِثل والمشابهة، ومعرفة قواعد التشبيه الخاصـة ببـاب النـداء والاستثناء وبعض مسائل التشبيه في الحروف العاملة.

وقد بيّنا أثر الخليل في التشبيه النحوي والبلاغي من خلال باب إنّ وأخواتها والمبحث الذي بعده، وكشفنا الفروق بين منهج الخليل وسيبويه والنحاة الذين تلوهما. وأبَنّا في مبحث: (القواعد النظرية للتشبيه النحوي) عن مسائل تخصّ المصطلحات البارزة في التشبيه كشفاً لغوياً واصطلاحياً، وبيّنا علاقة المعنى اللغوي بالاصطلاحي، وذكرنا نصوصاً تظهر استعمال المصطلحات عند الخليل وسيبويه ومن تلاهما.

ومن جزئيات هذا المبحث بيان العلاقة بين المشبّه والمشبَّه بـه مـن حيـث الوجوه الفارقة والوجوه الجامعة بينهما، والعلاقة المبنية على مسائل الرتبة والأصل والتأثير.

وحاولنا دراسة القياس والعلة، مما يتّصل بـالمعنى اللغـوي والاصـطلاحي لقياس الشبه وعلته، وتوقفنا في المبحث الأخير من هذا الفصل عند مسألة نقد التشبيه النحوي، فكشفنا عن منهج ابن مضاء القرطبي الرافض للتشبيه، وبيّنا رأينا في هـذا الموضوع.

أما الفصل الثاني: (أثر التشبيه في تفسير بنـاء الا) فهـو أطـول فصـول الدراسة، وما كنّا نود أن يتسع لولا كثرة مسائل التشبيه في موضوع البناء، نتيجـة لكثرة المبنيات وتفرع التشبيه فيها واختلاف النحاة في كثيرٍ من أسباب البناء ووجوه الشبه.

وقد بدأنا الفصل بتمهيد ودراسة في الأصول التي لا بّد من معرفتها وكشـف جذورها، لفهم حقيقة التشبيه في موضوع بناء الاسم، ومن تلك الأصـول : أصـل البناء والإعراب وأصل الوضعْ وأصل تأدية المعنى وأصل الإفراد والتركيب.

ودرسنا في المبحث التالي له أسباب البناء العامة عند النحاة وما يتصل منهـا بالتشبيه، وعرضنا في مبحث وجوه الشبه، أسس التفسير التي تعتمد علـى وجـوه محدودة من شبه الاسم بالحرف سواء أكان ذلك في الشبه الوضعي أو الشبه المعنوي أو غيرهما من الوجوه. وقد درسنا المبنيات الاسميّة وفاقاً لتقسيمات خاصة، بيّنا من خلالها منهج القدماء واختلافهم فيها ورددنا أقوال المحدثين التي يشيع فيهـا سـوء الظن بالمشابهة بين الحرف والاسم. وكان اختلافنا مع القدماء والمحدثين مبنياً على

الاجتهاد الذي نراه مناسباً لتفسير هذه الظاهرة أو تلك؛ لذا اتخذنا من معطيات الدرس اللغوي الصوتي مرتكزاً لتفسير كثيرٍ من المسائل الصوتية التي تخصّ بناء المبنيات وحركتها.

وآخر مباحث الفصل الثاني خصصناه لدراسة مُعارِضات التشبيه التي تمنع بناء الاسم وتميل به إلى الإعراب.

وكانت مباحث الفصل الثالث: (أثر التشبيه في المنع من الصرف وتفسيره) تبيّن علاقة التشبيه بتفسير منع الاسم من الصرف نتيجة لتشبيهه بالفعل. فاقتضى ذلك التعريف بالصرف والتنوين لغة واصطلاحاً، وأن نكشف عن منطلقات القدماء والمحدثين في دراسة الأسماء الممنوعة من الصرف. وكذلك درسنا موانع الصرف وبيّنا أنواع الأسماء الممنوعة منه في ضوء فرعيّةٍ ما تصيبُ الاسم الممنوع من الصرف والفعل، فتتحقق بينهما مشابهة تؤدي إلى منع الاسم الصرف. وقد عرضنا لآراء المحدثين الذين تناولوا مسائل الممنوع من الصرف وفاقاً لمناهج مختلفة، فوقفنا عند آراء أساتيذ من مثل : إبراهيم مصطفى وعبد الفتاح الحموز وفوزي الشايب وغيرهم. وكانت لنا آراء جديدة في بعض موانع الصرف التي اختلفنا فيها مع القدماء والمحدثين.

وتحدثنا في الفصل الرابع: (التشبيه المُتَبادل) عن موضوعين رئيسينِ : أحدهما بناء الفعل وإعرابه. وثانيهما إعمال المشتقات والمصادر وأسماء الأفعال.

وقد استأثرت وجوه الشبه بين الفعل المضارع واسم الفاعل بنصيب كبير من الدراسة؛ لأنّ إعمال أمثلة المبالغة والصفة المشبهة وأفعل التفضيل وبعض الأسماء الجوامد تتأثر بهذه المشابهة وتُقَرَّرُ حقائق كثيرة في ضوئها. وكان لإعمال المصادر وأسماء الأفعال نصيب من المشابهة بالفعل بيّناها، وذكرنا أمثلتها واختلاف المناهج النحويّة فيها.

وكان المنهج يقتضي الوقوف عند آراء المحدثين في المشابهة بين الفعل المضارع واسم الفاعل على وجه الخصوص. فعرضنا لرأي إبراهيم السامرائي ومهدي المخزومي ومحمد حسن عواد، وبيّنا خلاصة رأيهم في هذه المسألة، ورددنا ما لا يُمكن قبوله من هذه الآراء.

وجاء الفصل الخامس: (أثر التشبيه في نظام الجملة) ليدرسَ تركيب الجُمل في مبحثين رئيسين : مبحث الجملة قبل دخول النواسخ عليها وانقسامها إلى جملة فعلية، واسمية وشبه جملة (العلاقة الإسنادية التامّة والناقصة) ومبحث الجملة بعد دخول النواسخ عليها.

وينبني من هذا المبحث مسائل كثيرة تخص التشبيه النحوي إذْ تُشبّه عناصر الجملة الاسمية بالفعلية والعكس صحيح.

وقد ذكرنا – ابتداءً – بعض المسائل الأصول التي تكشف عن حقيقة التشبيه في نظام الجملة، كأصل العمل النحوي وأصل الترتيب بين عناصر الجملة، وأصل التعريف والتنكير والحذف والإثبات.

وكذلك أجملنا الحديث في مفهوم الإسناد لغة واصطلاحاً، وكانت المسائل المفسّرة – في موضوع الجملة– تراوح بين تفسير أسباب رفع عناصرها وبين مسائل تخصّ التنكير والإفراد والرتبة الأصل.

كما بيّنا مسائل نيابة الفاعل عن الخبر وكفّ الفعل عن فاعله، وبيّنا شيئاً من مشابهة (شِبْه الجملة) للجملة الفعليّة.

وكان الحديث في القسم الثاني – من مباحث هذا الفصل– يتناولُ التشبيه في جملة النواسخ. وقد رصدنا التشبيه بين النواسخ – سواء أكانت حرفيّة أم فعليّة – وبين الأفعال وبين النواسخ والنواسخ. وقد ترتّب على هذا التشبيه مسائل تبيّن العمل النحوي والحذف والإثبات والاتصال والانفصال والتعدُّد، وحقيقة النقص فيها واقتران خبر كاد وأخواتها بأنْ، وبيّنا أثر التشبيه في تكاثر النواسخ الفعليّة، وقدمنا أراء جديدةً في هذه المسألة.

وبيّنا في نهاية الفصل المشبّهات بليس وإنّ، من حيث شروط إعمالها وأوجه الشبه بينها وبين ليس وإنّ وذكرنا اللهجات فيها.

ومن الواضح في هذا المبحث تجريد النحاة لنماذج تركيبية تجمع بين مستوى الجملة في بنيتها العميقة و بنيتها السطحية، وقد سمحت تلك النماذج بتفسير كل مسائل الجملة بتميّزٍ واقتدار.

وآخر فصول الدراسة الفصل السادس: (أثر التشبيه في مكمّلات الجملة والأساليب اللغويّة) وقد قسمنا هذا الفصل على ثلاثة مباحث : مبحث الفضلات، ومبحث التوابع، ومبحث الأساليب اللغويّة. واستهللنا هذا الفصل بتمهيد يُبيّن سَير دراستنا للمباحث الواردة فيه.

ومن موضوعات التشبيه في (المكملات الفضليّة) ميل النحاة إلى عدّ المفعول به أصلاً للمشبهات وهو رأي الكوفيين الذي يخالف آراء بصريّة مختلفة في هذا الموضوع.

واستأثر موضوع الحال بدراسة مفصّلة تبين وجوه المشابهة القوية بينه وبين الخبر والصفة والتمييز.

أما المبحث الثاني الخاص بالمُكمّلات التابعة فقد تناولنا فيه التوابع المعروفة التي تكمّل الجملة. وكانت دراسة هذا المبحث تقتضي إبراز وجوه الشبه القوية بين التابع والتابع، كمشابهة عطف البيان للصفة أو البدل، ومشابهة التوكيد للصفة، أو مشابهة البدل للتوكيد.

ولا نعدم مشابهة التابع لغير التابع، كالمشابهة بين الاستثناء والمصدر وبين الاستثناء والصفة.

وفي المبحث الثالث الخاص بالأساليب اللغويّة بيّنا أصول التشبيه في هذه الأساليب. فكان لزاماً دراسة ربط خبر الاسم الموصول بالفاء تشبيهاً بالشرط والجزاء، ومدارسة التشبيه بين المضاف والشبيه بالمضاف في باب النداء، وكذا ترجيح رفع الاسم المشغول عنه نتيجةً للمشابهة الناقصة بين اسم الفاعل والفعل المضارع.

وختمنا مباحث الفصل بدراسة التشبيه في أسلوبي التحذير والإغراء، وبيّنا مشابهة الاسم المكرّر في الأسلوبين بالفعل، وكذا دَرَسْنا مشابهة أسلوب الاختصاص للنداء.

وقد تكفّلت دراستنا: (أثر نظرية التشبيه في النحو العرب) بدراسة المسائل الآتية :

1- البحث في نشأة نظرية التشبيه النحوي، من حيث أصولها ومصطلحها، ووسائل اتّساعها، والوقوف على مرحلة النضج الذي وصلت إليه، ومن ثمّ بينّا اختلاف النحاة أو اتفاقهم في مسائلها في المراحل المختلفة من عمر النحو العربي، وكذا أعدنا بناء مقولاتها الضابطة لأصولها التي تكاد تكون مُبعثرة في كل أجزاء الأبواب النحوية.

2- مدارسة نظرية التشبيه في نصوصها ومواضعها، لتحليلها والكشف عن مواضع التميّز والقوة في نتائجها، وإبراز الناحية التعليمية فيها، وفصل ما يّمكن أن يُحسب على الأصول الجدلية منها، ومقارنة تلك المواضع ببعض ما هو موجود في الدرس النحوي الحديث كلما أمكن ذلك.

3- بيان أثر النحويين في التّشبيه النحوي والبلاغي في المرحلة التي نضج فيها النحو العربي، عند الخليل وسيبويه ومن عاصرهما من النحاة.

4- بيان اقتران هذه النظرية بحقيقة التفكير اللغوي الجادّ الذي يدرس المفردة اللغويّة، من حيث خصائصها البنائية والإعرابيّة والتركيبيّة والدلاليّة، وفاقاً لما يتّضح فيها من أصول التّشابه والتقارب بين مفردات لغويّة وأخر.

5- إعادة درس الأبواب النحويّة وفاقاً لأصول نظرية التشبيه النحْوي، وليس من منطلق منهج النحاة القدماء في توزيع هذه الأبواب ودراستها.

6- تسليط النظر على النصوص التّشبيهيّة عند النحاة - على اختلاف مذاهبهم- وتحليلها وإعادة تركيبها، وبيان الخلاف النحوي الناتج - أحياناً - من الالتزام الصارم بقواعد التّشبيه ونظريات الأصل والفرع والتعليل، وبيان ما يمكن تجنبه من هذا الخلاف وما يمكن قبوله.

7- تصنيف قواعد التّشبيه النحوي وفاقاً لتأصيلات جديدة تتلاءم مع حقيقة كون التّشبيه نظريّة تتمتع بسماتٍ قويّةٍ ومنظمةٍ ومستقلة، في كثير من الأحيان. إذ تَستمدُّ بعض سماتها الشكليّة من القياس والتعليل، ولكنها تأبى أن تكون نظريّةً خالصةً في القياس والتعليل بالمفهوم الشائع لهما.

ويتطلّب بيان هذه المسائل ملاحقة النص التشبيهي في كتب النحو المختلفة وأصوله، ومعاجم اللغة وكتب الشروح والتلخيص النحوي والمؤلفات الخاصة بتفسير القرآن الكريم وقراءاته.

8- دراسة التشبيه المتكىء على الخصائص الصرفيّة لبنية الكلمة العربيّة، ممّا له أثر في التشبيه النحوي، كخصائص الاشتقاق، والتعريف والتنكير، والإفراد والتثنية والجمع، والمطابقة وما أشبه، وهو أثر تبدّى في فصول الدراسة كلّها.

9- بسط النقد الذي سِيق إلى نظرية التشبيه، مما نجده في الدراسات القديمة والحديثة، وقبول ما يمكن قبوله، واستبعاد ما لا يمكن الأخذ به والاعتماد عليه.

ويجب التنبيه على أننا لم ندرس التشبيه الصرفي المعزول، كأن ندرس مشابهة صيغة لصيغة مما يُحسب من أصول علم الصرف، فهذا مما يحتاج إلى دراسة منفصلة، ولكننا بحثنا ما يمكن وَسْمُهُ بالصرف النحويّ دون فصلٍ له عن المباحث النحوية.

1. 3 نشوء التشبيه النحوي قبل الخليل

نشأ التشبيه النحوي من حاجة النحاة إلى وصف الظاهرة اللغويّة وتفسيرها ومن ثَمَّ تقريبها إلى الفهم، فهو نمط من التفكير اللغوي الدقيق الذي يُعنى بإقامة العلاقات بين الظواهر اللغويّة المتشابهة في مسلكها اللغويّ (التركيبي) وفي بنيتها اللفظيّة والمعنويّة.

ومثلما يَلفت التباينُ الشديد بين الأشياء، نظرَ الإنسان ويوجهه لمحاولة فك أسراره وفهمه، نجد حالات التشابه والتقارب تفعل الشيء نفسه في عقل الإنسان ووعيه؛ ولهذا فقلما تخلو قصيدة شعرية في الأدب العربي القديم من تشبيه طرف بآخر لإحساسهم بأن التقريب بين تلك الأطراف يؤثر في النفوس ويبرز صفات المُشبّه على هيئة صوريّة واضحة تولّد القناعة بمعقوليّة الأشياء من ناحيةٍ ذهنية أو واقعيّة.

وحين جمع النحاة واللغويون جزءاً كبيراً من اللغة ونظروا في هذا المجموع، تبيّن لهم حالات من التشابه والاختلاف. فربما وصلوا - بعد كثير من المحاولات - إلى فرز الخصائص المتشابهة في المسلك التركيبي والمعنوي للعناصر اللغويّة، ومن غير المعقول أنّهم فعلوا ذلك بهدي من قاعدة نحويّة أو لغويّة؛ لأن القاعدة تأتي في المرحلة التالية للجمع؛ فهم عاينوا حالات من التشابه المختلفة قبل البدء بوضع القواعد فيما أحسب. وفي ظني أن ما يُنسب إلى أبي الأسود (69 هـ) من تأسيس العربيّة وفتح بابها وإنهاج سبيلها ووضع قياسها، لا يتجاوز معاينة التشابه السابق(الجمحي، د.ت، 12/1).

وكان جهد أبي الأسود وتلاميذه مُنصباً على الخلاص من ظاهرة المُشابه(السلبيّة) التي تؤدي إلى اللّبس من نواحٍ كثيرة، ومنها ما وُجد في بعضِ صور الكتابة العربيّة.

ومن ذلك نسبة نقط الإعراب إلى أبي الأسود. وهو عمل يتّجه إلى تمييز آخر الحروف بنقط الإعراب والقضاء على تشابه آخرها بخلوّها من تلك العلامات التي تؤثر في شيوع ظاهرة اللحن. وكان أبرز تلاميذ أبي الأسود نصر بن عاصم الليثيّ (89 هـ) الذي تبدّى أثره في إماطة اللّبس عن رسم الحرف العربي من ناحتيينِ :

بناحيةِ ضبط الحروف بنقاط الإعجام. فميّز - بذلك - بين الحروف المتشابهة في الصّورة. ومن ناحية ترتيب حروف الهجاء ترتيباً ألفبائيّاً، وطرح الترتيب الأبجديّ.

ويبدو أنّه راعى في الترتيب الجديد تشابه الحروف في الصورة، ومن ثَمّ مازَ بينها بالنقط. (العبيدي، رشيد، 2004، 88، 89)

ولعلّنا لا نستبعد أن يكون صنيع أبي الأسود وتلاميذه في صورة الحرف ونقْطه، قد عَزَّزَ من قدرتهم على الاشتغال بنحو الكلمة وتركيبها، فأوجدوا شيئاً من الأبواب النحويّة.

ولهذا السبب كانت الروايات تشير إلى معرفة أبي الأسود للحروف العاملة، كحروف النصب والجرّ والجزم و(الرّفع). وهي رواية لها دلالتها فيما سبق أنْ بيّنّاه من عمل يُنسبُ لهم. (الجمحي، ابن سلام، د. ت، 1 / 12).

ومن المؤكّد أن طبقة النحاة التي جاءت بعد أبي الأسود وتلاميذه قد عَرفت التشبيه النحوي، وعلى رأس هؤلاء عبد الله بن أبي إسحاق الحضرمي (117هـ) وهو في منظور الدّراسة أول من تنبّه إلى التشبيه النحوي وجعله وسيلة توضيحيّة تعليميّة بعد استخلاص جزء من قواعد اللغة. وساعده في ذلك وجود بعض التلاميذ والمعاصرين النابهين، كعيسى بن عمر (149هـ) وأبي عمرو بن العلاء (154هـ).

ويتّضح جهدُ هؤلاءِ الثلاثة في التشبيه النحوي من المسائل الآتية :

1-تشبيه غير بإلاّ

ذكر سيبويه رأي الحضرمي في جعل (غير) صفةً بمنزلة مثل ورفع ما بعد إلاّ على البدل في بَيْت الفرزدق :

ما بالمدينةِ دارٌ غيرُ واحدةٍ   دارُ الخليفةِ إلاّ دارُ مَرْوانِ

ويرى الحضَرمي أنه لو جُعلت (غير) بمنزلة الاستثناء، لم يكن له بدٌ من أن ينصب أحدَهما. (سيبويه، 1988، 2 / 340، 341)

ويتضح مما سبق أن الحضرمي عرف التشبيه النحوي بين (غير وإلاّ) بَلْه عرف موضعاً من أدق قضايا التشبيه حين تُشْبِهُ (غيرُ) (إلاّ) فتكون استثناءً وتشبه إلاّ غير فتصير نعتاً. وهو ما عُبِّر عنه – فيما بعد – بتقارض اللفظين في الأحكام. (ابن هشام، 1995، 804/2). وممّا هو محسوب للحضرمي في هذا النصّ ذكره لمفهوم(المنزلة) وهو من مصطلحات التشبيه الذي اشتمل عليه كتابُ سيبويه.

2-تشبيه الاسم المنادى

يرى عيسى بن عمر جواز نصب الاسم المنادى المفرد (مطرٌ) في قول الأحوص :

سلامُ اللهِ يا مطرٌ عليها   وليس عليك يا مطرُ السلامُ

يشبهه بقوله : يا رجلاً. يجعله إذا نوّن وطال كالنكرة. (سيبويه، 1988، 2 / 202، 203)

ومن هذا النصّ يتضح أن النحاة المتقدمين عرفوا شيئاً من وجوه الشبه بين الأسماء الواقعة في تركيب النداء. فوجه الشبه بين الاسمين هو الطول بدخول

التنوين، وهو وجه يجيز نصب المنادى والعدول عن رفعه في البيت السابق. وبهذا سُمح للأحكام النحويّة أن تتبادل وتنسحب من عنصر لغوي إلى آخر، نتيجةً للشبه اللفظي بينهما.

3-ذكر رضي الدين الأسترابادي منهج الكوفيين والأخفش في (ربّ) إذ عدّوها اسماً. وقد قوّى مذهبهم، وذكر لأبي عمرو بن العلاء رأياً يقضي بأن (ربّ) لا عامل لها؛ لأنها ضارعت النفي والنفي لا يعمل فيه عامل... (الأسترابادي، د.ت، 289/4) وقد اجتزأنا بما أوردناه لأن المقصدَ تبيانُ معرفة أبي عمرو للشبه بين (ربّ) وحروف النفي من حيث تصدرهما الجمل وإفادة التقليل ولذلك الوجه من الشبه أثرٌ في أنّ كليهما مما لا يؤثر فيه عامل يسبقه.

وقد عرف أبو عمرو بن العلاء طرفي التشبيه: (المُشبّه والمُشبَّه به) وأبان عن ناتجه، دون أن يفصل في وجوه الشبه المذكورة، وهي مسألة خلافيّة. (الأنباري، 1961، 2 / 832)

وسيظهر لاحقاً أنّ (المُضارَعة) – التي ذكرها أبو عمرو بن العلاء – من أشهر المصطلحات وأعرفها في نظرية التشبيه النحوي. وكان من مظاهر تطور التشبيه النحوي أن أصبح النحاة يعتمدون على مسائله في تفسير الافتراضات النحويّة، وهو ما نشهد مظاهرَهُ الواضحة عند أبي عمرو بن العلاء.

ومن ذلك رأيه الذي نقله سيبويه عنه وعن الخليل ويونس، من حيث إن تصغير (سِرْحان) علماً لاسم رجل يُوجِب الصّرف لأنّ آخره لا يُشبه آخِرَ (غَضْبان) إذا صُغّر. (سيبويه، 1988، 217/3)

ومن هذا النص وما سبقه يظهر أنّ أصول نظرية التشبيه النحوي قد وصلت إلى مرحلة الظهور الفعلي، واكتملت أركانها : (المشبه والمشبه به، وأداة التشبيه ووجهه) وأنّ ذلك قد تمّ قبل منتصف القرن الثاني الهجري، ويظهر أيضاً أن التشبيه النحوي سبق نظيره البلاغي الذي ظهر في وقت متأخر عن هذا الزمن. ونقصدُ بذلك أن التشبيه النحوي ارتبط – علمياً– بالقاعدة النحوية قبل ارتباط التشبيه البلاغي بعلم البيان، والنظر إليه على أنه مستوىً من مستويات الصورة والتعبير البيانيّ عند البلاغيين، أي قبل اكتمال نظرية التشبيه البلاغي. ونقول ذلك لأننا ندرك

أن مباحث البلاغة كانت منتشرة في ثنايا آراء الخليل وسيبويه والفراء، ولكنها كانت مُجزّأة وغير منظور إليها على أنها البذور القويّة التي ستتفق منها كثيرٌ من أصول علم البلاغة.

4.1 ما قيل عن التشبيه النحوي في هذه الفترة

ذكر بعض الباحثين أن القياس الذي شاع عند الحضرمي هو من النوع الذي لا يزيد على تشبيه شيء بشيء، والموازنة بينهما لمعرفة أوجه التشابه والاختلاف، والبحث عن الأوصاف التي تلتقي فيها المتشابهات، واستنباط المقاييس والأصول. (البجة، 1998، 579، 580). ويعني ذلك أنّه قياس يقوم على المشابهة والمماثلة، على حين أن القياس الذي عُرف عند أبي الأسود هو قياس المماثلة، وهو مجرد مماثلة شيء بشيء من غير مزج بالقضايا المنطقية. (المرجع السابق،113)

والذي أراه أن القياس والمماثلة والتشبيه مصطلحات مترادفة من حيث الإجراء النحوي، وأنها تُطلق على عمل النحوي حين يُقارن بين تركيبين أو لفظين أو أسلوبين أو أكثر من ذلك، بغيةَ الانتفاع من أحدهما لتوضيح الآخر أو تقرير حكمٍ ما فيه.

وهو بهذا المفهوم لم يُعرف إلاّ في زمن الحضرمي وعند طبقته، ومن ثمّ عُرف وشاع فيما بعد عند النحاة اللاّحقين. أما وصف قياس أبي الأسود السابق ففيه نوع من الظن، ونفي تهمة عنه لم تثبت؛ لأنّ ما وصل إلينا من آرائه لا يحتمل نفي القضايا المنطقيّة عنها أو إثباتها.

5.1 التشبيه في زمن الخليل وسيبويه

يتضح أن الخليل قد تلقى القواعد الأساسية لنظريات النحو العربي، بعضها كان واضح الأصول والأركان كنظرية التشبيه النحوي، وبعضها كان يحتاج إلى شيء من النظر لإكمالها وتوسيعها ووضع ضوابطها ومقاييسها كنظرية العامل.

وسنتحدث عن التشبيه الذي شاع في زمن الخليل وسيبويه بنوعيه : النحوي والبلاغي، في ضوء ما يكْشِف عن أهم سمات التشبيه النحوي لديهما، ويعطي تصوراً عن شيء من خصائص التشبيه البلاغي في تلك الفترة.

1.5.1 التشبيه النحوي

يظهر لي أن أثر الخليل في التشبيه النحوي محصور في ثلاثة أركان أولها : مدّه لأصول هذه النظرية بين الأبواب النحويّة. وثانيها : ارتباط التشبيه النحوي لديه بنظريات مختلفة كالعامل والأصل والفرع، ونظرية التعليل العامة. وآخرها: ظهور بعض المعايير الضابطة لإجراءات التشبيه بين العناصر اللغوية. كما زاد شيئاً من المصطلحات في مسائل التشبيه. وقد اتّخذ سيبويه من هذه الأركان منهجاً في التشبيه النحوي الذي نجده شائعاً في الكثير من المسائل اللغوية المبثوثة في الكتاب.

وستتضح هذه الأركان في دراستنا لباب (إنّ) وأخواتها في كتاب سيبويه. ففي هذا الباب الذي عَنْونَه سيبويه بقوله : ((هذا باب الحروف الخمسة التي تعمل فيما بعدها كعمل الفعل فيما بعده)) نجد مسائل التشبيه تتخذ التفريعات الآتية : (سيبويه، 1988، 2 / 131)

1- أفاد التشبيهُ النحوي سيبويهَ في الترجمة لهذه الحروف؛ لأن مصطلح النسخ لم يكن مَعْروفاً، والمصطلح اللغوي – بعامة– لم يستقر على صورة نهائية. وهي إفادة ما كانت لتحصلَ لولا مسائل التشبيه التي ذكرها الخليل في هذا الباب.

وكانت بعض الترجمات لهذا الباب تتخذ النمط الذي أشاعه سيبويه، إذ اختصر المبرد (285هـ) هذه الترجمة بتنبيهه على التشبيه قائلاً : ((هذا باب الأحرف الخمسة المُشبَّهة بالأفعال)). (المبرد، 1994، 4 / 107)

2- فسر الخليلُ عملها النصبَ والرفع بمشابهتها لكان وأخواتها، ولم يذكر وجوه الشبه بينهما. وقد ألمح سيبويه إلى تشبيهها بالأفعال المتعدية، حين وصفها بأنها من الفعل بمنزلة (عشرين) التي تنصب مُميِّزها، وهذه الأعداد تشبه الأسماء المشتقة التي تعمل عمل الفعل وإن لم يصرّح بذلك، ولكنه مفهوم

النحاة، فأجروها في نظرية التشبيه النحوي إيجاباً وسلباً، بحسب التزامهم الصارم بهذه المقولة النحويّة.

فأحد مظاهرها السلبيّة أنها اكتسبت الطابع الجدلي لترجيح مذهب نحوي على آخر، وشاهد هذه الزّعم أن (إنّ) لا ترفع الخبر عند الكوفيين؛ لأنها فرع والفرع أضعف من الفعل (الأصل) لهذا بقي الخبر مرفوعاً قبل دخولها على الجملة. ولكنّها عند البصريين رافعة له؛ لأنها فرع قوي المشابهة بالأفعال، وانحطاطها عن هذا الأصل يكون بتقديم منصوبها على مرفوعها وليس بعدم إعمالها في الخبر. (الأنباري، 1961، 1 / 176 – 179)

وقد أجرى الخليل نفسُه معايير ضابطة نرى أنها ميزة فارقة بين التشبيه النحوي الذي يتخذ شكل القياس أحياناً، وبين القياس الفقهي والقياس المنطقي وهو ما يمكن توضيحه من قوله نصاً : ((من كلام العرب أن يشبهوا الشيء بالشيء، وإنْ كان ليس مثله في جميع الأشياء)). (سيبويه، 1988، 1 / 181، 259)

فمبدأ التشبيه النحوي مستمد – عند الخليل من حيث الإجراءات – من سمات التشبيه الموجود في كلام العرب أنفسهم، لأن الظواهر اللغوية والفنيّة المتشابهة من كلامهم أصبحت تُدرس على بساط التشبيه النحوي، وإن كان المراد من كلام العرب وتشبيههم الوارد في النص، تلك المسائل التي تتعلق بفنون النظم والنثر، وهذا يعكس حالة من وعي الخليل بتلك الإجراءات الفنية، وربّما كان هذا الوعيُ حاضراً في مراحل نشأة النحو الواضحة في زمن الحضرمي وغيره من النّحاة .

وربما نبادر إلى رأي غير مسبوق فنقول : إن القياس النحوي هو جزء من التشبيه النحوي. ولدينا ما يدعم هذا الرأي من علم أصول الفقه نفسه. فالأصوليون يطلقون – أحياناً – اسم الشبه على جميع أنواع القياس؛ لأن كل قياس لا بّد فيه من كون الفرع شبيهاً بالأصل بجامع بينهما. (الحسن، ميّادة، 2001، 203، 204)

وإتماماً لفهم الخليل السابق للشبه، نرى أنّه صاحبُ منهج لغوي متميّز في موضوع العلة النحويّة وإسنادها لعمل النحوي واجتهاده الخاص، فقد سُئل عن مصدر العلل التي يقول بها في النحو فكان جوابه : ((إن العرب نطقت على سجيّتها

وطباعها... واعتللت أنا بما عندي أنّه علة لما علّلته منه...)). (الزجـاجي، 1996، 65، 66)

وقد بقي مفهوم العلة السابق قريباً من عقول النحاة بما يشير إلى كونها عملاً اجتهادياً. يقول الأستراباذي : ((اعلم أولاً أنّ قول النحاة : إن الشيء الفلانـي علـة لكذا، لا يريدون به أنّه مُوجب له، بل المعنى أنّه شيء إذا حصل ذلك الشيء، ينبغي أن يختار المتكلم ذلك الحكم، لمناسبة بين ذلك الشيء وذلك الحكم)). (الأسـتراباذي، د. ت، 1 / 83)

وكان القصد من عرض آراء الخليل أن نبيّن أثره في تطور نظريتي : القياس والتعليل باعتبارهما أدوات في التوضيح والتفسير، ولارتباطهمـا الشـديد بغايـات التشبيه النحوي، وأنّ هذه الوسائل من اللغة وليست غريبـة عـن الفكـر النحـوي واللغوي.

4- ونجد في باب الحروف المشبه بالفعل عند الخليل وسيبويه، شيئاً من المصطلح الجديد في التشبيه النحوي، وشيئاً من المصطلح الذي قرّ في الدرس النحوي قبلهما ووجدناه عند الحضرمي وأتباعه. فمن ذلك مصطلح (الحمل). ومعناه تشبيه ظاهرة بأخرى وعدم (الحمل) انتفاء مقارنتهما ببعضٍ. و مصطلح المحمول وهو(المشبه).

ومنه أيضاً (يجري مجرى) ويعني ذلك مشابهة شيء لشيءٍ آخر في مسلك من مسالكه المختلفة وعكسه (لا يجري مجـرى) وربّمـا اسـتخدم الحضـرمي هـذه المصطلحات، لكن ليس لدينا من النصوص ما يشي بذلك. ومن ذلك أيضاً: (الشـبه والمنزلة). (سيبويه، 1988، 12 / 131) وهي من المصطلحات التي نعتقد أنّها كانت شائعة ومعروفة عند طبقة النحاة التي سبقت الخليل. وسيكون للمصـطلح موضـعه الخاصّ من البحث في القابل من الدراسة.

2.5.1 التشبيه البلاغي في ضوء القاعدة النحويّة

يُمكن القول – ابتداءً – إنّ التشبيه البلاغي عند الخليل وسيبويه لم ينفصل عن القاعدة النحويّة، مع الأخذ بالحسبان أنّ قوانينه وضوابطه المنهجيّة لم تُعرف إلاّ في زمن متأخّرٍ عن الخليل وسيبويه بكثير.

ويظهر أن التشبيه بنوعيه : النحوي والبلاغي، كان منظوراً إليه على أنّه جزء من (المجاز) أو (التوسّع).

ويمكن إبراز أثر الخليل في هذا النّمط من التشبيه، من خلال الوصف بالمصادر والأسماء الجامدة، وتحليل أدوات التشبيه، وبحث المجاز.

ويظهر لي أن الخليل وسيبويه هما أول من عرَفا التشبيه البلاغي ومسماه في ضوء القاعدة النحويّة وإنْ لم يذكُرا مصطلح (التشبيه) موصوفاً بالبلاغيّ.

ومن تمام النظر في التشبيه البلاغي وأثره في القاعدة النحويّة، أنّهما يأتيان – التشبيه البلاغي والقاعدة النحويّة – مُنسجمينِ مع المعنى حين يعدلُ المتكلم عن حالة إعرابية إلى أخرى. وشاهد ذلك ما ذكره سيبويه بقوله: ((فكأن الذين يقولون: صوتَ حمارٍ اختاروا هذا، كما اختاروا : ما أنت إلاّ سيراً، إذْ لم يكن الآخِرُ هو الأول)). (سيبويه،1988، 364/1) فالمقصد أن المتكلم ينصب حين لا يشعر بحاجته إلى نعت الاسم فيصير : (أنت) غير (السّير) إذا نصبناه بفعل مضمر، فينتفي التشبيه بناءً على هذا العدول، فيما هو راجح عندي من مقصد سيبويه.

الوصف بالمصادر والأسماء الجامدة

أجاز الخليل وصف النكرة بالمصدر التشبيهي في الجملة : له صوتٌ صوتَ الحمار.

والسبب في هذا الجواز هو وقوع المصدر في سياق التشبيه البلاغي، وتجوز هذه المسألة للعلة نفسها في قولنا : هذا رجلٌ أخو زيد. وقد وصف سيبويه ذلك بالضعف والقبح وجعل وجه المسألة الأولى أنْ يُنصب النعت على إضمار الفعل. (سيبويه، 1988،1/361، 364)

تحليل أدوات التشبيه البلاغي

وأوضح ما يمثل هذه الحالة ذهابُ الخليل إلى أن (كأنّ وكأيّ وكذا) مركبات على التوالي من (إنّ) مع كاف التشبيه، ومن (أي وذا) مع كاف التشبيه في الثانية والثالثة، وتركيبهما على هذه الصورة أفاد معنى التشبيه فيهما، وصار هذا التركيب كالجزء الواحد. (سيبويه، 1988، 3 / 151، المخزومي، 1986، 207)

مبحث المجاز

والمجاز في الاصطلاح البلاغي : ((إطلاقٌ على اللفظ الذي ينقله المتكلم، من معنى وُضع له اللفظ إلى معنى بينه وبين ذلك المعنى مناسبة، أي علاقة بقرينة تحسّنه أو تقبّحه، والعلاقة إما لمشابهةٍ وهو مبنى الاستعارة، وإما لغير مشابهةٍ وذلك مبنى المجاز المرسل)). (عبد الجليل، 1986، 46)

ويبرز أثر الخليل وسيبويه في نوع من المجاز يُطلق عليه البلاغيون، المجاز العقلي أو الحُكميّ. ووجه المجاز فيه يقع من طريق المعنى أو المعقول وليس من طريق اللغة والاصطلاح. (مطلوب،1986، 337)

ومن شواهد المجاز عند الخليل وسيبويه الأبيات :

ليس بيني وبين قيسٍ عتابُ   غيرُ طعْنِ الكُلى وضربِ الرِّقابِ

تَرْتَعُ ما رَتَعَتْ حتى إذا ادَّكرتْ   فإنّما هي إقبالٌ وإدبارُ

فالخليل يفسر رفع (غير) على البدل من (عتاب) في البيت الأول لأنه يجعل الطعنَ والضرب من العتاب اتّساعاً ومجازاً.

أما في البيت الثاني فقد جُعلت الناقة أو البقرة هي الإقبال والإدبار نفسه؛ لهذا جاز الإخبار عن العين بالمصدر ورفعه، على سَعَة الكلام. (سيبويه، 1988، 1 / 336، 2 /323)

وهذا البيت من شواهد البلاغيين على المجاز الحُكميّ.

ولا يزيد ما قاله الجرجاني في توضيح مجاز هذا البيت عمّا سبق إليه سيبويه والخليل. (الجرجاني، 1994،1/201، عثمان، 1993، 103)

ويبدو لي أنّ مفهوم : (الاتّساع والسّعة والتوسّع) ومايرادفهما من أدقّ المواضع التّي يمكن أن نتحرى فيها أراء الخليل وسيبويه وغيرهما من النحاة المتقدمين كالفراء (210هـ) وأبي عبيدة (210 هـ) من اللغويين، في موضوع المجاز.

والسبب في ذلك يعود إلى أنّ معظم الفنون البلاغيّة من مجاز وكناية وتشبيه تقوم على "التوسّع والتجوّز في التراكيب والمفردات عن طريق العدول بها عن أصل وضعها في عرف اللغة". (محمد، أحمد، 1999، 129)

فمن المجاز عند أبي عبيدة ما ورد في قوله تعالى : ﴿ والنهارَ مُبْصِراً ﴾. ووجه المجاز فيها أن العرب وضعوا أشياء من كلامهم في موضع الفاعل، والمعنى أنه (مَفْعُول لأنه ظرف يفعل فيه غيره، لأن النهار لا يُبصر). (المثنى، أبو عبيدة معمر، 1954، 1 /279، 339، يونس:67، الشعراء:86)

ومن التوسّع عند الفراء ما ورد في قوله تعالى : ﴿ بلْ مَكْرُ اللّيلِ والنهارِ ﴾. فالمكر ليس لليل ولا النهار، وإنما المعنى : بل مكركم بالليل والنهار، ويجوز إضافة الفعل إلى الليل والنهار، ويكونا كالفاعلين؛ لأن العرب تقول : نهارُك صائم وليلك قائم... فهذا مما يُعرف معناه (فتتّسع) به العرب. (الفراء، د. ت، 2 / 363، سبأ : 33)

ولم يبعد البلاغيّون – كثيراً – في استعمال مصطلح (الاتّساع) مرادفاً للمجاز عند حديثهم عن الفنون البلاغة كالكناية والاستعارة والمجاز. (الجرجاني،1994، 60، 196-202)

(والتوسّع) – عند العَلَويّ – اسم يقع على جميع الأنواع المجازية كلّها، واشتقاقه من السَعَة، وهو نقيض الضيق. (العَلَويّ، 1982، 1 / 197)

وقد صاغ ابن جنّي نظراً دقيقاً من مُجمل ما سبقه من آراء في المجاز، فذكر أن العدول عن الحقيقة إلى المجاز يحقق ثلاثة معانٍ هي : الاتساع والتوكيد والتشبيه. ومثال ذلك تشبيه الرسول – صلى الله عليه وسلم – الفرس بالبحر فهو اتساع؛ لأنه زاد في أسماء الفرس بقرنية مانعة من إرادة المعنى الأصلي، وكذلك هو تشبيه؛ لأن شبّه جَرْيَ الفرس بجرْي الماء في الكثرة، وهو توكيد؛ لأنه شبّه العَرَض بالجوهر. (ابن جنّي، 1990، 2 / 444، 445)

ومن المناسب ذكره أنّ ابن جنّي دافع عن نظرية التشبيه عند سيبويه والنحويين وجعل أصولها مستمدة من كلام العرب أنفسهم.

فسيبويه – في رأيه – جارٍ في هذا النظر على سمت العرب وغير بعيد عنهم، ولم يتعقّب هذا الموضع عليه أحد ولا سيما والقياس يعضد هذا التشبيه ولا يمنع منه. (المرجع السابق،2/ 310) وكنّا قد ذهبنا – من قبل- إلى أن التشبيه النحوي ناتجُ مسألتين : التشبيه الفني في المنظوم والمنثور من كلام العرب. والمشابهة التي وقعت في البنية اللغوية نفسها؛ من حيث التصرف على المستوى التركيبي أو ما يتعلق بالخصائص الشكلية والمعنوية الخاصة بهذه البنى.

ويذكر تمّام حسان أن علم البيان ربيبُ اللّغة، نشأ في حجرها، وتغذى بأفكارها. والدليل على ذلك أن أبا عبيدة – حين جعل عنوان كتابه (مجاز القرآن) على هذه الصّورة – كان يرى عمله جزءاً من الجهد الذي يقوم به اللغويون، ولم يكن علم البلاغة قد ظهر إلى الوجود في الزمن الذي عاش فيه، إذ قصد بالمجاز : مطلق (النقل) عن المعنى الذي اختصتْ به الكلمة بأصل الوضع، وهو ما يُعرف باسم (المعنى الحقيقي) إلى أيّ معنى آخر، ولو كان معنى التشبيه. (حسّان، 1991، 360، 361)

والأمر الذي لا بّد من توضيحه هو : كيف أجرى النحويون التشبيه بين تراكيب اللغة ومفرداتها، وهل كانت قواعد التشبيه عند النحاة من الحقيقة أم من المجاز، بحيث لا يجوز لنا أن نعدل عنها إلى غيرها أو أن نزيد فيها أو أن نتّخذ فيها رأياً ما ؟

وقبل الإجابة عن هذا السؤال، نذكر أنّ البلاغيين كانوا قد اختلفوا في حقيقة التشبيه البلاغي، أهو من المجاز أو من الحقيقة ؟

فمن قال إنه حقيقة، نظر إليه على أنّه معنى من المعاني، وله حروف وأسماء تدل عليه. ومن رأى أنّه مجاز، فلأن المتشابهينِ في أكثر الأشياء إنما يتشابهانِ بالمقارنة على المسامحة والاصطلاح لا على الحقيقة. (يموت، 1995، 96، 97)

والصحيح أن جمهرة البلاغيين تسير في ركاب الرأي الثاني فيما هو ظاهر من آرائهم.

واستقراؤنا لآراء النحويين وقواعدهم المُقامة على نظرية التشـبيه النحـوي، تُبيِّنُ أن الخلاف السابق موجود في منهج النحاة نفسه دون أن يفصحوا عنه.

فلو نظرنا إلى صنيع الخليل وسيبويه السابق في باب إنّ وأخواتها، لرأينا أن قواعد التشبيه النحوي مجازية. فإنّ وأخواتها نصبت ورفعت بمفردها، وأنّ عملهـا هذا العملَ جعل الخليل يقرنها بكان وأخواتها لأنها تعمل العمل نفسه معكوساً، ومـن ثمّ أتاحت له المقارنة هذه أن ينظر إلى مسائل التقديم والتأخير والحذف في الطرفين، ولم نَرهُ يذكر أنّ (إنّ وأخواتها) فرع وكان أصل. بل رأيناه يذكر أن هذه أفعال وتلك حروف، مُلمّحاً إلى أنّ خصائص الحرف غير خصائص الفعل في بنيتها وعلاقاتهـا التركيبية، وبذا فإنّ ما يترتب على تلك المشابهة من أحكام لـيس مصـدرها الشـبه نفسه، وإنما الخصائص السابقة. فما التشبيه في ضوء هذا الإدراك إلا مقولة مجازية وليست حقيقة.

فلو كانت الأحكام التي انبنت على هذا التشبيه قاطعة وحقيقيّـة، لمـا اتجـه سيبويه إلى إيجاد مشابهات بين إنّ وأخواتها ونصب الاسم بعد الأعـداد والأسـماء المشتقة من الفعل، أي أنه سعى إلى تغيير المُشَّبه به.

وأمر آخر لا نجد كليهما قد نصّ على ارتفاع رتبة وانخفاض أخرى بين هذه النواسخ، فكيف يتأتى للخليل أن يلزمنا بقواعد مشابهاته تلك، وهو الذي ينظر إلـى العلة على أنها تفسير وعمل اجتهادي فردي ؟ فهمـا – إذاً – مـن اتبـاع التشـبيه النحوي المجازي.

وحين تقدّم الزمن بالنحاة، وجدناهم يخلطون بين أمرين سبق للخليل وسيبويه وغيرهم من النحاة المتقدمين أن أجروهما على وجهتهما الصحيحة. وهذان الأمران هما : القياس والتشبيه النحوي.

فحينما تحولت العلاقة الشبهيّة المجازية بين إنّ وأخواتها وكـان وأخواتهـا وغيرها من ألفاظ اللغة إلى قياس، كان لا بّد من نتائج وأحكام صارمة؛ لأن طبيعـة القياس – أيّاً كان شكله – يَقتضي أحكاماً يتلقاها المِقيس من المقيس عليه.

ولهذا السبب نجد المقولات النحويّة المتأخّرة تنصّ على مسألة الفرع والأصل وتُعنى بها، كتلك التي نجدها في قولهم : لا ترفع (إنّ) الخبر؛ لأنها فرع، أو ترفع لأنها فرع مشابهته قوية بالأصل.

وهذه الآراء توضح حقيقة تحوّل نظرية التشبيه النحوي -أحياناً- إلى قياس مَحْض ومن ثَمَّ تبيّن حقيقة النظر إلى أن التشبيه حقيقة لا مجاز. وهذا - برأيي - أحد أهم الفروق بين منهج المتقدمين من النحاة وبين كثير من المتأخرين في التشبيه من جهة، وبين التشبيه النحوي وقياسه من جهة أخرى.

ولكي نرد ما تفلّت من هذه النظرية إلى أصله الصحيح وغايته؛ أجرينا تعديلاً مستمراً فيما طرأ على التشبيه النحوي الذي سار على غير وجهته الصحيحة، بحيث كان عملُنا منصباً على المسائل الآتية، حين نعرض لآراء النحاة في التشبيه النحوي:

1-تنقية التشبيه من الأصول الجدلية الوافدة من ثقافة النحويين غير اللغوية.
2-النظر إلى التشبيه النحوي على أنه نظرية مجازية تسعى إلى (التعليميّة) المجردة، وذلك لقلة ما بأيدي النحاة من وسائل ماديّة في دراسة اللغة وقواعدها.
3-إبراز التشبيه النحوي على أنّه عمل اجتهادي، لا يتنافر مع أيِ نظرية لغوية قديمة أو حديثة تسعى إلى وصف الظاهرة وتفسير قواعدها، وأنْ ما يثبت عدم صوابه في فترة ما، يمكن أن يعود صحيحاً في فترة أخرى.
4-لا بأس من استخدام مقولات الأصل والفرع، على ألاّ تكون تلك المقولات من نواتج التشبيه، ولكنّها أطراف تساعد في فهم القاعدة النحوية وتوضح أحكام التشبيه ولا تقيّده، أي أنها تمدّه بالإجراءات المنهجيّة المساعدة على الفهم والتوضيح.

1. 6 القواعد النظرية للتشبيه النحوي

المقصود بالقواعد النظرية للتشبيه النحوي : تلك المقولات الضابطة لإجراء التشبيه بين عنصر أو تركيب لغوي وآخر ووَجَّهت أنظار النحويين إلى إقامة علاقات قِرانيّة نتج عنها مقولة ما في بناء تلك النظرية.

وقد اجتهدنا في تقسيمها إلى قواعد نابعة من المصطلحات، ومن أصول جامعة بين المُشبه به والمشبه ومن قواعد فارقة بينهما، ومن أصول تتعلق بالرتبة والتأثير والأصل.

وفيما يأتي إجمال بهذه القواعد وتبيينها:

مصطلحات التشبيه النحوي (المعنى اللغوي والاصطلاحي)

اتفق النحاة جميعاً على استعمال بعض المصطلحات التي تشير إلى التشبيه النحوي وتجريه بين الأطراف المتشابهة، فهي حروف وأسماء وأفعال، وهي تطابق – أحياناً – ما استخدمه البلاغيون في التشبيه البلاغي.

وسيكون الحديث مقصوراً على الأسماء والأفعال، علماً بأنّ المصطلحات الاسمية والفعليّة ذات اشتقاق من جذر مُعجمي واحدٍ، ولهذا سنتحدث عن المعنى اللغوي وتحوله إلى أداة في التشبيه النحوي على هيئة مصطلح ثابت الدلالة.

ولرصد سمة النشوء والنمو في مصطلحات التشبيه؛ آثرنا تقسيمهما على قسمين : المصطلحات التي ظهرت في زمن الخليل والنحاة السابقين، والمصطلحات التي وجدت بعد الخليل. وقد اصطلحنا على تسمية الأُول بمصطلحات النشأة والنضج، ووسمنا ما جاء بعد الخليل من مصطلحات بمصطلحات ما بعد النشأة والنضج.

مصطلحات النشأة والنضج

يمكن القول : إن مصطلح المنزلة، والتشبيه والمِثْل هي المصطلحات الأُول التي ظهرت في زمن ابن أبي اسحاق الحضرمي وعيسى بن عمر وأبي عمرو بن العلاء، وقد عاينّا جزءاً من هذه المصطلحات عند الحديث عن نشأة التشبيه النحوي قبل الخليل.

1- المنزلة

يبدو أن مصطلح المنزلة أصيل في الدرس اللغوي، فالمَنْزِلة تعني الرتبة والمَنْزِل يعني الدَّرَجة. (ابن منظور، 1994، 11/ 658: نزل) وربّما كان لاستخدامهما بهذا المعنى في التشبيه النحوي دالةٌ للدراسة، فالخليل وسيبويه ومن جاء قبلهما يصرّون – كثيراً– على استخدام هذا المصطلح، فربما كانوا يؤكدون بهذا

الاستخدام أن للمشبه والمشبه به رتبةَ خاصة بهما لا تقوى أو تضعف من هذا التشبيه، وأنّ كل ما في الأمر أنّ أحدهما يصلح أن يكون مُفسّراً لأحكام الآخر. (سيبويه، 1988، 1 / 16، 2 / 161)

وربّما لا يكون مصطلح المنزلة أو حتى المنزلة بين المنزلتين من آثار الفكر الاعتزالي في النحو العربي كما يقول بعضهم. (ياقوت، 2000، 136)

2- المشابهة والمضارعة

ظهرت هذه المصطلحات بمسمى الأفعال : (يُشبهُهُ) و (ضارعتْ) عند عيسى بن عمر وأبي عمرو بن العلاء. ومن حيث اللغة فإنّ الشِّبه والشَّبَه والشَّبيه كلها بمعنى: المِثْل. كما أنّ المُضارعة معناها : المشابهة والمُقاربة، والمضارع للشيء : يضارعه كأنه مثله أو شبهه. (ابن منظور، 1994، 8 / 222، ضرع، 13 / 503، شبه). ويبدو لي أن الدلالة اللغوية هي نفسها التي أوجدت هذه المصطلحات، إذ لا نحسّ بأدنى فرق بين استعمال المشابهة والمضارعة لدى سيبويه، فكلاهما مما يُطلق على حالتين متقاربتين في صفات أو مسلك ما. وشاهد ذلك قوله: ((هذا باب الصفة المشبهة بالفاعل، فيما عملت فيه، ولم تقوَ أن تعمل عملَ الفاعل؛ لأنها ليست في معنى الفعل المضارع، فإنما شُبِّهت بالفاعل فيما عملت فيه)). (سيبويه، 1988، 1 / 194) ولكن الذي يثير التساؤل – هنا – متى بُدئ بإطلاق مصطلح (المضارعة) وجعله علماً على الفعل المضارع. إذ نرى في ذلك استعمالاً لمصطلحات التشبيه في مُسمّى الأبواب النحويّة؟

والمشكل في الأمر أن مصطلح المضارع لم يظهر ليدلّ به على الفعل المضارع في نص مروي عن الخليل أو عمّن سبقه من النحويين. (عبابنة، جعفر، 1984، 173) الأمر الذي يدفعني إلى القول – ظناً – بأنه من مصطلحات سيبويه في الكتاب، أو على الأقل من مصطلحات زمنه؛ والسبب في ذلك أن هذه التسمية مستوحاة من مشابهة الفعل المضارع لاسم الفاعل، ونحن نستبعد أن يكون النحاة السابقون له قد عرفوا تلك المشابهة. ويبدو لي أنّه مصطلح أقل كلفةً من تلك التوصيفات التي ذكرها سيبويه للدلالة بها على الفعل المضارع بقوله : ((لِما يكون ولم يقع، أو التي في أوائلها الزوائد الأربع)). (سيبويه، 1988، 1 / 12) وإن كان

مصطلحاً شكلياً غير مرتبط بمدلول وظيفي عند كثير من المُحدثين. (نحلـــة، 1988، 127)

أما إطلاق مُسمى الصفة المشبهة فالظاهر أنّ الخليل كان يُطلـــق مصـــطلح الصفة والوصف، ويعني بهما النعت أو التوكيد أو الصفة المشبهة، علماً بأنّ سيبويه ذكر مصطلح الصفة المشبهة في بابه الذي وسمه بـــ: ((هذا باب الصـــفة المشـــبهة بالفاعل فيما عملت فيه)). (سيبويه، 1988، 1/1994، عبابنة، جعفر، 1984، 164)

3- المُجرى (يجري مجرى)

وهو من المصطلحات الشائعة في كتاب سيبويه، وفيـــه دلالـــة قويـــة علـــى المشابهة بين طرفين، يقول : ((والفتح في الأفعال التي لم تجرِ مجرى المضـــارعة، قولهم : ضَرَبَ)). (سيبويه، 1988، 1 / 16) والظاهر أنه مأخوذ من قولهم : جاراه مُجاراة وجِراء، إذا جرى معه، وفي الحديث النبوي : ((من طلب العلم ليجاري بـــه العلماء : أي يجري معهم في المناظرة والجدال...)). (ابـــن منظـــور، 1994، 14 / 141(جرى). ويبدو لي أن كلّ ما يجرى مجرى غيره فهو يشابهه في مسلكه أو فـــي شيء من تصرفه، والذي لا يجري مجرى غيره فهـــو لا يشـــابهه فـــي التّصـــرف والمسلك،وهو ما أراده سيبويه فيما يبدو من قوله السابق.

4- الحَمْل

استخدم سيبويه هذا المصطلح ليدل به على قَرْنِ ظاهرة لغوية بأخرى أو يدل به على تفسير أسلوب بآخر، ولا بّد من توافر شيء من وجه الشبه بـــين المحمـــول والمحمول عليه.

ويبدو أن الخليل ويونس عرفا مصطلح الحمل. ففي حديث سيبويه عن همزة (إنّ) وإلحاق خبرها باللاّم قال: (وزعم الخليل ويونس أنّه لا تلحق هذه اللاّم مع كل فعل. ألا ترى أنك لا تقول: وعدتك إنّك لخارج، إنّما يجوز هذا في العلم والظّـــن... فإن لم تذكر اللاّم قلت: قد علمت أنّه منطلق، لا تبتدئه وتحمله على الفعل... ونظير ذلك قوله: إنْ خيراً فخيرٌ وإنْ شراً فشرٌ، حملته على الفعل حين لم يجز أن تبتـــدئ بعد إن الأسماء). (سيبويه،1988، 3 / 149)

وعلى الرغم من اتّساع دلالة الحمل الاصطلاحيّة، إلاّ أنني أميل إلى عدّ هذا المصطلح مأخوذاً من فكرة الحمل عند الأنثى. ففي الغالب يكون (الحَمـل) مُشّـبهاً لأبويه، ثم تطورت الدلالة لتعني في الاصطلاح، قبول مسألةٍ لغوية لتفسيرِ ما بشيءٍ من التشابه الموجود في مسألة أخرى، مع التنبيه إلى أنّ سيبويه يميـل إلـى هـذا المصطلح في الغالب، حين لا يكون الشبه بين الطرفين مُكتسباً من أحدهما، أي حين تكون المسألة من باب حمل النظير على النظير.

5- النظير

يطلق ابن دريد مُسمى المِثل على النظير. ويرى ابن منظور أن النظائر مـا يُطلق على : المِثلُ والشّبه في الأشكال والأخلاق والأفعال والأقوال. (ابـن دريـد، 1987، 1 / 432(نظر)، ابن منظور، 1994، 5 / 219، 255 – 260 (نظر))

ويبدو لي أن فهم سيبويه للنظير يقوم على أن ما يجتمع في المتناظرينِ مـن صفات متقاربة لا يصلان بهذه الصِّفة إلى حدّ أن يُوصفا بالشبيهين وأنْ يجـري – من بعدُ – إلى تلمس وجوه الشبه ومحاولة فرز الأحكام والقواعد في ضـوء هـذه الصفات. ويمكن أن يكون زعمنا هذا مُعَززّاً، بظهور ما يسمى بعلة النظير وقيـاس النظير، وكذلك من ظهور علة الشبه وقياسها. فلو كان بالإمكان أن يكون النظير هو الشّبيه، لسدّ أحد القياسينِ عن الآخر، وسدّت إحدى العلتين عن الأخرى، وإنْ كـان هذا النظر يقع في صميم نظرية أصول النحو، بما أُحيِطَ بها من ظـروف مختلفـة النشأة والتطوّر عن التشبيه النحوي الذي رافق نشأة النحو.

وسنذكر فيما يأتي بعض نصوص سيبويه التي اشتملت على النظير في بـاب (إنّ) و (لات).

1-قال : ((فإذا قلت : إنّ زيداً منطلقٌ. لم يكن في إنّ إلاّ الكسـر، لأنـك لـم تُضطرّ إلى شيء. ولذلك تقول : أشهدُ أنك ذاهب إذا لم تذكر الـلام وهـذا نظير هذا)). (سيبويه، 1988، 3 /150)

2-((وإنما ابتدأت (إن) حين كان غير جائز أن تحمله على الفعل، فإذا حسنُ أنْ تحمله على الفعل لم تَخطَّ الفعل إلى غيره، ونظير ذلك قوله : إن خيراً فخيرٌ

وإن شراً فشرّ. حملته على الفعل حين لم يجز أن تبتدئ بعد إن الأسماء.)). (المرجع السابق، 3 / 149)

3- ((ونظير لات، في أنّه لا يكون إلاّ مضمراً فيه : ليس ولا يكون في الاستثناء، إذا قلت أتوني ليس زيداً، ولا يكون بِشراً.)). (المرجع السابق، 1 / 57)

ويمكن أن يكون النظير – هنا – كما وصفه عبد الفتاح الحموز بأنّه: ((يُصار إليه في العربيّة كثيراً في بناء الأصل أو تعزيزه)). (الحموز، 1990، 94) وأرى أن تعزيز الأصل هو الأوضح في كتاب سيبويه.

ونذكر في نهاية بحث مصطلحات ما قبل النشأة والنضج الخاصة بالتشبيه النحوي، أنّ الخليل هو أبرز من وضع المصطلحات القائمة على التشبيه بشكل عامّ، ومن أكثر النحاة الذين تجرّدوا لهذه الغاية. إذ تكفي نظرة واحدة في علم العَروض والقوافي الذي أوجده الخليل دون مشاركٍ له، لتأييد ما ذهبنا إليه ابتداء من تسمية هذا العلم، ومروراً بمسميات البحور الشعريّة كالمضارع والخَبَب وغيرها من المصطلحات التي تؤلّف أركان هذا العلم. (الشاويش، غالب، 1996، 221، 265)

كما ننبّه على وضعه لبعض مصطلحات التشبيه في علمي الأصوات والصرف، وهي من الكثرة، ما يجعلها بحاجة إلى دراسة منفصلة.

وبعدُ، فإنّ المصطلحات التي جاءت بعد الخليل وسيبويه – موضع الدراسة الآتي – تكاد تقترب من مصطلحاتهما؛ لأنّ النحاة راعوا في إطلاقها الدلالة اللغويّة المتقاربة والأصول التي تؤدي إلى معنى التشبيه النحوي.

مصطلحات ما بعد النشأة والنضج

استعمل النحاة – الذين جاءوا بعد الخليل وسيبويه- المصطلحات نفسها التي عُرفت عند هذين العالمَيْنِ، ولكنهم لم يكتفوا بها، بل أوجدوا نوعاً جديداً من المصُطلحات الخاصّة بالتشبيه.

ويظهر أنّ وضع هذه المصطلحات قد تأثّر بجملة من الأمور، أهمها : توسُّعهم في وجوه الشّبه بين المُشبَّه والمُشبَّه به. وكذا إطلاقهم مصطلح ما على نوع خاصّ من الشبه الذي يجمع الطرفين معاً. أي أنهم حاولوا تخيُّر المصطلح المناسب

للحالة التشبيهيّة أحياناً. ولا يمكن إنكار تطور علوم البلاغة في الفترات اللاّحقة وتفاعل الدرس النحوي والبلاغي في إجراء التشبيه بين التراكيب اللغوية وبيان وجوه الشبه وضوابطه، وإن كان هذا التفاعل قد تمّ بعد فترة من نضج النحو العربي.

كما لا يمكن إنكار التطور الذي حصل في علم (أصول النحو العربي) ونظريته ابتداءً من كتاب الأصول لابن السراج والخصائص لابن جنّي ومروراً بمؤلفات أبي البركات الأنباري حتى نصل إلى مُؤلّفات السيوطي في العصور المتأخّرة. فقد تأثّر التشبيه النحوي بكثير من مسائل هذه الكتب. وسنرى أن قواعد التشبيه النحوي هي حصيلة متآلفة من الأبواب النحوية وأصولها وممّا استجدّ من أفكار بلاغيّة في أركان التشبيه.

وفيما يأتي شرح وتوضيح لأهم هذه المصطلحات. علماً بأننا لم نلتزم بإيضاح تأريخ ظهورها، كما أننا لم نلتزم بإيراد جميع هذه المصطلحات، إذ سيظهر كثيرٌ منها في فصول الرسالة ومباحثها.

1- الموازنة

تجتمع الحروف الأصول (وزن) على معنى أصل وهو : التعديل والاستقامة والقَدْر، وموازنة الشيء للشيء، إذا كان على زنته أو محاذيه. (ابن فارس، د. ت، 6 / 107، ابن منظور، 1994، 13 / 447)

ويظهر أن النحاة يطلقون مصطلح الموازنة بدلالة قريبة من المعنى اللغوي، فقد عرفوا نوعاً من المشابهة اللفظيّة بين المشبه والمشبه به وذلك حين تتطابق حروفهما في العدد والحركات، وقد اختار بعضُ النحاة لهذه المشابهة اللفظية مصطلح (الموازنة).

فالأستراباذي يشترط لعمل اسم الفاعل عمل فعله شروطاً "لتحصل مع المشابهة اللفظيّة، أعني (الموازنة) المشابهةُ المعنوية". (الأستراباذي، د. ت، 2 / 472)

وقد أطلق البلاغيون مصطلح الموازنة ليدلّوا به على: تساوي الفاصليتين، أي الكلمتين الأخيرتين من الفقرتين أو من المصراعين في الوزن. وشاهده من الشعر ما ورد في البيت : (التفتازاني، 2001، 700)

هو الشمسُ قدْراً والملوكُ كواكبٌ   هو البحرُ جوداً والكرامُ جداولُ

وسنرى – لاحقاً- أن ليس كلّ النحاة يلتزمون هذا المصطلح فربما يقتصرون على مسمّى المشابهة اللفظيّة، أي بذكره وجهاً من الشبه دون تسمية المصطلح نفسه.

2- المُقاربة

وحروف هذه المصطلح الأصول (قرب) تدل على خلاف البعد. (ابن فارس، د. ت، 5 / 80، البستاني، د. ت، 2 / 211)

وذكر ابن يعيش هذا المصطلح، حين عَرَض لمشابهة أسماء الإشارة للأسماء المعربة من حيث صياغتها في التثنية على منهاجها، والوصفُ بها ووصفُها. يقول: ((فلما قاربتْ أسماءُ الإشارة الأسماء المتمكنة هذه المقاربة ودانتها هذه المداناة، صِيْغَت في التثنية على منهاج تثنية الأسماء المُتمكّنة)). (ابن يعيش، د. ت، 2 / 85)

وكان شرط (مُقاربة التشبيه) عند المبَرِّد مما يُحسِّن الشعر، بل هو ضرب من ضروبه الأربعة والمقاربة من هذا الوجه، تعني أن المشبه غير المشبه به وغير مطابق له، فهو يعني : ((الائتلاف لا الاتحاد، والتقارب لا التطابق، ووضوح وجه الشبه لاخفاءه)). (عثمان، 1993، 68، 69) وإذا ما سحبنا هذا الفَهْمَ على ما أورده ابن يعيش، نرى أن التشبيه النحوي يُعنى بإبراز وجوه الشبه الظاهرة بين أسماء الإشارة والأسماء المتمكنة، ومن المؤكد أن هناك فروقاً كبيرة بينهما.

3- التكافؤ

المكافأة لغة : المساواة، ويقال : كافأه يُكافئهُ فهو مكافئه، أي مساويه. (ابن منظور، 1994، 1 / 140)

وقد تخيّر الجليس النحوي هذه الدلالة اللغوية، ليطلقها على ناتج مشابهةِ المشبه بالمشبه به والعكس. قال : ((وكما أنّ الفعل المضارع أُعرب لمضارعته هذا

الاسم – يقصد اسم الفاعل – أُعمل هذا لمضارعته ذاك فيما ذكرنـا ليقـع التكـافؤ بينهما ⁾⁾. (النحوي، 1994، 108) ويظهر من ذلك أن المشابهة – هنا – تامة إذ يُعدّل كلُّ طرف في صفات الآخر ويؤثر فيه. وهي فكرة دقيقة ربّمـا لـم يتنبـه إليهـا البلاغيون كثيراً. لأنّ فائدة التشبيه البلاغي – عندهم– تعود على المشبه في الأغلب. (التفتازاني، 2001، 542)

4 – المُناسبة

النَّسب لغة : القرابة. وناسَبه : شَركه في نَسبه. (ابـن منظـور، 1994، 1 / 756) وتُطلق المُناسبة على المشابهة بين المشبه والمُشبّه به – عند النحاة – حينما يتقاربانِ في أصل من الأصول التي تربط بينهما.

وقد خلُص بعض الباحثين إلى أن المناسبة تحولّت إلى علة عامة تنتظم فيهـا جميعُ علل بناء الاسم. وذكر ذلك اعتماداً على رأي ابن يعيش والإسفرائيني، وحجته تقوم على أن المناسبة أعمّ من المشابهة. (الملخ، 2000، 162)

وأعتقد أنّ في هذا الرأي شيئاً من التّعميم. فقد عاينتُ اسـتعمالاتٍ للمناسـبة أشار فيها النحاة إلى أدنى أنواع المشابهة، يقول ابن الشجري : ⁽⁽ ومن شأن العرب أن تحمل الشيء على الشيء، مع حصول أدنى تناسب بينهما، حتّى أنهم قد حملـوا أشياء على نقائضها ⁾⁾. (ابن الشجري،1994، 2 / 368)

وأرى أنّ النحاة لم يلتزموا مصطلح المناسبة، ليدلوا به على تحقّـق جميـع أنواع الشَّبه في الشيء الواحد، وإنما كانوا يراوحون في الاستعمال بين مصطلحات التشبيه المختلفة، وأنّ تخيُّرَهم المصطلحَ للدلالة على الحالة التشبيهيّة لم يكن قاطعـاً أحياناً. وسببُ ذلك يعود إلى أنهم يقيمون حالاتٍ من التشابه بـين قواعـد وأحكـامٍ وألفاظٍ لغوية، ومن الصعب قياس مقدار التشابه بين هذه المسائل؛ لأنّ المتشـابهات اللّغوية ليست حقائق مادية ملموسة كتلك التي تعامل معها البلاغيـون، فاسـتطاعوا بذلك تجسيم وجه الشبه وتحليله وتقديم أفكار تضبطه بمصطلحات دقيقة.

وأظن أن النحاة الذين تخيّروا المصطلح المُناسِبَ للحالة التشبيهية هـم مـن النفر الذين تأثروا بالحدود والتعريفات في كتب الفروق اللغوية والاصطلاحات، وهم قلّة.

وربما زاوج النحاة بين مصطلحات التشبيه لوصف الظاهرة الواحدة، فقد ذكر ابن يعيش مصطلح (المقاربة) مشفوعاً بمصطلح (المداناة) حين ذكر وجه الشبه بين أسماء الإشارة والأسماء المعربة.

وشاهد المزاوجة بين مصطلح (المناسبة) وغيره ما ذكره عبد القاهر الجرجاني في تفسير امتناع الممنوع من الصرف من الجرّ والتنوين معاً بقوله: ((لأن بين التنوين والجرّ مناسبة وأخوّة)). (الجرجاني، 1982، 966/2) فقد قرن المصطلح السابق بآخر وهو (الأخوة).

5- المُجامعة

الحروف الأصول : (جمع) تدل على أصل واحدهو تضام الشيء. (ابن فارس، د.ت،1 / 1479، جمع). وقد استخدم ابن يعيش مصطلح المجامعة ليدل به على مشابهة ما جاء على وزن (فَعالِ) من الأعلام المؤنثة كحَذامِ وقَطامِ، ولما جاء على هذا الوزن من أسماء الأفعال كنزالِ وما حُمل عليها. ووجه الشبه بينهما هو التأنيث والعدل والتعريف؛ لهذا بُني كلٌّ ما جاء على هذا الوزن على الكسر. (ابن يعيش، د.ت، 2 / 222)

6- الشَّركة

تجتمع الحروف الأصول : (شرك) على معنيينِ أصليينِ هما : المُقارنة وخلاف الانفراد. والامتداد والاستقامة. ويبدو أن مصطلح الشّركة - المدلول به على التشبيه- مأخوذ من الأصليين معاً؛ لأن الشَّركة هي : كون الشيء بين اثنين لا ينفرد به أحدهما ويُقال : شاركت فلاناً في الشيء إذا صرتَ شريكه، وأشركتَ فلاناً : إذ جعلته شريكاً لك. (ابن فارس، د. ت،3 / 265) ومن الممكن القول : إنّ الأصليين يرتدان إلى أصل واحدٍ وهو الاجتماع؛ لأنّ ما أُطلق عليه (الشَّريك) أو (الشريك) بمفهوم الأصل الثاني، يمكن أن يؤول إلى معنى الاجتماع. (المرجع السابق، 265/3)

وقد استعمل سيبويه هذا المصطلح في باب التوابع كثيراً، وكان يقصد بالشريك المعطوف والمعطوف عليه، يقول : ((هذا باب مجرى النعت على المنعوت

والشريك على الشريك والبدل على المبدل منه، وما أشبه ذلك ». (سيبويه، 1988، 1 / 421)، وسمّى حروف العطف حروف الإشراك. (سلمان، 1991، 159)

ويبدو أن النحاة المتأخرين قد توسّعوا في دلالة الشّركة، لتشمل ما حصل بينهما مشابهة يمكن بها تفسير حكمين مختلفين في ذينك المتشابهين، فقد يتشابه اسم الفاعل والصفة المشبهة في إضافة اسم الفاعل إلى ما فيه (أل) التعريف وجرّه، ونصب الصفة المشبهة ما بعدها، على غير ما هو معروف من أصل عملهما في هذه الحالة. وقد فسّر البَطَلْيُوسي سبب ذلك فذكر أنّ: (الشيئين المختلفين إذا كانت بينهما شِركة في بعض أحوالهما، فربما حُمل بعضهُما على بَعْض). (البَطَلْيُوسي، 1980، 240)

7- المشاكلة :

الحروف الأصول : (شكل) تجتمع على معنى أصل كما أخبر ابن فارس، فالشين والكاف واللّام مُعظمُ بابه المماثلة. نقول : هذا شَكل هذا، أي مثله. ومن ذلك يقال أمرٌ مشكل، كما يقال : أمر مُشْتَبِه، أي : هذا شابه هذا. (ابن فارس، د.ت، 3 / 204، شكل)

ونرى أن أفضل النصوص التي توضح هذا المصطلح وغيره من مصطلحات التشبيه، ما أورده الزمخشري في حدّ الاسم المبني، إذ ذكر أنه الذي « سكون آخره وحركته لا بعامل، وسبب بنائه (مناسبته) ما لا تمكّنٍ له بوجه قريب أو بعيد، بتضمّن معناه نحو : أين وأمس أو شبهه كالمبهمات أو وقوعه موقعه كنزال أو (مشاكلته) للواقع موقعه كفجارِ أو وقوعه موقع ما (أشبهه) كالمنادى المضموم...». (ابن يعيش، د.ت، 2 / 14)

فقد أطلق مصطلح (المناسبة) وأراد به ما تدل عليه كلمة المشابهة نفسها؛ لأن المبني من الأسماء هو ما شابه الحرف عند كثيرٍ من النحاة المتأخرين، أو (ماشابه الحرف وفعلَ الأمر) كما يذكر ابن يعيش. ويدل مصطلح المشاكلة – أيضاً – على مشابهة الاسم المبني مثل (فجارِ) العلم للفعل بمشابهته بما يقع موقع الفعل وهو اسم الفعل مثل (نزالِ). فهي مشابهة بالواسطة أو كما يقول النحاة : (مشابه المشابهِ

مشابهُ). في قواعدهم التي جمعناها في المبحث القادم. وأذكر هنا أن المشاكلة نمت؛ لتصبح علّة عند النحاة المتأخرين. (ابن الوراق،31،2002)

أما عند البلاغيين فلم يَتعدَّ مصطلح (المشاكلة) كثيراً فهو : ذكر الشيء بلفظ غيره لوقوعه في صحبته كقوله تعالى : ﴿ وجَزَاءُ سيئةٍ سَيِّئةٌ مِثْلُهَا ﴾. إذ الجزاء عن السيئة – في الحقيقة – غير سيئة. والأصل : وجزاءُ سيئةٍ عقوبة مثلها. لكن اسُتبدلت بكلمة (عقوبة) كلمة سيئة لمشاكلة كلمة (سيئة) في صدر الآية. (مطلوب، 1986، 444 ، الشورى:40)

ويعّد الرماني (الفواصل) تابعةً للمعاني وهي حروف (متشاكلة) في المقاطع فهي وصلةٌ إليه لذا فهو من البلاغة. ونجد ما يقربُ من المشاكلة ما أُطلق عليه : (المزاوجة والمحاذاة) ومن ذلك ما كان رسول الله – صلى الله عليه وسلم – يعوِّذُ به الحسن والحسين فيقول : ((أعيذكما بكلمات اللهِ التامة من كل شيطانٍ وهامّة، ومن كل عين لامة)) ولم يقل كما هو – مُعاين – مُلمّة لأجل المناسبة. (عبد الجليل، 1986، 215)

وقد حمل موجهو القراءات كثيراً من القراءات على طلب المشاكلة، ومن ذلك قوله – سبحانه –: ﴿ وما يُخادِعُون إلاّ أنفُسَهُمْ ﴾. إذ قرأ قسم من السبعة هذا الموضع: (يَخْدعُون) وقسم آخر (يُخادِعونَ) وحجة من قرأ بالثانية هو طلبه لتشاكل الألفاظ وتشابهها في أول قوله تعالى : ﴿ يُخادِعُونَ اللهَ والذين آمنوا وما يُخْادِعُون إلاّ أَنْفُسَهُمْ ﴾. (الفارسي، 1993،1/ 315، 316 ، البقرة:9)

والظاهر لي أن مفهوم المشاكلة والمزاوجة والمحاذاة – عند البلاغيين– يتطابق مع مفهوم (المجاراة اللفظيّة) عند النحويين،كمجاراة اسم الفاعل – في حركاته وسكناته – للفعل المضارع.

وأجد من الصعوبة الوقوف على كلّ مصطلحات التشبيه النحوي، لأسباب منها : أن النحاة يزاوجون بين المصطلحات ولا يلتزمون بمصطلح واحد، لأنهم يشعرون بترادفها أحياناً. ففي حديث ابن يعيش عن الفعل المضارع، ذكر أن المضارعة والمشابهة والمشاكلة والمحاكاة كلها بمعنى: المماثلة (المِثْل). (ابن يعيش، د.ت، 3 / 227) وكذلك فإنّ النحويين أمدوا نظرية التشبيه بفيضٍ من الدلالات

الاجتماعية التي تشير إلى التشابه واقتراب الصفات من بعضها، في ذكرهم للأخوّة والنّسب وأم الباب والجوار.

القواعد الجامعة بين المشبه والمشبه به

تحدثنا في المبحث السابق عن أول القواعد التي أحكمت نظرية التشبيه، من حيث (المصطلح ونشأته) وفي هذا المبحث وتاليه سنفصل القول في العلاقة التي تربط المشبه والمشبه به، وكذا العلاقة التي تبيّن مسائل الرتبة، والأصول وقضايا التأثير والتأثّر بين الطرفين.

وقد رأيت أنْ أجمعَ هذه القواعد في مكان واحد؛ لأن كل ما في هذه الدراسة – لاحقاً – هو صدىً لهذه القواعد الإجرائية في التشبيه النحوي. وإتماماً للفائدة أحلْنا هذه المقولات والقواعد على مظانها النحوية واللغويّة. علماً بأنّ تصنيفنا لها هو من اجتهادنا، إذ لا نجد مُؤلّفاً نحوياً جمع هذه الأصول والقواعد باستثناء ما تناثر في دراسة بعض المحدثين. (الحطاب، 1988، 9-25)

وفيما يأتي تفصيل لها، وقد التزمنا – قدْر المستطاع – عبارة النحويين نفسها.

1-ما يُشبّه بالشيء في كلامهم وليس مثله في جميع أحواله كثير. (سيبويه، 1988، 1 / 397).

2-مشابهُ المشابهِ مشابه. (ألارْدَبيليّ، 1990، 43)

3-الذي يُعتبر من الشّبه أن يكون الشيء لا يفوته إلاّ الصورة. (الخوارزمي، 1990، 1 / 218)

4-من كلام العرب أن يجعلوا الشيء كالشيء، إذا أشبهه لا يفوتُه إلاّ الصورة. (سيبويه، 1988، 3 / 353)

5-إذا أشبه شيءٌ شيئاً آخر، عومل معاملته. (ابن عصفور، 1998، 2 / 307)

6-يُجْرون الشيء مجرى الشيء، إذا شابهه من وجهين. (الأنباري، 1961، 1 / 166)

7-وإنما يُحمل الشيء على الشيء، إذا لم يكن المحمول – في ثبوت العلة فيه – كالمحمول عليه. (الأستراباذي، د.ت، 4 / 504)

8- الشيء إذا أشبه الشيء وماثله فقد أشبهه ذلك الشيء وماثله. (الفارقي، 1993، 264)

9- والتشبيه يكون للفظ وللمعنى وللتصرف. (المبرّد، 1994، 3 / 33)

10- من شأن العرب أن تحمل الشيء على الشيء، مع أدنى تناسب بينهما. (ابن الشجري، 1994، 2 / 386)

11- كثيراً ما يُعملون الشيء عمل الشيء، إذا أشبهه في اللفظ، وإن لم يكن مثله في المعنى. (ابن السراج، 1999، 1 / 82)

12- إذا أعطوا شيئاً من شيء حكماً ما؛ قابلوا ذلك بأن يُعطوا المأخوذ منه، حكماً من أحكام صاحبه عمارة بينهما. (ابن جنّي، 1990، 1 / 412)

القواعد الفارقة بين المشبه والمشبه به

1- الشيء إذا أشبه الشيء، من جهة، فلا بدّ أن يفارقه من جهات أخرى، ولولا تلك المفارقة لكان إيّاه. (ابن يعيش، د.ت، 1 / 250)

2- ما مِن شيءٍ إلاّ هو يُشْبه شيئاً آخر، ثم لا يُعطى حقّه. (الخوارزمي، 1990، 2 / 136)

3- المُشبه بالشيء، لا يجري مجراه في جميع أحكامه. (السيوطي، د.ت، 1 / 547)

4- وقد يشبّهون الشيء بالشيء، وليس مثله في جميع أحواله. (سيبويه، 1988، 1 /182، 3 / 278)

5- الشيء لا يُشبّه بنفسه. (الأسترباذي، د.ت، 4 / 335)

6- المشابة اللفظيّة لا تقتضي المشابهة المعنويّة. (المرجع السابق، 3 / 442)

7- يشبهون الشيء بالشيء، الذي يخالفه في سائر المواضع. (سيبويه، 1988، 3 / 353)

8- المشبه بالشيء، ليس هو ذلك الشيء بعينه. (ابن السراج، 1999، 1 / 70)

9- الشّبه الغالب على الشيء، لا يخرجه عن أصله. (الأنباري، 1961، 1 / 164)

قواعد الرتبة والأصل والتأثير

1- الشبة الذي يردُ إلى الأصل أولى من الشبَه الذي لا يرد إلى الأصل. (الشلَوْبين، 1994، 1 / 266)

2- ليس يجب أن يكون الشيء، إذا حُمل على غيره لِشبَه بينهما أن يخرج من جنسه. (ابن الورّاق، 2002، 412)

3- الشيء يصير شبيهاً بأصل في العمل، وشبيهاً بفرع. (السيوطي، د.ت، 3 / 90)

4- المُشبَّهُ بالشيء لا يقوى قوّةَ المشبه. (الشلَوْبين، 1994، 2 / 476)

5- ما هو أصل في نفسه أقوى مما هو مُشّبه بغيره. (ابن الورّاق، 2002، 176)

6- ما يُعطى بعد المشابهة، لا يكون بعضَ جهات المشابهة. (الأستراباذي، د.ت، 4 / 334)

7- تحدث المشابهة – أحياناً – فلا يتأثر المشبه بالمشبّه به. (الجرجاني، 1982، 1 / 131)

8- وما شُبِّه بالشيء فلا يُصرَّف تصريفَه ولا يَقْوَى قُوّتَه. (ابن السراج، 1999، 2 / 352)

هذه أهم القواعد التي رأينا أنها توضح نظرية التشبيه النحوي، وتُحكم أصولها، وقد تَبيّن منها بعضُ الاستنتاجات التي نجملها بما يأتي :

1- إنّ النحاة الأصوليين هم الأكثر ربطاً بين التشبيه النحوي ومسألة الفرع والأصل والقياس الصّارم، ولذلك برزت بعض المصطلحات الجدليّة كـ : ثبوت العلة وفوات الصورة وما أشبه. ويمكن المقارنة في هذا الشأن بين منهج سيبويه، وابن جنّي والخوارزمي والاستراباذي من الذين عُنوا بالأصول.

2- ومن الممكن القول: إنّ عللاً أو اجتهادات مضادة قد نشأت بفعل التشبيه النحوي وقواعده. وشاهد ذلك الزعم أن النحاة المتأخرين أصبحوا يقيمون فروقاً بين المسائل النحويّة وتراكيب اللغة وألفاظها، ويمكن أن يكون كتاب السيوطي (الأشباه والنظائر) تتويجاً لجهود النحاة في هذا الشأن وتفعيلاً لأثر

علة الفرق، في الفن الرابع الذي وسمه بـ: (فن الفرق). (السيوطي، 2001، 2 / 167 - 252)

3- وليست هذه القواعد والأصول النظرية في التشبيه النحوي موضع اتفاق مطلق بين النحويين، بل نجد الخلاف فيها - أحياناً - يؤدي إلى تشعب اختلاف وجهات النظر في المسألة النحويّة.

ومن إكمال الفائدة أن نُخصِّص المبحث الآتي لدراسة ما اُصْطلح عليه بقياس الشّبه وعلته؛ لكي يبقى تصوّر التشبيه النحوي القائم على اللغة ومعقولية ظواهرها، مُنمازاً عن ذلك النوع الذي يرتبط بمثل تلك الأقيسة. وسيكون مُعتمدنا في توضيح قياس الشبه وعلة الشبه كتب أصول النحو التي أُلِّفتْ لدراسة الأصول النحوية بالمقام الأول.

1. 7 مفهوم قياس الشّبه

القياس لغة : قياس الشيء بغيره وعلى غيره، إذا قُدِّر على مثاله. وحروفه الأصول: (قيس) أو (قوس) تدل على أصل واحد هو تقديرُ شيء بشيء. (ابن دريد، 1987، 2 / 854، ابن منظور، 1994، 6 / 186)

واصطلاحاً: حملُ فرع على أصلٍ لعلّةٍ وإجراء حكم الأصل على الفرع. (الأنباري، 1971، 93)

أما قياس الشبه فهو أحد أنواع القياس المعروفة عند النحاة ويعني : أن يُحمل الفرع على الأصل بضرب من الشَّبه، غير العلّة التي عُلّق عليها الحكم في الأصل. (المرجع السابق، 107)

ويضرب النحاة مثلاً لهذا القياس من إعراب الفعل المضارع قياساً على إعراب اسم الفاعل تحديداً؛ لضرب من الشبه بينهما. (الأنباري، 1957، 24)

ويرى بعض المُحدثين أن هذه الحدود توهم بامتداد القياس وتطوره من المفهوم اللغوي إلى الاصطلاحي، والحقيقة أن هذه الحدود متأثّرة بالمنطق والأصول على حدِّ زعمهم. (أبو المكارم، 1973، 74، 75) وهو زعم ظهر ما يناقضه من

دراستنا لتطوّر مصطلحات التشبيه لغةً واصطلاحاً. وينتهي الدكتور محمد حسن عواد في مقدمته لتحقيق كتاب الإسنوي (الكوكب الدُري) إلى أن أصول النحو: ((بدأت بفكرة القياس، وهذه الفكرة نشأت في أحضان القياس الشرعي، ثم ترعرت الفكرتان في أحضان المنطق، ثم دوّنت أصول الفقه كاملةً، وصيغت صياغة منطقيّة، وجاءت من بعد ذلك أصول النحو مكتملةً ناضجة في إطار منطقي على نحو أصول الفقه تماماً)). (عواد، 1985، 88) وهو انتهاء نؤيده لأن أصول الفقه والنحو نشأت في بيئة إسلامية واحدة، فمن غير المعقول ألاّ تتأثر مناهج العلوم في بعضها، مع ضرورة التنبيه إلى أنّ تطور أصول النحو تختلف عن نشأة النحو وتطوره.

ولكنّ الذي نريد توضحيه – ما استطعنا – هو مسألة القياس والتشبيه الذي عرفه النحاة المتقدمون كالخليل وسيبويه، فهل هو قياس منطقي أو فقهي، وهل التشبيه النحوي الذي عرفاه هو من نوع (قياس التشبيه) الذي أصّله الأصوليون من النحاة ؟

ونميل إلى أن أغلب ما عرفه الخليل وسيبويه من قياس أو تشبيه نحوي، هو من النوع المبني على مفهوم القياس اللغوي. وأسباب ذلك تعود إلى أن القياس بمفهومه المتأخر لا بّد له من أركان أربعة : أصل وفرع وحكم وعلّة. (الفاسي، 2000، 2 / 750، 752) وهذه الأركان يجب أن تتوافر في أي قياس وإلاّ فإنّه لا يُعد من باب القياس.

ولو حاولنا مطابقة إحدى مسائل سيبويه التي قاس فيها جملة النعت على جملة صلة الموصول – مما هو من قياس الشبه عند الأصوليين من النحاة– لرأينا أن المسألة لا تعدو مجرد حمل التركيب على غيره، بعد وضوح تفسيره قبل القياس. ففي جملة : الذي رأيتُ فلانٌ. حُذف العائد – على رأي سيبويه – من جملة الصلة؛ لأن (رأيت) صار تماماً للاسم الذي يسبقه وهو ليس بخبر ولا صفة، ولهذا كرهوا التطويل (لأن الموصول والصلة عنده بمنزلة اسم واحد) ولهذا نظير من حذف بعض حروف الاسم مثل قولهم: (اشْهِباب في : اشْهيباب) وهذه الظروف التركيبية

تشابه مجيء العائد محذوفاً من جملة النعت في قول الشاعر: (سيبويه، 1988، 1 / 86، 87)

أبَحْتَ حمى تهامةَ بعد نجدٍ وما شيء حميتَ بمستباحِ

وفي هذا الشرح والتوضيح لا نجد سيبويه يتحدث عن أصل وفرع وعلة وحكم، ولا نراه قد تحدَّث عن نواتج صارمة أو أركان لا بّد منها، بل رأيناه يشبه تشبيهاً نحوياً مبنياً على المفهوم اللغوي (تقدير شيء بشيء) لا غير.

وحتى أمثلة قياس العلة التي رأى بعض الباحثين المحدثين وجودها في أقيسة سيبويه، يمكن أن يقال عنها إنها من نماذج التشبيه النحوي السابق. (سلمان، 1991، 121، 122)

ويمكن أن يقال : إن توضيح سيبويه السابق جاء مطابقاً للقياس بمفهومه العام، من حيث وجود مَقِيس ومَقِيْس عليه وعلة وحكم ولذلك فقياسه (قياس شبه). ويمكن تَبيُّن هذه المسألة بقولنا : إن قواعد ايّ لغة يمكن أن يكون فيها شيء من المعقولية والضوابط العلميّة المنهجيّة، وهي ترجع إلى جزء من معقولية الظاهرة اللغويّة نفسها أحياناً، وليس مناط الأمر على معرفة سيبويه لأحكام القياس المنطقيّة ومحاولة اصطناعها في درسه النحوي.

وعندما درس جعفر عبابنة أنواع القياس عند الخليل، ذكر أنّه أطلق مسميات القياس على ما ظهر عند الخليل منها وهي لم ترد عنه وفاقاً لهذه المسميات، وإنما كانت غاية التوضيح والتقسيم وراء ذلك. (عبابنة، جعفر، 1984، 70)

1. 7. 1 مفهوم علة التشبيه

التعليل لغة : مصدر الفعل عَلَّل. ويعني في أحد استعمالاته اللغوية، السقي بعد السقي، وهذا عِلّة لهذا، أي سبب. (ابن منظور، 1994، 11 / 468 – 471)

ويبدو أن إطلاقه مصطلحاً على العلة النحوية، جاء من كون النحوي ينظر مّرةً بعد أخرى لإيجاد الأسباب التي تفسر ظاهرة لغويّة ما.

وليس لدينا حدّ لعلة التشبيه، ولكن يمكن بناء مفهوم لها من وظيفة العلة نفسها. فالعلة أمَارات لوقوع الأحكام. (ابن جنّي، 1990، 1 / 49) وعند المحدثين: تفسير الظواهر اللغويّة والنفوذ إلى ما وراءها، وشرح الأسباب التي جعلتها على ما هي عليه. (الكردي،2001، 993).

ويضرب النحاة مثلاً لعلة الشبه من إلغاء (إذن) الناصبة للفعل المضارع، تشبيهاً بظننت.(ابن الورّاق، 2002، 155)

وبذلك يظهر أن علة الشبه هي التي ينتظم منها قياس الشبه ويقام عليها. ولمزيد من توضيح هذه العلّة، نذكر أن الزجاجي قسَّم العلل – من حيث وظيفتها – إلى علَل تعليميّة وقياسيّة وجدلية، ومثَّل للقياسيّة بنصب (إنّ) للاسم ورفعها للخبر تشبيهاً بالفعل المتعدي. (الزجاجي، 1996، 64) وبهذا يتم تحديد علّة الشبه، بأنها علّة قياسيّة فهي من غير نمط العلة التعليمية التي تسعى لتعليم كلام العرب، ولا من نمط الجدليّة التي تبالغ في الجري وراء الأسباب والمسبّبات.

وأرى أنها ليست علّة، وأنّ ارتباط العلة بالمعلول لا ينطبق على مسائل التشبيه النحوي. وأرى كذلك أن الشبه بين ظاهرتين لغويتين لا يرتبط هذا الارتباط الصارم في الفكر النحوي المتقدّم. وما يلفت النظر في هذه المسألة أنْ كتب الأصول النحويّة أوصلت عدد العلل إلى أربع وعشرين علّة، وهي في الواقع أكثر من ذلك بكثير. (تكريتي، 2001، 52 – 54)

ويجب التنبيه إلى أنّ علتين اثنتين انتظم منها قياس، إحداهما : علة الشبه التي بُني عليها قياس الشبه. وثانيتهما : علّة النظير التي انتظم منها قياس النظير، ولكن ليس لدينا – البتّةَ – انتظامُ قياسٍ من علة المعادلة بالمُسمّى نفسه، أو انتظام من علّة الفرق، وكذلك لا يوجد انتظام من بقية العلل. فلماذا تستأثر علتا النظير والتشبيه بنوعين من القياس في حين لا يُسمح لبقية العلل أن ينتظمها قياس ؟

وأحسب أن السبب يعود إلى كميّة النظائر والمتشابهات في واقع اللغة نفسها وفيما صدر عنها من قواعد أصلّها النحاة. وبناء على ذلك يمكن القول: إن التشبيه النحوي الذي ينظم تلك النظائر والمتشابهات في سلك جامع من الدراسة هو أوسع نظراً وامتداداً من حدود القياس وأنواعه الذي يُجزّئ الظاهرة اللغويّة وفاقاً لأحكام

صارمة لا تقبل المرونة. ومن هنا فإننا ندرس (التشبيه) على أنّه نظرية لغويّة اجتهاديّة، أساسها التشابه في المسلك اللغوي الذي بنيت عليه الأحكام النحويّة، كما أنّ له – أي التشبيه– وجوداً في المستوى الأدبي الفني وتنظيرات خاصة في علم البيان، وبذلك فإننا ندرس نظريّة أصيلة في الفكر العربي اللغوي والأدبي.

ويظهر أنّ الخلط بين القياس والتشبيه النحوي هو ما دعا قسماً من القدماء والمحدثين إلى نقد االنحو العربي، وادّعاء طابع الجدلية فيه، وهو أمر سنبينه في المبحث الآتي.

1. 8 نقد التشبيه النحوي

النقد الذي وُجِّه إلى التشبيه النحوي له طرائق مختلفة، واتجاهات واضحة عند القدماء والمحدثين. فمرّة يرفضه العلماء لأنه جزء من القياس، أو لأنه علّة من العلل التي عقّدت النحو وسلكت به سبيل الجدل والمنطق.

ولا نرمي إلى الوقوف على تفاصيل هذه الدعوات؛ لأن كثيراً من الدراسات التي تناولت هذه الجوانب أبانت عن حقيقة رأي القدماء والمحدثين في العلة والقياس.

فمن الدراسات التي عُنيت بالعلة دراسة حسن الملخ: نظرية التعليل في النحو العربي بين القدماء والمحدثين.

ومن التي عُنيت بالقياس، دراسة عبد الفتاح حسن البجة: ظاهرة قياس الحمل في اللغة العربيّة بين علماء اللغة القدامى والمحدثين.

وكلتا الدراستين تُحيل على مجموعة كبيرة من الدراسات التي تناولت العلة والقياس، بما يغني عن الحديث فيهما. وسنتناول في هذا المبحث بعض الآراء القديمة في التشبيه النحوي، عند ابن مضاء القرطبي من القدماء، أما آراء المحدثين فسنترك الحديث عنها إلى حين قرنها بالتشبيه النحوي في مباحثه التي درسناها في الفصول القادمة؛ لأنّ نقدهم للتشبيه النحوي مبنّي على تقديم البديل المناسب وفاقاً للنقد وإعادة البناء، ففي قرنِ آرائهم برأي ابن مضاء ظلم لمحاولاتهم تلك. وفي

جميع الأحوال، فإن محاولتهم للنقد والبناء جاءت من صلب اللغة وليس من التأثر بمناهج غير لغويّة كما هو الحال عند ابن مضاء.

ويمكن تبيين رأي ابن مضاء وفاقاً للتأصيل الآتي.

1-نفي عمل العوامل ولو على جهة التقريب والتشبيه

بدأ ابن مضاء بأهم أصول القاعدة النحوية التي أراد هدمها وهي نظرية العامل.

فليس العمل من الرفع والنصب والجر والجزم بسبب من العامل، وإنما هي أصوات من فعل الله تعالى، وتنسب إلى الإنسان كما يُنسب إليه سائر أفعاله الاختيارية، وهي ليس من عمل المتكلم أيضاً كما يذكر عن ابن جنّي.

ولكي يُكْسب هذا الرأي قوةً، ذكر أن القول : بأن الألفاظ يُحدث بعضُها بعضاً باطل عقلاً وشرعاً، حتى لو كان العملُ مسنداً إلى معاني هذه الألفاظ؛ لأن الفاعل إما أن يفعل بإرادة كالحيون، أو يفعل بطبع كما تحرق النار، أو أنها تفعل على وجه التشبيه والتقريب. والقول بهذا يؤدي إلى تغيير كلام العرب، وحطه عن رتبة البلاغة، وتحريف المعاني عن المقصود. (القرطبي، ابن مضاء، د.ت، 77، 78)

وأعتقد أن رأيه هذا مبنيّ على التقسيم المنطقي الذي يؤدي إلى الإحراج، وكذلك أرى أن العامل فكرة لغويّة مستفادة من انتظام مفردات اللغة في تراكيبها، ولا أرى أن القول بالعامل يحطّ من رتبة البلاغة العربيّة، بل العكس هو الصحيح. لأن معرفة قواعد اللغة ومستويات انتظام المفردات في التراكيب وما ينشأ عنه من تأثير أدى إلى معرفة الفنون البلاغيّة ومَيْزِها.

2-رفض العلل الثواني والثوالث

رأينا في بحثنا لعلة الشبه أنها تقع في القسم الثاني من العلل (القياسيّة) في الفكر النحوي.

وقد قبل ابن مضاء بالعلل الأولى؛ لأن بمعرفتها تحصل لنا المعرفة بالكلام العربي، أما العلل الثانية فمقطوع بفسادها، على حين نستغني عن العلة الثالثة (الجدلية) التي تهدف إلى الإقناع بالعلة الأولى التعليميّة. (المرجع السابق، 77، 88)

وبهذا الذي ذكره فإنّه يبطل علّة التشبيه؛ لأنها من العلل الثواني، ويترتّب على ذلك إبطال القياس أيضاً؛ لأن السؤال عن علّة عمل (إنّ) يقود – بالضرورة– إلى قياسها بالأفعال وتشبيهها بها. ولا نظن أن تعليق الدكتور شوقي ضيف يأتي بجديد في بيان موقف ابن مضاء من القياس حين قال: ((ولا يكتفي ابن مضاء بطلب إلغاء العلل الثواني والثوالث في النحو، بل يضيف إلى ذلك، طلب إلغاء القياس)). (المرجع السابق، 38)

وقد سبق القول : إن التشبيه النحوي ليس بعلة ولا قياس بالمفهوم الصارم، وأنّه نوع من التفكير اللغويّ الجادّ، وأن مفهوم التشبيه أوسع من القياس والعلة، وعليه فإن نقد ابن مضاء يتجه للعلة والقياس بمفهومها الجدليّ إنّ أحسنّا الظنّ بآرائه.

3- العرب أمّة حكيمة لا تشبه شيئاً بشيءٍ

يرى ابن مضاء القرطبي أن للعرب حكمةً تمنعها من أن تشبه الأشياء بعضها ببعض وتحكم عليها بحكمها، إذ إن علة حكم الأصل غير موجودة في الفرع. (القرطبي، ابن مضاء، د.ت، 134)

وللتدليل على صحة ما يدّعي ذكر – بعد أن سرد وجوه مشابهة الاسم الممنوع من الصرف للفعل – ما نصه : ((قيل : نجد في الأسماء، ما هو أشد شَبَهاً بالأفعال من هذه الأسماء التي لا تنصرف، وهي منصرفة نحو : (أمام وإقامة) فإقامة مؤنث، والفعل مشتق منه، ودالٌ على ما يدل عليه من الحدث، وعامل – على مذهبهم – كالفعل، وهو مؤكّد له، والمؤكّد تابع للمؤكَّد)). (المرجع السابق، 132 – 134) وهو يريد من هذا النص أن يبيّن أن مشابهة الممنوع من الصرف للفعل باطلة ولا تصلح.

وليس ابن مضاء بِدْعاً في الخلط بين اللغة وقواعدها، وحكمة العرب وتحميلهم فكرة التشبيه النحوي التي أخذ بها النحاة. فأحد المحدثين يقول – بعد أن عرض للمنوع من الصرف–: ((هل فكّر العرب في هذه المشابهة بين الممنوع من الصرف والفعل، أو في حمل الخفض على نظيره وهو النصب)). (يعقوب، 1992، 49)

فكأنّ ابن مضاء ومن أشبهه في الاعتقاد، يدّعون أن النحاة يتقوّلون على العرب ويدّعون معرفتها لأحكام لغتها وموازنتها بين نطق وآخر وقاعدة وأخرى، فيصرفون أو يمنعون؛ لمشابهة الاسم للفعل أو لعدم المشابهة.

وهذه التهّمة مرفوعة عن النحاة وهم منها براءٌ لسببين أولها: أن النحاة العرب لم يذكروا – البتّة– أن العرب تشبه قاعدة نحوية بأخرى أو لفظاً لغوياً بآخر، ولم يقل أحد منهم إنّ العربي الجاهلي يعرف أحكام الممنوع من الصرف، وإن العبارات التي يجريها النحاة على لسان العرب، بقولهم : من كلام العرب أنهم لا يشبهون الشيء بنفسه. يشمل الأسلوب الفني أي تشبيهاتهم البلاغيّة وليست قواعد التشبيه النحوي. وأن ما يبدو متشابها في الأبواب النحوية هو من تأصيل النحاة.

وثانيها : أن قواعد أي لغة هي مَلَكة وسليقة عند الناطق، وصناعة عند علماء اللغة، ولا أدقّ من رأي تمام حسان حين عقب على رأي الخليل في العلة النحوية قائلاً:((غير أن النحاة العرب – كما يبدو من كلام الخليل– كانوا يَرَوْن أن ما قام في نفوس العرب شيء، وأن ما جاءوا هم به شيء آخر، فالذي قام في نفوس العرب سليقةٌ ومَلَكَةٌ، والذي جاء به النحاة تجريدٌ وصنعةٌ ومحاولةٌ وصف لهذه السليقة والمَلَكة)). (حسان، 1991، 187)

وبهذا ينتفي اعتراض ابن مضاء وغيره من المحدثين على مسائل التشبيه؛ لأنها صناعة نحويّة تحقق الانسجام بين النظرية النحويّة وأحكام النحو، ولا تضيف أحكاماً جديدة، بل تؤكد صحة الحكم النحوي في المستوى النظري منه، وهو مستوى حرص العلماء على جعلهُ متّسقاً مع أحكام النحو. (الملخ، 2000، 45)

ونتفق مع ابن مضاء على أنّ العلة الثالثة جدليّة ويمكن الاستغناء عنها، وكذلك نتّفق معه في أنّ العلة الأولى تعليميّة تهدف إلى معرفة كلام العرب، ولكن العلة الثانية (القياسيّة) غير مقطوع بفسادها، إن جاز أن يَكون التشبيه علّة قياسيّة.

وذهابه إلى نفيها جاء صدىً لرأي أهل الظاهر في القياس الفقهي الذي يرفضونه. ولولا هذا الرأي لكان التشبيه أولى بالقبول من العلة الأولى أو مساوياً لها في القبول؛ لأننا ندرك أنّ المتعلمين لكلامِ العرب ليس لهم نصيب متساوٍ من

المعرفة، ولذلك يجب أن يكون لهم طرق مختلفة في تعلّم هذا الكلام، وأولى تلك الطرق، أن يُسلك التشبيه في نمط الوسائل التعليميةُ.

ونذكر أخيراً أن محمد حسن عواد ردّ على ابن مضاء كثيراً من انتقاداته. ففي دعوة ابن مضاء للمذهب الظاهري والهجوم على النحاة وجمهور الفقهاء ما يؤكد أن هذه دعوة: ((شكليّة ترمي إلى استبدال فقه بفقه، فأما النحو فثابت في الحالين)). (الإسنوي، 1985، 102، مقدمة المحقق)

ومن المناسب ذكره أن النحاة القدماء كانوا – من حين إلى آخر – يبدون رأيهم في مسألة من مسائل التشبيه النحوي فيرفضونها أحياناً؛ وليس ذلك لأنهم لا يرون أن التشبيه وسيلة من وسائل الإيضاح والتعليم وتفسير الظاهرة، ولكنّ رأيهم يظلُّ مرهوناً في المُتشابهين أو بطريقة إجراء التشبيه بينهما. فمن الممكن أنهم لا يرون علاقة تشبيهيّه بين لفظ أو آخر، بل يرونها قائمة بين هذا اللفظ وذاك أو بين هذا التركيب وغيره.

فالمسألة – إذاً – تقترن بإجراءات التشبيه ووجوهه، وليس في إنكاره على العموم. وستكون هذه المسألة واضحةً في القابل من فصول الدراسة.

الفصل الثاني

أثر التشبيه في تفسير بناء الاسم

1.2 التمهيد

بيّنا في الفصل الأول نشوء نظرية التشبيه النحوي من حيث : المصطلح والبدايات الأولى والقواعد الضابطة له، وغيرها من المسائل.

وهذا الفصل وما يليه من فصول الدراسة تطبيقٌ لمقولات هذه النظرية في الأبواب النحوية المختلفة، وسعيٌ لرصد آثارها المتباينة وتحليل لبنية نصوصها.

وسنرى أن بناء الاسم قد استأثر باهتمام كبير من لَدُن النحاة، وهذا الاهتمام انصبّ على إبراز الأسباب الكامنة وراء بناء الاسم ومخالفته لأصل الإعراب الذي يستحقّه. وقد اتضح لنا أنّ النحاة رصدوا بناء الاسم، وشرحوه ووضّحوه في مستويين من مستوياته.

أولهـا: مستواه المفرد. ويكون الاسم في هذه الحالة مبنياً سماعاً وليس للظروف السياقية علاقة في بنائه. ومن النادر أن يُعرب شيءٌ من هذه الأسماء وهي الضمائر وأسماء الشرط والاستفهام وأسماء الاشارة وأسماء الأفعال والأسماء الموصولة.

وثانيها: المستوى التركيبي الذي يقع فيه الاسم مركباً من كتلتين لغويتين، كالأعداد المركبة والظروف الحالية المركبة أو بعض الظروف التي يكون بناؤها وعدمه مشروطاً بالإضافة أو عدمها، كقبل وبعد وإذا، وبعض الحالات من الاسم المبني في أسلوب النداء و اسم لا النافية للجنس.

ولتمايز هذين المستويين من البناء – من حيث بنية الاسم الصرفيّة وتوافر سياقات معينة– درسنا الاسم المبني في المستوى الأول في ضوء وجوه الشبه بين الاسم والحرف، ودرسنا المستوى الثاني مستقلاً عنه في مبحث خاص.

وهذا يعني للدراسة أن المبنيات – في المستوى الأول– تتمتع بصفات متقاربة فيما بينها من جهة، وأنّها قريبة الشّبه من الحروف من جهة أخرى. وقد قدمنا لهذا الفصل بشيء من مسائل الأصول وأسباب بناء الاسم العامة.

2.2 الأصول

الأصل لغة: أسفل كل شيء وجمعه أصول. وأَصُلَ الشيءُ صار ذا أصل. واُستعملت كلمة الأصل لتدل على قرار الشيء وقعره. (ابن منظور،1994، 16/11، (أصـــل)، الزمخشري، 2001، 48/4) ونقصد – بالأصل في مقام الدراسة– ما تستحقه الكلمة بنفسها كاستحقاق الاسم الإعراب لأنه اسم. (السيوطي، د.ت، 66/2)

والأصول التي أثّرت في التشبيه النحوي لتسويغ بناء الاسم وتوضيحه مختلفة منها: أصلُ البناء والإعراب، وأصل وضع الاسم، وأصل تأدية المعنى، وكذا أصـــل الإفراد والتركيب. وقد رأينا أن النحاة المتأخرين اتكأوا – كثيراً– على هذه الأصول وسعوا إلى صيانتها عن التعليل بعبارات من مثل: الأصل لا يُعلل ولا وجه لتعليلـــه ولا سؤال فيه، ومن تمسك بالأصل استغنى عن إقامة الـــدليل. (الجرجـــاني،1982، 131/1، الملخ، 17،2001).

ويبدو أن علوم اللغة المختلفة أفرزت أصلاً وفرعاً في أغلب مسائلها، فلـــدينا أصل وفرع في علم الأصوات والصرف، وكذلك يوجد أصول وفـــروع فـــي علـــم الدلالة والعروض والمعاني البلاغية والبيانية. (الملخ، 17،2001).

ففي علم البيان – مثلاً – نجد البلاغيين يعدون المشبه بـــه أصـــلا والمشـــبَّه فرعاً، وإذا ما قُلب التشبيه غلب الفرع على الأصل كتشبيههم الخدَّ بالورد والـــورد بالخد. (الجرجاني، د.ت 177، الملخ، 23،2001)

ويظهر أن فكرة الأصل والفرع قد نشأت من رحم الدراسات اللغوية، وعرفها اللغويون قبل أن يفصلها عبد القاهر الجرجاني في أسرار البلاغة.

ولعل ابن جني أول من تنبّه لهذه المسألة. ففي باب: (من غلبة الفروع علـــى الأصول) تحدث أولاً عن التشبيه البلاغي المعكوس ثم هو يَفْجأنا بقولـــه: " وهـــذا المعنى عينه قد استعمله النحويون في صناعتهم فشبهوا الأصل بالفرع في المعنـــى الذي أفاده ذلك الفرع من ذلك الأصل". (ابن جني، 1990، 1/ 301–305) ثـــم هو يبين مسألة نحوية – في الموضع نفسه– وقع فيها هذا العكس من بـــاب الصـــفة المشبه واسم الفاعل ومن ثَمّ يذكر أن منهج سيبويه الصناعي في هذا التشبيه مســـتمد من نهج العرب في إجراء تشبيها تهم البيانية.

وبن جني – في هذا النص – أبعدُ نظراً من ذلك النفر من الباحثين الذي خلطوا بين التشبيه الفني عند العرب والتشبيه الذي هو صناعة نحويّة، كما لمسنا في الفصل الأول.

أصل الإعراب والبناء

ليس أصل الإعراب والبناء موضع اتّفاق بين النحويين على اختلاف المذاهب التي ينتمون إليها، فبعد اتفاق البصريين والكوفيين على أنّ الحرف مستحقّ للبناء وأنّ الاسم مستحق للإعراب، اختلفوا في الفعل فالبصريون يرون أن أصل الفعل البناء، في حين نظر الكوفيون إلى أن ذلك الأصل من الإعراب هو استحقاق للفعل وللاسم وما بني منهما فلعلة. (الزجاجي،1996، 77، ابن عقيل، 1980، 19/1)

ويطلق النحاة مسمى (الإعراب) على جملة من الأمور منها : تغيير آخر الكلمة بحركات ظاهرة أو مقدرة، أو قبول الاسم – بصيغة واحدة- معاني مختلفة كالفاعلية والمفعولية وغيرها. وهي ميزة للاسم ينفرد بها عن الفعل والحرف من وجهة النظر البصرية التي نراها هي السائدة فيما يؤثّر من قضايا التشبيه النحوي.

وينبني من أصل الإعراب والبناء – الذي أسلفنا القول فيه- سمة بنائية بارزة توُجّه أنظار النحويين لتسويغ بناء الاسم وتوضيحه وقد وسمنا هذه السّمة بالثابت والمتحوّل.

وَدَلّلْنا بمفهوم الثابت على الاسم المعرب الذي بقي على أصله من الإعراب، والذي كان يُعرف عند النحاة بالمتمكّن وهو (الأصل). ودَلّلْنا بالمتحوّل على الاسم الذي فارق أصل الإعراب وبُني. وهو ما يعرف عند النحاة بغير المتمكن وهو (الفرع).

وبهدي من تشبيه مبني الأسماء – (المتحول)- بالحرف على وجه الخصوص يُمكن للدراسة أن تقيس خصائص الاسم المبني في بنيته اللفظيّة ومعناه، من طريق قياس مدى انزياحه عن أصله المعرب واقترابه من الحرف الثابت على البناء.

وقد سبق أنّ البلاغيين المحدثين تناولوا التشبيه البلاغي على أنه (انحـراف) عن المستوى العادي من الكلام، أي المستوى الخـالي مـن الصـورة. ولا يحمـل مصطلح (الانحراف) لديهم مفهوماً سلبيا، بل هو وسيلة لقياس خصائص التركيـب وفاقا لوقوعه بين البنية العميقة الأصل و بين البنية السطحية (الفـرع). (فضـل، صلاح، 1994، 198، 199، عبد المطلب، محمد، 1997، 129).

ومن هنا يظهر أن الاسم المبني يقع بين حالتي ثبات : الاسم الثابـت علـى إعرابه، والحرف الثابت على بنائه، أي أنه في منطقة الأعراف اللغوية.

أصل الوضع

والمقصود بأصل الوضع عند النحاة: الأصل المجرد لوضع اللفـظ المفيـد. (حسان، 1993، 123)

وأصل وضع الأسماء والأفعال عند النحاة أن تكون على ثلاثة أحرف فأكثر؛ لأنها تدل على معانٍ بنفسها وهذا يناسـب معناهـا. وأصـل الحـروف أن تكـون موضوعة على حرف أو حرفين لأن الغاية منها أن تدل على معنى في غيرها. (بن مالك، 1982، 1 / 217 ، 218)

ونود التنبيه إلى أن الاسم المحذوف منه حرف لغاية صرفية أو غيرها لا يعد مخالفاً لأصل وضعه، لأن المحذوف منه يعود إليه في سياقات أخرى مثـل كلمـة: (أب وأخ) وكذلك فإن الحرف الذي يجيء على ثلاثة حروف لا يكون مُشَـبّهاً بـه للاسم المبني. ومن اللاّفت للنظر أن تلك الحروف التي خالفـت أصـل وضـعها، فجاءت على ثلاثة حروف تصبح عرضة للتشبيه بغيرها ولا تصير مُشبّهاً به. ولنـا شاهد يؤكّد هذه المسألة من النواسخ الحرفية (إنّ وأخواتها). فهي تُشبّه بالأفعال من حيث عملها النصب والرفع؛ لأنها أصبحت مُكّونة من ثلاثة حروف وهو وجه قـوي من وجوه مشابهتها للأفعال. ويسمي النحاة هذا الوجه بالشبه اللفظـي. ولعـل هـذا الملحظ يؤكد مسألة الثابت والمتحوّل التي ذكرناها، فحينما تحوّلت هذه الحروف عن أصل وضعها صارت مشبهاً وليس مُشبهاً به.

أصل تأدية المعنى

وهذا الأصل لا يقل عن الأصول السابقة في فهم منطلقات النحاة في التشبيه النحوي، وفهم علاقة الشبه بين مبني الأسماء والحروف.

ويعني هذا الأصل، أن العرب جرَوا على وضع حرف لكل معنى من المعاني، فقد وضعوا للاستفهام حرف الهمزة وهل. ووضعوا لمعنى النفي حروفاً وكذلك وضعوا للتمني والترجي حروفها. ووضعوا بدائل للمعاني التي لم تؤدّ بالحرف، بوساطة الإعراب الذي يشبه الحرف في عدم الاستقلال لأنه يدل على معانٍ مختلفة إذ إنّ حالة الرفع تدل على معنى غير ما يدل عليه النصب والجر. وكذلك لجأوا إلى تغيير الصيغ (الأبنية الصرفية) لتؤدي معاني الجمع والتثنية والنسب وغيرها. (الأسترابادي، د.ت، 3 / 75).

ويفيد هذا الأصل في أن ما يتطفل من الأسماء على الحروف، ويؤدي معنى من حقّ الحرف أن يؤديه يُبنى مثله. وهو ما أطلق عليه النحاة الشّبه المعنوي.

أصل الإفراد والتركيب

ذكر ابن السّراج هذا الأصل، عندما قسم الأسماء المبنية التي تُشْبِه المعرب فقال: ((هذه الأسماء على ضربين : مفرد ومركب ، فنبدأ بذكر المفرد لأنه هو الأصل لأن التركيب إنما هو ضم مفرد إلى مفرد)). (ابن السراج، 1999، 2 / 111)

ويقصد ابن السراج بالأسماء المبنية، المفردة (الضمائر وأسماء الإشارة وأسماء الأفعال والأسماء التي قامت مقام الحروف وأسماء الأصوات) أما الأسماء المركبة المبنية فيريد بها كل ما ركب مع غيره من الأسماء مع الأفعال والحروف والمركب من الصوت مع الصوت، ويريد بالمركب المبني من الأسماء – أيضاً– ما أصلُه الإضافة إلى اسم أو إلى جملة، وكذلك ما يُقطع عن الإضافة، ويقصد بذلك الظروف التي يسميها النحاة (غايات) كقبل وبعد، وما أضيف منها إلى الجملة كإذا وإذ وحيث وما أشبه. (المرجع السابق،2/139-143)

وقد استفدنا من منهج ابن السراج في دراسة المبنيات الاسمية مع إجراء شيء يسير من التعديل في ذلك المنهج.

ويجب أن ننبه على مسائل ثلاث، قبل البدء بعرض وجوه الشبه وتحليلها:

أولاهما: أننا لا ندرس المبنيات من الأسماء وفاقاً لكل مسائلها المبسوطة في الكتب النحوية، وإنما نحاول الكشف عن منهج العلماء في التشبيه النحوي من حيث قواعده وضوابطه ونتائجه ونقدم تفسيراً لبنية هذه الضوابط والقواعد. فعملنا يهدف إلى النص التشبيهي وتحليل بنيته لا إلى جمع المبنيات ودراسة كل ما قيل فيها. وهو منهج الدراسة في الفصول كلِّها.

وثانيتهما: ليس التشبيه النحوي هو المقولة الوحيدة التي تفسِّر مبني الأسماء، فهناك أسباب عامة مختلفة سنوضحها في المبحث الآتي (3.2).

وثالثتهما: أننا – من هنا فصاعداً– لا نتعامل مع الأصل والفرع على أنها قضايا جدلية، بل نرى فيها شيئاً من الجوانب التحويلية التي أشار إليها المحدثون ممّا يتطابق مع نتائج النظرية التوليدية والتحويلية التي أرسى دعائمهما العالم الأمريكي (جومسكي). (الراجحي، عبده، 1986، 145)

2. 3 أسباب بناء الاسم العامة

ذكر النحاة جملة من أسباب بناء الاسم نوردها غير مُفصَّلَةً على المسرد الآتي: (السيوطي، 2001، 25/2)

1- بُني الاسم لأنه شابه الحرف دون غيره وهو رأي سيبوية أو لأنه شابه الحرف وتضمن معناه وهو رأي أبي علي الفارسي. (ابن عقيل،1995، 32/1)

2- أو لأنه وقع موقع المبني أو مناسبته له أو الإضافة إليه.

3- أو بني لأنه خرج عن النظائر أولأنّه تنزّل من الكلمة منزلة الصدر من العجز.

4- أو بُني لعدم تركيبه مع غيره كسردنا للحروف : (باء، تاء) وأسماء العدد (واحد، اثنان...)

5- أو لأنه وقع موقع الفعل ، كبناء الاسم المنادى المفرد العلم وأسماء الأفعال.

6- أو لأنه أُضيف إلى المبني.

7- أو لأنّه رُكّب مع الحرف نحو تركيب اسم لا النافية للجنس معها.

ومعاينة هذه الأسباب تظهر النتائج الآتية: (علماً أننا سنفصل مسائلها في مكانها من البحث)

1- اعتماد النحاة الواسع تشبيه الاسم بالحرف، فمشابهته تكون بتضمّن معناه أيضاً، وكذلك بوقوعه موقعه وتنزّل الكلمة منزلة الصدر من العجز، ويدخل الموضع الثالث في مسألة مشابهة الاسم للحرف عند بعض النحاة؛ لأن خروج (أي) عن نظائرها المبنية ليس السبب الوحيد في تفسير بنائها بل احتياجها ما يوضح معناها هو سبب بنائها. وبذلك تشبه الحرف. أما تنزّل الكلمة منزلة الصدر من العجز – ومثالها الأعداد المركبة كخمسة عشر- فهو أيضاً مقرون بتفسير آخر، وهو أن الأول بُني لاحتياجه إلى الثاني فهو يشبه الحرف الذي يحتاج إلى ما يوضح معناه، وبني الثاني لتضمنه لحرف العطف.

2- لم يقتصر النحاة على تشبيه الاسم المبني بالحرف وحده، بل جعلوا من وقوعه موقع الفعل المبني أو إضافته إليه سبباً لبنائه.

3- للتركيب مفهومان عند النحاة أحدهما: عامَ ويقصدون به وقوع الاسم في تركيب جُمَليّ وهذا ما أطلقوا عليه (موجب الإعراب) الذي يؤدي إلى إعراب الاسم لكي تُفْهَمَ الوظائف النحوية كالفاعلية والمفعولية والإضافة.

ويقابل هذا المفهوم – وليس قسيمه الثاني – انعدام التركيب، أي عدم وجود الاسم في جملة أيا كان شكلها. ويمثّلون لهذه الحالة بمسميات العدد والأعداد المسرودة، ويفسرون بناء الأسماء في هذه الحالة بانعدام موجب الإعراب أي (التركيب) ومشابهة الحرف. والمفهوم الثاني للتركيب وهو الخاصُّ، إذ يُبنى الاسم بتركيبه مع ما سبق توضيحه.

4- ونستنتج من كلّ ما سبق ومن قول النحاة: إن الأصل أن يكون اللفظ مفرداً غير مركب (بالمفهوم الثاني) ثراءَ العربية وتطويرها لأسلوب جديد في تأدية

المعاني يعتمد على قدرة ألفاظها على التآلف والاندغام لتأدية معانٍ جديدة، وهذا يعزز من جانب آخر صدق مقولتهم : إن الأصل في الأسماء الإعراب. إذ لا معنى لإعراب الاسم وهو مفرد غير مركب.

5- وليس في أسباب بناء الاسم تلك ما يؤكد طابعاً جدلياً أو منهجاً معتمداً على فلسفة وما أشبه، بل إنها تؤكد مراقبة النحاة لخصائص الاسم المبني بدقة غير متناهية، وفرز أسباب بنائه من طريق المقارنة والمشابهة بمفردات لغوية محضة.

4.2 وجوه المشابهة بين المبنيات سماعاً والحروف

المبنيات التي ندرسها في هذا المبحث هي: الضمائر وأسماء الشرط والاستفهام والإشارة والأسماء الموصولة وأسماء الأصوات، أما أسماء الأفعال فأفردنا لها مبحثاً خاصاً لأن فيها بعض السمات المشتركة فيما بينها وخصوصيةً في حقيقتها.

وقبل أن نبين وجوه الشبه بين تلك المبنيات والحروف، رأينا أن من المناسب أن نقف على حقيقة مشابهة الاسم للحرف عند سيبويه والمبرد وابن كَيْسَان؛ لأنّ مسألة الشبه بين الاسم المبني والحرف تطوّرت من حيث اتساع وجوه الشبه بين الأسماء المبنيّة والحروف وضبط هذه الوجوه والتأصيل لها.

رأي سيبويه

ذكرنا في أسباب بناء الاسم العامة، أنّ سيبويه حصرها في مشابهة الاسم للحرف.

والراجح أن أول الخطوات التي قادت سيبويه إلى تشبيه الاسم المبني بالحرف واقتصاره في تفسيره عليه هو وضوح معنى الحرف ووظيفته لديه. فهو قسيم الاسم والفعل الذي جاء لمعنى ليس باسم ولا فعل. وأياً كان مقصده بهذه العبارة، فإنها تشير إلى إنفراد الحرف بخصائص تؤهله لتلك القسمة وهذا يعني – ضمناً – أن هذه الأقسام يجمعها رابط مشترك وهو كونها كلمة. وإذ فَصّل سيبويه المعرب من الأسماء والأفعال انتقل إلى المبنى ليقول: ((وأما الفتح والكسر والضم

والوقف فللأسماء غير المتمكنة (المضارعة) عندهم ما ليس باسم ولا فعل مما جاء لمعنى ليس غير نحو سوف وقد، وللأفعال التي لم تجر مجرى المضارعة وللحروف التي ليست بأسماء ولا أفعال ولم تجيء إلا لمعنى)). (سيبويه، 1988 (15-12/1

ويبيّن سيبويه – هنا- أنّ السبب في بناء الأسماء هو مشابهتها الحرف، ولكنّه لم يذكر وجوه مشابهتها، إلاّ أنه عاد في مبحث الظروف التي أطلق عليها باب الظروف المبهمة غير المتمكنة، ليكشف لنا جملة من تلك الوجوه.

فما أسماه ظروفاً مثل: أين وإذا وقبل، مبنيّةٌ لأنها: (لا تُضاف ولا تُصرَّف تصرُّف غيرها ولا تكون نكرة... فهذه الحروف وأشباهها لما كانت مبهمة غير متمكنة، شُبهّت بالأصوات وبما ليس باسم ولا ظرف). (المرجع السابق، 285/3)

وقد عرفنا من نصه الذي سبق، أن الأسماء المبنية مشابهة للحروف، وهنا يذكر وجهاً آخر من أسباب بناء الاسم وهو مشابهته لأسماء الأصوات زيادة على مشابهة الحرف ثمّ يذكر وجوه الشبه لأول مرة وهي عدم الإضافة والتصرف والإبهام وغير التمكُّن.

وأجد أننا معنيون بإبرز المسائل الآتية من هذا الكلام.

أولاهما: ما قَصَدُه بوجوه الشبه تلك ومن أين استمدها؟ **وثانيتهما:** كيف شبّه الاسم المبني بنظيره المبني (الأصوات)؟ وستتضح هذه المسائل من خلال عرضنا لها في المبحثين القادمين.

1- مسألة وجوه الشبه

وجوه الشبه التي ذكرها سيبويه مستمدة من آراء الخليل بن أحمد فيما أرى، وليست من صنيعه هو يقول: ((وسألته – يعني الخليل- عن قوله : من دونٍ... ومن قبلٍ... فقال : أجروا هذا مجرى الأسماء المتمكنة، لأنها تضاف وتستعمل غير ظرف ومن العرب من يقول: من فوقُ ومن تحتُ، يشبهه بقبلُ وبعدُ)). (سيبويه، 1988، 289/3).

فهذا يبين أن معنى التمكن هو الإضافة وهي خاصيّةٌ اسمية تميّز الأسماء التي تُعرب، فهل انعدام إضافة الأسماء يؤدي بها إلى البناء؟

هذا ما نرى الخليل وسيبويه قد قصداه، وهو يعني عدم تصرف الاسم المبني على مستوى التركيب ولزومه استعمالاً واحداً. وقد عُرف عدم التصرف – فيما بعد– بمسمى : (الشبه الجمودي). (العمراوي،16، 1995) .

أما الإبهام – الوارد عند سيبويه– فهو يرادف سبب بناء الاسم من حيث مشابهته للحرف وأسماء الأصوات، حينما تلزم الأسماء استعمالاً واحداً ولا تتصرف بإضافة، مما يؤدي إلى عدم وضوح معناها فتُبنى لمشابهة الحرف وأسماء الأصوات.

2– تشبيه سيبويه الاسم المبني بأسماء الأصوات

أرى أن سيبويه لم يقصد أن تكون أسماء الأصوات وما فيها من إبهام وعدم تصرف، مشبهاً به يفسر به بناء الأسماء كلّها ؛ لأنه ذكر بعضاً من مسميات الحروف كقولنا: "قاف" وقرنها بحكاية صوت الغراب " غاق " وعلق على بنائها بقوله: ((فإنما حكيت بها الحروف ولم ترد أن تلفظ بالحرف، كما حكيت بصوت الغراب... وبنيت كل واحد بناءَ الأسماء فكذلك حين حكيت الحروف حكيتها ببناء بنيتَه للأسماء)).(سيبويه،3، 323/1988)

وبناء هذه الحكايات (الأسماء) عُرف وأصّله النحاة وفاقاً لأصلينِ :

أحدهما: انعدام موجب الإعراب فيها، لأنه لم يُقصد بها أن تدخل في علاقة تركيبية، فتحتاج إلى الإعراب لتمييز وظائفها كما تتميز وظائف الفاعلية والمفعولية بدخول الاسم في تركيبٍ ما. وسيكون هذا الأصل موضعاً للحديث فيما سُمّيَ بعد ذلك بـ : (الشبه الإهمالي).

وثانيهما: أنّ أسماء الأصوات تُشبّه بالحرف الذي من الكلمة نفسها إذ ليس لها معنى.

وبهذا يسلم تفسير بناء الأسماء بمشابهة الحروف عند سيبويه فيما أرى. وأجد شيئاً ينبغي الإشارة إليه وهو أن الاشتغال بتفسير المبنيات لم يحدث طفرة عند الخليل وسيبويه. فنظرة إلى باب ما وسمه سيبويه بـ ((باب الشيئين اللذين ضُم أحدهما إلى الآخر)) ينبىء عن تشاغل نحاة بباب البناء، كأبي عمرو بن العلاء ويونس. ولكنّ واحداً منهم لم يشتغل بتفسير هذه المركبات المبنية من الأسماء في

ضوء مشابهة الاسم للحرف، ولم أعثر على رأي لهم في الشأن فيما مر وما يُستقبل من آراء. (سيبويه،1988، 307/296/3)

رأي المبرد (ت 285هـ) وابن كَيْسَان (ت 299هـ)

يظهر لي أن المبرد صاحب تناول متكامل في نظرية المبنيات، إذ جاء هذا التناول شاملاً لمسألتين: إحداهما تفسير سبب بناء الاسم وزيادته في هذا الشأن. وثانيتهما نظرته الدقيقة في تفسير الحركة البنائية نفسها.

1- تفسير بناء الاسم

يرى المبرد أن الأصل في الأسماء أن تكون معربة وهي المتمكنة (الأُوَل) والأفعال والحروف (تَبَعٌ) وما يعرض للاسم من بناء فسببه مضارعة حروف المعاني. ومن ثمّ فهو يرى أن أصل كل مبني أن يضارع حروف المعاني تلك. (الزجاجي، 1999، 168، 169) وقد أكد هذه المشابهة في كتابة (المقتضب) فقال: ((كل ما لا يعرب من الأسماء فمضارع به الحروف لأنه لا إعراب فيها)). (المبرد، 1 / 171، 3 / 309)

وهنا تظهر المشابهةُ التي رأيناها عند سيبويه. ويظهر أن للمجالس العلمية خصوصيات وظروفاً تدفع النحوي و اللغوي إلى تبني رأي يدفع به مأزق الإحراج والجدل عنه والخروج عن المألوف من رأيه.

فعندما أراد ابن كيسان – بحدة ذكائه – أن يُحرجه بسؤاله عن سبب بناء (مَنْ وكَمْ) وما أشبهها من أسماء الاستفهام. كان جوابه: أنها ضُمِّنت معنى حرفي (الهمزة وهل) فاستحقت البناء بهذه المضارعة. (الزجاجي،1999، 169) وهو بهذا المفهوم من التضمُّن أوجد وجهاً من الشبه بين الاسم والحرف، نحسب أنّ أحداً لم يسبقه إليه. وهو وجه ظل إلى زمن ابن يعيش والأستراباذي غامضاً على أدق النحويين كابن السراج الذي كان مفهومه له مطابقاً لفهم المبرد ولكنه استبدل بالتضمن هذا مصطلحاً آخر وهو: (الوقوع موقع الحرف). (ابن السراج،1999، 50/1) وعاد الفارسي أبو علي والجرجاني ليقولا بالتضمن دون تحديد دقيق لمفهومه. (الجرجاني، 1982، 130/1،107) حتى جاء ابن يعيش فأجلى حقيقة

التضمن، فذكر أن المقصود به بقاء شيء من معنى الحرف واشتمال الاسم المبني عليه ليصير الاسم مبنياً لهذا المعنى. (ابن يعيش، د.ت 342/1)

وقد أسيء فهم (التضمن) مرة أخرى عند من جاء بعده وامتدّ سوء الفهم هذا إلى بعض المحدثين؛ ممّا جعلنا نتوقف عنده ونبيّن حقيقته، خاصة بعد أن أصبح التضمن ضابطاً لوجه الشبه المعنوي.

ويظهر أن هناك وجهين من شَبَه الاسم بالحرف أحدهما : مطلق المشابهه. كمشابهة أي اسم مبني لأي حرف. وثانيهما : تضمن الاسم المبني لحرف يؤدي معناه. وهذان المفهومان أوضحهما ابن يعيش أيضاً، لأنه فهم حقيقة (التضمن) فصاربمقدوره الحديث عن فرقٍ بينهما (المرجع السابق،1 / 342) وسنفصل هذه المسألة مع مسألة التضمن عند الحديث عن الشبه المعنوي.

ومما زاده المبرد في تشبيه الاسم بالحرف شيء يتعلق بما يمكن وسمه بالمشابهة بالواسطة. فعندما سأله ابن كيسان عن سبب بناء اسمي الإشارة (هذا وهؤلاء) ذكر أن هذه الأسماء وقعت موقع فعل الأمر المبني: (تنبّه وانْظُرْ) وأفعال الأمر هذه شابهت الزجر الذي هو حرف معنى كـ : (صَهْ ومَهْ).

فهذا يعني أن مشابهة أسماء الإشارة تمّتْ بفعل الأمر أولاً، وهذه شابهت ما وسَمَهُ بحروف المعنى. وهو أمر لم نجد أحداً من النحويين قد ذهب إليه. ونقول – اختصاراً – إنه فسّر بناء ما جاء على وزن (فَعَال) من الأسماء المبنية والأعداد المركبة والظروف المقطوعة عن الإضافة والأعداد المسرودة بمشابهة الحرف، بواسطة أو من دونها. (الزجاجي،1999، 170) مما سيظهر في وجوه المشابهة التي أفردناها بمبحث مستقل.

ويبدو أن حصيلة هذا المجلس الذي ضم ابن كَيْسَان بالمبرد نظرية جديدة قال بها ابن كيسان في ختام المجلس. إذ رأى أن البناء هو الأصل الذي يعم المعرب وغيره، ومن ثمّ أُخرِجت الأسماء من البناء إلى الإعراب للحاجة إلى التعبير عَن المعاني المختلفة، ثم جاءت الأفعال تالية لها؛ لأنها ضارعتها ولم تلحق بها وقَصُرت عنها وظلت الحروف على أصلها. (المرجع السابق، 172) والظاهر أن ابن كيسان هو أول من صدع بهذا الرأي وهو رأي تشوبه الشوائب من الوجوه الآتية:

1- لم يفسر ابن كيسان كيف سبقت الأسماء إلى الإعراب، ولماذا قصُرت الأفعال عن هذا الإعراب مع أنهما يؤديان المعنى المراد ؟

2- ولم يفسر – ايضاً- سبب بقاء جزء كبير من الأسماء مبنياً وكيف أُدنيت أفعال من الإعراب وأُقصيت أُخر؟

3- ولو كان شيء من نظريته صالحاً للتطبيق، صلاحَ ما قال به المبرد؛ لما أعرض عنه اللاحقون من النحاة.

وأجد لزاماً الإشارة إلى رأي علي أبو المكارم الذي لمح شيئاً من نظرية البناء عند المبرد، فذكر أن نظريته لم تلق حقها من البحث والمناقشة ويعود ذلك – في رأيه – إلى سببين أحدهما : أن النظرية لا تمس الحركة الإعرابية. مثلما لم يذكر المبرد نفسه نظريته مُفصّلةً في كتبه وهذا ثاني الأسباب. (أبو المكارم، 1968، 15)

2- تفسير الحركة البنائية

رأينا كيف فسر المبرد حركة المبنيات من الأسماء في المجلس الذي ضمه بابن كيسان، بعد تفسيره أسباب البناء التي مر الحديث عنها.

وليس هو أول من أخذ بهذا التفسير، فقد سبق إلى ذلك سيبويه في كثير من مواضع كتابه ولكن فضل المبرد في ذلك يعود – فيما أحسب – إلى أنه تناول أسباب البناء على حركةٍ ما في مكان واحد، وقدم فيها خلاصة رأيه بحيث يمكن القول: إنه أول من أصّل هذا التفسير في مكان واحد.

ويمكن إجمال رأيه في تفسير حركة المبنيات بما يأتي. (الزجاجي، 1999، 167، 168)

1- شبّه اختلاف حركة آخر الاسم المبني، باختلاف حركة أوله وأوسطه في كلمات من مثل: كَتِف و حَجَر ورَجُل و فَلْس.

2- الأصل في المبني أن يكون ساكناً فلا يحرك إلا لسبب.

3- ما كان قبل آخره محركاً فلا يُحرك في الوصل أو الوقف عليه نحو: مَنْ وكَمْ.

4- أما ما كان حرفه الذي قبل الآخر ساكناً فإنه لا يُحرك إذا وُقف عليه ، ويحرك إذا وصل بغيره. وأولى الحركات به الفتحة، لخفتها ولكنهم يحركونه بالكسرة لأسباب مختلفة منها : أن الفتح والضم يكونان إعراباً بتنوين وبغير تنوين، والكسرة لا تكون إعراباً إلا بتنوين فألزموا المبنيات الكسرة للتخلص من التقاء الساكنين نحو: هؤلاءِ وأمسِ. فإذا حُرِّك ما أصله الكسر من المبنيات فلعلة ومثال ذلك، تحريك أينَ بالفتحة؛ لأنهم كرهوا الكسرة مع الياء وتحريك ثُمَّ بالفتحة أيضاً لكراهية الضمة مع الكسرة وهكذا. وما يأتي محركاً بغير هذين الوجهين فإنما يكون ذلك لمعارضة حركته حركة الإعراب، وبابه أن يحرك بالفتحة ولا يكسر لئلا يشبه ما حرك للضرورة.

وما جاء مبنياً على الضم مثل: (من قبلُ) والاسم المنادي (يا حكمُ) فهي أسماء في موضع جر ونصب؛ لذلك كرهوا أن يبنوها على الفتح فيشبه حركة ما عَدَلُوا عنه؛ لأن الفتح بغير تنوين، يكون جامعاً للخفض والنصب فبنوها على الضم لعدلها عن هذين الوجهين لتخرج عن حد إعرابها.

وبعد هذا العرض وما سبقه يتبين أن للمبرد والنحاة المتقدمين جهوداً واضحة، فيما أصّلوه لنا في مسائل البناء يمكن إجمالها بالآتي:

1- أنهم مازوا بين حالتي: الوقف والوصل، وقد ألجأهم إلى ذلك ما عبروا عنه بالتقاء الساكنين مثلما حصل في كلمة (أينَ).

وهو أمر لم يرضِ المحدثين من علماء اللغة، فقالوا: إن ما حدث في (أينَ) هو تشكيل مقطع مرفوض من نوع المقطع القصير المغلق بصامتين، كما يظهر التحليل الصوتي الآتي :

أينْ	<	أينَ
> ayn	<	> ayna
(1)		(2)

فالذي حدث في المرحلة الأولى (من أصل البناء على السكون) أن الكلمة صارت مقطعاً واحداً في حالة الوقف عليها وهو ما عبّر عنه النحاة بالأصل. وعندما اُحتيج إلى وصلها بغيرها حرك الصوت الأخير بالفتحة للتخلص من المقطع

المرفوض، لا كما يذكر القدماء من أنه حدث نتيجة لالتقاء الساكنين. (الخليل، عبد القادر، 2002، 201)

والصحيح أنه يمكن القول بوجود مقاربة بين القدماء والمحدثين، على أساس من أمر واحد، وهو أن الذي حصل يشبه المسألة الرياضية التي يقوم بحلها اثنان فيصلان إلى نتيجة واحدة، على الرغم من اختلاف الطريقة والمسمى بينهما.

فالقدماء قالوا بالتقاء الساكنين وعبروا عن رفضهم له، إلاّ في حالة الوقف. والمحدثون قالوا بالمقطع المرفوض حين فسّروا تحريك آخر الاسم المبني السّابق.

وكان منشأ الخلاف أن القدماء نظروا إلى الحركات الطويلة (الألف والواو والياء) على أنها ساكنة ولكنها على خلاف ذلك عند المحدثين، فهي حركات طويلة ليس فيها ما يسمى بالساكن، وهم على حق في ذلك.

2- تمّ ميزُ الحركات الثقيلة من الخفيفة، فلا يُلجأ إلى الثقيلة إلا في سياقات صوتية محدودة واعتبارات قائمة على الفرق، وأمن اللبس وما أشبه. وقد أيد الدرس الصوتي الحديث – مثلاً – خفة الفتحة وسهولة انتاجها وقلة كلفة نطقها في الجهاز الصوتي عند الإنسان بمقارنة ذلك بثقل الضمة والكسرة. (الشايب، فوزي، 1999، 238-240، المطلبي، غالب، 1984، 216-226)

3- وإذا ما أحسنّا الظنّ بجهد النحاة القدماء، وتناسينا تفريقهم بين الحركة البنائية والحركة الإعرابية، أمكن لنا القول: بأنهم أحسوا بشيء من الصلة بين تلك الحركات على اختلاف مُسمياتها، وأنها في الواقع الصوتي مسميات لشيء واحد، ولكنها في المستوى الوظيفي على خلاف ذلك.

الشبه الوضعي

ذكر ابن مالك وجوه الشبه بين الاسم والحرف في بيتي الألفية: (ابن الناظم، د.ت، 28)

كالشبه الوضعيّ في اسمي جئتنا	**والمعنوي في متى وفي هنا**
وكنيابة عن الفعل بلا تأثرٍ	**وكافتقارٍ أُصِّلا**

وقد وضع النحاة المتأخرون ضابطاً يُبيّنُ الشبه الوضعي ويقيد كل جزئياته، فذكر ابن مالك أن ضابطه هو كون الاسم موضوعاً على حرف واحد أو اثنين سواء أكان ثانيهما حرف لين أم لا. (ابن مالك، 1982، 218/1)

ولعلنا نتساءل : هل جميع الأسماء المبنية تشبه الحرف من حيث أصل الوضع؟

إن النفي هو جواب هذا التساؤل. فما يشابه من الأسماء الحروفَ في أصل وضعها هو بعضُ الضمائر المتصلة كالكاف في الفعل (رأيتك) وما أشبهها من الضمائر التي تأتي على حرف. وليس لدينا أي مشكل كذلك في بناء الضمائر التي تأتي على حرفين مثل (هو) لأنها ستكون مطوية في دائرة المشابهة الوضعية، إذ إنّ وضعَ الحرف يسمح بمثل هذه المشابهة (الأزهري، 2000، 42/1) وهي مسألة واضحة في الأسماء الموصولة فمنها ما وُضِعَ وضعَ الحروف نحو (ما) و (مَنْ) و (اللاّم) في بعض الوجوه. (السيوطي،د.ت، 67/1).

وكان للنحاة الذين أصّلوا هذا الوجه من الشبه، جهودٌ واضحة في تلافي القصور الذي يمكن أن يعتور هذا الوجه، وهم - بهذه الجهود التي دفعوا بها هذا النقص - خرجوا بنتائج طيبة تحسب لهم في دراستهم ، نَميزُها بالحالات الآتية:

1- لقد أفادنا هذا الوجهُ من الشبه معرفةً بخاصية من أهم ما يُلمح في تلك الأسماء المبنية، وهي عدد حروفها الأصول التي جاءت عليها، فكلما قلت حروف الاسم عن ثلاثة، اقتربت من الحروف وأصبحت بعيدة عن نمط الأسماء المعربة فاستحقت البناء. ولابن جني - فيما نرى- قصب السَّبق في توضيح هذا الوجه من الشبه، فهو يختلف عن النحاة في إضافته شرطاً لكي يمكن تشبيه الاسم المبني بالحرف من ناحية الوضع، وشرطه أن يكون الحرف الثاني من الاسم المبني حرفَ (لين) وكذلك الأمر في الحرف المُشّبه به. ونظن أنه أراد بهذا الشرط أن يُفْصح عن كون الاسم - في هذه الحالة- أبعد ما يكون عن خصائص الاشتقاق الصرفي، ويؤيد ذلك أنه عدّ الضمائر التي جاءت على حرف واحد في حكم الحروف. (ابن جني 1999، 130، 131).

واشتراطه لمجيء حرف اللين ثانياً يعني من منظور علم الأصوات أن تلك الأسماء مُكّونة من صوت صامت وحركة طويلة، إذ ليست حروف اللين إلا حركات طويلة، فكأنّ هذه الحروف موضوعة على حرف واحد، وهذا يؤيد قرب الأسماء المبنيّة من الحروف فيما نرى.

2- لم يلزمنا النحاة بحرف واحد ليكون مُشبّهاً به للأسماء التي جاءت على حرف أو حرفين، بل تركوا لنا حرية في اختيار أي حرف من الحروف الذي جاء على أصل هذا الوضع. فالضمائر التي جاءت على حرف كالكاف والتاء تُشَبه بأيّ حرف جاء لمعنى وعدد حروفه مساوٍ لعدد حروف الاسم كهمزة الاستفهام وواو العطف وفائه. (الأستراباذي. د.ت 8/3 ابن مالك، 1982، 118/1) وإذا أرادوا الاختصار قالوا: إن مثل هذه الأسماء تشابه الحرف وضعاً.

فهذا النمط من التشبيه من النوع الذي تتعدد فيه المُشبّهاتُ والمُشبّهاتُ بها، فكل اسم خالف أصلَ وضعه يُشْبه كلَّ حرف جاء على أصل وضعه، ما دام وجه الشبه واحداً مهما تعددت الأطراف.

3- استعمل النحاة ما يمكن وسمه بطرد التشبيه على وتيرة واحدة. في موضوع المشابهة الوضعية؛ لانهم أدركوا أن تلك المشابهة لا تفسر ما جاء على أصل وضع الاسم من المبنيات الاسميّة نفسها.

وشاهد هذه المسألة أسماءُ الإشارة، فمنها ما وُضِعَ وضعَ الحروف مثل (ذا) و(ذي) وما يشبهها ، فلهذا بُنيت بالمشابهة الوضعية ولكن بعض أسماء الإشارة لم يجيء على هذا الاصل مثل (هؤلاء) وغيرها فتخلصوا من ذلك بحملها على أسماء الإشارة التي اتفقت لها المشابهة الوضعية، وهذا ينطبق أيضاً على أسماء الأفعال مثل (صَهْ ورويدَ). (الأردبيلي، 1990، 87،81) وربما لا يقدح هذا الطردُ في ذهابنا إلى أنهم أحسوا بانعدام الاشتقاق كلما قلت حروف الاسم وجاء على غير أصل وضعه.

ونظن أننا إذا استثنينا أسماء الأفعال التي جاءت على وزن (فَعالِ) فإن كثرة حروف الاسم المبني من تلك الزمرة، لا تعني على الإطلاق تصرفاً ولمح اشتقاق فيها.

فبعض الأسماء المبنية تطول بسوابق أو لواحق أو دواخل غير اشتقاقية، ويمكننا أن نعدّ اسم الإشارة مثلاً لهذه الحالة، فقد يُزاد عليه هاء التنبيه ولام البعد وكاف الخطاب، فيصبح ذا طول صناعي مثل : هذا، وذلك.

وقد انتقد بعض المحدثين المشابهة الوضعيّة بين الاسم والحرف، ومن هؤلاء إبراهيم السامرائي. فبعد أن ذكر مفهوم الشبه الوضعي لدى النحاة وبيّن حالاته عقّب بقوله: ((وهذا قول لا سبيل إلى إبعاد ضعفه واصطناعه وهو غير مقنع أما الذي جرهم إلى هذا فهو قولهم بالعلة)) وهو رأيه في الشبه النيابي الذي هو إغراق في التصور والافتعال وهو إيحاء من إيحاءات المنطق والعقلية الفلسفية. (السامرائي ، براهيم ، 1997، 73، 74).

إن هذا النقد الذي يذكره السامرائي مبنيٌّ على أن عمل النحويين قائم على العلة وهي بعيدة عن الواقع اللغوي. وبحجة ارتباط النحو بالعلة، رفض بعض المحدثين كثيراً من جهود النحاة وعلى رأسها جهدهم في التشبيه النحوي.

والصحيح أننا لا نعرف كيف يكون الشبه (علةً) – وإنْ نصّ بعض القدماء على ذلك قديماً وحديثاً – ما دام أن الظاهرة اللغوية (وهي الأسماء المبنية) تُقارن بظاهرة لغوية وهي الحروف؟ فمن أين لهذه المقارنة وجوه الشبه بالمنطق والفلسفة، إلا أن يتحول النحاة إلى واصفين كلما قابلتهم ظاهرة لغوية قالوا: (هكذا خلقت)!

وقد أيد استقراء اللغات السامية – كثيراً– عجز الأسماء المبنية التي تحدثنا عنها، أن تكون وحدات لغوية تتمتع بصفة الاستقلالية كالأسماء المعربة. وسنوضح هذه المسألة مما جاء به المستشرق الألماني (برجشتراسر)

فعلى سبيل التمثيل، يرى أن ضمير المخاطب المنفصل (أنت) مركب من المقطع : (أنْ an>) والضمير الذي يتصل بالفعل الماضي (ضَرَبْتَ) وهو لا يستبعد أن يكون المقطع (أنْ) من أدوات الإشارة. (عبد التواب،2003، 75، 76) والأمثلة كثيرة. ويرى أن الأسماء الموصولة مثل (ذو) من أسماء الإشارة. أما الاسم

الموصول فهو يتألف من لام التعريف ولام التأكيد و (ذي)، وقد ألحق أسماء الاستفهام بالإشارة فرأى أن أصل (منْ) و (ما) واحد. (عبد التّواب، 83-86)

وبهذا يظهر أنّ النحاة قد أصابوا، في طرد مشابهة الأسماء المبنية السابقة وجعلها مُشْبَّهةً بالحرف في أصل الوضع.

الشبه المعنويّ

وضابط هذا الوجه من الشبه أن يتضمن الاسم المبني - تضمناً لازماً - معنى من المعاني التي تُؤدى بالحرف، سواء وضعوا له حرفاً أم لم يفعلوا. وأمثلة هذا التضمن بناء اسم الاستفهام (متى) لتضمنه حرفاً موجوداً وهو همزة الاستفهام، وتضمن اسم الإشارة (هنا) معنى الإشارة وهو حرف غير موجود وكان من حق المعنى أن يُؤدى به. (ابن الناظم،د.ت، 29)

وقد يؤدي (التضمّن) إلى إشكالٍ، وهو أن الاسم يمكن أن يتضمن معنى حرف موجود، كما هو الحال في (متى) أو يتضمن معنى حرف غير موجود كما هو الحال في (هُنا) وهذا الوجه من الشبه المعنوي ألزم النحاة أن يفرقوا بين مصطلحي تضمن معنى الحرف ومشابهة الحرف. وليس تضمن معنى الحرف مُقْتصراً على ما مرّ، فالاسم المنادى المعرفة يتضمن حرف الخطاب، والأعداد المركبة تتضمن معنى حرف العطف.

ولدينا مصطلح آخر فسّر النحاة به بناء الاسم، وهو الوقوع موقع الحرف. وقد حَصَر ابن السراج علة بناء الاسم في مشابهة الحرف والوقوع موقعه. (ابن السراج، 1999، 1 / 50، 2 / 135).

وجعل أبو علي الفارسي بناء الاسم عائداً إلى مشابهة الحرف أو تضمن معناه، على ما مرّ في أسباب بناء الاسم السابقة، فكيف فرّق النحاة بين هذه الوجوه من الشبه؟

ويظهر أنّ ابن يعيش من أوائل النحاة الذين فرّقوا بين مشابهة الحرف وتضمن معناه.

فأسماء الاستفهام (كأين وكيف) ونظائرهما مبنية، لتضمنها معنى الحرف وهو همزة الاستفهام، أما الضمائر والأسماء الموصولة ونظائرها فمبنية لمضارعة

(مشابهة) الحرف. والفرق عنده أن المشابهة تعني مشابهة الحرف في خاصّة من خواصّه، والمراد بالحرف – عنده – مطلق الحروف لا حرف مخصوص.

وأمّا تضمن معنى الحرف، فهو أن يُنوى مع الاسم حرف مخصوص، فيفيد ذلك الاسم فائدة ذلك الحرف المنوي حتى كأنه موجود فيه وكأن الاسم وعاء لذلك الحرف. وهو يعتمد في ذلك على معنى التضمن اللغوي إذ كل شيء اشتمل على شيء فقد صار متضمناً له. (ابن يعيش، د.ت، 15/2)

وأعتقد أن سرّ هذه المسألة يعود إلى أن الأسماء المبنية تُقسم على قسمين – من حيث وجود الحرف المُشبّه به وعدمه – قسم من الأسماء مبني وله حرف بمعناه نفسه. وأمثلتها أسماء الشرط (مَنْ وما ومهما وأي) ويلحق بها بعض الظروف التي تزاد عليها (ما) مثل (أينما ومتى ما وإذا ما وإذ ما وحيثما وكيفما) فهذه تُبنى لتضمنها حرف الشرط (إن). (ابن يعيش، 1991، 34) وقسم مبني وليس له مقابل في معناه من الحروف، فهذه الأسماء تُشْبه أيّ حرف في أصل وضعه أو افتقاره لا أنها تتضمن معناه.

وبذلك يمكن القول – لزيادة توضيح مفهوم التضمن والمشابهة عند ابن يعيش – إن كلّ تضمن للحرف مشابهة وليس كلّ مشابهة تضمناً.

ويمكن أن يقابل (الوقوع موقع الحروف) عند ابن السراج، مفهوم التضمن عند ابن يعيش مع فارق دقيق، وهو أن مفهوم التضمن عند ابن يعيش قوي بحيث يكون الأصل في اسم الاستفهام – مثلاً– أن يُذكر معه حرفه في الاستعمال كقولنا في (متى): أمتى؟ ولكنه يحذف لكثرة الاستعمال. (المرجع السابق، د.ت،15/2).

ويجب التنبيه إلى أن جمهرة النحاة لا يلتزمون تفريق ابن يعيش السابق. فابن هشام وابن الناظم – كما مرّ – لا يقيمان فرقاً بين التضمن والمشابهة.

فعند ابن هشام أن (متى) تُستعمل شرطاً فتشبه حرف الشرط (إنْ) وتستعمل استفهاماً فتشبه همزة الاستفهام، ويتضمن اسم الإشارة (هنا) معنى همزة الاستفهام فيُبنى. (ابن هشام،1996، 1 / 28 – 29) فقد عبّر عن تضمن اسم الشرط (متى) لحرف الشرط (إنْ) بالمشابهة ولم يذكر مصطلح التضمن.

رأي العمراوي في التّضمّن

استطعتُ الوقوف على رأي للباحث محمد العمراوي في رسالته الموسومة بالمشابهة ودورها في التراث النحوي. وفيما يأتي إجمال بمفصّل هذا الرأي.

فهو يذكر – ابتداءً- أن له مأخذين على تفسير بناء الاسم بالمشابهة، أحدها اضطراب مفهوم التضمن، وثانيها تعميم النحاة لمقولة مشابهة الحرف. وسنقتصر – هنا- على المأخذ الأول.

أما ما يخص مأخذه الأول، فهو يرى أن النحاة خلّطوا في مفهوم التضمن وهو أمر واضح عند ابن السراج والفارسي وابن يعيش والأستراباذي وغيرهم.

والمأخذ المشترك عليهم أنّ مفهوم التضمن يتسع لكثير من الأسماء المعربة، كالظرف والمضاف إليه والحال والتمييز. فالأسماء التي تؤدي هذه الوظائف النحويّة تتضمن معنى حرف من حروف الجر، ولم يُوضّح ابن يعيش وهؤلاء النحاة ((الفرق بين ما بُني وما أُعرب من الأسماء المتضمنة معنى الحروف)). (العمراوي، 1995، 78،79).

ويزيد على ذلك أن ثمة فرقاً بين فهم الأشموني للتضمن وبين مفهومه لدى السابقين، وأساس هذا الفرق أن ابن يعيش والأستراباذي ينظرون إلى الحرف المحذوف الذي تضمن الاسم معناه وبُني. فأصل (ما) في الاستفهام (أما) وهكذا في بقية أسماء الاستفهام، فالحرف مطروحٌ منظّورٌ إليه. أما الأشموني فَعَرّفَ التضمن في نوعيه: النوع الذي يقتضي البناء وهو أن يخلُفَ الاسمُ الحرف على معناه، ويُطرح غير منظور إليه، والمفهوم الآخر الذي لا يقتضي البناء وهو أن يكون الحرف منظوراً إليه لكون الأصل في الوضع ظهوره. والظروف وغيرها من هذا النوع. (العمراوي ،1995، 80، الأشموني،1997، 52،53/1).

وإذا استطاع الأشموني – في رأيه – فصل هذه المسألة فإنه عاد إلى الخلط، حين فسر بناء اسم لا النافية للجنس وأرجعه إلى تضمن معنى الحرف، وكذلك حصل له حينما فسر الأعداد المركبة وأرجعه إلى السبب نفسه.

ويخلص الباحث إلى أن من الأفضل – تجنباً للخلط والاضطراب- : ((أن نقبل تفسير النحاة لأسماء الشرط والاستفهام والإشارة بتضمن معنى الحرف، ولا

نقبل التفسير نفسه في ما بُني من اسم لا النافية للجنس والمركبات من الأعداد والأحوال وأسماء الأفعال وبعض الظروف مثل: أمسِ وقطّ وعوضُ والآن؛ لأنه إذا كان هناك تضمن في هذه الأسماء فهو ليس من النوع الأول. الذي ذكره الأشموني، وإنما هو يُشْبه تضمن الظرف والحال والتمييز والمضاف إليه)). (العمراوي،1995،82)

ونظن أن ما خلص إليه واضح، فلا يحتاج إلى فضل توضيحٍ وزيادة. ولذلك سنكتفي بإبداء الآراء الآتية مُوضَّحةً من رأي ابن يعيش نفسه الذي كان موضعاً للنقد.

لفت نظرنا عبارة لابن يعيش قبل أن يستمر بعرض موضوع المفعول فيه ونصها: (فاعرف الفرق بين المتضمّن للحرف وغير المتضمن له بما ذكرتُه). (ابن يعيش، د.ت، 342/1). فكأنه بهذا يرد على ذاك الباحث الذي لم يعرف الفرق بين المتضمن للحرف وغير المتضمن له. ومن غير التوفيق لآراء هذا الباحث أن نقده جاء خلاصة لمجهود كبير في بحث المشابهة بين الاسم والحرف، ومن سوء الطالع لهذه النتيجة أن تُوجَّه إلى أبرز نحاة القرن السابع الهجري وما بعده فهماً للمعنى وأسرار التراكيب اللغويّة.

يقول ابن يعيش بعد ذلك: ((وليس الظرف (متضمناً) معنى (في) فيجب (بناؤه) لذلك، كما وجب بناءُ نحو، مَنْ وكَمْ في الاستفهام وإنما (في) (محذوفة) من اللفظ لضرب من (التخفيف) فهي في حكم المنطوق به ألا ترى أنه يجوز ظهور (في) معه – يقصد الظرف – ولا يجوز ظهور الهمزة مع (من وكم) في الاستفهام فلا يقال : أمن ولا أكَمْ. وذلك من قبل أن (مَنْ وكَمْ) لما تضمنا معنى الهمزة صارا كالمشتملينِ عليها فظهور الهمزة حينئذٍ كالتكرار وليس كذلك الظرف فإن الظرفية مفهومة من تقدير (في) ولذلك يصح ظهورها فاعرف الفرق بين المتضمن للحرف وغير المتضمن له)). (ابن يعيش، د.ت، 342/1).

ويظهر من هذا النص الطويل أنه استعمل (التضمين) في بناء الاسم و (التقدير) في إعراب الاسم في (الظرفية) وهو استعمال دقيق لأن تقدير الحرف يعني وجوده أصلاً ويمكن ظهوره مرة أخرى وعكس ذلك (التضمين) فلا يظهر الحرف

البتة هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى فإن الاسم المبني المتضمن لمعنى الحرف يظل وعاءً مشتملاً على معنى الحرف، فالاسم والحرف مندغمان معاً فلا ينفك الاسم عن البناء لبقاء معنى الحرف واشتماله عليه، ولا يصح ظهور الحرف فيبدو المعنى تكريراً غير مراد نهائياً؛ لأن الاسم أدى وظيفة الحرف وبقي فيه معناه.

أما الظرف فهو معرب وليس مبنياً؛ لأن مفهوم الظرفية واضح من تقدير الحرف وصحة ظهوره، إذ نقول : قمت اليوم. ونقول : قمت في اليوم. ولهذا أثر الحرف بسقوطهَ فنُصِب الاسم على الظرفية وسقوطه في هذه الحال نوع من التخفيف، ولا ننسى كذلك أن تضمن المبنيات هو من نوع تضمن الحرف غير العامل حتى لو ظهر، بعكس تقدير حروف الجر مع الظروف والحال والمفعول له وغيرها، فظهوره يؤثر فيها وحذفها يؤثِّر في نصبها.

ولهذا ولغيره نرى أن ابن يعيش، كان موفَّقاً في تفريقه بين مشابهة الحرف وتضمنه معناه مما مرّ سابقاً.

ولدقة مسألة التضمين عند ابن يعيش، انعكاس سلبي على رأي الأشموني الذي قبل به الباحث، وجعله الفيصل في قبول مفهوم التضمن وتفسير بعض المبنيات به، ورفضه في مبنيات أخر على أساس من أن قبول تضمن الاسم وبنائه يقتضي ألاّ يُنظر إلى الحرف ويُطرح بحسب رأي الأشموني.

وإذا أردنا الدقة نقول: إنّ في هذا الرأي يكمن التخليط والاضطراب، لأن مفهوم الطرح وعدم النظر إلى الحرف، يمكن أن يؤدي إلى إعراب الاسم لا إلى بنائه كما يتصور الأشموني. أما ابن يعيش فإنه ينظر إلى أن الحرف أشبه ما يكون قد اندغم في الاسم من حيث المعنى فيظل الاسم – تبعاً لذلك – مبنياً لوجود معنى الحرف فيه. ومن المناسب ذكره أن السيوطي عقد مبحثاً أوضح فيه حقيقة التضمين وأبان عن الفرق بين التضمين والتقدير. (السيوطي، 2000، 1، 106-111).

وربّما تكون هذه المسألة – إذا وفقنا إلى حلٍّ مشكلها – من أدق مسائل التشبيه النحوي، وهذا لا يمنع من القول: إنّ هذا النوع من التشبيه يتخطى مستوى (التعليمية) التي نريدها لنظرية التشبيه النحوي، وإن كانت هذه الأنواع قليلة

بالمقارنة مع كثرة التشبيهات التي أجراها النحاة بين تراكيب اللغة ومفرداتها، وأبانوا فيها عن آراء دقيقة ونافعة في مسائل التشبيه.

الشبه الافتقاري

وضابط هذا الشبه أن يفتقر الاسم إلى ما يوضحه من الجملة افتقاراً لازماً مؤصّلاً. (الأزهري 2000، 81/1، 82).

وهو أحد وجوه الشبه البارزة بين الاسم المبني والحرف، وعليه اتكأ كثير من النحاة، وهو يصلح أن يكون وجهاً جامعاً لآراء النحاة في مشابهة الاسم للحرف، فلا نكاد نعثر على رأي لنحوي خلا من هذا النمط من الشبه، لأن الأمر يعود فيما أحسب إلى حد الحرف نفسه المنطبق على جزيئته وهو: كلمة تدل على معنى في غيرها فقط. (المرادي،1983، 20).

وبهذا أضطر المرادي إلى قوله (فقط) ليخرج القسم الثاني من الأسماء التي تدل على معنى في نفسها ومعنى في غيرها وهي أسماء الاستفهام والشرط فـ (مَنْ) في قولنا: من يقمْ أقمْ معه. تدل على شخص عاقل بالوضع ودلت على ارتباط جملة الجزاء بجملة الشرط لتضمنها معنى (إن) الشرطية. (المرجع السابق، 21)

ويذهب النحاة إلى وجود أصل في دلالة الاسم، إذا فارقها بني. وقد فسر عبد القاهر الجرجاني بناء أسماء الإشارة وفاقاً لمفارقتها الدلالة الأصل لمسماها. فأصل الاسم أن يلازم مسماه فإذا قلنا هؤلاء أخوتك. ثم زالوا عن المتكلم والمخاطب لم يعد اسم الإشارة دالاً على (الأخوة) فلا يمكن إطلاق الجملة السابقة (وهم غائبون). وبهذا خرجت أسماء الإشارة عن أصل وضع دلالة الأسماء فغيرت ألفاظها وبنيت كبناء الحروف. (الجرجاني، 1982، 140/1).

وهذا الارتباط الوثيق بين الاسم ودلالته في حال على مسماه ومن ثم تنفصم عرى هذه الدلالة في حالة أخرى، جعل النحاة يقررون بناء الضمائر للسبب نفسه، فالضمير يسمى به إذا تقدمه اسم ظاهر فهو بهذا النهج – من عدم ملازمة ما سمي به– أصبح مبهماً فاستحق البناء. (ابن يعيش، د.ت، 82/3)

ونستنتج من ذلك أن إبهام الأسماء السابقة هو شيوعها وعدم اختصاصها بدلالة على مسمى محدود، وبهذا تشبه الحروف في عدم وضوح معناها إلا بوجودها في تركيب ما.

والظاهر أن دلالة الأسماء المبنية المؤقتة على مسمى محدود، هي الحالة التي ترقبها النحاة ليطلقوا مسمى المعارف عليها، وإلاّ ستبقى في حكم الاسم النكرة ولا تستحق أن تكون من المعارف.

وافتقار الأسماء الموصولة يتجه إلى صلتها وعائدها فالأسماء الموصولة وهي (الذي والتي وما ومَنْ وأي والأُلى واللام في اسم الفاعل والمفعول وماذا و ذو في لغة طيء) تحتاج إلى العائد والصلة ما عدا: أن وما المصدريتين فهما محتاجتان إلى صلة بغير عائد من الضمائر لأنهما يقدران بالمصدر وهو لا يحتمل الضمير. (ابن يعيش 1991، 33، 34) وهي بذلك تشبه الحروف من حيث افتقارها إلى ما بعدها.

ويظهر أن المبرد أوصل الموصولات إلى حد من الشبه بالحرف بحيث يصعب انفكاكها عن البناء، فقد ذكر وجوه شبه (مَنْ) إذا كانت اسم استفهام واسم شرط، فهي في هاتين الحالتين تشبه همزة الاستفهام وحرف الجزاء (إنْ) على الترتيب. وتبنى إذا وقعت اسماً موصولاً؛ لأجل أنها لاتتم إلا بصلة، فأشبهت بذلك حرفاً يقع في أول الكلمة أو وسطها والإعراب لا يكون إلا بأواخر الأسماء. (المبرد، 1994، 172/3) وأساس هذا التشبيه أن النحاة يعدون الموصول مع الصلة كالكلمة الواحدة، وعلى ذلك فإن الاسم الموصول أصبح كأنه حرف من كتلة لغوية لا تستحق إعراباً ولا يغير شيئاً من حقيقة بنائه أن يكون من صلته بمنزلة أول الاسم من آخره. (الجرجاني،1982، 127/1، 128).

ونود التنبيه إلى أن اختلاف النحاة، لم يكن في وجوه شبه الاسم المبني بالحرف وحسب وإنما تجاوز ذلك إلى اختلافهم في مسميات وجوه الشبه نفسها، وستكون هذه المسألة واضحة في الباقي من وجوه الشبه التي ستأتي.

الشبه الاستعمالي

وضابط هذا الوجه من الشبه: التزام الاسم طريقة من طرائق الحروف، كأن ينوب عن الفعل ولا يدخل عليه عامل فيؤثر فيه أو يفتقر افتقاراً متأصّلاً إلى جملة. (الأنصاري، ابن هشام، 1996، 29/1) ومن الأسماء التي تبنى لمشابهتها الحروف في الاستعمال أسماء الأفعال كهيهات وصه. فهذه عند النحاة تشبه الحروف من جهة أنها لا تتأثر بالعوامل قبلها، لأنها ملازمة للإسناد وإلى الفاعل فهي عاملة لا يعمل فيها شيء . (المرجع السابق، 29/1، ابن الناظم ، د.ت ،30) ويظهر – هنا– توسّعُ ضابط الشبه الاستعمالي. ويبدو ذلك من قول ابن هشام السابق (أو يفتقر افتقاراً متأصّلاً إلى جملة) لهذا أدخل الأسماء الموصولة هو وابن الناظم في مفهوم الشبه الاستعمالي، علماً أنها بنيت – عند غيرهم – بسبب من الشبه الافتقاري، وبذلك يكون الشبه الاستعمالي أوسع من الافتقاري، بدليل أنه جزء منه. ومن المناسب ذكره أن ابن هشام اقتصر على وجوه الشبه الثلاثة: الوضعي والمعنوي والاستعمالي.

ويبدو أن إطلاق مسمى الشبه الاستعمالي، وجعله شاملاً للشّبه الافتقاري فيه توسع، ومن الأفضل الإبقاء على الوجهين من الشبه لا أن يدمجا؛ لأننا نحس بأن الافتقار والاحتياج غير التزام الاسم طريقة من طرائق الحرف، وهو ما يشمل عدم تأثره بالعوامل قبله كما ذكر ابن هشام وغيره.

الشبه الإهمالي

وضابط هذا الوجه من الشبه هو كون الاسم غير عامل ولا معمول. ومثلوا له بأسماء الأصوات مثل (وَيْ) والأعداد المسرودة قبل التركيب مثل (واحد، اثنان..) وفواتح السور. وذكره ابن مالك – في بعض كتبه– في الشبه المعنوي، وذكر غيره في الشبه الاستعمالي. (ابن مالك، 1982، 116/1، الأزهري، 2000، 48/1).

ويرى ابن يعيش أن أسماء الأصوات كلها مبنية محكية؛ لأن الصوت ليس فيه معنى فجرى مجرى بعض حروف الاسم. ومن المعروف عند النحاة أن بعض حروف الاسم لا يستحق إعراباً بمفرده. (ابن يعيش، د.ت 2 /240) ويظهر لي أن أسماء الأصوات ليست أسماءً حقيقة فعندما نقول: (طاقِ) حكاية لصوت الضرب و

(قبْ) حكاية لصوت السيف حينما يقع على الضريبة، فإننا لا نقصد أن نُنشئ كلاماً، بل المقصود أن ننشىء حدثاً صوتياً يُشبه الصورة التي وقع عليها الحدث الأصل.

أما الأعداد المسرودة وفواتح السور، فأرى أنها تفتح أبواباً جديدة في فهم أصول نظرية العامل من حيث المنشأ وارتباطها بالمعنى أصلاً، عندما يكون التركيب أساساً للقول بأثر العوامل في معمولاتها.

فمن المعلوم أن الاسم يستحق الإعراب من خلال وجوده في تركيب ما، ليؤدي معاني الفاعلية والمفعولية وما أشبه. وعندما يلجأ الناطق إلى قطع الاسم عن التركيب كأسماء الأصوات والأعداد المسرودة وفواتح السور، فإنه يقطعها عن موجب الإعراب وبذلك لا تدخل هذه الأسماء في العلاقات التركيبية النحوية ولا تستحق بذلك أن تكون مُعْرَبَةً. وهذا ما عبر عنه الإستراباذي بـ : (ما يُبنى من الأسماء مع حصول موجب الإعراب لوجود المانع منه). (الأستراباذي، د.ت، 5/3)

الشبه الجمودي

ويبدو أن هذا الوجه من الشبه وما يليه من مواضعات ابن مالك في كتابه شرح التسهيل. (ابن مالك، 1974، 116/1، 167) وتعد الضمائر شاهداً لهذا الشبه؛ لأنها جامدة من حيث عدم التصرف في لفظ الضمير كأن نصِفَه أو نصِفُ به أو أن نصغِّر لفظه. (ابن عقيل، 1980، 118/1، العمراوي، 1995) ويجب التنبيه إلى أن الجمود هنا، لا يعني المقابل للاشتقاق في الصرف، وإنما هو اصطلاح يدل على خصائص تركيبية خاصة بالضمائر تستحق بموجبها البناء.

الشبه الاستغنائي

وقد عُرف هذا النّمط من الشبه عند عبد القاهر الجرجاني وابن يعيش، ولكنهم لم يطلقوا عليه المصطلح السابق كما أن لابن يعيش فهماً خاصاً لهذا النوع من الشبه.

فأحد وجوه شبه الضمائر بالحرف أن لها صيغاً تدل على الإعراب فللمرفوع صيغة وللمنصوب أخرى "وإذا كان كذلك كان محاولة الإعراب فيها بمنزلة إعراب الحروف في أنه يكون تغيير لفظ لغير معنى". (الجرجاني، 1982، 140/1، 141)

وكان الأفضل ألا يعد ابن يعيش ذلك وجهاً من الشبه حينما تختلف صيغ الضمائر وتشابه الحروف التي تختلف صيغها وأحسب أن ذلك وجهاً طارداً للشبه بينهما. وقد بيّنا هذه المسألة فيما أطلقنا عليه بـ: (معارضات) الشبه في آخر هذا الفصل.

أما فهم ابن يعيش لاختلاف الصيغ – الذي هو وجه جامع بين المبني من الضمائر وبين الحروف– فقد أبان عنه بقوله: "ومعنى اختلاف صيغها أن منها ما بني على الحركة ومنها ما بني على الوقف كالحروف". (ابن يعيش، 1991، 86)

ونرى كذلك أن اختلاف الصيغ بمفهومه عند ابن يعيش غير دقيق. فاختلاف الصيغ مفهوم قارّ عند النحاة واللغويين للدلالة على البنية الصرفية، لا أن يطلق على اختلاف الحركات في آخر الاسم المبني، وإن كنا ندرك أن اختلاف الحركات البنائية يؤدي إلى اختلاف الصيغ، وهذا الخلط يعزز ذهابنا إلى أن الشبه الاستغنائي لا يرتقي إلى أن يكون وجهاً من الشّبه بين الضمائر والحروف؛ وكذلك فإنّ مفهوم الاستغناء غير واضح في الحروف من ناحية المعنى. ولهذا أنكر السيوطي هذا النوع من الشبه الذي أظهر مصطلحه ابن مالك ولم يحاول إرجاعه إلى وجه من الوجوه السابقة مثلما فعل مع الشبه الجمودي الذي أنكره أيضاً، وذكر أنه يمكن إرجاعه إلى الشبه اللفظي بتكلف. (السيوطي، د.ت، 1/70-71)

5.2 نتائج ومقارنة

اتضح من دراسة وجوه الشبه بين الأسماء المبنية والحروف – على وجه الخصوص– أن هذه النتائج ثمرة لجهد النحاة في فرز الخصائص التي تميز طوائف الكلم من بعضها وإن جاءت دراستهم تلك في باب ما يسمى بالبناء والإعراب، فالعبرة بالنتائج التي أصلوها نتيجة لتنبيههم على الخصائص والسمات المشتركة بين الحرف والاسم المبني، وتلك التفاتةٌ في مكانها الصحيح، إذ أثبت النحاة أنهم أحاطوا خصائص المبنى والمعنى نظراً واسعاً لا يقل عن أفضل المحاولات التي جرت في الدراسات اللغوية العربية الحديثة.

وربما تكون محاولة تمّام حسان هي الأميز في محاولة دراسة مباني اللغة العربية ومعانيها معاً؛ لذلك ستكون وجهاً للمقارنة بين جهد النحاة المتميز في موضوع الاسم المبني وما وصل إليه حسان. وسيكون موضع المقارنة مقتصراً على أقسام الكلام وضوابطه والميزات التي تُعرف بها الأسماء المبنية، وينبني عليها دخول في أحد الجداول التي يتم بها دراسة أي صيغة من حيث مبناها ومعناها، وستُقصر المقارنة على الضمائر دون غيرها.

أقسام الكلام

من السنة اللغوية المحمودة التي ابتدعها سيبويه تفريقه بين أنواع الكلم في العربية ابتداء، فهي اسم وفعل وحرف ولا نكاد نجد كبير اختلاف بين متقدمي النحاة ومتأخريهم في هذه الأقسام، ألا ما يُذكر من زعم ابن صابر النحوي بأن الخالفة قسم رابع قائم بنفسه، وهي تقابل أسماء الأفعال مَوْضع النزاع في اسميتها أو فعليتها عند النحاة. (السيوطي، د.ت، 104/3)

وجعلوا من دليل القسمة السابقة أن المعاني ثلاثة: ذات وحدث ورابطة للحدث بالذات. فالاسم وهو (الذات) : ما دل على معنى في نفسه غير مقترن بأحد الأزمنة. والفعل وهو (الحدث): ما دل على معنى في نفسه مقترن بأحد الأزمنة. وأما والحرف – وهو الرابطة– فهو: ما دل على معنى في غيره. (الأنصاري، ابن هشام، د.ت، 14/13)

ومن ثَمّ وضع النحاة علامات يُعرف بها الاسم من الفعل من الحرف، فكان من علامات الاسم – وليست كلها– ما ذكره ابن مالك في قوله: (ابن الناظم، د.ت، 22،25)

بالجر والتنوين والنداء وألْ ومسندٍ للاسم تمييز حصلْ

ومن علامات الفعل ما أورده بقوله:

بتا فعلت وأتت ويا افعلي ونونِ أقبلَنّ فعلٌ ينجلي

ولم يحتج الحرف إلى مميزات؛ لأن نظائره انمازت فهو بحكم المُميَّز، ويعنينا مما سبق أن نبرز استنتاجاً ملخصه الآتي:

أن النحاة حدّوا أقسام الكلام بما يتفق مع حقيقتها في أصل وضعها، وليس بما يتفق مع جزيئات وفروع (المحدود) وهذه الدلالة على المحدود تضيق كلما انتقلنا إلى نوع من أنواع الأسماء أو الأفعال أو الحروف. فحدّ الاسم العام أوسع من حد اسم الفاعل، وحد هذا يختلف عن اسم المفعول وهكذا. (النجار، لطيفة، 1994، 41) ولهذا يكون من الصعب عليهم أن يحدوا الشيء في إطاره العام ومن ثم يضمنون سلامة دلالته وحدّه على كل جزيئاته أو سلوكه اللغوي.

ومن – هنا – يمكن القول إنهم احتاجوا في خطوة لاحقة إلى إيجاد ما وسموه بالعلامات الفارقة بين المسميات السابقة، وهي مميزات مستخلصة من العلاقات التركيبية. (المرجع السابق، 42)

فإذا كان الحدُ أمراً يتعلق بالتصور الذهني، فإن العلامات نتيجة من نتائج مطاردة الأقسام السابقة وفرز خصائصها في ضوء علاقاتها المختلفة.

ومن هنا نتساءل أكان في تقسيمهم الكلام على أقسامه السابقة ومن ثَمّ حدها حداً عاماً، والسعي لاستخلاص علاماتها وميزاتها، شيءٌ يدل على اضطراب كما يذكر بعضهم؟ (الساقي، فاضل،1977، 33)

ويضيف حسان أن أبيات ابن مالك التي سبق ذكرها فرقت بين أقسام الكلم تفريقاً من حيث المبنى، وغيره من النحاة فرق بين هذه الأقسام من حيث المعنى والطريقة المُثلى أن يتمّ التفريق على أساس من الأمرين. (حسان، 1994، 87)

وأظن أن ليس كل ما قيل هنا لا يقبل المناقشة، وآية ذلك أن نتابع النحاة وحسّاناً في منهجهما في الضمائر؛ لنعرف كيف تم النظر إليها وكيف مازوا خصائصها النهائية التي عُرفتْ بها؟

منهج القدماء في الضمائر

حدّ الرضي الضمائر بقوله: (والمضمر ما وُضع لمتكلّمٍ أو مخاطبٍ أو غائب تقدم ذكره لفظاً أو معنىً أو حكماً). (الأستراباذي، د.ت، 8/3)

فإذا عرفنا حد الاسم العام وقرنّاه بالضمير، أمكن القول: إن الضمير اسم يخلو من الزمن ويدل على معنى (ناقص) لأنه لا يفهم معناه في الغالب إلا مع

ضميم. ووضع للدلالة على متكلم أو مخاطب أو غائب معلوم لدى السامع (تقدم ذكره). (المرجع السابق، 8/3)

هذه التوصيفات مفهومة من حد الضمائر في الغالب، وإذا حاولنا تطبيق خصائص الاسم التي ذكرها ابن مالك أمكننا أن نقول: إن بعضها موجود في الضمير كالإسناد وكثيراً منها غائب كالتنوين والنداء وإدخال (أل) عليه ولدينا علامات غائبة كثيرة مثل التصغير والنسب والتكسير ووصفها، أو الوصف بها وعدم اشتقاقها. ويظهر لدينا من هذه التوصيفات مسألتان :

إحداهمـــا: أن ما اجتمع في الضمائر من الصفات الاسمية أقل مما تفرق وانعدم.

وثانيتهما: أن جزءاً كبيراً من الصفات الغائبة عنها من الاسمية تشترك فيها مع الحرف.

فالأسماء المبنيّة ليست في مرحلة متوسطة بين الحرف والاسم، بل هي أقرب ما تكون للحرف أو هي جنس مستقل عن هذا وذاك. هذا إذا عرفنا أن النحاة اقتربوا من هذه الحقيقة وصاروا يفتشون عن الوجوه الجامعة من الشبه بين مبنيّ الأسماء والحروف.

وبرجع النظر مرة أخرى، نجد أن توصيفها السابق يعتمَد على رصد خصائص المبنى والمعنى، وهو أمر أدّعى تمام حسان أنه مفرق عند النحاة؛ إذ يعتمدون مرة على المعنى وأخرى على المبنى فكيف نهج حتى وضع الضمائر ومعها الأسماء الموصولة في جدول خاص تنفرد به عن الأسماء.

يرى أن الضمير (الضمير والاسم الموصول) يتميز عن بقية تقسيماته التي ذكرها بسمات لا يمكن عدّه اسماً من الأسماء، وإنما ينبغي له أن يكون قسماً قائماً بذاته من أقسام الكلم يتعدد معناه بين التقسيم والتصريف للأسباب الآتية: (حسان، 1994، 111-113)

1- من حيث الصورة الإعرابية

يرى أنها كلها مبنية لا تظهر عليها الحركات. وأرى أن النحاة قد قالوا بذلك ووصلوا إلى هذه النتيجة من طرق كثيرة أهمها، مشابهاتها بالحرف فلا يظهر أن فيها جديداً.

2- من حيث الصيغة

ذكر أن كل الضمائر لا تنتمي إلى أصول اشتقاقية. وهذه أيضاً مستفادة من التشبيه النحوي الذي طرفاه الاسم والحرف وعبر النحاة عنه بالشبه الوضعي، واشترط ابن جني كون الحرف الثاني من الاسم حرف لين، ليقطع بذلك أي إمكانية لتصوّر الاشتقاق فيه.

3- من حيث الإلصاق

ذكر أن الضمائر المنفصلة مباني تقسيم والمتصلة مباني تصريف تقوم بدور اللواحق التي تلتصق بغيرها.

وهذه تحسب على حسّان وليست له؛ لأنه عامل اللغة العربية على أنها لغة إلصاقية، والمعروف أن العربيّة ذات سمة اشتقاقية أكثر من كونها إلصاقية. ودراسته تعتمد على مفهوم المورفيم (Morpheme) الذي يناسب اللّغات ذات الطبيعة الإلصاقية كالإنجليزية. (النجار، 1994، 33).

4- من حيث الرتبة

ذكر أن الضمائر ذات مراجع متقدمة عليها في اللفظ أو في الرتبة أو فيهما معاً. فلا يدل دلالة معجمية إلاّ بضميمة المرجع.

وتلك أُشبعت بحثاً عند النحاة، وتعدّد مفهوم الشبه الافتقاري بين الافتقار الراجع إلى الخلف كالضمائر أو المتجه إلى الأمام كالأسماء الموصولة.

5- من حيث التضام

ذكر أنها تضام الأدوات في حالة النداء والقسم والنسخ.

والقول في هذا، أنّ كثيراً من الضمائر المبنية أصبحت كأنها أدوات تلتصق بالفعل والاسم.

6- من حيث الرسم الإملائي

يظهر أثر الرسم الإملائي – في رأيه- من أنها لا تستقل في الكتابة عمّا لصقت به، فهي من وجهة النظر الكتابية المحضة أجزاء كلمات لا كلمات.

ورأى أن الرسم الإملائي لا يعدّ ميزة فارقة تستحق بموجبها أن تنفصل الأسماء المبنية عن الأسماء؛ لأن المستوى الكتابي معقّد وتاريخ تطور الكتابة

العربيّة لا ينبئ -كثيراً- عن الخصائص الصوتية والصرفية التي يمكن بها أن تكون سمة مميزة لخصائص الكلمة العربية، إذ نعاني من الصورة الكتابية إلى الآن، لأنها لا تعبر بدقّة عن المنطوق في الأصوات الصائتة والصامتة في كثير من الجوانب.

7- من حيث المُسمى

ذكر أنها تدل على المطلق الغائب أو الحاضر، فهي لا تدل على مسمى، كما لا تدل الأسماء. وهذا جزء من الافتقار الذي أصله النحاة فيها فيما أرى.

8-من حيث التعليق

ذكر أنها تقوم بدور كبير في الربط؛ إذ عودُها إلى مرجع يغني عن تكرار لفظ ما رجعت إليه.

ويمكن للتوابع كعطف البيان، أن يغني عن متبوعه نهائياً بلفظه، ومع ذلك يبقى التابع اسماً ولا يصير جنساً مستقلاً.

إنّ ما رُمنا تثبيته ومقارنته من نتائج يتوافق مع أصل دراستنا؛ لأننا ندرس نظرية أُغفل دورها في التراث النحوي، ولذلك غدا كلّ ما يظهر من حين إلى آخر من اجتهادات وآراء لغوية كأنه وليد لحظته وليس للفكر العربي القديم دورٌ في رصده وتتبعه. وليس تتبعنا السابق تقليلاً للجهد الذي بذله تمام حسان في هذا الشأن، ولكن الغاية التي ذكرناها سابقاً هي ما يملي علينا نسبة الفضل لأهله، علماً أننا لا نجد حَرَجاً في كون الضمائر والأسماء الموصولة جنساً مستقلاً من الكلم. فقد أثبت النحاة والصرفيون أنها كذلك، من حيث التنظير لها، ولكنها جنس لا يطيق النحاة إلاّ وسمه بالاسمية. وأجد لزاماً الإشارة إلى دراسة الباحثة لطيفة النجار والموسومة بـ: دور البنية الصرفية في وصف الظاهرة النحوية وتقعيدها. من حيث وقوفها على الرد المناسب الجامع لكل المحاولات التي انتقدت تقسيم الكلام العربي وتبيانها أساس هذه المسألة. (النجار، 1994).

ولعبد الفتاح الحموز، محاولة لوضع مخطط بنيوي لوصف خصائص الحرف، ملْمَحُها الأساس انقسام هذا التوصيف على شقينِ أطلق عليهما : التقييد والإبهام، وقد فسر بهما بناء الاسم على النحو الآتي : (الحموز، 1991، 56).

خصائص الحرف

التقييد	من حيث الرتبة	من حيث التضام	الإبهام
من حيث البنية: الأصل فيه أن يكون دون الثلاثة.	رتبته التقدم دائما، ومصحوبة يسمى مدخول الحرف.	مفتقر دائما إلى مدخول.	معناه عام، إذ يُعبّر عن علاقة بين طرفين، ولذا قالوا: معناه في غيره، وقيل في المبني للشبه المعنوي: معناه عام حقّه أن يؤدي بالحرف.

والتقييد – في التقسيم السابق– يشمل ما أطلق عليه النحاة أصل الوضع. أما الرتبة فليست ملمحاً بنائياً يُفسّر حالات بناء الاسم؛ لأن النحاة لم يذكروا مسألة الرتبة على أنها وجه من الشبه بين الأسماء المبنية والحروف، بل ذكروا وجهاً أطلقوا عليه (الافتقار) وهو يقابل مسألة (التضام) في هذا المُخَطط وهو يؤدي إلى ما وسم هنا بالإبهام من بعض الوجوه.

2. 6 ما جاء على وزن (فَعالِ)

أفردنا ما جاء على وزن (فَعَالِ) بمبحث مستقل عن المبنيات السابقة؛ لأن لها – فيما نرى – خصوصيّة في بناء أسماء كثيرة جاءت على البنية السابقة، وكذا لأننا نستطيع لمح صفة مميزة لطبيعة حركاتها البنائية على ما سَيُفَصّل.

ولدينا طوائف مختلفة من الكَلِم الذي جاء وزن (فَعالِ) فمنها ما يكون اسماً للفعل، مَقِيساً من الفعل الثلاثي على هذا الوزن. ومنها ما جاء صفات للمؤنث في

أسلوب النداء، ومنها ما أُطلق على الأعلام المعدولة على هذا الوزن، وأخرها ما جاء علماً على معانٍ تؤدّى بالمصادر.

وقد جمع سيبويه ما جاء على وزن (فَعالِ) في موضع واحد، وذكر فيها جميعاً سمةً مشتركةً، وهي أنها معدولة عن أصل إلى هذا الوزن.

ومما هو ظاهر عند سيبويه أنّه ربط بين مسألة العدل – هنا – ومسألة العدل ومنع الصرف في الأعلام التي تُمنع من الصرف للسبب نفسه، وأمر آخر أنّه فسّر بناءها على الكسر تفسيراً صوتياً واحداً يتّخذ من مقولة التخلص من التقاء الساكنين أصلاً لهذا التفسير. ففي باب ((ما جاء معدولاً عن حدّه من المؤنث)) ذكر أمثلتها وهي (لُكَع) ونظيرها من الممنوع من الصرف عُمر، وقال: ((فقد يجيء هذا المعدول اسماً للفعل، واسماً للوصف المنادى المؤنث ... وقد يكون اسماً للوصف غير المنادى وللمصدر ولا يكون إلا مؤنثاً لمؤنث. وقد يجيء معدولاً كعُمَر، ليس اسماً بصفة ولا فعل ولا مصدر ... فالحدُّ في جميع هذا (افعَلْ) ولكنه معدول عن حدّه. وحُرّك آخِره لأنّه لا يكون بعد الألف ساكن ... فهذا كلّه معدول عن وجهه، فجعلوا آخره كآخر ما كان للفعل؛ لأنه معدول عن أصله .. فجعلوا بابهن واحداً)). (سيبويه، 1988، 3/270-274).

والأمر الواضح، أنّه شبه ما جاء على هذا الوزن، بأسماء الأفعال التي عُدلت عن فعل الأمر. وقد اتسع تفسير هذه المبنيات عند النحاة الذّين جاءوا بعد سيبويه على النحو الذي سنفصله فيما يأتي.

فَعالِ اسماً للفعل

ولابن جني منهج قويم في أسماء الأفعال، من حيث ترصُّد أسباب العدل وتفسير سبب بنائها. فهو يبين – ابتداءً– أن أسماء الأفعال عبارة عن (أسماء) سمّت العربُ بها الفعلَ، من ثمّ فهي مُسميّات لأقسام الفعل فمنهااسم فعل الأمر كصهْ، بمعنى: اسكت. واسم فعل ماضٍ كهيهات بمعنى: بَعُد. واسم فعل مضارع كاوَّتَاه – على اختلاف لغاتها – بمعنى اتضجر. أما سبب العدول إلى أسماء الأفعال بدلاً من النطق بالأفعال نفسها فهو يعود إلى أسباب ثلاثة أحدها: السَّعة في اللغة، خاصة ما يحتاج من ذلك في الوزن والقافية، وما يؤديه من توسّع على الشعراء. وثانيها: إرادة

المبالغة. ومفهوم ضمناً من رأيه أن (صهْ) أبلغ توكيداً من أسكتْ. وثالثها : الإيجاز. لأننا نقول للواحد وللاثنين وللجماعة وللمؤنث (صهْ) بلفظ واحد. (ابن جني، 1990، 26/3، 48، 49).

ويظهر أنّ ابن جني والنحاة السابقين بحثوا عن المعنى في الظاهرة اللغوية واستعمالاتها، قبل أن يأتوا إلى بحث مسائل البناء وتفسير الحركة البنائية، وهو – كما نراه– منهج أصيل يعطي لأحكامهم القوة والبعد عن طابع المعياريّة بمفهومها السلبي.

وقد شاع هذا الأمر في تفسير المبنيات التي تحدثنا عنها سابقاً، فهم يقيمون المشابهة بينها وبين الحروف من جوانب المعنى واللفظ، ومن ثَمّ يخلصون إلى حقيقة سبب البناء؛ فيغدو أمر البناء نتيجةً وليست مُقدمة مفروضة يُسْلَكُ – لإثباتها – مسلكاً جدلياً أو قياسياً إحراجيّاً، بحيث نسلّم بالنتائج بصرف النظر عن سلامة الحقائق المبحوثة أو عدمها.

وإذا سحبنا هذا الاستنتاج على منهج ابن جني، رأينا أنّه بعد أن اطمأنّ إلى نتيجته التي وصل إليها في تفسيره لأسباب العدول عن الأفعال إلى أسماء الأفعال، يقدّرُ أمراً في حقيقة بنائها، يعمّها جميعاً.

فأسماء أفعَال الأمر كصه ونَزالِ بُنيت؛ لتضمنها لام الأمر لأنّ الأصل فيها: لتسكتْ ولتنزلْ. فما تضمنت معنى الحرف بُنيت، كما تضمنت أسماء أخرى معاني الحروف وبُنيت مثل، أين وكيف. وأما ما لم يتضمن لامَ الأمر من أسماء الأفعال الباقية فهو محمول على ما تضمن منها. (ابن جني، 1990، 51/3 ، 52) وهو يردّ على النحاة الذين قالوا إن سبب بنائها هو وقوعها موقع فعل الأمر المبني (أدركْ، واسكتْ). فيرى أنّهم إذا قصدوا مجرد الوقوع فهو غير صحيح، وإذا قصدوا أن وقوع أسماء الأفعال موقع الأفعالِ وتضمنها معنى حرف الأمر (اللام) فهو صحيح في تفسير سبب البناء، الذي عليه جمهرة النحاة وسيبويه. (المرجع السابق، 52/3).

وقد توسع النحاة – فيما بعد – في مسألة بناء أسماء الأفعال، فأحدُ الآراء جعل بناءَها عائداً إلى ما أصلّه البناء وهو (مطلق الفعل).

ويعني النحاة بمطلق الفعل : أصل بناء الفعل، حتى لا ينتقض عليهم هذا التفسير بخروج الفعل المضارع إلى الإعراب، وهو رأي الأستراباذي. (الأستراباذي، د.ت، 163/3) وأعاد الخوارزمي سبب بناء أسماء الأفعال إلى تضمنها (لام التعريف) لأن (نزال) وما أشبهها جاءت بمعنى المصدر المعرفة: (النزول). (الخوارزمي، 1990، 229/2) ويبدو أن رأي ابن جني أقرب للقبول، لقرب أسماء الأفعال ممّا عُدلت عنه، ولسهولة الربط والتفسير بينها وبين أفعالها من حيث المعاني التي يؤديها العدل كما أصّله.

ومن الاجتهادات المبنيّة على التشبيه بالحرف، ما نجده عند ابن مالك، ورأيه يستحق الوقوف والمناقشة لأنه رأي لم يسبقه إليه أحد على ما أظن.

وخلاصة رأيه أن أسماء الأفعال بنيت؛ لمشابهتها الحروف العاملة على اختلاف أنواعها، وأكثر ما يبرز شبهها بإنّ وأخواتها من حيث إنها عاملة غير معمولة ولكونها جامدة، والتزامها طريقة واحدة في الاستعمال، إذ إنّ (صَهْ) بمعنى اسكت. تشبه (ليت) بمعنى : أتمنى. وكذلك من حيث اختصاصها بالاسم والعمل فيه. (ابن مالك، 1982، 1397/3) وقد قبل العمراوي برأي ابن مالك هذا بدليل قوله: ((أما أسماء الأفعال، فتضاربت فيها الأقوال، إلى أن وقف ابن مالك على تفسير مقبول لبنائها)). (العمراوي، 1995، 75).

وإذا نظرنا إلى رأي ابن مالك على أنّه اجتهاد فلا مانع من قبوله، أما إذا ما قارنّا بين اجتهاد وآخر في المسألة نفسها مما وجدناه عند النحاة الذين وقفنا على آرائهم، فيبدو أن تفسير ابن مالك هو أضعفُها وأقلّها بالقبول، على عكس ما ذكر العمراوي، ورائدنا إلى هذا الزعم، ما نذكره من الأسباب الآتية:

1- لقد ميّزنا نوعاً من الملمح عند النحاة في تشبيههم للاسم المبني بالحرف، وهو أنّهم مالوا إلى تشبيه المتحوّل عن أصله بالثابت على أصله من البناء. ولهذا يستقيم جزء من اجتهاد ابن مالك، لأن الحروف جميعاً من المبنيات، أما أن تكون إنّ وأخواتها هي المُشبّه به الذي يُظهر خصائص الاسم المبني تحديداً من بين الحروف، فذلك ما لا نراه؛ لأنها لا تحقق كثيراً من وجوه الشبه الجامعة. وآية ذلك أنها خالفت أصل وضع الحرف نفسه الذي أصرّ

عليه ابن جني بدافع من قلة ما يلمح فيها من اشتقاق حين تأتي على أصل وضعها. وأمر آخر أن ابن جني يرى أن ذلك من نوع الشبه المهجور، لأنّ كثيراً من الأسماء المعربة ستشابه الحروف التي تأتي على غير أصل وضعها، وهذا يعني لديه ضمناً أن (زيداً) مثلاً سيشابه بَلى ونَعَمْ.

2- وقلنا إنّ المتحوّل عن أصله يصبح عرضةً لتشبيه من نوع آخر، غالباً ما يكون هو المشبه وليس المشبه به، وهذا ما نجد النحاة فعلوه حين شبّهوا النواسخ كلَّها بالأفعال من حيث العمل النحوي.

3- ولأن التشبيه النحوي نظرية في التفسير، فمن الأفضل البقاء في دائرة التشبيه بالحروف التي فصّلها النحاة وأوضحناها، هذا إذا عرفنا أن (إنّ) وأخواتها يصيبها نوع من التعديل المستمر في بنائها التركيبي؛ فهي تُخفف وتصبح على حرفين ويبطل عملها في الغالب، وتتعرض إلى اللواصق فتمتد بنيتها الأصل فتصبح بعيدة عن تركيبها الثلاثي ويبطل عملها أيضاً، وشاهد ذلك اتصال (ما) بها وبذلك يصبح التشبيه السابق منقوضاً من وجوهٍ كثيرة.

فَعالِ صفةً للمؤنث المنادى

ذكر سيبويه أنّ (لُكَع) تُعدل صفةً للمؤنث – في أسلوب النداء– إلى (لكاعِ) ويلحقُ بها ما جاء على وزنها في غير النداء مثل (حَلاقِ) صفة معدولة عن (الحالقةِ) بمعنى المنية. كما في قول الشاعر :

لَحِقَتْ حَلاقِ بهِمْ على أكسائهمْ ... ضَرْبَ الرِّقابِ ولا يُهِمُّ المَغْنَمُ

ومن نافلة القول: إنّه حملها على أسماء الأفعال ورأى فيها مسلكاً واحداً في العدل وتفسير حركتها البنائية.(سيبويه، 1988، 3/ 272، 373).

وقد تنبّه ابن يعيش إلى ما كان ذكره ابن جني من حيث طرد سبب بناء أسماء الأفعال على وتيرة واحدة، وما أصّله من فوارق بين استعمال الألفاظ على حقيقتها والعدول بها إلى أوزان أخرى للمعاني التي ذكرها. فبيّن أنّ صفاتِ المؤنث هذه معدولة عن أصل وهو (فاعلة). فكل ما جاء من صفات للمؤنث كـ : يا فساقِ ويا غدارِ ويا خباثِ. معدول به عن فاسقة وغادرة وخبيثة. وعدلها هذا لضرب من المبالغة في الفُسْقِ والغَدْرِ والخُبثْ، وهو يشبه عدل أوزان من غير هذا الباب

للمبالغة نفسها مثل عدلهم: راحم إلى رحمان، وعدلهم لئيم إلى ملأمان، وكذا عدلهم لاكع إلى ملْكعان.

ويرى أن هذه الصفات صارت معرفةً بالقصد، نتيجةً لاختصاصها بالنداء واجتمع فيها التأنيث لأنها معدولة عن مؤنث إلى وزن (أسماء الأفعال) لهذا السبب بُنيتْ كما بُنيت أسماء الأفعال.(ابن يعيش، د.ت، 213/2).

أما منهج الخوارزمي ففيه بعض التفصيل وبعض المحاذير التي لابدّ من توضيحها. فممّا فصّله وله قَصبُ السَّبْق في توضيحه أُسسَ العدلِ وطرائقها. ونهجه في العدل يقوم على تقسيمه إلى ضروب ثلاثة : (الخوارزمي، 1998 ، 62)

أحـدُها : ما عُدل عن بناء إلى بناء آخر لإزالة معنى إلى معنىً، فَعُدِل لفظُهُ ومعناه، ومثاله عدل الأعداد التي جاءت على وزن (مَفْعَل) كمَوْحَد، أو جاءت على وزن (فُعَال) كعُشار.

وثانيها : ما عُدل لفظه دون معناه نحو : عُمَر وزُفَر.

وثالثها : ما كان معدولاً على الوزن السابق (فَعالِ) الذي يضمّ الأنواع السابقة كلّها.

والقسم المبني من هذه الأضرب هو الضرب الثالث. إذ تبنى أسماء الأفعال لقيامها مقام فعل الأمر المبنيّ.

ولا نعرف مقصد الخوارزمي بالقيام هذا إن كان من نوع وقوعها موقع فعل الأمر، فيعني ذلك مجرد الوقوع وهو ما رفضه ابن جني سابقاً. أو من نوع الوقوع الذي يتضمن لام الأمر فيُبنى اسم الفعل – بناءً على ذلك– ومن ثمّ يُطرد باقي ما يأتي على هذا الوزن بتشبيهه بأسماء الأفعال. ويزيد الأمر صعوبةً حينما نرى له رأياً آخر في كتابه الثاني (التخمير) فهو ينتقد آراء النحاة بحملهم كل ما جاء من وزن (فَعالِ) على (أسماء الأفعال) لأنَّ نقضَ ذلك حاصل من وجوه. منها ما جاء على وزن (فَعَالِ) من المعربات كالسحابِ والظلامِ. ويصل إلى نتيجة مفادها أنّ هذا التشبيه من (مكاره النحو) لأنّه ما مِنْ شيء إلاّ وهو يشبه شيئاً ثمّ لا يعطى حَقَّه. (الخوارزمي، 1990، 136/2).

ويبدو لي أن السبب يعود إلى أنّه في كتابه الأول: (ترشيح العلل في شرح الجمل) قصد أن يكون شَرْحه لكتاب (الجمل) للجرجاني مُقْتَضَبَاً يدل على مسمّاه؛ لذا

فمن ضروريات الاقتضاب هذا ألاّ يخالف النحاة في آرائهم كثيراً؛ لأن ذلك سيؤدي إلى الجدل الطويل والرد والمناقشة، وهو ما كان مُتوافراً له في كتابه (التَّخْمير) الذي توسّع فيه بالمناقشة والرد وإبداء الآراء المختلفة.

فَعَالِ علماً للمصدر

ومن أمثلة مجيء (فَعال) علماً للمصادر ما ورد في قول النابغة :

إنّا اقْتَسَمْنَا خُطَّتَيْنا بيْنَنَا فَحَمَلْتُ بَرَّةَ واحْتَمَلْتَ فَجَارِ

ويرى ابن يعيش أنه أراد (الفَجْرة) فجاء (فجار) علماً على الحدث الذي هو الفسوق. وقد ذكر اختلاف النحويين في بناء هذه الصيغة وفاقا لمنهجين:

الأول : منهج سيبويه القاضي ببنائها بمشابهة أسماء الأفعال – يقصد باب (نَزالِ)– ووجه المشابهة تجمع بين اللفظ والمعنى، فهي معرفة ومؤنثة ومعدولة كحال بناء أسماء الأفعال.

الثاني : منهج المبرد القاضي باجتماع ثلاث علل فيها، والمعروف أن اجتماع علتين منهما يؤدي إلى منع الصرف، ولم يبق للاسم بعد اجتماع ثلاث منها إلا البناء. (ابن يعيش، د.ت ، 210/2).

ونرى في رأي المبرد نهجاً جديداً في تفسير بناء الاسم يقوم على الربط بين أسباب بناء الاسم ومنعه من الصرف، لأن زيادة العدل في وزن (فَعال) جعلته ينتقل من منع الصرف – الذي هو سبب يقوم على مشابهة الاسم للفعل – إلى آخر مرحلة من مراحل المشابهة وهي مشابهته للحروف.

ونقول (مشابهة الحروف) لأن المبرد يؤكد كثيراً في كتاب (المقتضب) أن سبب بناء الأسماء هو مشابهة الحرف، يقول : ((وكلّ ما لا يُعرب من الأسماء فمُضارعٌ به الحروفُ؛ لأنه لا إعراب فيها)). (المبرد، 1994، 171/3، 309).

فعالِ عَلَماً على المؤنث

يبدو أن تطوّر الألفاظ التاريخي يبقي – أحياناً – شيئاً يدل عليه. وهذا ما نلمحُه في منهج اللَّهَجَات العربية في تعاملها مع صيغة (فعالِ) الدّالة على العلم المؤنث.

إذ مال الحجازيون إلى الانسجام وتوحيد سلوك الظواهر اللغويّة، في تعاملهم مع ما جاء على صيغة (فعال) قاطبةً. فهم بنَوا الأسماء التي جاءت على هذا الوزن على الكسر. إذ حملوا هذه الأعلام على ما جاء على صيغة (فَعال) السّابقة؛ لمشابهتها لها في التأنيث والعدل والتعريف، وشاهد هذا البناء ما ورد في البيت:

إذا قالتْ حذامِ فصدّقوها فإنّ القولَ ما قالتْ حذامِ

فلفظ (حذامِ) العلم معدولٌ عن (حاذِمة) وقد أُخذ من: (الحَذْم) وهو القطع. وللمبرد رأي فيها، ملخصه ما سبق توضيحه في (فَعال) العلم على المصدر. فهي قبل العدل كانت مصروفة، فإذا عُدلت زادها هذا العدلُ ثقلاً فلم يبق بعد منع الصرف إلا البناءُ. (ابن يعيش، د.ت. 222/2). أما التميميون فقد جروا على القياس، فمنعوها من الصرف للعلمية والتأنيث أو للعلمية والعدل. وقد بنوا ما جاء منها على وزن (فَعالِ) منتهياً بحرف الراء كحضارِ؛ لأنّ بناءها يوافق منهجهم في مسألة الإمالة التي سنوضحها بعد ذلك. (الأستراباذي، د.ت، 197/3، 198) ويبدو أنّ التميميين وافقوا الحجازيين فيما جاء علماً للمصدر وصفةً للمؤنث فبنوهما على الكسر.

وقد فسّر ابن الوراق شيئاً من بناء ما جاء على هذا الوزن، في ضوء تشابه الصفة والفعل والمصدر. فعنده أن الصفة تشبه الفعلَ، والمصدرُ يعمل عملَ فعله وهو أصل اشتقاقه، فلهذا شابهت الصفةُ والمصدرُ الفعلَ، لأنهم لما بنوا (فَعال) اسم المصدر وقامت مقامَ الفعل؛ شابهت الصفةُ والمصدرُ الفعلَ من هذه الوجه فبنيا. (ابن الوراق، 2002، 315).

المسائل المرفوضة من باب (فَعالِ)

رفض بعض النحاة مسألتين من باب بناء (فَعَال) مما يتعلّق بكيفية عدل أسماء الأفعال وحقيقة المبالغة الحاصلة من هذا العدل، وكذلك رُفض رأي المبرد في حقيقة سبب بناء بعض ما جاء على وزن فَعال.

المسألة الأولى:

بين عبد القاهر الجرجاني أن أصل (نَزالِ) هو: انزلِ انزلِ انزلِ. (ثلاثاً أو أكثر) والثلاث وما فوقها جمع، والجمع مؤنث، فقيل: (انزلي) فألحقوا الفعلَ الياءَ

دليلاً على التكرار، والمراد بالتكرار – هنا – المبالغة. ثم عدلوا (نَزال) عن (انْزلي). وبذلك فإنّ (نَزال) مؤنث كأصلها (انزلي). (الجرجاني، 1982، 1020/2، 1021) وقد ردّ الأستراباذي هذا الرأي فقال بعدم كون أسماء الأفعال معدولة عن لفظ الفعل؛ لأنّ الأصل في كل معدول عن شيء ألاّ يخرج عن نوع المعدول عنه، فكيف خرج الفعلُ بالعدل من الفعلية إلى الاسمية؟ وأما المبالغة فهي ثابتة في جميع أسماء الأفعال وهي آكد وأبلغ من معاني الأفعال. (الأستراباذي، د.ت، 168/3، 190، 191).

وهو بهذا الرفض وغيره استطاع – فيما نرى – أن يوضح شيئاً يشبه التطوّر التاريخي لأسماء الأفعال. فممّا ذكره في هذا الصدد: (المرجع السابق، 163/3 – 187).

1- أنّ بناء أسماء الأفعَال حصل لمشابهتها فعل الأمر والماضي، ولكن ليس ذلك من باب قولنا إن: صَهْ اسم لِ (لا تتكلم) بل بمعنى (اسكت). إذ لو كان المعنى الأول هو المقصود لكان (صَهْ) و (لا تتكلم) مُعربَيْن. وهذا الرأي – ربما – يكون أول خطوة في عدم ربط تطور أسماء الأفعال بالفعل. وهذا مستفاد من رفضه رأي الجرجاني، من حيث كون أسماء الأفعال معدولة عن لفظ الفعل.

2- وبيّن شيئاً من عدلها عن المصادر والظروف، فذكر أن بعضها يُشبه أن يكون مصدراً في الأصل وإن لم يثبت استعماله مصدراً، وذكر أمثلة لهذه الحالة مثل : (سُرْعان) و (فَجار) و (نزالِ).

ولعل ما سبق قاده إلى أمرين – أرى أنهما يشيان بشيء من التطور اللغوي التاريخي– وهما يكمّلان ما بدأنا به حديث التطوّر لديه كما سنبيّن في الموضع الثالث.

وذكر الأستراباذي أن الأصوات المنقولة إلى باب المصادر على ضربين:

1-ضرب لزم المصدرية ولم يصر اسم فعل نحو: (إيهاً) في الكف

2-وبعضها انتقل من المصادر إلى أسماء الأفعال نحو (صَهْ) و (مَهْ).

3- وذكر في تعليقه على الموضع الثاني واحداً منهما بقوله : ((والظاهر في بعضها أنها كانت أصواتاً، ثم نقلت إلى المصادر، ثم منها إلى أسماء الأفعال)). (الأستراباذي، د.ت، 164/3) وهذا الذي ذُكر خطوة جديدة في إقصاء أسماء الأفعال عن تطور مسائل الفعل الخاصة به.

4- وأتيح له – نتيجة لذلك- أن يقول: أن لفظ (آمين) يمكن أن يكون عربياً، ويمكن أن يكون سريانياً، ووزنه يشبه الألفاظ الأعجمية كـ : (قابيل) و(هابيل).

وحين نقارن هذه الآراء – بغض الطرف عن صوابها – برأي المتتبعين للتطورات التاريخية في استعمال أسماء الأفعال، يظهر شيءٌ من أصالة المنهج عند الأستراباذي.

فالمخزومي يسمى أسماء الأفعال الأفعالَ البدائية، لعدم رضاه عن تسمية (النحاة المناطقة) في رأيه لأنّهم يجهلون أصولها ودراستهم لها مبتورة لا ترسم صورة واضحة. ولا أعرف كيف رسم لها صورة واضحةً حين يتابع الكوفيين فيقول: ((وأما الكوفيون فيرون أنها أفعال حقيقيّة .. وأكبر الظن أن الكوفيين كانوا على حقٍ في عدّها أفعَالاً حقيقةً؛ لأنها أفعال في دلالتها واستعمالها)). (المخزومي، 1986، 202).

وأظن أن الأستراباذي بما امتلكه من قلّة الوسائل، وعدم ظهور علم اللغة المقارن في زمانه والبحوث اللغوية التاريخية قد دلّل بخطوات حَدْسيّة مدى اقترابه من أصول المنهج التاريخي المقارن في بحث الظاهرة اللغويّة.

المسألة الثانية:

وتتعلق هذه المسألة باجتماع ثلاثة أسباب في الاسم المبني الذي على وزن (فَعال) وهو رأي المبرد الذي وضّحناه.

ومن أوائل المنتقدين لهذا الرأي ابن جني، وكانت حجته تقوم على الأدلة الآتية: (ابن جني، 1990، 180/1، 181)

1- أنه لا يجوز الربط بين منع الاسم من الصرف والبناء؛ لأن سبب بناء الاسم هو مشابهته للحرف لا غير.

2- وليس علة بناء (حذام) وبابها يعود إلى ما ذكره المبرد، وإنما لمشابهتها بأسماء الأفعال في الوزن والتعريف والتأنيث.

3- ومما يؤيّد ذلك أن الاسم – ربّما – تجتمع فيه خمسة أسباب من موانع الصرف وهو مع ذلك معرب كامرأة سُمّيت بـ : (أذْربيجان). ومن المناسب ذكره أنّ ابن جني ردّ هذا الرأي دون أن يذكر أنّه رأي المبرد.

ونرى أن ابن جني لم يُوفّق بهذا الرّدّ وأنّ منهج المبرد – أصلاً – لم يخرج عن تفسير بناء الاسم بمشابهته للحرف، فهو يتفق مع ابن جني من حيث لا يظنّه كذلك.

ويمكن تبيينُ هذه المسألة على النحو الآتي:

1- ليس لابن جني دليل على عدم وجود رابطة بين الاسم الممنوع من الصرف والمبني، بل إنّ حدَّ النحاة للاسم المصروف يشي برابطة بينهما. وفي ذلك يقول ابن عصفور ذاكراً حدّه واختلاف النحاة فيه: ((ومنهم من جعل المنصرف مشتقاً من الصّريف وهواللبن الخالص، فكأن الاسم المنصرف قد تخلّص من شبه الفعل والحرف)). (ابن عصفور، 1998، 327/2).

2- وذهب بعض النحاة إلى أن معنى الصّرف اصطلاحاً: هو التنوين وحده، ومنظورهم الصوتي للتنوين انه نون صحيحة ساكنة. (ابن السّراج، 1999، 46/1) فهذا يعني أن الممنوع من الصرف يشابه الاسم المبني الذي حُرم من الإعراب والتصرّف والتنوين.

3- ومما يدلّل على تقارب الممنوع من الصرف وبعض الأسماء المبنية – خاصة ما يقع في إطار تركيبي كالإضافة أو قطعه عنها أو في أساليب كالنداء- أنّ مثل هذه المبنيات تعود – أحياناً – إلى الإعراب بمجرد انتفاء السبب الذي بنيت لأجله ومثالها : (قبلُ وبعدُ) على ما سيتضح لاحقاً. وهذا التصرّف يشبه تصرّف الممنوع من الصرف الذي يُمنع في سياقات ويُصرف في أُخر. وربما يكون التركيب الإضافي وجهاً دالاً على تشابههما بشكل واضح. وأمر آخر يتشابهان به أن قسماً من المبني لا يمكن أن يعرب فيعود إلى أصله، مثلما أن قسماً نظيراً من الممنوع الصرف لا يُصرف ولا

يعود إلى التصرف الإعرابي الكامل، فيبقى ممنوعاً أينما ورد. وحالاتهُ أوضح من أن يُمثّل لها.

4- أنّ المثال الذي ذكره ابن جني – مما اجتمع فيه أسباب خمسة من موانع الصرف ومع ذلك أعرب- هو افتراض؛ لأن التسمية بمسمىً آخر حالة افتراضيّة لا تسمح برصد حقيقة الشيء في أصل وضعه ومسلكه اللغوي، ومن ثمّ مقارنته بغيره في ذلك المسلك.

5- وقد ثبت في دراسةٍ أن سيبويه والمبرد لا يناقضان أنفسهما حين يفسّران الاسم المبني بمشابهة الحرف، ومن ثّم يفسران البناء في مواضع أُخر بغير ذلك. فما هذا إلاّ خروج من مشابهة الحرف ثم تَعْرِض للاسم المبنيّ المشابهة بالحرف مرّة ثانية. (العمراوي، 1995، 17، 18).

المسائل الصوتية في وزن (فَعالِ)

يمكن القول – ابتداءً – إن تفسير النحاة لِمَا جاء على هذه الصيغة من أسماء مختلفة، فيه صواب لا يخفى، لأنّ دَرْسَ الظواهر الصوتية فيها يثبت أن جَمْعهم لها في مستوىً واحد من البحث يؤكد تشابهها على المستوى الصوتي من نواحٍ حركيّة ومقطعية، مما أدّى إلى ملازمتها حركةً بنائية واحدة وهي الكسرة. ولا ضير من التعريف بالمقطع وبعض أنماطه الشائعة في العربية قبل أن نبدأ بعرض المسائل الصوتية في هذا الوزن.

يعرِّف المحدثون المقطع بأنّه ((كميّة من الأصوات، تحتوي على حركةٍ واحدة، ويمكن الابتداء بها، والوقوف عليها)). (عبد التواب، 1997، 94).

والمقاطع العربيّة خمسة أنواع هي: (المرجع السابق، 57)

1- المقطع القصير المفتوح، ويتكوّن من صوت صامت وحركة قصيرة مثل: (كَ) من (كَتَبَ).

2- المقطع الطويل المفتوح، ويتكون من صوت صامت وحركة طويلة مثل الحرف: (في).

3- المقطع الطويل المغلق، وهو ما تكون من صوتين صامتين بينهما حركة قصيرة مثل : (مِنْ).

4- المقطع الطويل المغلق وحركته طويلة، مثل كلمة (بابْ) في حالة الوقف.

5- المقطع الزائد في الطول، ويتكون من صوت صامت تليه حركة قصيرة، ثم صوتان صامتان متواليان مثل (بِنْتْ) في حالة الوقف.

وهناك قانون صوتي يُدعى بالمخالفة يؤثر في مسلك الأصوات اللغوية، يمكن أن نضمه إلى ما يمكن به تفسير مسائل البنية السابقة.

ووظيفة هذا القانون أنّه يَعْمَد إلى صوتين متماثلين تماماً في كلمة من الكلمات، فيغيّر أحدها إلى صوت آخر. (المرجع السابق، 57)

ومن ذلك يمكن القول : إن صيغة (فَعالِ) تشكل مقطعاً صوتياً مرفوضاً، إذا عاملنا هذه الصيغة على أصل التقاء الساكنين الذي أصّله النحاة (مع عدّنا الألف حركة طويلة وليست حرفاً ساكناً) وهذا المقطع المرفوض لا يمكن قبوله في اللغة إلاّ في حالة الوقف عليه، أو أن يبدأ المقطع الذي يليه بصوت مشابه للذي انتهى به المقطع السابق، وبذلك يظهر تشكيل مقطع مرفوض في صيغة (فَعال) على ما يظهر من المخطط الصوتي الآتي.

فَعَالْ

Fa / <al

(1) (2)

أي أن المقطع الثاني (<al) هو المرفوض في البنية السابقة، ولذلك تلجأ اللغة إلى التخلص منه، ونرى أنها سلكت المنهج الآتي لتجنب هذا المقطع والخلاص منه.

قامت اللغة بتجزئة المقطع المرفوض (<al) إلى مقطعين مقبولين كما يظهر من المخطط الآتي:

> ā / Li < >ā/L < > āL

(3) (2) (1)

ففي الخطوة الأولى تشكل المقطع المرفوض (<al) وفي الثانية لجأت اللغة إلى قسمه على مقطعين فبقي صوت اللام وحده، وهو لا يشكل مقطعاً بهذه الحالة؛ لأن المقطع يجب أن يبدأ بصامت ويثنى بحركة. لهذا حُرّك صوت (اللام) بالكسرة في الخطوة الثالثة، لتكون حدَّ إغلاق له.

أما سبب التحريك بالكسرة – دون غيرها – فهو حاجة اللغة إلى المخالفة بين الحركة الطويلة الألف (ā) وبين حركة اللاّم. وهذه المخالفة تشبه كسر نون المثنى للمخالفة بينها وبين الحركة الطويلة كما نقول : (الطالبانِ مجدّانِ).

وبذلك تكونّت كلمة (فَعَالِ) من ثلاثة مقاطع مقبولة وقد عممّتِ اللّغة هذه المسألة على جميع ما جاء وفاقاً لهذه الصّيغة، من أسماء الأفْعَال وغيرها.

7.2 المبنيات المقيّدة بالتركيب

تمت دراسة المبنيات السابقة دون أنْ نلمح أثر التركيب في بنائها.

أما المبنيات في هذا القسم فقد كان بناؤها مقيّداً بنوعين من التركيب:

أحدهما : المقيد بناؤه بتركيبه من جزأين. وهي الأعداد المركبة والمركبات الحالية والمركبات العلمية وما انتهى بمقطع (ويه).

وثانيهما : المُقيّد بنمط خاص من الأساليب اللغوّية. وهي المقيدّة بتركيب الإضافة أو عدمه والاسم المنادى المبني واسم لا النافية للجنس.

المركبة من جزأين والمنتهية بمقطع (ويه).

الأعداد المركبة.

الأعداد المركبة تشمل العدد من أحدَ عشرَ إلى تسعة عشر باستثناء العدد اثني عشر، وما جاء على وزن (فاعل) مثل (الخامس عشر).

ويعود سبب بنائها إلى أن الجزء الأول من هذه الأعداد مُحتاجٌ إلى الجزء الثاني، فأشبه الحرف في الاحتياج إلى ما بعده فبُني. وبُني الجزء الثاني من العدد لتضمنه حرف العطف.

فتركيب الأعداد مع بعضها أفرز وجهين من الشبه بالحرف أحدهما: الافتقار، وهذا يخص الجزء الأول. وثانيهما: التضمن، وهو يخص الجزء الثاني منه.

ومن غير المُمكنْ إجراء تبادل بين هذين الوجهين، بحيث يُسمح بتفسير الجزء الأول من العدد المركب بوجه الشبه الثاني، أو العكس.

وأمّا بناء هذين الجزأين على حركة فللدلالة على عروض البناء، وأن لهما أصلاً في الإعراب، وقد أُختيرت لهما الفتحة لخفتها. (الأستراباذي، د.ت،

215/3،الأردبيلي، 1990، 90) وقد حاول بعض النحاة أن يجد لهما مشبهاً به من الحروف المركبة نفسها مثل (هلاّ) ووجه الشبه بينهما هو التركيب، وعدم عمل أحدهما في الآخر، مع إرادة معناه. (ابن مالك، 1982، 3 / 1694).

ولبعض النحاة تفسير يعتمد تشبيه الجزء الأوّل من العدد المركبّ، بحرف يقع في صلب الكلمة فلا يستحق – نتيجة لذلك– إعراباً، فهو كصدر الكلمة من عُجزها، وقد شبه المبرد حركة العدد الأول بحركة (الدال) من كلمة حمدَة أو طلحة، ورأى أن اختيار الفتحة للاسم الثاني حصل لخفتها. (المبرد، 1994، 29/4، ابن يعيش، د.ت، 290/2، 291).

وقد لحظ الفراء أن الأعداد المركبة تشبه التركيب الإضافي، حين يضاف العدد الثاني كقولنا : خمسة عشر زيدٍ. (الأسترابادي، د.ت، 377/3).

ودلّ استقراء سيبويه لسبب بنائها على منهج أصيل في تتبع حال الأعداد المركبة قبل بنائها، أي في بنيتها العميقة المفترضة. وهو نهج مكّن النحاة المتأخرين من رصد المعنى في ضوء البنيتين.

فهو يرى أن أصل (خمسة عشر) هو : خمسةٌ وعشرةٌ. ولكنهما جُعلا ككلمة واحدة، وأصل (حادي عشر) أن يكون مضافاً كثالثِ ثلاثةٍ، ولكنه بنيَ لمخالفته حال الإضافة والعطف، وصارت بعد البناء مبهمة كاسم الإشارة، لذا احتاجت إلى ما يميّزها. (سيبويه، 1988، 297/3، 298).

وهنا يتضح رأي سيبويه من جديد في أسباب بناء الاسم، فقد ذكر خروج هذه الأعداد عن المنهج الأصل من العطف والإضافة. فكأنه يجعل مخالفة النظائر سبباً للبناء، ولكنّ الأمر – فيما أرى – على خلاف ذلك؛ لأن خروج الأعداد المرِكبة عن أصلها قبل البناء، أدى بها إلى مشابهة الحرف وهو الأصل الذي اعتمده سيبويه في تفسير كلّ المبنيات؛ ولهذا كان تركيبها وما حصل فيها من إبهام يشبه إبهام اسم الإشارة الذي بُني لمشابهته الحرف في احتياجه إلى ما يوضحه.

ومن تمام الفائدة القول بأنّ سيبويه كان يرى وجوب بناء الاسمين المركبين حتى في حال إضافة الجزء الثاني؛ لهذا وصف بعض اللغات التي تُعرب الجزء الثاني من المركبات العددية بالرداءة، ومثالها قولهم : خمسة عشرُك. (المرجع

السابق، 299/3) وهو لا يتّفق مع الفراء الذي رأى إعراب الجزأين حينما يضاف الجزء الثاني.

ومن مقارنة سبب البناء عند سيبويه والنحاة السابقين الذين ذُكرت أراؤهم نميزُ ميل سيبويه إلى تفسير العدد المركب كاملاً على الأصل المفترض أن يكون عليه. ولكنّ النحاة توسعوا في أمرين: أحدهما تفسير كل جزء من المركبات على حده، وثانيهما: سبب العدول عن الأصل إلى التركيب.

ويبدو أن هناك بدائل عن التركيب، إذا ما قُصد زيادة المعنى. وأحد هذه البدائل أن تُغيّر البنية الأصل كقولنا : (عشرة) و (عشرون) أو يزاد على البنية نفسها علامات دالة على الجمعيّة كجمعنا لكلمة (هند) على هندات. أو يُجعل أحد الاسمين تابعاً والآخر متبوعاً. كـ (خمسة وعشرين). (ابن مالك، 1982، 3/ 1694). وهذا هو سبب بناء الأعداد المركبة، لأنه عُدل بها عن هذه البدائل.

وعند ابن يعيش أن العدول عن هذا الأصل، يقع في مسألة أمن اللبس. فتركيب الأعداد معاً يدفع أمراً غير مُراد؛ فلو قلنا : أُعطيت بهذه السلعة خمسة وعشرة. لجاز أن يتوهم المخاطب أنهما صفتان، أُعطي بهما مرّة خمسة ومرّة عشرة. فإذا رُكبّا زال هذا الاحتمال، وارتفع اللّبس وتأكّد المخاطب من المقصد. (ابن يعيش، د.ت، 291/2).

المركبات الحاليّة

لدينا أمثلة مختلفة ركّبت لتؤدي وظيفة الحال، وعند النظر إلى أصلها نلحظ أنها كانت حالاً مشتقة أو ظروفاً.

ونذكر منها على سبيل التمثيل: (شَغَرَ بَغَرَ أو شِغَرَ بِغَرَ) والمعنى : التفرّق في كل وجه، ومثلُها : شَذَرَ مَذَرَ). (ابن منظور، 1994، 418/4) (شغر).

ومن تلك المركبات (خِذَعَ مِذَع وأخْوَل أخْوَل) بمعنى : منتشرين. و (تركتُهم حيثَ بيثَ) أي: مُتفرقين ضائعين. و (سقط بينَ بينَ) أي بين الحيِّ والميت.

وتختلف هذه المركبات عن تركيب (خمسة عشَر) من حيث عدم جواز إضافتها (الأسترابادي، د.ت ، 224/3).

والأمر الواضح في هذه المركبات أنها أحوال تأتي بصيغة واحدة لمستويات التعبير المختلفة كالجمع والإفراد والتثنية. ويبدو لي أن التركيب أغنى عن المطابقة بينها وبين صاحب الحال.

وقد تناول النحاة سبب بناء هذه المركبات مقرونة بالأعداد المركبّة كخمسة عشر. مما يُدلّل على أثر التركيب في توجيه النظر النحوي إلى تفسير بناء المركبات الاسمية بمسمياتها المختلفة. فالمبرد يرى أنّها بُنيت؛ لأنها لا تُؤدي معنىً في حال انفرادها. (المبرد، 1994، 29/4، 30).

وهو يلمح إلى سبب بنائها بمشابهتها الحرف الذي لا يؤدي معنى إلاّ بوجوده في التركيب اللغوي.

وعند ابن يعيش وغيره أن المركبات الحاليّة السابقة بنيت، لأنها تضمنت حرف العطف، فمنها ما تضمّن الواو، مثل: حَيْصَ بَيْصَ أي (وقعوا في فتنةٍ واختلاط) و (كفّةَ كفّةَ) أي وجهاً لوجه، ومن الممكن أن تتضمن هذه حرفي الجر (على) أو (عن) فيكون الأصل : كفةً على كفة، أو كفةً عن كفة. (لأن المتلاقيين، إذ تلاقيا فقد كفّ كل واحدٍ منهما صاحبه عن مجاوزته إلى غيره) والأصل فيهما أنّهما مصدران في موضع صفة ومحلها النصب على الحال. ومما قُدّر بتضمن الواو – زيادة على ما مرّ– قولهم : لقيته صحرة بحرةَ أي، بدون ساتر. وهما في الأصل مصدران بتقدير: ذوي صحرة وبحرة.

ويؤصّل ابن يعيش للأسماء المركبة إذا تجاوز تركيبها ثلاثة أجزاء، كما هو مسموع من قولهم: لقيته صحرةً بحرةً نحرةً. والنحرة – هنا – أول الشهر.

فقد ذكر أن هذا المركب الثلاثي معرب، لأن لا يركب شيء في لغة العرب من ثلاثة أجزاء ويبنى.

أما (بيتَ بيتَ) فالظاهر أنها تقبل تضمناً لحروف مختلفة. فمن الممكن أن تكون متضمنةً لحرف (اللاّم أو الفاء أو الحرف إلى) كما يظهر من قولنا: بيتاً لبيتٍ، أو بيتاً فبيتاً، أو بيتاً إلى بيتٍ. (ابن يعيش، د.ت، 294/2 – 29).

والظاهر أن هناك فرقاً بين تضمّن الأعداد المركبة - التي لا يجوز فيها إلاّ تضمُّن حرف العطف- وبين المركبات الحاليّة التي يجوز فيها تضمّن حروف العطف والجرّ. وهي مسألة تشير إلى أننا بحاجة إلى دراسة خاصة لإجلاء ظاهرة (التّضمن) بملامحها المختلفة.

أما الأصل الثاني المستفاد من آراء سيبويه فقد لمسناه في رأي الأستراباذي الذي أجاز إضافة الجزء الأول إلى الثاني من المركبات الحاليّة، ولكنه لم ينسَ أن يوضّح عدم جواز ذلك في الأعداد المركبة (خمسة عشر).

فالمركبات السابقة تحتمل أن تكون مُتَضَمِّنَةً بتقدير حرف العطف وألاّ تكون؛ ولذلك فإن مسألة التضمن وما يؤديه من معنى العطف غير ظاهرة، فيجوز تبعاً لذلك إضافتها، على حين أن العدد المركب (خمسة عشر) تَضمّن حرف العطف لا غير، ولذلك لم تجز الإضافة. (الأستراباذي، د.ت، 221/3).

والذي أظن أنّه مسؤول عن عدم جواز إضافة الأعداد المركبة وجوازه في المركبات السابقة، هو المعنى نفسه لأن الأعداد المركبة تؤدي معنى العطف إذا ما نظر إلى بنيتها العميقة، ومن الممكن وقوع اللبس في المعنى، إذا لم تُركّب كما أشار إلى ذلك ابن يعيش.

وإذا نظرنا إلى المركبات السابقة، فالأغلب فيها أن تؤدي معنى الحالية أو الظرفية في حالتي البناء والإعراب أو في حالتي: (الإفراد والتركيب) فقولنا : لقيته كفَّةَ كفَّةَ. هو معنى الحال الذي تؤديه الجملة في بنيتها العميقة حين نقول : لقيته كفةً على كفَّةٍ. أو لقيتُه صباحَ مساءَ ولقيته صباحاً ومساءً. فكل ما في الأمر أن حذف الحرف يمكن أن يؤدّيَ إلى التوسع في المعنى، فيركب الجزآن معاً. وربما يُلْجأ إلى الخيار الثاني - بحذف الحرف بين الجزأين- فيضاف أحدهما إلى الآخر، وذلك لتقارب المعنى بوجود الحرف أو بحذفه.

وإذا صحّ هذا الاستنتاجُ، فإننا نصل إلى حالة من التشابه بين سقوط الحرف في المستوى العميق وما يؤديه في المستوى السطحي. فيمكن لسقوط الحرف أن يؤدي إلى إضافة المبنيات والمعربات.

ففي المعربات نجد التركيب الإضافي دليلاً على هذه الحالة، عندما نقول : خاتَم من فضة. فنسقط الحرف ونضيف فتصبح الجملة : خاتمُ فضةٍ. فهذه الحالة تقابل سقوط الحرف في المركبات السابقة مع احتفاظها بالإعراب ونزوع التركيب إلى الإضافة، كقولنا: هو جاري بيت بيتٍ. ومن الممكن إسقاط الحرف والنزوع إلى البناء، كما نرى في قولنا : هو جاري بيتَ بيتَ.

وبذلك يظهر لدي مزيدٌ من التقارب بين الإعراب والبناء.

المسائل الصوتيّة في المركبات

لدينا مستويان صوتيان يمكن النظر إليهما، في المركبات التي سبقت وكلاهما – فيما أرى – يؤُول إلى قانون السهولة والتيسير.

ففي المستوى الأول، نرى أنّ اللغة تخلّصتْ – في حال بناء المركبات – من التراكيب المعْربة وما تقتضيه من حركات إعرابيةٍ مختلفة أو اللّجوء إلى الإضافة وما يقتضي ذلك من الكسر، زيادةً على أن البناء يسقط الحروف سواء أكانت حرف عطف أو حرفَ جرّ. وهذا يقود إلى القول بأنّ البناء يقضي على التفريعات المختلفة الخاصة بالحركة الإعرابيّة، أو ما يخصّ السمات الخاصة بالإفراد والتثنية والجمع في الأسماء.

والمستوى الصوتي الثاني، أن حالة بناء هذه التراكيب الطويلة اقتضت (الفتحة) الحركةَ الخفيفة التي ناسبت طول هذه التراكيب.

وقد رصدنا مجموعة من الظروف والأسماء المركبة التي يبدو فيها أثر القوانين الصوتيّة. فمن تلك الظروف : (حيثَ بيثَ) ومن الأسماء (حيصَ بيصَ) أو (خازَ بازَ، وبادئَ بَدْءَ وأياديْ سَبا).

وسنقتصر في التحليل الصوتي على (حَيْثَ بَيْثَ) ونعدل عن تحليل (حيْصَ بيْصَ) لأن تطوره يشبه السابق. وكذا سنحلل الاسم (خازَ بازَ) و (بادئَ بَدْءَ).

حَيْثَ بَيْثَ

والملمحُ المميّز لهذا الظرف أنّ أصله قبل التركيب البناء، وفيه اختلاف لهجي لا يمكن تجاهلُه كما رواه فيه ابن منظور: حَوْثُ لغةَ تميم أو طيِّئ. وفيه: حَوْثَ زيادة على: حيثُ. ويرى ابن سيدة أن أصل حيث هو : (حوث) بإبدال الواو

ومن الواضح أن ما أطلق عليه القدماء : حروف علة هو في النظر الصوتي في هذه السياقات أشباه حركات، وهي تشكل صعوبات صوتية في النطق، ولذلك تلجأ اللغة إلى أساليب مختلفة للتخلص منها.

2- الإمالة

وتعني الإمالة اصطلاحاً : عدول بالألف عن استوائه وجنوح به إلى الياء فيصير مخرجه بين مخرج الألف المفخّمة وبين مخرج الياء.

وتنسب الإمالة - في الغالب- إلى بني تميم وأسد وقيس من النجديين، على حين ينسب الفتح وعدم الإمالة إلى الحجازيين.

وتؤدي الإمالة - عند النحاة- إلى تقريب الأصوات بعضها من بعض لضرب من التشاكل. (ابن يعيش، د.ت، 164/4). ولا يكاد المحدثون يختلفون كثيراً عن القدماء في تحديد الغرض من الإمالة.

وبعد هذا التوضيح، فإنّه يمكن تفسير التطور الحاصل في هذه الصيغة بالخطوات الآتية:

1- المرحلة الأولى: الأصل في هذا الظرف هو (حَوَثَ) إذ كانت الواو تعامل على أنّها صوتٌ صحيح وليس حرف علّة. لأننا نجد جزءاً من هذه المرحلة القديمة في بقايا الأفعال التي سلمت من هذه المرحلة، مثل عَوِر وحَوِل وحوِر ونقول: إن الأصل هو الواو، لأننا نفترض أن اللغة تسير في تطورها من الصعوبة إلى السهولة. والمعروف أن الواو تحتاج إلى كلفةٍ ومشقةٍ أكثر من صوت الياء. ومن الواضح تشكل حركة مزدوجة صاعدة (وَ : wa) في بنية الظرف.

2- المرحلة الثانية : وهي مرحلة ضياع الحركة والتسكين ومن ثَمّ تتكون حركة مزدوجة هابطة (aw) على النحو الآتي:

حَوَثْ > حَوْثْ

hawat < hawt

ومن المناسب ذكره أنّ ابن جني أشار إلى المرحلة الثانية، وهي مرحلة التسكين ولكن في غير موضوع (حيث) الظرفي. (ابن جني، 1990، 136/1، 227/2)

3- المرحلة الثالثة : وتمّ التخلص من الحركة المزدوجة الهابطة من طريق انكماشها وتحولها إلى ضمّة طويلة مُمالة. وهو ما عبّر عنه النحاة بالإمالة في لهجة التميميين على نحو:

ō < aw

وهذه المرحلة من التطور تُمثلها لهجة القبائل العربيّه التي تُميل، وهي مرحلة (انكماش الحركة المزدوجة).

4- المرحلة الرابعة : تطوّرت الإمالة الواوية (ō) (مرحلة انكماش الحركة السابقة) إلى مرحلة الفتح الخالص على النحو الآتي :

ā < ō

أي أنّ (حَوْث) التي تُنطق في هذه المرحلة كنطق اللهجات العامية لكلمة : (نُوْم) و (صُوْم) تحولت إلى (حاث). وهي مرحلة الفتح التي تمثلها لهجة الحجازيين، وهو ما يُطلق عليه مرحلة الفتح الخالص. أي أن انكماش الحركة المزدوجة تحوّل إلى المد الخالص.

ومن الجائز أن ينتقل النطق من الحركة المزدوجة الواوية إلى الحركة المزدوجة اليائية؛ لأن الحركة الثانية أخفُّ من نظيرتها الواوية.

حَيْث < حَوْث

hayt < hawt

وقد رصدت إحدى الدراسات، أثر هذا التحول بين الحركات المزدوجة في إغناء المعجم العربي بمزيد من الكلمات. (عباينة، 2000، 131-157).

وننبه أخيراً أنه يمكن في المستوى النظري أن نختصر المرحلة الثالثة فنقول: إن شبه الحركة (w) وقعت بين حركتين قصيرتينِ فسقَطتْ؛ لأن تتابع المقاطع القصيرة المفتوحة يُضعف النظام المقطعي العربي فالتقت حركتان قصيرتان شكلتا معاً الحركة الطويلة (الألف) على النحو الآتي:

حاثَ		حــ(- + -) ث		حَوَث
hâta	<	haata	<	hawata
(3)		(2)		(1)

ونحن هنا نختصر خطوات توضيحيّة ولا نختصر تطورات تاريخيّــة، كمــا سبق القول في المراحل التي رصدناها.

ويرى النحاة القدماء أن ما حدث في حالات مشابهة للسابقة أن الواو إذا كانت عيناً أو لاماً وتحرّكت وانفتح ما قبلها، فإنها تبدل ألفاً كما هو الحال في (قال) التــي أصلها: قَوَل. (الصيمري، 1982، 816/2) وربما يكون من التحركات اللغويّة التي أصابت (حوث) أنها تعرضت للقلب المكاني. فقد أورد ابن فارس لفظ (الحثو) الذي يدل على ذَرْو الشيء الخفيف، وقد جرى القلب بين الواو والثاء فيما نظن.

أما اختلاف حركات هذا المركب فيمكن تفسيرها – ابتداء– من أصل البنـــاء، وهو السكون (حَوْثْ) والمعاين – في هذه الحالة– أنّ الظرف يُشكل مقطعاً صــوتياً واحداً، من نوع المقطع الطويل المغلق ذي الحركة الطويلة المقبول في الوقــف دون الوصل.

وفي ظني أن الحركة البنائية بأشكالها المختلفة جاءت للــتخلّص مــن هــذا المقطع وتقسيمه إلى مقطعين مقبولين. ففي تحريكهما بالفتحة (حَيْثَ بيثَ) انقســمت الكلمة إلى مقطعين على النحو الآتي:

حَيــ / ثَ

ta/hay

ولم تُحرك اللفظة بالكسر، لاستثقال مجيء شبه الحركة (الياء) وبعدها صامت محرّك بالكسرة لهذا حُرِّكت بالفتح. وهذا من نوع المخالفة بين الحركــات الطويلــة والقصيرة (الكسرة). أما الذين قالوا (حيثِ) فقد آثروا المماثلة بين الحركة الطويلــة (الياء) والقصيرة (الكسرة). وأما الذين كسروا الحرف الأول فهو أيضاً مــن نــوع المماثلة الرجعية بين شبه الحركة (الياء) وبين حركة الصامت قبلها، فأُبدل بالفتحــة كسرةً.

أما (حيْصَ بيصَ) فهي مركب مبنيّ لأنه تضمن معنى حرف العطف كما هو الحال في (حيث بيث).

وقد ذكر النحاة فيه اختلافات تشبه المركب السابق فمنها (حِيْصَ بِيصَ وحَيْصِ بيْصِ وتقلب الياء واوا فيقال : حَوْصَ بوصَ وحَيصاً بيْصاً. وكذلكَ : حَاصَ باصَ وحَيصِ بَيصِ). (الأستراباذي، د.ت، 225/3، ابن منظور، 1994، 917).

الخاز باز

ولهذا الاسم معانٍ مختلفة فهو نوع من العشب، أو هو صوت الذباب أو الذباب نفسه، أو مرض يصيب الأعناق. (آبادي، الفيروز، 1980، 166/2).

وفيه سبع لغات منها: خازِ بازِ، أُجريا مجرى الأصوات وكُسرا على أصل التقاء الساكنين. وخازِ بازٍ، بني الأول لأنه صار كالجزء من الثاني (بمنزلة الصدر له) وسُكّن على أصل البناء، ومن ثمّ كُسِر لالتقاء لساكنين، وأعرب الثاني تشبيهاً بمعد يكرب في لغة من يعرب. ومن لغاته: خازَ بازَ. جُعلا اسماً واحداً مبنيين على الفتح تشبيهاً ببناء خمسة عشر. ومن الممكن إعرابه إعراب ما لا ينصرف للعلمية الجنسية والتركيب (خازَ بازَ) و (خازِ بازٍ) بإضافة الأول إلى الثاني وجواز صرف الثاني ومنعه. وفيه أيضاً (خازِ بازَ) و (خِزْ بازِ). (ابن يعيْش، د.ت، 2/ 300،301).

ويظهر أن الاختلاف في لهجات هذا الاسم يعود إلى جزء من تعامل اللغة مع الأوضاع الصوتيّة الصعبة في هذا الاسم، وهو موضع من مواضع التقاء الممنوع من الصرف والبناء في مكان واحد.

ولا يَبْعُد أن النطق المختلف –ربما– رُوعي فيه تصوير صوت الذباب، ويظهر ذلك من أمرين: أحدها تكرار الزاي في الاسمين آخراً. والظاهر أن مدّ الصوت بها ينشيء حالة شبيهة بصوت الذباب. وثانيها : حاصل من حذف الحركة الطويلة (الألف) من الاسم الأول (خِزْ باز).

ويبدو أن تحريك الاسمين بالكسرة حَدَث للمخالفة بين (الألف) وحركة آخر الاسم، وفيه تخلص من المقطع المرفوض (خازْ hàz) وقسمته إلى مقطعين مقبولين.

أما تحريك الجزأين بالفتح، فهو شبيه من الناحية الصوتية بما سبق، ولكنّ الناطق آثر خِفّة الفتحة على ثقل الكسرة.

أما تنوين الاسم الثاني فيبدو أنّه جاء لإقفال المقطع الأخير، والتخلص من المقطع الطويل المرفوض، من طريق تقسيمه إلى مقطعين على النحو الذي يظهره التحليل الآتي:

(bà | zin | < (bàz)

بازْ > زنْ |با

ومن هنا نقول: إن الكلمات المبنية تخضع لمستويات من السهولة والتيسير، وأنّ وجود الحركات الطويلة والمزدوجات يقتضي اختلاف منهج التيسير هذا؛ ولذلك ليس لدينا اختلافاتٌ في بناء (خمسة عشرَ) ولم تخضع للتعديلات السابقة؛ لعدم اشتمالها على موضع الصعوبة النطقيّة.

بادئ بدء

وهو من قول العرب : أفعلُ هذا بادي بدا. والمعنى : أول كل شيء. وبادئ بداء. وهما اسمان مركبان بُنيا على تقدير واو العطف.

وما حدث في بادئ بداء هو تخفيف الهمزة بقلبها ياءً ومن ثمّ إسكانها. وأصل (بدا) هو بداء خففوه بأن حُذفت ألفه ثم قلبت الهمزة ألفاً؛ لانفتاح ما قبلها. وفيه لغات أُخر منها : (بادي بدء) وبادي بدِئ.

وذكر النحويون إنه –ربما– أُخذ من : بدا يبدو إذا ظهر. (ابن يعيش، د.ت، 303/2، 304). وبذلك تكون الهمزة مقحمة على البناء الأصل.

ويظهر لي أن سبب حِراك هذاالاسم المركب واختلاف بنيته يعود إلى وجود صوت الهمزة فيه؛ لأنها من أصعب الأصوات اللغويّة نطقاً وغالباً ما تتحرك اللغة للتخلص منها. فهي صوتٌ حنجريّ شديد مهموس، ينطق بأن يلتقي الوتران الصوتيان التقاءً مُحكماً يحبس خلفهما الهواء الخارج من الرئتين، حتى إذا زال هذا الالتقاء سمع للهواء انفجاراً، هو صوت الهمزة. (عبد التواب، 1996، 24).

ولأن هذا الصوت يتطلّب جهداً ومشقة؛ شبهه سيبويه بالتهوّع. (سيبويه، 1988،548/3).

وتحليلنا لما جرى في بنية هذا المركب يظهر خلافاً، أساسه أن القدماء قالوا بإمكان حصول إبدال بين ما وسموه بحروف العلة وبين الهمزة، والحقيقة على خلاف ذلك. فأكثر الدراسات الصوتية الحديثة أظهرت عدم وجود قرابة في المخرج والصفة بين الهمزة وبين حروف العلة. (شاهين. د.ت، 31-35). وبناء على ذلك يُمكن تفسير ما حدث بالمخطط الصوتي الآتي :

بادِئ > بادِ > بادي

bādī < bādi < bādi>

(3) (2) (1)

فيظهر في المرحلة الأولى وجود الهمزة كحد إغلاق للمقطع الأخير، وهي صوت صعب في النطق. لذا حذفت في المرحلة الثانية ومن ثَمّ مُطلت الكسرة في المرحلة الثالثة، فنشأ من ذلك شبه الحركة (ī) وليس كما يذكر النحاة أن الأمر تَمّ بإبدال الهمزة ياءً ساكنة.

أما الجزء الثاني من المركب (بدا) فيمكنُ توضيحه على النحو الآتي.

بداءَ > بَدَا

badà < badà>a

(الأصل المهموز) (بعد سقوط الهمزة وحركتها)

(1) (2)

وما نراه أن الهمزة كانت موجودةً في الكلمة الأصل، وهي مستثقلة صوتياً؛ لذا سقطت في الخطوة الثانية هي وحركاتها، وليس كما يذكر النحاة من أن الألف حذفت ثم قُلبت الهمزة ألفاً؛ لأن الألف لم تسقط ولم تُقلب الهمزة ألفاً؛ إذْ لا قرابة صوتية بين الهمزة والألف حتى يتم الإبدال.

ومن المناسب ذكره أن اسماً مركباً آخر بُني لتضمنه حرف العطف وهو أيدي سبأ (يضربه العرب به مثلاً للتفرّق) ويعرض له التغيير من طريق إسقاط همزة الجزء الثاني فيصير: سبا.

ويرى النحاة – في هذه الحالة– أن الهمزة سُكِّنت ثم قُلبت ألفاً، وفيه لغات أخرى. (الأستراباذي. د.ت، 221/3). وهو أمر لا نتفق مع القدماء فيه.

ونستطيع تحليل هذه الحالة على النحو الآتي :

سبا < سبــ - - < سبأ

sabā < saba a < saba>a

(3) (2) (1)

في المرحلة الأولى كانت الهمزة موجودة، ثم حُذِفت وأبقيت حركتها كما تُظهر الخطوةُ الثانية، فالتقت حركتها (الفتحة) مع الفتحة السابقة لها فشكلا معاً حركة طويلة وهي الألف.

المركبات العلميّة

تناول المبرد الأعلام المركبة مثل (حَضْرَمَوْت وبَعْلَبَكّ ورامَهُرْمُز وبُخْتَنَصّر وقالِيْ قَلا ومَعْدِ يَكرب). وقد أوجب لها حكماً أساسه أنّ الاسمين إذا ما جُعلا اسماً واحداً على غير جهة الإضافة، فإنّ حكم الأول منها أن يُبنى على الفتح، وأن يكون الإعراب على آخر الاسم الثاني الذي يُعرب إعراب الممنوع من الصرف؛ لأن الأسماء المركبة هذه بمنزلة اسم ضُمّ إليه تاء التأنيث، نحو حَمْدَة وطَلْحَة. (المبرد، 1994، 20/4،21).

ويفرق بين ما انتهى جزؤها الأول بالياء وغيرها. فهذه الياءات تُسكَّن، كما هو معايَن في معد يَكرب وقاليْ قلا. ويظهر أن هذه الكتل اللغوية يمكن أن تكون معربةً كلُّها؛ حين يُضافُ الجزء الأول إلى الثاني الذي لا يُمنع من الصرف وإنما يُجرُّ بإضافة الأول إليه.

وشاهد ذلك ما ورد في قول امرئ القيس: (المرجع السابق، 23/4).

لقد أنكرتني بَعْلَبَكُّ وأهلُها ولا بنُ جُرَيْجٍ كان في حِمْصَ أنكرا

وذكر المبرد روايةً أخرى هي : (بَعْلُبَكٌ) وهي رواية لم تُثبت في الديوان الذي اطّلعنا عليه (امرؤ القيس، 2002، 110). وسنفصل هذه المواضع في باب الممنوع من الصرف، لأن حديثنا –هنا– يتناول مسائل التشبيه المبنية على أسباب البناء.

والمعاين أن الجزء الأول من المركب يحتفظ في الغالب بحالـة البنـاء، وأن التغيّر يشمل الجزء الثاني منه، لأن الجزء الأول يعدّ كصدر الكلمة من عجزها، أي أنه لا يستحق إعراباً.

أما الجزء الثاني فإنّه يعد أخر هذه الكتلة اللغوية، لهذا تظهر عليه الحركـات الإعرابيّة، وأظن أن دافع النحاة إلى ذلك أنهم رأوا حركات الإعراب لا تظهـر إلا على نهاية الكلمة حتى أنهم شبهوا الياء الساكنة - في آخر الجزء الأول من بعـض المركبات السابقة- بالياء الأصلية في كلمة واحـدة. (ابـن يعـيش، د.ت، 307/2) ومالوا إلى عدّ الجزء الثاني من المركبات كالحرف الأخير من الكلمة الذي يحتمـل ظهور الحركات الإعرابيّة عليه، لذا تسامحوا -كثيراً- في عدّه معرباً.

وقد فرق النحاةُ بين بناء الأعداد المركبة وهذه المركبات من جهة أن الأعداد مصروفة عن أصل وهو العطف، أما هذه المركبات فهي لم تُصرف عن عطـف أو إضافة، (المرجع السابق، 308/2، المبرد، 1994، 162/2).

ويذكر إبراهيم السامرائي جملة من انتقادات الأسماء المبنية، كنّا قد وضـحنا جزءاً منها في مبحث وجوه الشبه التي تحدثنا عنها بين الاسم والحرف.

وهو يرى أن تصرفهم في إعراب الأعلام المركبة وما ذكروهُ فيها من وجوه البناء، يدل على أنها اجتهادات لم تُبن على الاستقراء لما ورد فـي كـلام العـرب، ودليل ذلك ما ذكروه في (بَعْلَبَكَّ) فأمثلة النحاة فيها مصنوعة؛ لأن المشهور فيها أنها اسم موضع، فكان عليهم أن يذكروا من الذي أعربها ومن الذي بناها. (السـامرائي، 1997، 77).

ويمكن القول إن الذي أعربها وبناها هو بيت امرئ القيس بروايتيه، وأنـه لا يعقل أن يؤصّل النحاة كلّ هذه القواعد في المركبات العلمية، دون أن يسمعوا فيهـا شيئاً من لهجات العرب ولغاتها.

الاسم المنتهي بالمقطع (وَيْهِ)

بيّن سيبويه هذا النوع من الأسماء من حيث كونها أعجميّة، وأن بناءَها يشبه بناء (حَضْرَموتَ) من جهة ضم هذا الاسم إلى الصوت (ويهِ) في آخره. (سـيبويه، 1988، 301/3، 302) ويرى المبرد أنّ المقطع (ويهِ) هو الصوت الأعجمي، وحـق

هذا الاسم أن يكون مبنياً بغير تنوين إذا كان معرفةً، فإن كان نكرة نوّن. وهو في هذا المسلك يشبه الأصوات (غاق) في المعرفة و (غاقٍ) في النكرة ويجب أن يكون جزؤه الأول مبنياً على الفتح. (المبرد، 1994، 281/3، 282). أما تحريكه بالكسر فهو للتخلص من التقاء الساكنين عند النحاة. (الأنصاري، ابن هشام، د.ت، 89).

ويمكن تفسير كسر هذا الصوت من ناحية صوتية؛ فقد تكوّن فيه مقطع طويل في داخل تركيبته حركة مزدوجة هابطة، فكان لزاماً التخلُّص من هذه الكتلة اللغوية غير المقبولة من طريق تقسيمها إلى مقطعين مقبولين على النحو الآتي.

وَيْهْ	>	وَيْـ | ـهِ
wayh	<	way | hi
(1)		(2)

والواضح في الخطوة الثانية أن اللغة أبقت على المزدوج الهابط (ay) فجعلت شبه الحركة حدَّ إغلاق للمقطع الأول، على حين تحول صوت الهاء إلى حدِّ ابتداء للمقطع الثاني، وتحريكه بالكسرة جاء من المماثلة بينه وبين شبه الحركة (y).

المبنيات المقيَّدة بنمط من الأساليب اللغوية

ندرس في هذا الموضع نوعاً من المبنيات التي أساس البناء فيها وقوعُها في أسلوب لغوي خاص. فالبناء لا يكمُن في بنيتها، بل يكون السياق اللغوي وما يشتمل عليه من أدوات هو سبب البناء. وما يَميز هذه المبنيات أنها تخلو من الظواهر الصوتية – في كثير من الأحيان – التي يمكن إرجاع البناء إليها، كما لمسنا في المبنيات السابقة.

وستعرض الدراسة إلى بناء اسم لا النافية للجنس والاسم المنادى المبني، والأسماء المبنية المشروط وقوعها في سياق إضافي.

بناء اسم لا النافية للجنس

كان منهج سيبويه في تفسير بناء اسم (لا) النافية للجنس يقوم على تشبيهه بتركيب العدد خمسة عشر وبنائه. فهو – ابتداء- يشعرنا بما يُمكن حمله على مشابهة الحرف؛ لأننا نعرف أن سيبويه يفسِّر بناء الاسم بمشابهته للحرف. ويؤيِّد ذلك ما رواه عن الخليل من أنّ (لا) لا تعمل إلاّ في نكرة من قبل أنها جواب لسؤالٍ

صيغته: هل من عبدٍ أو جاريةٍ أو رجل؟ لذا جاء اسم لا نكرة غير منّون، زيادة على أنّ (لا) هذه خالفت العوامل الناصبة كالفعل وما شُبّه به من العوامل. (سيبويه، 1988، 274/2، 275).

وتشبيه اسم (لا) بخمسة عشر واضح من حيث مخالفتهما لأصلهما، إذ إنّ اسم (لا) خالف المنصوبات في كونه نكرةً وأصله الابتداء، مثلما خالف تركيبُ العدد (خمسةَ عشرَ) من حيث إن أصله العطف. فهذه المخالفة في اسم (لا) أدت به إلى أن يشابه الحرف (مِن) الذي يفيد الاستغراق. (العمراوي، 1995 ، 17).

والظاهر أن النحاة إلى زمن المبرد وابن السراج، كانوا يرجعون سبب بناء اسم (لا) لمخالفته للمنصوبات ومشابهة للأعداد المركبة. عند من يرى بناءه منهم. (المبرد، 1994، 358/4، ابن السراج، 378/1). ومن الواضح أن النحاة المتأخرين لجأوا إلى تشبيه (لا) من حيث العمل بإنّ وأخواتها. وكان أحد وجوه الفرق بينهما أن (لا) تركّب مع اسمها، على حين لا تُركّب إنّ وأخواتها مع منصوباتها، لأن (لا) ضعيفة في عمل النصب بخلاف (إنّ). (الثمانيني، 2002، 243، 244) ويقيناً أن سيبويه أشار إلى التركيب هذا بقوله : " واعلم أن لا وما عملت فيه في موضع ابتداء". (سيبويه، 1988، 275/2). وهذا يشير إلى أن (لا) وما عملت فيه أصبحا كلمة واحدة، إذ إنهما في موضع ابتداء كما ينصّ سيبويه.

وقد لخّص السيوطي مناهج النحويين في بناء اسم (لا) أو إعرابه. فقد ذكر تضمن هذا الاسم لحرف الجر (مِن) وصحّح ابن عصفور هذا التّضمن ورأى أن (لا) هي التي تضمنت (من) وليس الاسم. وذكر رأي سيبويه في تركيبها مع الاسم وتشبيه ذلك بالعدد المركب. ومنهم من ذهب إلى تضمنها معنى اللاّم الاستغراقية، ورُدّ هذا الرأي بأنه لو كان كذلك لوصف بالمعرفة، كما قيل لقيتُه أمسِ الدابر، وفي المسألة خلاف آخر في كون اسمها معرباً أم مبنياً. (السيوطي، د.ت، 526/1، 527). ومن المناسب ذكره أنّ هذه المسألة، هي إحدى مواضع الخلاف بين البصريين والكوفيين. (الأنباري،1961، 366/1، 367).

والذي يَذهب إليه النظر أن اسم (لا) مبني وأن سقوطَ التنوين دليل على بنائه؛ لأن الغاية التي رُكّبت لأجلها (لا) مع اسمها تتطلب البناء؛ لأن تركيب الاسم مع

الاسم كان مدعاةً إلى البناء، كما عاينا في المركبات العددية والعلمية والظروف والأحوال التي تحدثنا عنها سابقاً.

فإذا كان التركيب يحقق معنى غير المعنى الذي تحققه الأسماء على إنفرادها، فإن تركيب (لا) مع اسمها يحقّق مبالغة في المعنى لا يمكن حصولها بإعراب الاسم وتنوينه، ولهذا يجب أن تكون مُتضمنة لحرف الجر (مِن) الذي يفيد توكيد النفي. ومن الواضح أن قولنا : لاَ رَجُلَ في الدار. أشدُّ مبالغةً في النفي من قولنا: لا رجلٌ في الدار. والظاهر أن اختيار الفتحة لبناء هذا الاسم يحقق خِفّة تتلاءم مع طول هذا المركب، عدا عن دلالتها على تغيّر المقصود بالنفي.

ونرى صواب ما ذهب إليه أحمد عبد الستار الجواري الذي لمس في اسم لا النافية للجنس معنى زائداً على معناه الحقيقي، إذ يتجه النفي إلى جنس الرجال في المثال السابق، وهذا المعنى غير ما أريد له (لفظُ) رجل في المفهُوم العام له، فنتج عن ازدحام اللفظ بالمعنى أن زايلته المرونة وفارقته قابليّة التصرف، فجمد واستقر على ذلك المعنى الجديد. وهو سبب بناء اسم لا النافية للجنس. (الجواري، 1984، 109).

وذهب مهدي المخزومي إلى القول بأن التركيب هو سبب بناء هذا الاسم وليس لـ (لا) تأثير فيه. (المخزومي، 1986، 252).

ونرى أن النحاة توصّلوا إلى ما ذكره المخزومي، لكنهم يبدأون التوضيح والتفسير من باب أوسع، بدايته مراقبة الأصل المفترض، فهم يذكرون أن الأصل هو الإفراد قبل حصول التركيب، ومن ثمّ فإنّ تركيب لا مع اسمها يسبقه نوع من النظر المؤسس على تصوّر وجود حرف الجر (مِن) المفيد للاستغراق، ومن بعدُ يُحذف هذا الحرف فيتضمن الاسم معناه فيُبنى بعد تركيبه مع (لا). وكل ما فعله المخزومي أنّه اختصر خطوة أو خطوتين في التحليل، ليبدأ من البنية السطحيّة، وما أسهل أن تكون هذه البنية موضع تحليل النحاة لو أرادوا ذلك!

أمّا إبراهيم مصطفى فيعتمد على انعدام العلاقة الإسناديّة والإضافيّة في توجيه تفسير الفتحة التي تظهر على اسم (لا) النافية للجنس فالاسم (المنصوب) بعدها ليس مُتحدثاً عنه فيرفع، ولا مُضافاً إليه فيخفض، فلم يبق إلاّ الفتحة أمام هذا

الاسم، إذ وقع خارج العلاقتين السابقتين. (مصطفى، 1959، 143). والصحيح أننـا نميل إلى التفسير الذي يربط ما بين المعنى والحركة، وليس الذي يفسّر الحركة فـي ضوء انعدام حرية اختيار الحركة عند المتكلم، نتيجة لانعدام العلاقة الإسنادية التـي زعم عدم وجودها في تركيب لا النافية للجنس. لذلك يظل رأي الجواري أقرب إلى القبول.

بناء الاسم في أسلوب النداء

يُبنى الاسم المنادى في موضعين: إذا كان علماً مفرداً أو نكـرةً مقصـودة. وكان قسم من النحاة المتأخرين يذكر أسئلة ثلاثة في المبنيات تبيّن حقيقتها. وهي: لمَ بُني الاسم، ولمَ بُني على حركة، ولمَ اختيرت له هذه الحركة من البناء دون غيرها؟ (الثمانيني، 2002، 445). وهو منهج لابن يعيش في مختصره النحوي المسمّى بـ (التهذيب الوسيط في النحو) الذي يبدو فيه أنّه متأثّرٌ بأسلوب الثمانيني مـن حيث البناء الثلاثي للأسئلة. وكانت إجابة السؤال الأول تدور في فلك المشابهة في كثير من مواضعها، وإجابة السؤال الثاني والثالث تستند -في الغالب- على نظرية المبرد في المبنيات التي سبق الحديث عنها.

وقد ذكر الثمانيني الآراء الآتية للإجابة عن السؤال الأول. (المرجع السـابق، 445-447).

1- أنه بُني لأنه أشبه الأصوات وصار آخر الاسم غايةً ينقطع الصوت عندها.

2- والرأي الثاني يقوم على مشابهة المنادى المبني لكاف الخطاب فـي قولنـا: (أُريدكَ) من وجوه ثلاثة أحدهما: الخطاب لأن المنادى -أصلاً- مخاطـب. وثانيهما: التعريف. وثالثهما: الإفراد.

3- وربما تكون المشابهة من طريق وقوع المنادى المبني موقع اسم الخطـاب؛ لأن المنادى لما كان مخاطباً كان الأصل أن يُستغنى عن ذكر اسمه، ويؤتى باسم الخطاب، نحو: يا إيّاك أو يا أنت. وقد عدّ الثمـانيني كـاف الخطـاب والتاء من (أنت) حروفاً للخطاب مجرّدة من الاسميّة، فالمنادى وقع - فـي هذه الحالة- موقع ما يغلب عليه معنى (الحرفيّة) لهذا بُني.

أما جوابهم عن السؤال الثاني – من حيث سبب بنائه على الحركة– فيأتي من أنّ أصل البناء يجب أن يكون على السكون. والظاهر أن النحاة بيّنوا استحقاق الاسم المنادى للبناء على الحركة بما يمكن تسميته بالميزة الفارقة. إذ المعروف أن هناك أسماءً مبنية تلازم البناء -كالتي تحدثنا عنها في ابتداء هذا الفصل- ولا تفارق أصلها، وأصل الاسم المنادى المبني الإعرابُ والتصرف في الحركات؛ لهذا أُعطي مِيزة عند بنائه في أسلوب النداء، بأن بُني على حركة ولم يُبْن على السكون. (الصيمريّ، 1982، 338/1).

ويظهر أنّ هذا التفسير يسير في ركاب (التفسير الجمالي) أكثر من كونه سبباً حقيقياً، ولكنْ حين ننظر إلى توضيحهم لسبب اختيار الضمة لبنائه عندما أجابوا عن السؤال الثالث، نجدْ أنّ ما لا يُقبلُ من مثل التفسير السابق، يمكن احتواؤهُ.

فالمنادى يُبنى على الضم، لأنه لو بُني على الكسر لأشبه المضاف إلى ياء المتكلم. ولو بُني على الفتح؛ لأشبه واحداً من اثنين: إمّا المنصوب المضاف والنكرة أو الممنوع من الصرف. (المرجع السابق، 338/1). وهناك سبب آخر لبنائه على الضم ينزع إلى تشبيه المنادى بالغايات (الظروف) التي تُقطع عن الإضافة مثل: (قبلُ وبعدُ).

وهذا الرأي هو معتمد الخليل وسيبويه في تفسير كل حالات بناء الاسم المنادى وإعرابه كما سيأتي. ويظهر لي أن هذا الرأي هو أقدم الآراء النحوية في تفسير حالات الاسم المنادى المختلفة. إذ ظهرت بعض الأقوال المنسوبة إلى عيسى بن عمر في تنوين (يا مطراً) قياساً علىنصب الاسم المنادى النكرة غير المقصودة في قولنا: (يا رجلاً) يجعله إذْ نوّن وطال كالنكرة. (سيبويه، 1988، 203/2).

ويقوم منهج الخليل في تفسير حركة الاسم المنادى على أنّ المنادى المضاف والنكرة غير المقصودة، نُصبا بالفتحة لطول التركيب إذا قيل: يا عبدَ الله ويا رجلاً صالحاً. وهذا يشبه نصبهم للظروف حين تُضاف في قولنا: (قبلَك وبعدَك).

وحين رأى الظروف السابقة تُقطع عن الإضافة فتُبنى، أقرَّ هذا المسلك من التوضيح في بناء الاسم المنادى إذا كان مفرداً ونكرةً مقصودة في حال عدم إضافتهما. (المرجع السابق، 182/2، 183).

آراء المحدثين في بناء الاسم المنادى

ليس ثمّ جديد في رأي مهدي المخزومي، في نصب الاسم المنـــادى ورفعــه. فهو متابع للخليل في تفسير هذه المسألة بعيداً عن العامـــل النحـــوي، إذ إنّ طـــول التركيب هو الذي يملي النزوع إلى النصْب والتخفيف، كما يحدث في المركبات كـــ: (صباحَ مساءَ) وغيرها. وإذا كانت غير طويلة -بقطعها عن الإضافة- لم يُنزع إلى التخفيف فتتحرك بالضم. (المخزومي، 1986، 307، 308).

ويرى إبراهيم مصطفى، أنّ المنادى المعيَّن أو المُعرّف يمتنع من التنـــوين؛ لكونه معرفة فإذا بقي للاسم بعد حذف التنوين كله - وهو النصب- اشتبه بالمضاف إلى ياء المتكلم؛ لأن الياء تُقلب في باب النداء ألفاً عندما نقول: يا غُلامي ويا غلاما. وقد تحذف وتبقى الحركة القصيرة دالةً عليها؛ لذا فرّوا من النصـــب والجـــر إلـــى الضم، حيث لا شبهة بياء المتكلم. (مصطفى، 1959، 62).

وقد وقع النظر على دراسة مقتضبة لجميل علوش وسمها بـــ : (مشكلات في معالجة النحاة لموضوع النداء). نشرها في المجلة الثقافية الصادرة عـــن الجامعـــة الأردنية كما عثرنا على نقد لهذه الدراسة، أعدّه محمد حسن عوّاد ونشره في مجلـــة مجمع اللغة العربيّة بدمشق. وقد آثرنا أن نجتزئ منهما ما له علاقة بمبحث البنـــاء في الاسم المنادى، وفيما يأتي نصوص من المنقود والنقـــد. (عـــوّاد، 1997، 357-340):

1- أن المنقود ابتداءً هو ذهاب علوش إلى القول، بإعراب الاسم المنادى المفرد مرّةً وبنائه مرةً أخرى. وهو اضطراب في الرأي قائم على أسباب متّصـــلة، ذكرها عواد مفصّلةً، إذ بقي هو في جانب بنائه ولم يـــذهب إلـــى إعرابـــه كسابقه.

2- وصف الدكتور علوش موازنة النحاة بين المنادى المفرد المعرفة والظروف - كقبل وبعد التي تحدثنا عنها- بأنها : ((إجراء يعتمـــد الشـــبه الظـــاهري البحت)) وقد عضد الدكتور عوّاد ذلك النقـــد وأدرك صـــعوبة تفســـير هـــذا المنادى وشاهد ذلك قوله : ((على أننا إن طرحنا هذه المسألة جانباً - أعني الموازنة الشكلّية- فإن ثمة حقيقة باقية هي أن المنادى المفرد المعرفة مبنـــي

على الضم. وهذه الحقيقة لا تزال محتاجة إلى تفسير، وإلى حلول لمعضلاتها)). (المرجع السابق، 357).

3- وفسّر علوش بناء المفرد العلم المنادى، بوحي من آراء الخليل وسيبويه في مسألة الطول. ويبدو أنّ علوشاً قد وقع في تناقض نتيجة لهذا الرأي، فذكر عوّاد ذلك وبيّن – في الموضع نفسه– رأيه في مسألة الطول والموازنة بين هذا الاسم وتلك الظروف بقوله: ((وهذا التحليل مردود؛ لأن الطول واحد في : يا رجلاً. إذا أردت به غير معيّن، ويا رجل. إذا أردت به معيناً. وهي موازنة ذهنيّة لتعليل البناء على الضم، وتعليل النصب، فإذا كان الباحثُ ينكر موازنة النحاة بين المنادى المبني على الضم، والظرف المنقطع فكيف أطاق أن يقبل علة الطول التي أنبنتْ عليها الموازنة بين المنادى المنصوب والظرف المضاف))؟ (المرجع السابق، 357، 358).

ويمكن لنا إبداء الآراء الآتية فيما مر من مسائل، مشفوعةً باجتهاد في موضوع الاسم المنادى، وهو اجتهاد لا يقطع بحقيقة لا تقبل الأخذ والردّ.

1- أن القلق الذي يُشمُّ من رأي علوش هو في حقيقته سمة ظاهرة في مسألة الإعراب والبناء، حين لا يكون الاسم من المبنيات وضعاً؛ ولهذا رأينا قَلَقَ الظاهرة نفسها في آراء النحاة حين وقفوا على المركبات العلمية كـ: بَعْلَبَكّ وغيره من المركبات. وهو جزء من مشكلة واسعة تشمل حقيقة التنوين التي تُعدّ من أعقد الظواهر اللغويّةِ في العربية، من حيث المنشأ والتطوُّر التاريخيّ، ويعدّ باب الممنوع من الصرف ممثلاً حقيقياً لغموض هذه الظاهرة.

2- وكان على عواد أن يُقدم لنا تفسيراً لبناء الاسم المفرد، إذ رفض الموازنة الشكلية بينه وبين الظروف. وكان رفضه هذا مدعاةً لمطالبتنا تلك؛ لأنه لم يقبل بتقويض حكم ثبت لدى النحاة الاّ أن يُقدّم البديل ونحن في ذلك نجترئ من قوله الذي كان يردّ به على آراء علوش ومقترحاته في كثير من المواضع، يقول: ((وللباحث الحقُّ في رفض هذا التسويغ، ويبقى عليه أنْ

يقدم تفسيراً جديداً مقبولاً لا يُنتقض، فماذا عند الباحث من بدائل)). (المرجع السابق، 342).

وأعتقد أن البديل لاطّراح تلك الموازنة، لم يتجاوز الاعتراف –بعدُ– بمعضلة الاسم المنادى المبني، فإذا لم ينهد لتفسير هذه المعضلة فمِن الأولى أن نبقي على تلك الموازنة وإلاّ نصفها بالشكلية!

3- وأما رأينا في الاسم المنادى، فهو يأتي من أن المنادى المفرد العلم هو اسم معرفة معرب وليس مبنياً كما ذكر البصريون. (الأنباري، 1961، 323/1) وهو ليس بحاجة إلى التنوين لأسباب نرى أنها تنحصر فيما يأتي.

1- أنّ وظيفة التنوين ليستْ محصورة في تنكير الاسم، بل إن الاسم المعرفة يطوله التنوين، وكل ما في الأمر أن غياب التنوين أو ظهوره على الاسم المعرفة أمرٌ يعود إلى الاستثقال أحياناً. ودليل ذلك من قول سيبويه في حديثه عن منع الاسم من الصرف : ((... والموضع الذي يُستثقل فيه التنوين المعرفةُ)). (سيبويه، 1988، 197/3) وقول سيبويه في توضيح سبب سقوط التنوين من المنادى المفرد : ((فأما المفرد إذا كان منادى فكل العرب ترفعه بغير تنوين؛ وذلك لأنه كثُر في كلامهم فحذفوه وجعلوه بمنزلة الأصوات نحو حَوْبُ)). (المرجع السابق، 185/2) ونحن ندرك –هنا– أنّ مقصد سيبويه البناء وليس الإعراب، وإنْ أطلق مصطلح الرفع.

ولكن حذف التنوين – فيما نرجِّح– لا يتجاوز مسألة التخفيف التي ذكرها سيبويه، ولذلك لا مانع من القول : بأنه اسم مُعرب مرفوع بالضمة ولم ينوّن للتخفيف.

وربما يعترض هذا الرأي إعرابُ النكرة غير المقصودة وتنوينها، فما الفرق بين الإعراب هناك والتخفيف بحذف التنوين وبين الإعراب –هنا– وبقاء التنوين ؟

ويمكن تفسير ذلك بأنّ حذف التنوين –هنا– والتخفيف عارضه رغبة المتكلمين في إظهار الفرق بين النكرة المقصودة والنكرة غير المقصودة، ويظهر –هنا– أنّه ليس أمام الناطق إلاّ هذه الوسيلة بحذف التنوين مرة وإبقائه أخرى.

ومما يعزّز ذهابنا إلى إعرابه أن جميع الأسماء التي وقفنا عليها سابقاً، كانت مُهيّأةً للبناء إما بمشابهة الحرف في الوضع أو الافتقار أو الإحلال مكان المبني، أو التركيب بسائر أشكاله، وعند النظر إلى الاسم المفرد العلم، لا نلمس تلك السمات المهيّأة للبناء، فلا أظن أحداً من النحاة قال بتركبه مع أداة النداء كما هو الحال في اسم لا النافية للجنس مثلاً.

2-ونعتقد أيضاً بصواب تفسير النحاة للاسم المنادى المبني، بتشبيهه بالظروف المقطوعة عن الإضافة؛ لأن قطع هذه المواضع عن الإضافة يؤدي إلى نوع من التشابه في هذا المسلك.

ولا يمنع إنكارنا لبنائه أن نعترف بسلامة الإجراءات المتبعة في التشبيه بالظروف، نتيجةً لوضوح وجه التشبيه بين الطرفين.

أي أننا نعترف بوضوح المناهج ولا نعترف بنتيجة هذه الإجراءات من المشابهة، فمن الممكن أن نتبع وسائل واضحة في البحث ومن غير الممكن دائماً أن نصل إلى نتائج سليمة.

المبنيات في السياق الإضافي وعدمه.

يُلحظ -ابتداء- أنّ ما يُبنى بسبب من الإضافة أو عدمها أكثره من الظروف، وقليل من الأسماء التي تلحق بها؛ لذلك ستكون الظروف محور البحث في هذا الموضع.

الظروف المقطوعة عن الإضافة (غير الملازمة للبناء)

ذكر الأستراباذي الظروف التي تقطع عن الإضافة سماعاً وهي : (قبل وبعد وتحت وفوق وأمام وقدّام ووراء وخلف وأسفل ودون وأوّل و (مِنْ عَلُو) و (مِنْ عَلُ).

وذكر أنه لا يقاس عليها ما هو بمعناها نحو : (يمين وشمال وآخِر) وغيرها. ويلحق بها من غير الظروف حسب و (لا غيرَ) و (ليس غير). (الأستراباذي. د.ت. 247/3).

وقد تخيّر النحاةُ مصطلح (الغاية) ليدلّوا به على الظرف حين يُقطع عن الإضافة، ويقصدون بذلك، أن الظرف إذا قُطع عن الإضافة وأُريد معناه؛ صار غاية

الموضع نفسه إلى سببٍ يعود إلى عدم التصرّف ولكنه لم يفصّله، كما فعل ابن مالك الذي بيّن وجوه شبهها مُفصّلةً.

فهي تشبه الحرف لفظاً؛ لعدم قبول التصغير والجمع والتثنية. وتشبهه معنىً للافتقار الذي ذُكر سابقاً. وحين تُقطع عن الإضافة وينوى المعنى لا اللّفظ ،فإنّها تُشبه حروف الجواب، من جهة الاستغناء عن لفظ ما بعدها. (ابن مالك، 1984، 246/3).

وعلى الرغم من عدم أصالة وجوه الشبه اللفظيّة والمعنوية التي أصّلها ابن مالك في الحروف، من حيث كون هذه الوجوه غير منظور إليها على أنها وجوه حقيقيّة من الشبه بين الاسم المبنيّ والحرف عند النحاة، إلاّ أنّها تبيّن مشاركة الظروف المبنيّة للحروف.

قبل وبعد

بين سيبويه كثيراً من الظروف المبهمة غير المتمكنة (التي لا تتصرّف تصرّف غيرها ولا تكون نكرة) ومنها قبل وبعد. ورأى أنها – للأسباب التي ذكرها في وصفها – بُنيت لأنها شابهت الأصوات والحروف. (سيبويه، 1988، 286/3).

وذكر ابن السراج أنّ أصلها أن تكون مُضافةً، فلما قُطعت عن الإضافة بنيت ولم يذكر مشابهتها الحرف حين قُطعت عن الإضافة. (ابن السراج، 1999، 142/2).

وقد بيّن النحاة حالات إعراب (الغايات) الثلاث وحالة واحدة تخصّ بناءها.

أما مواضعها التي تُعربُ فيها فهي على النحو الآتي : (السيوطي، د.ت، 196/2).

1- أن تُضاف ويُصرّح بالمضاف إليه لفظاً كقولنا : جئت بعدَ المساء.

2- أن تُقطع عن الإضافة لفظاً ومعنى، ويُنوى تنكيرها وشاهد ذلك قول الشاعر:

فساغَ ليَ الشرابُ وكنتُ قَبلاً   أكادُ أغصّ بالماءِ الفُراتِ

3- أن تُقطع عن الإضافة، مع نية لفظ المضاف إليه، ويُحذف التنوين لانتظار المضاف إليه المحذوف. وشاهد ذلك قول الشاعر :

ومن قَبْلِ نادى كُلُّ مولى قرابةٍ   فما عَطَفَتْ مولى عليه العواطِفُ

أما حالة بنائها فهي أن تُقطع عن الإضافة مع نية معنى المضاف إليه، وفي هذه الحالة تُبنى على الضم وشاهد هذه الحالة، قراءة الجمهور: ﴿لله الأمرُ من قبلُ ومن بعدُ﴾. (الروم: 4).

وقد أبان ابن يعيش علاقة الإضافة وعدمها في بناء الظروف، فذكر أنّ المضاف إليه من تمام المضاف إذا كان مُعرِّفاً له فهو بمنزلة أداة التعريف (الّلام) في قولنا : الرجل وما أشبه. فإذا حذفنا المضاف إليه مع إرادته، كان الباقي هو جزء من الاسم لا يستحقّ إعراباً، وأما إذا حُذف المضاف إليه ولم يُنوَ ثبوته ولا التعريفُ به كان المضاف تاماً، فيُعرب مثل بقية النكرات. (ابن يعيش، د.ت، 254/2).

ويتّضح أن تفسير ابن يعيش هذا وما سبق من بيان مواضع إعراب الظروف وبنائها، لا يقدّم توضيحاً شافياً لهذه المسألة، لاعتماد هذه الآراء على مفاهيم غامضة مثل (النّيّة) و (نيّة معنى المضاف إليه) وكذا عدّ المُضاف والمضاف إليه كالكلمة الواحدة. وهو أمر سنخصه بالتوضيح بعد عَرْض بقيّة آراء النحاة في تفسير هذه المسألة.

وقد اتجه بعضُ النحاة لتفسير بناء (قبل وبعد) إلى تركيب النداء. وهو أمر يبدو مخالفاً لاتّجاه النحاة الذين فسرّوا حالات المنادى البنائية بتشبيهها بالظرفين (قبل وبعد) وهو مخالف –أيضاً– لمحاولة تفسيرها من طريق تشبيهها بالحروف. وهذا يظهر أنّ التشبيه النحوي وسيلة توضيحيّة مرنة يمكن الاعتماد عليه. وهو يبيّن من جهة ثانية أنّ خصائص التراكيب اللغوية، والأساليب تخضع للمقارنة عن طريق التشبيه النحوي، كلما أمكن لمح سمات مشتركة بينها.

والسيرافي أحد النحاة الذين اتّجهوا إلى تشبيه تلك الغايات بالاسم المنادى المبني، فهو يرى وجوه الشبه في كون المنادى متى نُكِّر أو أُضيف أُعرب، وإذا كان مفرداً بُني بشرط كونه معرفةً. وهذه الوجوه اجتمعت في (قبل وبعد) فإذا أُضيفا أو نكّرا أُعربا، وإذا أُفردا غير نكرتين بُنيا. ويستفيدُ من هذه المشابهة أيضاً في تفسير حركة البناء وهي الضمة، فيرى أنّها شابهت المنادى المفرد العلم. (السيرافي، 1986، 132/1).

ونظنّ أن توسّع النحاة في تفسير بناء الظروف والمقارنة بينها وبين الاسم المنادى لا يخلو من الصواب والضعف وفاقاً لما يأتي:

1- هناك حالات من إضافة الظروف وبقائها مبنية مثلما نجد في الظرفين: (إذا وإذ) وما أشبههما، ونجد حالاتٍ مُشابهة من الإضافة وعدمها في الاسم المنادى.

2- وعلى الرغم من ذلك فإنّ مفهوم (النِّية) – الذي شمل نية معنى المضاف إليه أو لفظه بعد حذفه، ونية التنكير- غير دقيق ولا يمكن الاعتماد عليه؛ لأنه مفهوم خارج عن السياق ويتعلق -أصلاً- بالمتكلم وليس جزءاً من التركيب الإضافي.

ولهذا السبب نرى أن اعتراض فاضل السامرائي على مفهوم (النِّية) وعلى تعريف هذه الظروف، وجيه وله ما يسوّغه. فهو يرى أنها مُعَرفة بالقصد دون معرِّف لفظي وبذلك يكون تعريفها معنوياً؛ لأنها معلومة الزمان أو المكان، ويرى أن النحاة لم يوضّحوا قولهم : (نوي معناه) توضيحاً شافياً فيستنتج من ذلك أنه لا مضاف إليه محذوف، وإنما هو ظرف مُعَرّف بالقصد. (السامرائي، 1989، 3/132-136).

3- عند المقارنة بين تفسير النحاة لاختيار الضمة لتكونَ حركة بنائية لهذه الظروف، يَظهر شيءٌ من وضوح التفسير في حال التشبيه بالمنادى المبني بمقارنة ذلك التفسير بغيره ممّا سنذكره تالياً.

فعند الأسترباذي أنها بُنيتْ على حركة؛ لأن لها أصلاً في الإعراب، وبُنيتْ على الضم؛ لأن حذف المضاف إليه أضرّ بها وأضعفها لهذا حركوها بأقوى الحركات. وكذلك بنيت على الضم لقلة تصرّفها لأنها تأتي مجرورة بمن أو تكون منصوبة على الظرفيّة، وأمر آخر حتى تتم المخالفةُ بين حركة بنائها وحركة إعرابها (لأنها إن أُعربت تُعرب بالكسرة أو بالفتحة). (الأستراباذي د.ت، 3/250).

ونلمح في تفسير حركة البناء نواحيَ جمالية، وكذا فإنّ قلة التصرف لسبقها بحرف الجر يؤدي إلى نصبها وليس إلى بنائها على الضم، كما نعرف ممّا يُنصب على نزع الخافض. والظاهر أنّه من الأنسب مقارنة تفسير البناء على الضم -في

هذه الظروف- بما يشبهها في الاسم المبني المنادى. إذ إنّ بناءها علــى الكســر أو على الفتح سيؤدي -أيضـاً- إلى بنائها على حركات كانت تعرب بها فلهذا بنيت على الضم منعاً للّبس.

ولنا رأي في بناء تلك الظروف على الضم. إذا افترضنا أن أصلها أن تُبنــى على السكون. وهي في هذا الوضع الصوتي ستكوّن مقطعــاً واحــداً مــن النــوع الخامس، وهوغير مقبول إلاّ في حالة الوقف، ولذا كان الخلاص من هذا المقطع عن طريق تقسيمه إلى مقطيعن مقبولين كما يظهر من التحليل الصوتي الآتي:

قَبْلْ > قَبْلُ

kabl > kablu

(1) (2)

فقد تكوّن في المرحلة الأولى مقطعٌ طويلٌ مؤلف من صوت صامت وحركة قصيرة وحرفين صامتين؛ لذا تمّ فصل الصامت الأخير (الــلاّم) وحُــرِّك بالضــمة ليكوِّن معها مقطعاً مستقلاً مقبولاً. وكنا نلمح – سابقاً- الميلَ إلى تحريك مثل هــذه الحالة إمّا بالكسرة مثل (أمْسِ) أو بالفتحة مثل (أيْنَ).

وأظن أنه لم يكن بالمُستطاع تحريك الظرفين السّابقينِ بالضم كما حُرِّك قبــل وبعدُ؛ لأن (أمس) يتحرك بها فيكون معرباً غير منصوب عند التميميين، ولــم يكــن بالمستطاع تحريكه بالفتحة؛ لأنه لا يوجد ما يُستثقل في بناء هــذا الظــرف؛ ولهــذا السبب نفسه من الثقل حُرِّك الظرف (أين) بالفتحة حين وجد فيه الثقل باشتماله على شبه الحركة (الياء).

ومقارنة ذلك بتحريك (قبل) بالضم يبيّن أن البناء حقق هروبــاً مــن التقــاء الساكنين وكذلك حقق فراراً من تحريكه بالكسرة؛ لأنه يُعرب بها أصلاً فــي حالــة سبقه بحرف الجر، وكان منجاةً من تحريكه بالفتح؛ لأنه يُعرب بها إذا كان ظرفــاً، ولم يُنظر إلى أصل التخلص من التقاء الساكنين، ببناء قبل وبعد على الكســر لهــذه الأسباب.

الظروف المقطوعة عن الإضافة (الملازمة للبناء)

وتختلف هذه الظروف عن السابقة في ملازمتها للبناء في جميع أحوالها، سواء أضيفت أم لم تضف. ولعدم ظهور أثر التركيب الإضافي فيها كثيراً؛ توسع النحاة في وجوه مشابهتها للحروف على اختلافها لأنّها لم تكن مضافة ثم قطعت، ولكن لا تجوز إضافتها. وشاهد ذلك الظرف (قطّ).

وهو من الظروف الدالة على الزمن الماضي ويختص بالنفي ويقابله الظرف (عَوْضُ) الذي يختص بنفي المستقبل، إلاّ أنّ (عَوْضُ) يختلف عن السابق بجواز إضافته.

وقد توسع النحاة في تشبيه هذا الظرف بما يتوافق مع كثرة اللهجات فيه. فقد روى ابن منظور لهجات مختلفة منها: قَطُّ وقُطُّ وقُطُ وقَطِّ. (ابن منظور، 7،1994/381). وروى السيوطي فيه عن الكسائي : قَطُ و قَطْ وغيرها مما سبق (السيوطي، د.ت، 216/2) وقد جَمَع الآراء التي قيلت في تفسير بنائه فكانت : تضمنه معنى (في) أو (مُنْذ) أو أنّه تضمن (مُذْ) أو (مِنْ) الاستغراقية، أو أنه افتقر إلى الجملة، أو لأنه أشبه الفعل الماضي، لأنه وضع لزمن هذا الفعل. (المرجع السابق، 216/2). وزاد الأستراباذي في هذه الأسباب، فذكر أنّ بعضَ لهجاته وافقتْ وضع الحرف، أو لتضمنه لام لاستغراق؛ لاستغراقه جميع الماضي. وفسّر بناءه على الضم بتشبيهه بمقابله (عَوْضُ) أو كما يذكر ابن يعيش منْ أنّ حقه الإضافة لأنه ظرف فلما قُطع عنها؛ بني على الضم تشبيهاً بقبلُ وبعدُ. (الأستراباذي. د.ت، 305/3، ابن يعيش، د.ت، 284/2).

ورأى الصبّان أنه تضمن معنى حرفين وهما (من وإلى) إذِ المعنى: من يوم خُلقتُ إلى الآن. (الصبّان، 1997، 132/3) وهو رأي غريب في مسألة التضمن، إذ لا نكاد نعثر على اسم مبنيّ تضمن حرفين معاً.

وليس ببعيدٍ أن يكون المسؤول عن تعدد حركاته ولهجاته هو بنية هذا الظرف التي تكوّنت من صوت القاف الذي تدل الدراسات على أنه تعرّض إلى التطور سواء بإبداله بحرف آخر أو بتغيير مخرجه الأصل. (عبد التواب، 1997، 78-81). وهو من الأصوات الشديدة المهموسة المُفخّمة اللهويّة، على حين أن الطاء من الأصوات

الشديدة المهموسة المفخمة الأسنانية اللثوية. (المرجع السابق، 61). فالمعاين من هذا الوصف أن الحرفين تشابها في القوّة والهمس وإذا زدنا لهذه الصعوبة تكرار المقطع المشتمل على صوت الطاء؛ أمكن تصوّر سبب هذا الحِراك في البنية اللغويّة لهــذا الظرف.

ويبدو لي أن الكسائي قد أصاب في عدّه (قَطُطْ) هو الأصل ونختلف معه في ذهابه إلى تسكين الطاء الأولى وإدغامها في الثانية التي اكتسبتْ حركتها فصــارت بنية الظرف (قطُّ). (السيوطي، د.ت، 217/2) واتفاقنا معه لأنّه جاء على أصل البناء وهو السكون. وفي ذهابه إلى تحريك الطاء الأولى بالضمة وضوحٌ للدراســة فــي شرح للتطور الذي أصابه فيما بعد. وأحد هذه التطوّرات أنّه تمّ التخلص من الصوت المكرر الأول أو الثاني وهذا يفسر مجيء الظرف على اللهجتين : (قَطُ و قَطْ). أمــا اللهجتان الموجودتان في (قَطٌّ و قُطٌّ)، فيمكن القول : إنه بعد حذف المكــرر الثــاني الساكن بقي الظرف على لفظ (قَطُ) ومن المعروف أن بعض حــالات الوقــف تــتم بالتشديد، وهو ما يعبر عنه صوتياً بمضاعفة مدّة النطق بالحرف، لهذا نشأت الصيغة (قَطٌّ) أما تحريك القاف بالفتحة فأرى أنّه هو الأصل وأما تحريك القاف بالضمة فــي صيغة : (قُطُ) فيبدو أنّه نوع من المماثلة الرجعيّة، إذ أثرّت ضمة الطاء على القاف فَضُمّت. والحالة التي لا يفسِّرها رأي الكسائي السباق هي (قَطِّ) وهي حالة غريبــة، ولكنها لا تبدو كذلك لو قلنا إنها جاءت على الأصل في التخلص من التقاء الساكنين، وخالفنا الكسائي فذهبنا إلى أن الأصل: قَطْطْ ثم حُرك الساكن الأخير بالكسرة، ومن ثمّ أُدغم المتماثلان ليصير الظرف بعد ذلك على صيغة (قَطِّ)

والجدير بالذكر أنّ ابن كيسان عدّ الظرفين: (عَوْضُ وقطُّ) حرفين مبنيــينِ على الضم. وعليه فإنّ الإلحاح على تفسير بنائهما، ضربٌ من توضيح ما جاء على الأصل. (ابن منظور، 1994، 7 / 192، (عوض).

الظروف الملازمة للإضافة وللبناء

نذكر – ابتداء – أن ابن يعيش جمع الظروف على اختلاف حالاتهــا التــي مرت سابقاً والتي أفردنا لها بحثاً مستقلاً هنا، وأطلق عليها مسمى : (المبني المُشكل من الظرفيات) وعدّها سبعة عشر اسماً هي : (إذ و إذا و أين و متى و لدُنْ ولدى و

قطّ وعوْض وثمّ وهنا وأيّان وأنّى والآن وأمسِ – إذ كان مُعيّناً – وحيث وقبل وبعد إذا قُطعا عن الإضافة).

ومن المناسب أن نوضّح مصطلح (المُشْكِل) من حيثُ المفهوم والتسمية؛ لأنّه يتّسع ليشمل الأسماء المبنيّة باستثناء الضمائر وأسماء الإشارة (الأسماء المبهمة) ولأن التسمية ترتبط بالتشبيه في الأصل.

والاسم المُشْكِل عند ابن يعيش هو : كلّ اسم لم يتمحّضْ إلى ظاهرٍ ولا إلى مضمر ولا إلى مبهم. ويُقصد –هنا– بالظاهر الاسم المعرب وبالمبهم أسماء الإشارة.

وسبب تسميته بذلك –عنده– يعود إلى أنْ هذا الاسم لمّا بُني لم يُشْبه الظاهر، ولمّا لم يكن معرفةً مَحْضةً لم يُشبه الضمائر. ولأنه لا يُنعت ولا يُنعت به؛ لم يُشْبه أسماءَ الإشارة. (المرجع السابق، 24-32).

ويعود سبب بنائها – عنده – إلى مشابهة الحرف من جهة أنها لا تستقل بأنفسها، وتفتقر إلى غيرها، ما عدا الآن وأمسِ فهما مبنيانِ لتضمنهما الألف واللاّم. (ابن يعيش، 1991، 34، 35).

ويعنينا في هذا المبحث، الظروف التي تلازم الإضافة والبناءَ. ونرى أنْ نجتزئ بالظروف (إذا وإذ وحيث) لأن الأمر لم يقف عند ما ذكره ابنُ يعيش فيها، بل تجاوز ذلك إلى وجوه مختلفة من الشبه عند غيره من النحاة.

وقد نص الأستراباذي على أن الظروف المضافة إلى الجمل قسمان: أحدها واجب الإضافة وضعاً وهي : إذا وإذ وحيث. وثانيها: جائز الإضافة إلى الجملة، وهذه المبنيات لا تكون إلاّ ظروف زمانٍ.

وذكر أن الإضافة إلى الجملة جاءت على غير الأصل، لأن الإضافة تكون إلى المصدر الذي تضمنته نفس الجملة. (الأستراباذي، د.ت، 251/3، 252) وهو يريد أن يخلص إلى القول بأن الظروف السابقة مُضافة إلى المصدر من حيث المعنى وإن كانت إضافتُها إلى الجملة في الظاهر، وهذا يعني لديه أنّ إضافتها (كلا إضافة) ولذلك تُشْبهُ هذه الظروفُ الغاياتِ فتبنى. وهذا ينطبق على (حيث). (المرجع السابق، 260/3) ومعروف أن قطع الإضافة عن (الغايات) جعلها تشابه الحرف في

الظروف التي يمكن وسمها بـ : (الظرف – الحرفيّ)

ونتناول في هذا الموضع من الدراسة الظرفين: مُنْذُ ومُذْ.

وتستعمل هذه الظروف استعمالات مختلفة فمن الممكن أن يكونا حرفي جرّ، إذا ما جرّ الاسم بعدهما. وأن يكونا ظرفين بإضافتهما إلى الجمل. ويرى البصريون أن (منذ) غير مركّبة وعند الكوفين مركبة من: (منْ) الجارّة و(ذو) الطائية وهو رأي الفراء. أومِنْ : (مِن) الجارّة نفسها وإذِ الظرفية أو مِن اسم الإشارة عند غيره. وفيهما من اختلاف اللهجات في حركتهما البنائية الكثير من حيث ضم الميم وكسرها عند سُليم. وتكسر عُكْل ميم (مِذْ) وتضم الذال غنىً. (الأندلسي، أبو حيان، 1998، 1415/3، 1416)، المُرادي، 1983، 500، 501).

ويرى بعض النحاة، أن كلّ واحد منهما أصل، في حين ترى طائفة أن الأصل (مُنْذ) حُذف منه النونُ فصار (مُذْ). (الأنصاري، ابن هشام، 1992، 368/1)

وعندما وضّح ابن يعيش سبب بنائهما، ذكر أنهما اسمان في معنى الحرف، ولم يَقُل: اسم تضمن معنى الحرف أو ما أشبه وهذا يعضد رأينا في هذه الظروف من حيث إنّها طوائف من الكلم تجمع بين الحرفية والظرفية في وجهي استعمالها الحرفي أو الظرفي. (ابن يعيش، د.ت، 265/2)

ومن العرض السابق نخلص إلى النتائج الآتية :

1- أنّه وبغض الطّرف عن كثرة الآراء التي ذكرها النحاة، في تفسير بناء هذه الظروف، إلاّ أنهم استطاعوا أن ينفذوا إلى تمييز السمات الحرفية والاسمية من خلال الاستعمال، وليست أراؤهم في تقسيم الكلم إلى اسم وفعل وحرف، قاطعة لا تقبل التفريع إلى أكثر من نوع من أنواع الكلم، إذا ما مضى بهم الدرسُ إلى البحث والتوضيح، وأصبحوا وجهاً لوجه أمام المفردة اللغوية في استعمالاتها المختلفة وأجروا المقارنة بين تراكيب اللغة. ودليل ذلك قولهم بالاسم الذي يشبه الحرف فيما مضى.

2- أنهم أدركوا – وهم يفسرون سبب البناء –الخصائص المشتركة، بَلْهَ المتطابقة في بعض أنواع الاسم، فعندما يقولون : إن (مُنْذ) مركبة من (مِنْ) و(ذو الطائية) أو اسم الإشارة. فهذا يعني للدراسة أنهم يدركون أنّ الاسم

الوقوف عليه، وهو أمر لا ندّعي أننا يمكن أن نحل إشكاله كاملاً، ولكننا نجتهد في حلّه ما أمكن بالتوضيح الآتي :

1- يظهر أن بنية هذا اللفظ اسمية وليست فعلّية. ونرى أن السبب يعود إلى أنه لو كان فعلاً؛ لرأينا حالةً من اتّصال الضمائر به أو شيئاً من التصرف.

2- ونرى أن لفظ (الآن) هو بنية سطحيّة سبقتها مراحل من التطور اللغوي، حتى وصلت إلى هذا المستوى. ويمكن أنْ نعدّ أصلها لفظ (الأَوْن) أو (الأَوان) ومعناه الحين.(ابن منظور، 1994، 39/13، 40).

3- وإذا كان الأصل (الأَوْن) فإن ما حدث فيه يمكن توضيحه بالمخطّط الصوتي الآتي :

الأ ان (الآن)	<	الأُوْن	<	الأَوْن
>aL>án		>aL>ōn		>aL>awn
(3)		(2)		(1)

فما نراه في المرحلة الأولى هو تشكل الحركة المزدوجة الهابطة (aw) التي هي حدّ إغلاق للمقطع المبدوء بالهمزة (>aw). والواضح أن هذا المقطع من أصعب الأوضاع الصوتية في اللغة؛ نتيجة لاجتماع الهمزة والحركة المزدوجة السابقة في مقطع واحد. وهو ما قاد إلى انكماش هذه الحركة وتحولها إلى الإمالة الواوية (ō) في المرحلة الثانية. وكذلك فإنّ الإمالة الواوية وهي (مرحلة انكماش الحركة المزدوجة) تحولّتْ في المرحلة الثالثة إلى مرحلة الفتح الخالص.

أما تفسيرنا لبنائه فهو من باب قياسه على الظروف المبنية الدالّة على الزمان وبناؤه على الفتح من باب المماثلة بين الحركة الطويلة وحركة الصامت (النون). وبذلك نرى أن (الآن) هو اسم معناه الدلالة على (الحين) وبسبب من تلك الدلالة أصبح أمر قياسه على الظروف وبنائه له ما يبرّره. وهو أمر – ربما- يدفع إلى القول: بأنهم اشتقوا منه الظرف (أين) بإبدال شبه الحركة (w) من الحركة المزدوجة: (aw) إلى شبه حركة يائية (y) للخفة التي تمتاز بها شبه الحركة (y) مقارنةً مع شبه الحركة (w). وعلى الرغم من اعتقادنا بأن الظرف (الآن) تطور من

الأوْن إلاّ أنه يمكن القول بتطوره من الأوان أيضاً، وكل ما فــي الأمــر أن شــبه الحركة (w) سقطت فتكوّن ما يُعرف بهمزة المد على النحو الآتي :

الأوان > الآن (الآن)

>aL>án < >aL>awán

وذهب ابن فارس – في أحد آرائه – إلى أنّ أصــل (الآن) هــو (أوَان) وحذفت الألف ومن ثَمّ غيّرتْ واوها إلى الألف. (ابن فارس، د.ت، 203)

اللهجات في لَدُنْ وإعمالها عمل الفعل

ذكر النحاة أن (لدن) ظرف لأوّل غاية الزمان، نحو : لَدُنْ غُدْوَةً. أو لأوّل غاية المكان نحو قوله تعالى : ﴿ أتيناهُ مِن لَدُنَّا ﴾. (الكهف : 65). وفيــه لهجــات مختلفة هي : (لَدَنْ، ولَدِنْ، ولَدْنِ، ولُدْنِ، ولَدْنَ ولَدْ ولُدْ ولَدُ ولَتِ)

وقد أعربتْ قيس هذا الظرف، وجاءت بعض القراءات على لهجتهم في قوله تعالى: ﴿ مِنْ لَدْنْهُ ﴾. (الكهف : 2) بإسكان الدال وكسر النون والهاء. (الأندلســي، أبو حيان، 1998، 1453/3، 1454، مكيّ، 1997، 54/2).

وذكر ابن منظور أن الظرف ينوّن على نحو من : (لُدنٌ ولَدْنٌ ولَدِنٌ). وأجاز الفراء في (غُدْوَة) التي تُنصب بلدن ثلاثة وجوه : الرفع والنصب والخفض. وفسّــر ابن كسيان الجرَّ من وجه كون (لدن) حرف يخفض، ويرفع تشبيهاً له بـــ (مُــذ) وينصب على أن (لَدُن) ظرف زمان وما بعــدها تمييــز. (ابــن منظــور، 1994، 384/13).

وذكر أبو حيان أنّ لَدُن تُضاف إلى الجمل كحال الظرف (حيث) ولا يُضاف إلى الجمل سواهما. (الأندلسي، أبو حيان، 1998، 1454/3).

وقد اختلف النحاةُ في بناء هذا الظرف، فمنهم من ذكر أن سببه عَدَمُ الــتمكُّن وهو رأي سيبويه. ويقصد سيبويه بعدم التمكن في الكلام، ما اصــطلح عليــه عنــد النحاة بـــ : (الشبه الجمودي). ودليل ذلك أنه قارنه بتمكن (عند) فاتضّح أنّــه غيــر متمكن مثله؛ لأنه لا يقع في جميع مواقعه. ولهذا فهو مبني لأنه يُشبه (قطّ) في عــدم التمكن. (سيبويه، 1988، 28613).

وسيبويه مصيب في حقيقة بناء هذا الظرف؛ لأن (لدن) لابتداء الغاية في الزمان أو المكان، وهي تشترك مع (عند) و (لدى) في هذه المسألة. ولكنها تختلف عنهما في أنّه لا يجوز الإخبار بها وعنها. (السيوطي، د.ت، 219/2) وعدم الجواز هذا هو ما عبّر عنه سيبويه بعدم التمكّن.

ويرى ابن يعيش – نتيجةً لتقاربهما– أن القياس كان يوجب بناء (عندَ) لكان عارض ذلك أنها تقع على الحاضر كقولنا : عندي مال. الذي يفهم منه الحضور الحقيقي أو حضور الملك، بخلاف لدن ولدى. (ابن يعيش، د.ت، 273/2)

وقد أنكر الأستراباذي رأي ابن الحاجب في تفسير بنائه، الذي أعاده إلى أنّ من لغاته ما وضْعُه وضع الحروف، فحُمِل الباقي عليه تشبيهاً به. ورأى رأيَ سيبويه من وجوب بنائه لتوغله في شبه الحرف وعدم تصرفه. (الأستراباذي، د.ت، 300/3، 301)

ويبدو لي أن هذا الظرف كان يتصرف بالتنوين أولاً ، ثم حُرِم منه في مرحلةٍ ما، للتخلص من تتابع النون والتنوين على النحو الآتي :

لَدُنْ < لَدُنٌ

Ladun < Ladunun

(2) (1)

وقد أصاب البنية النهائية – في المرحلة الثانية– نوعٌ من التغيّر؛ لتحقيق الانسجام بين الحركات القصيرة من طريق المماثلة بتحول ضمة الدال إلى فتحة لتماثُلِها مع الفتحة السابقة. وقد خُولف – في مرحلة لاحقة– بين الفتحتين فتحولت الفتحة الثانية إلى كسرة، فأصبحت الصيغة على هيئة : (لَـدِنْ) ومـن الممكن أن تُحذف الحركة الوسطية فتتحول الدال إلى صامت ساكن، فيلتقي ساكنان على النحو: (لَدْنْ) لهذا يُتخلّص من النسيج المقطعي المرفوض في بنيَة الظرف، إما بتحريك الساكن الأول بالكسرة أو بتحريك الثاني بها على نحوٍ من : (لَدِنْ أو لَدْنِ)

ويبدو أن هذه البنية تعرضت إلى تغيّرينِ لا حقين أحدهما : بحذف النون من آخر الكلمة فنشأت الصيغ : (لَدُ و لَدْ و لَدَ). ويمكن في هذه الحالة أن تحذف النون

وتُمطل حركة الدال وهي الفتحة في (لَدَن) فتنشأ الصيغة المُعتلّة (لدى) وما حَدَث – هنا– هو من نوع الحذف والتعويض.

والدليل على أن الحذف –هنا– حدث في مرحلة لاحقة هو إبدال الدال تاءً ونشوء الصيغة (لتِ) وهو التغيّر الثاني اللاّحق الذي تمّ بإبدال الدال تاءً.

8.2 مُعارضات التشبيه

يُقصد بمعارضات التشبيه، نزوع الاسم المبني إلى الإعراب والتخلص من الشَّبه بالمبنيات، وهذا أحد وجوه المعارضة. أو أنّ الاسم يسلك مسلك الأسماء المعربة ومع ذلك يبقى مبنياً وأن حصل فيه ما يُخلّصُهُ من البناء.

وقد استقصينا هذه المعارضات فوجدناها تتخذ الأنماط الآتية :

1– معارضة التشبيه بأصل الوضع وعَودِ المحذوف.

لقد ذكرنا سابقاً أنّ أيّ اسمٍ وضُع على حرف أو حرفين، فلابدّ من مشابهته للحرف في أصل وضعه الذي مرّ، وهذا يعني أنه سيكون مبنياً مُشبِهاً للحرف.

ولكنّ النحاة استثنوا أسماءً مثل : (دم) و (يد) وغيرهما فلم تُبنَ؛ لما يعارِضُ هذا الشبه والبناء من عود المحذوف لهذه الأسماء، إما بالتّصغير كـ : (دُمَيّ) أو بالاشتقاق كـ : (دَمِيَ العضوُ) وغيرها. (ابن مالك، 1982، 218/1).

2– معارضة التشبيه بالتثنية.

من الأسماء التي تحقَّقتْ فيها هذه المعارضةُ، بعضُ أسماء الإشارة والأسماء الموصولة، كهذَيْن وهاتين، واللّذَيْنِ واللتَيْنِ. فهذه الأسماء أُعربت لضعف شبهها بالحروف، من حيث مجيئها على صورة المثنى، والتثنية من خصائص الأسماء. (ابن الناظم، د.ت، 630 الأزهري، الشيخ خالد، 2000، 29/1)

3– المعارضة بوجود النظير والنقيض أو للتنبيه على الأصل المُعرب، والجمع والإضافة

وتجتمع جلُّ هذه المعارضات في توجيه النحاة لإعراب (أيّ). فهي تُعرب عند بعض النحاة؛ لملازمتها الإضافة، حملاً لها على نقيضها ونظيرها وهما: (بعض وكلّ). فإذا أُضيفت إلى نكرة كانت بمعنى (كلّ) وبمعنى (بعض) إذا أُضيفت إلى

معرفة. ومما فُسّر به إعرابها، أنّه تمّ لداعية التنبيه على الأصل؛ لـيُعلم أنّ أصـل المبنيات الإعراب. (الأنباري، 1957، 384، السيوطي، د.ت، 193/2، 194).

ولمجيء اللفظ على صورة الجمع، أثر في اختلاف النحـاة فـي إعرابـه أو بنائه. فمن المفروض أن يُعرب الاسم الموصول (الّذين) في جميع أحواله؛ لأنه لفظ مجموع والجمع سمة اسمية. وقد اختُلف في أمر إعراب هذه اللفظة عند من أعربها. فبعض النحاة لا يرى إعرابها إلا صُورياً، حتى أنّ قسماً منهم قال : إنها مبنيـة لأنّ (الذونَ) جاءت على صورة المعرب من مثل (ذو وذات) الطائيتين اللّتين بمعنـى : صاحب وصاحبة. (الصبان، 1997، 82/1) وقد مرّ سابقاً أنّ حق (عنَد) أن يُبنى في جميع أحواله؛ لشبهه بالحرف من حيث اللفظ لعـدم تصـرفه بتثنيـة ولاجمـع ولا اشتقاق، وكذلك شبهه للحرف في المعنى، من حيث افتقاره إلى غيره في بيان معناه، ولكنّه أعرب للزومهِ الإضافة. (السيوطي، د.ت، 193/2، 194)

وينبغي الحذر من الإضافة من حيث كونها معارضاً للتشبيه والبناء في جميع الأحوال، فلدينا طائفة من الأسماء التي تُبنى وهي مُضافة، لأنّ الإضافة ليست عاملاً حاسماً في البناء، إذا لم يُضف الاسم إلى مبنيٍّ آخر في التركيب الإضافي.

فالأسماء : (مثل ودون وبين) معربةٌ، ويجوز بناؤها فـي حـال إضـافتها لمبني، كما ورد في قوله تعالى : ﴿ إنّه لحقّ مثلَ ما أنّكُم تَنْطِقُـونَ ﴾. (الـذاريات: 23) ببناء مثلَ لإضافتها إلى (ما) المبنية وإضافة (دون) إلى اسم الإشارة في قولـه تعالى: ﴿ ومِنّا دونَ ذلك﴾. (الجن : 11) وكذا إضافة (بين) وبنائها في قوله تعالى : ﴿ لقد تقطّع بَيْنَكم ﴾. (الأنعام : 94) للسبب السابق نفسـه (الزجـاج، 1988، 54/5، السامرائي، محمد، 2004، 68،69).

4- معارضة التشبيه باختلاف الصيغ

وشاهد هذه المعارضة أنّ بَعض النحاة، عدّ الضمائر مبنية لانعـدام موجـب الإعراب فيها؛ لأن المقتضي لإعراب الاسم تواردُ المعاني المختلفة علـى صـيغة واحدة، وقد استغنت الضمائر عن الإعراب؛ لاختلاف صيغها لاخـتلاف المعـاني. فلكلّ من المرفوع والمجرور والمنصوب ضمير. (الأستراباذي، د.ت، 8/3).

وينظر بعض النحاة إلى اختلاف الصيغ على أنّه من وجه الشّبه بالحرف؛ لأن الحروف - أيضاً - مختلفات الصيغ. (ابن يعيش، 1991، 86) وقد وسمَ ابن مالك هذا الوجه من الشبه بالاستغناء. (السيوطي، د.ت، 71/1).

وإذا جاز لنا تسمية (معارضات الشبه) بالأصول المضادة للتشبيه، فلدينا ما يعاكس هذا المسلك حين يلجأ النحاة إلى ما يُسمّى بطرد الباب أو (حمل الباقي). وأمثلة ذلك كثير، منها: أن الضمائر تُبنى لشبهها بالحرف وضعاً مثل (التاء والكاف) ثمّ تُبنى بقية الضمائر نحو : (أنتما و أنا) طرداً للباب.

وهذا ما نجده في بعض أسماء الإشارة وأسماء الأفعال، إذ يُحمل ما لم يُشابه الحرف وضعاً على ما حُمل عليه. (الأستربادي، د.ت، 8/3، الأردبيلي، 1990، 81، 87).

ولعلّ من آية النظر اللغوي الدّقيق في الأسماء المبنية، أنّ النحاة توصّلوا إلى أنّ جزءاً من تلك المبنيات، غدت تشابه الحروف في مسلكها اللغوي، بحيث يجوز لهم أن يعكسوا الصورة فيقيسوا الخصائص الاسمية -في غير موضوع البناء- على خصائص الحرف لقوة الرابطة بينهما والتشابه.

فحين نظر الأستراباذي إلى بعض خصائص التصغير وجوازه في اسم الإشارة (ذا) وفي الاسم الموصول (الذي) بيّن أن حقّها ألاّ تُصغَّر؛ لغلبة شبه الحرف عليها، إذ أصبح أمر هذا التصغير كأنه مستهجن فيها. (الأستراباذي، 284/1، 289).

الفصل الثالث

أثر التشبيه في المنع من الصرف وتفسيره

3. 1 معنى الصرف لغة واصطلاحا

الحروف الأصول لكلمة (صرف) تدل على رَجْع الشيء في معظم استعمالاتها. (ابن فارس، د. ت. 342/3) ولا يكاد معنى الصرف يختلف عن ردّ الشيء عن وجهه وصرفه من جهة إلى جهة. (ابن منظور، 1994، 9 / 189) وقد أطلق النحاة مسميات مختلفة على نوع من الأسماء تُمنع من التنوين أهمها : ما لا يُجرى وغير المجرى، فضلاً عن الممنوع من الصرف الذي يقابل المصروف. (الشايب، 1996، 698، 699)

ويرى بعض النحاة أن اشتقاق (الصرف) جاء من الصَّريف بمعنى الصوت. ولما كان التنوين يشبهه سُمي ما قام به مصروفاً، وما خلا منه غير منصرف. وذكر بعضهم أنه سُمّي منصرفاً؛ لأنه انصرف عن شبه الفعل، أو هو من الصّريف وهو اللبن الخالص، فكأن الاسم قد تخلّص من شبه الفعل والحرف وما إلى ذلك من الأسباب. (المرجع السابق، 699، 700)

والاسم المنصرف عند ابن السراج هو : المعربُ بالحركات الثلاث والتنوين، والذي لا ينصرف لا يدخله جرّ ولا تنوين؛ لأنه مضارع للفعل والفعل لاجّر ولا تنوين فيه. (ابن السراج، 1999، 1 / 79) وقد اختلف النحاة في كون الصرف هو التنوين وحده، وأن الجر يتبعه في الحذف إذا ما مُنع الاسم من الصرف؛ خوفاً من الالتباس بياء المتكلم أو كراهية الالتباس بالمبنيات على الكسر مثل باب (فَعالِ) لأن الكسرة لا تكون إعراباً إلاّ مع التنوين أو الألف واللام أو الإضافة. (السيوطي، د. ت، 1 / 92) أو أن الممنوع من الصرف هو الممنوع من التنوين والجر والمصروف بخلاف ذلك. (ابن عصفور، 1998، 2 / 327)

3. 2 التنوين معناه ووظيفته

التنوين: مصدر للفعل نوَّن ويُقصد به: إلحاق نون ساكنة أواخر الأسماء المتمكنة. (السهيلي، 1992، 68).

وقد خلص السهيلي إلى فهْم خاص للتنوين ووظيفته في اللغة . فهو يدخل في الاسم علامةً على انفصاله مما بعده، لهذا يكثر في النكرات لاحتياجها إلى التخصيص بالإضافة، فإذا لم تُضف احتاجت إلى التنوين تنبيهاً على أنّها غير مُضافة، ولا تحتاج الأسماء المعارف إلى التنوين إلاّ في النادر.

وكان اختيارهم للنون الساكنة لتؤدي هذه الوظيفة؛ لأن الأصل في الدلالة على المعاني الطارئة على الأسماء هي حروف المد واللين وما كان يمكنهم زيادتها ألاّ بعد حروف المد واللين لأنها تشبهها؛ لخفائها وسكونها. (المرجع السابق، 70)

وكان النحاة على حقّ، حين ربطوا بين حرمان الاسم من التنوين وما يتبعه من نقص إعرابي في حال منعه من الصرف؛ لأن الشواهد من اللغات السامية تبيّن أن هذه اللغات متى كانت محرومة من التنوين أمكن القول إنّها لغات غير معربة والعكس صحيح. (المطلبي، 1999، 14). وقد ارتبط نظام التنوين بالنظام الإعرابي في مسألتين :(المرجع السابق، 14)

المسألة الأولى: ارتباطه فيما اصطلح عليه النحاةُ بالتمكن من الاسميّة الذي يظهر عندهم على هيئة إعراب كامل في الأسماء في مقابل (غير المتمكن) الذي يتمثّل في الممنوع من الصرف.

المسألة الثانية: ارتباطه فيما يتّصل بالعمل الإعرابي، الذي يشترط النحاة دخوله على أسماء لكي تعمل عملَ الفعل كالأسماء المشتقة : (اسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة ...)

ولكن المشكلة التي لم يوضحها النحاة قديماً، هي أن الكسرة لا تكون إعراباً إلاّ باقتران التنوين بها أو ما يقوم مقامه، على حين تكون الفتحة والضمة إعرابين فيما لا يتصرّف بغير تنوين يصحبهما، ولا شيء يصحبهما يقوم مقامَ التنوين، على رأي السيرافي. (السيرافي، 1986، 1/ 231) وهو ما دفع غالب المطلبي إلى القول: بأن الملازمة بين الكسرة والتنوين هي أثر من آثار النظام الإعرابي القديم، الذي كان يتألف من ضمة وكسرة يتبعهما تنوينٌ.

3. 3 أصول دراسة الممنوع من الصرف عند القدماء

إنّ استقراء آراء النحاة في دراسة الممنوع من الصرف، تبيّن أنهم انتهجوا مسالك مختلفة في دراسته.

أولهـــا : أن الأصل في الأسماء الصرف، ولذلك احتاج الاسم الممنوع من الصرف إلى سببين لمنعه من هذا الأصل القوي. (السيوطي، 2001، 2 / 30).

وثانيها : أن الاسم الممنوع من الصرف يتوسّطُ – في الفكر النحوي – بين الاسم المتصرف (الأمكن) وبين الاسم المبني الذي حُرم من الإعراب نهائياً.

ومن الممكن في حالات أنْ يُغلّب بعضُ النحاة بناء الاسم الممنوع من الصرف في حالة الجّر، وقد نُقل هذا الرأي عن الأخفش الأصغر والمبرد والزجاج. وحجتهم في هذا الرأي أن الممنوع من الصرف مبنيّ على الفتح؛ لأن مشابهته للفعل ضعيفة، فحذفت علامة الإعراب (التنوين) مطلقاً، واختصّ بالبناء في حالة الجر ليكون كالفعل المشابهه في التعري من الجر. (الأستراباذي، د.ت، 1 / 88، 89).

وثالثها : أنّ الممنوع من الصرف يُشبّه بالأفعال المحرومة من التنوين والجر ولا يُشبّه بالحروف، وبذلك تمّت دائرة التشبيه بين أنواع الكلمة الثلاث : الاسم والفعل والحرف.

وتمرّ العلاقة التشبيهيّة بين الاسم والفعل بمراحل ثلاث، لكلّ مرحلة أثرها الواضح في الاسم. (الأستراباذي، د. ت، 1 / 83، 85، 86).

المرحلة الأولى: وهي أقوى المراحل من حيثُ مشابهة الاسم للفعل؛ إذ يصير معنى الاسم والفعل واحداً كحال أسماء الأفعال؛ فيُبنى الاسم نظراً إلى أصل الفعل وهو البناء ويُعطى عملَهُ. ولعلّها الحالة الوحيدة التي يُعطى المُشبه فيها العمل النحوي والبناء معاً من المُشبّه به، ولكنّنا نؤكد أن سبب البناء هنا ليس موضع اتفاقٍ، فمن النحاة من ذكر شَبَه أسماء الأفعال بالحروف.

المرحلة الثانية (المتوسطة) من التشابه: وفيها يُعطى الاسم العملَ دون البناء؛ لأن الفعل يستفيد من هذه المرحلة بتطفله على الاسم ومن ثَمّ يُعرب.

وتعدّ المشتقات والمصادر طرف هذه المرحلة الأوّل لأنها تشبه الفعل فتعمل عمله، والفعلُ المضارع طرفها الثاني لأنه يُشبه الاسم فيُعرب.

المرحلة الثالثة : وهي أضعف أنواع الشبه بين الاسم والفعل، إذ لا يشابه الاسم الفعلَ في اللفظ أو المعنى، ولكنّ وجه الشبه البعيد هو كون الاسم فرعاً لأصل، وهو بهذا- الوجه من الشّبه – يُشبه الفعل في تلك الفرعية. وهي حالة تنطبق على الممنوع من الصرف، إذ لا يُعطى بحكم هذه المشابهة شيئاً من البناء أو العمل؛ وإنما يفقُد جزءاً من إعرابه، فيكون اسماً بلا علامة إعراب (التنوين) ثم يتبعه الكسر أو يسقطان معاً.

3. 4 فرعيّة الفعل والاسم الممنوع من الصرف

لكلّ واحد من الفعل والاسم الممنوع من الصرف، فرعيةٌ من نوع مُعيّن تُوجب للاسم الممنوع من الصرف التّشابه بالفعل ومنعه الصرفَ. أما فرعيّة الفعل على الاسم من ناحية لفظيّة فلكونه مشتقاً من المصدر، وأما فرعيته في المعنى فلكونه مُحتاجاً إلى فاعل، والفاعل لا يكون إلاّ اسماً. (الزجاج، 2000، 4، الصبان، 1997، 3 / 337، 338).

ولعلّ فرعيّة الفعل اللفظيّة المُشار إليها غير مُقنعة كثيراً؛ لأنّ مسألة اشتقاق الفعل من المصدر ليستْ موضعَ اتّفاق بين النحاة.

أما مسألة فرعيّة الفعل المعنويّة باحتياجه إلى الفاعل، فتبدو أكثر إقناعاً من المشابهة السّابقة، وإن كانت تتكيء على تفضيل الاسم على الفعل والإعلاء من شأنه في التركيب.

ولهذه الأسباب من ضعف الفرعيات السابقة، بدا لي ضعفُ فرعيّة الاسم الممنوع من الصرف وتشبيهه بفرعيّة الفعل. ومن ذلك يظهر ضعفُ الأسباب التي أناط بها النحاةُ تفسير منع الاسم من الصّرف.

ولأنّ فرعية الفعل على الاسم جاءت من طريق المعنى واللفظ، فلا بّد من أن تكون فرعية الممنوع من الصرف على الفعل متأتيّة من الجهتين عينهما حتى يمُنع من الصرف.

ويُحقّق للممنوع من الصرف هذه الفرعيةَ ما أطلق عليه النحاة بالعلل المانعة من الصرف. وقبل الحديث عن تفاصيل هذه المواضع لا بّد من ذكر ما يأتي:

1- لا يوجد في رأينا ثمة فرق – في الفكر النحوي – بين كون الممنوع من الصرف أثقل من الاسم المصروف وبين منع الاسم من الصرف لمشابهته للفعل لكي يتمّ التعادل بينهما كما يذكر عبد الفتاح الحموز. والظاهر أنّه حين ذكر موانع الصرف من حيث مشابهة الاسم الممنوع منه بالفعل أو تحقيق أمن اللبس بينه وبين المضاف إلى ياء المتكلم، أو حتى لا يُتوهَمَ بناؤه على الكسر فرق بين هذه الأسباب فرأى: « أن حمل ذلك على التعادل أولى وأظهر، لا سيّما أنّ العربيّة تتلعّب وتتصرف في كلّ ما يكثر استعماله وما هو مستثقل ». (الحموز، 1991، 46، 47)

وعند النظر إلى (التعادل) وإلى مشابهة الممنوع من الصرف للفعل؛ يتّضح أنهما يؤديان إلى تحقيق الخفّة والتخلّص من ثقل الاسم المنّون. وإنْ جاءت هذه المسألة من طريقتين مختلفتين، وآية ذلك حدّ الاسم المعرب الذي هو : الاسم المعرب السالم من العلل الجاعلته كالفعل في الفرعية والثقل. (ابن مالك، 1982، 3 / 1433) ويؤكد الحموز مسألة المنع من الصرف بغية التعادل بين الأسماء المنونة وغير المنونة، حين ذكر خُلوَّ الفعل من التنوين؛ لثقله وكونه أخفَّ من الاسم الذي ينون لتحقيق التعادل بينهما. وهو رأي أبقى مفهوم المنع من الصرف خاضعاً للتعادل بين الأسماء في كثير من الجوانب.(المرجع السابق، 63).

2- ونستطيع – هنا – الكشف عن بعض أنواع الاضطراب والخلط في رأي بعض الباحثين الذين انتقدوا (عِلل المنع من الصرف) حين طالبوا النحاةَ بإثبات : لِمَ لم تُمنع أسماءٌ من الصرف مثل (إقامة) على الرغم من مشابهتها للفعل من وجود كثيرة؟

بغض الطرف عن نوع الفعل المشبّه به الاسمْ الممنوع من الصّرف؛ لأن السبب يعود إلى فرعية الممنوع الصرف، وهي فرعيّة تتحقق في الأفعال كلّها. ويعدّ سيبويه، أوّل من ذكر مشابهة الممنوع من الصرف بالفعل المضارع. (سيبويه، 1988، 1 / 21).

3. 5 موانع الصرف ووجوه فرعيتها

ذكر السيوطي موانع صرف الاسم منظومة في قولهم : (السيوطي، 2001، 2 / 30)

عدلٌ ووصف وتأنيث ومعرفةٌ وعجمةٌ ثُم جَمْع، ثُم تركيبُ
والنونُ زائدةً من قبلها ألفٌ ووزن فعْل، وهذا القول تقريبُ

وقد أبان كثير من النحاة عن الفرعية في هذه الموانع، نرى أن نوجزها مما أصّله الجرجاني على نحوٍ مما يأتي : (الجرجاني، 1982، 2 / 964 – 966)

1- الاسم المعرفة هو فرع النكرة كما أن الفعل فرع للاسم، وإذا أُنِثَّ الاسم بدخول التأنيث فيه صار ثانياً لأصل آخر وهو التذكير، فالتعريف والتأنيث فرعا التنكير والتذكير.
2- وزن الفعل فرع لأن أوزان الأسماء مخالفة لأوزان الأفعال، فإذا جاء الاسم على وزن خاصٍّ بالفعل؛ حصلت له الفرعيةُ كحاله عندما يُنكّر أو يؤنث.
3- الوصف فرع لأن الصفة بعد الموصوف.
4- العدل في (عُمَر) وما أشبه فرع، إذ الأصلُ أن لا يُذِكر لفظٌ ويراد غيره.
5- الجمع فرع لأن المفرد أولُ.
6- التركيب فرع من حيث إنّ الأصل الإفراد.
7- وتحصل فرعيّة العجمة من حيث إنّ لغة العرب مقدَّمةٌ على ما يؤخذ من غيرها.
8- وفرعيّة الألف والنون الزائدتين ليست قائمةً بنفسها، بل لأنهما يُشبهانِ ألفي التأنيث في حمراء.

وزيادة الألف والنون ليست سبباً مانعاً للصرف على انفرادها، وإنما هي فرع على التأنيث من حيث مشابهة علامته.

وقد حاول ابن جنّي أن يوجّه العلل السابقة وفاقاً لقسمي المشابهة بالفعل التي يكتمل شبهُ الاسم بالفعل بمجموعهما.

وأحد قسمي المشابهة : الشبه اللفظي من نحو مشابهة وزن الاسم (أحمد) للفعل.

وثانيهما: الشبه المعنوي وهي العلل الثماني الباقية. وقد عَدّ الأشموني العلمية والوصفيّة عِلَلاً معنويّة، والباقية عِلَلاً لفظيّة. (الصبان، 1997، 3 / 339)

وسنبيّن- بإيجاز- موانع الصّرف مشفوعةً بمسائل التشبيه النحوي فيها، ومن ثمّ نقارنها بمناهج المحدثين في دراسة الممنوع من الصّرف.

3. 6 الوصف وما يجتمع معه

ذكر النحاة أنّ الصفة تمنع الاسم من الصرف، إذا اجتمع معها زيادةُ الألف والنون، أو كانت الصفة على وزن الفعل أو كانتْ معدولة. (ابن عقيل، 1995، 2 / 266).

زيادة الألف والنون في الصّفة

ذكر سيبويه زيادة النون والألف في الصفة التي تأتي على وزن (فَعْلان). وبيّن أنّ هذه الصفة لا تنصرف في معرفة ولا نكرة، وهاتان الزائدتان تُشبهان ألفي التأنيث في الصفة التي تأتي على وزن (فَعْلاء) كحمراء. والوجه الجامع بين الصيغتين هو عدد الحروف المتساوي، وكذلك تشابههما في الحركات والسَّكَنات، وكذا عدم جواز دخول تاء التأنيث في نهاية الصيغتين وأن بناء المذكر يخالف بناء المؤنث. (سيبويه، 1988، 3 / 215، 217)

وقد بقي تفسير النحاة قائماً – فيما اطّلعنا عليه من آراء – على رأي سيبويه، إلاّ أنهم زادوا في وجوه الشبه بين الصيغتين وجهين :

أحدها: أن الصيغتين تُكسَّران على وزن (فَعَالى) كقولنا : سَكَارَى وصَحَارى. (الخوارزمي، 1998، 1 / 212).

وثانيها : تشابه الصيغتين في المقطع الذي يسبق الزيادتين : لأن (سكْر) يشبه (حمُر)وهذا يعني أن الزيادتين زيدتا معاً. (الثمانيني، 2002، 623).

ونحسب أنّ منع صرف ما جاء على وزن (فعْلان وفعْلاء) يعود إلى طبيعة المقطع الأخير الذي تنتهي به تلك الصيغتان. فالمقطع الأخير من صيغة : (حمراء) يتكوّن من صوت الهمزة الصعب وحركة قصيرة يتبعها نونٌ ساكنة، إذا كانت مصروفة على نحو من :(ءُنْ : un <) ويظهر أنّ التخلص من التنوين كان خطوة أولى مُمهّدة لتطور آخر في الصيغة لا يمكن تجاوزه والمضيّ في التطوّر دون أن يُتخلّص من التنوين في هذه الصيغة. ونُريد بالمضيّ بالتطور : التخلص من صوت الهمزة نفسه وهو ما تمّ بالفعل حينما سقطت الهمزة من الكثير من صيغ الألفاظ، فظهرتْ الصيغ التي تُمدّ وتُقْصَر في اللهجات العربيّة، ومنها ما ورد في البيت : (الجندي، 1983، 2 / 549)

وأنتِ لو باكرتِ مشمولةً صفرا كلونِ الفرسِ الأشْقَرِ

ونظنُّ أنّ الرأي الذي استنتجناه يُوجِّه النظر إلى دراسة الممنوع من الصرف، وفاقاً للصيغة نفسها ويخفّف من الاعتماد على مشابهة الفعل التي تبدو – أحياناً – مقولةً نظرية أكثر منها حقيقية. ولعلّ التخلص من صوت الهمزة الثقيل ساعد الناطقين على السرعة في أداء الكلام؛ لهذا السبب نرى أنّ التنوين والنون يحذفان في التثنية والجمع المذكر لكي يمكن إنشاء علاقات نحويّة وارتباطات جديدة كالإضافة.

ولعلنا لا نبالغ إذا قلنا : إنّ انتهاء الصفة (سكْرانٌ) بالمقطع (نُنْ) – بعد مجيئه عُقيب حركة طويلة وهي (الألف) – يؤدي إلى صعوبة تتمثل في تتابع صامتين متماثلين بينهما حركة قصيرة وهي الضمة على نحو من : (نُنْ : nun) ولهذا مالت اللهجات إلى حذف الصامت الأخير وهو التنوين، ممّا دعا النحاة إلى القول بأنّه اسم ممنوع من الصرف.

وليس بعد حذف التنوين (الصامت الأخير) بقاء صعوبة لذا أبقت اللغة عند هذا المستوى من النطق بعدم حذف صوامت أخرى من الصيغة، بعكس ما يبقى من صيغة الصفة(فعْلاء) بعد حذف تنوينها وبقاء الهمزة.

ومن أبرز الفروق بين الصيغتين – ممّا يدعم رأينا فيهما – أن بعض القبائل كبني أسد أبقت على إعراب الصيغة الثانية (فعلان) فهم يصرفون هذه الصيغة في المذكر والمؤنث (سكْران وسكرانة) طرداً لجميع ما أتى على هذا الوزن على وتيرة واحدة فيما أظن. (الأندلسي، أبو حيان 1998، 2 / 856) ومن الواضح أن الإعراب والتنوين سينتقل إلى تاء التأنيث بدلاً من ظهورهما على النون في منهج هذه القبائل.

الصفة التي على وزن أفْعَل

تُمنع الصفة التي على هذا الوزن من الصرف ممّا مؤنثها على (فَعْلاء أو فُعْلى) نحو: أحمر وأفضل. ممّا لا يأتي المؤنث منها بالتاء، وبشرط آخر وهو كون الصفة متأصّلة فيها.

وتتحقق الفرعية – في هذه الصيغة – من طريق المعنى؛ لأنها صفة ومن طريق اللفظ بكونها على وزن الفعل لأن زيادة الهمزة في وزن الفعل تدل على معنى في الفعل دون الاسم، وما زيادته لمعنى أصلٌ لما زيادته لغير معنى. (ابن الناظم، د. ت، 638)

ويذكر سيبويه أن هذه الصفة لا تنصرف أيضاً في التنكير والتعريف؛ لأنها أشبهت الفعل المضارع نحو : (أعْلَمُ) ويرى – كذلك– أن سبب عدم انصرافها في الحالتين السابقتين يعود إلى أن الصفات أقرب إلى الأفعال؛ فاستثقلوا التنوين كما استثقلوه في الأفعال. ولا تُصرف هذه الصفة – في رأيه – وإن صُغّرت. (سيبويه، 1988، 3 / 193)

ويرى المبّرد أن مشابهة الصفة التي على وزن (أفْعَل) تكمن في وقوعها نعتاً كما أن الفعل يقع نعتاً كقولنا : مررت برجلٍ يقوم. (المبّرد، 1994، 3 / 311)

ويظهر أنّ المشابهة الموقعيّة لم تقتصر على مشابهة الاسم المبني للفعل، كما لمسنا ذلك في أسباب بناء الاسم في الفصل الأوّل ، بل امتدّت لتكون وجهاً من الشّبه بين الممنوع من الصرف والفعل.

وسنرى في الفصل الرابع أنّ المشابهة الموقعيّة وجه واسع فسّر بـه النحـاة إعرابَ الفعل المضارع وعملَ اسم الفاعل عملَ فعله، لأنّ كلّ واحد منهما يقع بـدلاً من الآخر.

ويبدو أن الأساس الذي أقام عليه سيبويه منع صرف هذه الصفة الاستثقال، وهو أمر يعود إلى بنية الصيغة نفسها؛ لهذا مُنعت الصـرف فـي الحـالات التـي يُصرف فيها الممنوع منه عندما يُنكّر أو يُصغّر. وأعتقد أنّ الـتخلص مـن تنـوين الصرف جرى أولاً في الصيغة المؤنثة من(أفعل) التـي سـبق توضـيح منعهـا الصرف، ومن ثمّ طُرد منع صرف المذكر منهما على وتيرة التأنيث، فغدت الصـفة ممنوعة من الصرف مذكرها ومؤنثها.

والظاهر أنَ دخول تاء التأنيث ونقل الإعراب إليها في بعض الصفات التـي تأتي على وزن (أفْعَل) كان تخلصاً من منع صرف هذا الوزن، فلدينا صفات تأتي على وزن (أفْعَل) وتؤنث بالتاء فتكون مصروفةً مثل : أرمل وأرملـة. وفـي هـذا ذهاب إلى أن وظيفة تاء التأنيث مزدوجة. ولهذا فقد استفاد الأستراباذي مـن أمـر اللهجات في تقوية رأيه في أنّ الشرط الأساس لمنع (أفعل) الوصف هـو انتفـاء دخول تاء التأنيث عليها، وهو أمر نقرّه ونراه وجيهاً فـي الأسـباب المانعـة مـن الصرف. (الأستراباذي، د. ت، 1 / 144).

ويبدو أنّ إلحاق التاء قد مكّنهم من إعراب بعض المبنيات في بـاب العـدد، ومن ذلك ما روي عن بعض العرب: هذه خمسةُ عشرِك. بإضافة الجزء الثاني مـن العدد وإعراب المركب وإن كانت لغة ضعيفة عند سيبويه. (الأندلسي، أبـو حيـان، 1998، 759/2، 760، سيبويه، 1988، 299/3).

الصفة المعدولة

يقصد النحاة بالعدل المانع من الصرف : صرفَ لفظ أولى بالمُسَـمّى إلـى أخر، دون تغيّر المعنى. واشترطوا عدم تغيّر المعنى؛ حتى لا تُمنع صيغ المبالغـة

المحوّلة عن اسم الفاعل، من الصرف. (ابن الناظم، د. ت، 641، السيوطي، د. ت، 1 / 97)

ولدينا من الصفات المعدولة ضربان : المعدول في باب العدد، ولفظ أُخر.

الصفات المعدولة في باب العدد

يُمنع صرف الصفات العدديّة التي تأتي على وزن (فُعَال ومَفْعَل) مثل أُحاد ومَوْحَد وثُناء ومَثْنى.

وقد فسّر النحاةُ منع صرف الصفات المعدولة بتحقُّق الفرعيّة فيها لأنها صفةٌ ومعدولةٌ عن أصل. وهو مذهب سيبويه وجمهور النحويين. (الصبان، 1997، 3 / 349).

وهي معدولة عن واحدٍ واحدٍ واثنين اثنين، وهو عدل لفظي، وعدلُها المعنوي – عند بعض النحويين– قائم على علة تضعيف أصولها، إذ معنى أُحاد : اثنان. وثُناء : أربعة. (الحموز، 1991، 53) وهو عَدْل يؤدي إلى التثقيل، فلا بّد والحالة هذه من منعها الصرفَ كما يذكر الحموز في الموضع نفسه.

ونتفق مع رأي الحموز في أنَّ الصيغ المعدولة ثقيلة من ناحية اللفظ، ولكن يبدو من الصعب قبول الثقل المعنوي.

وقريبٌ من هذا ما لمسه النحاةُ، حين تُحمَلُ بعضُ المبنيات معاني الحروف فتُبنى. وهو وجه من الشَّبه أطلقوا عليه مُسمّى : (التضمين) والفارقُ يبدو في أن المبنيات المُضمّنة معاني الحروف ليس بناؤها مُقتصراً على التضمين وحده بل نجد الشَّبه الوضعيّ والإبهام والافتقار... مما يَعْضُد بناءها. على حين أن العدل –هنا– لا يؤدي إلى تحمُّل الصفة المعدولة معنىً زائداً، وإلاّ كان حقّ صِيغ المبالغة أن تُمنع من الصرف.

وأظن أنّه صُيرَ إلى منع صرفها عندما لم يُستَطعُ زيادة تاء التأنيث فيها والتخلُّص من هذين الوزنين الطارئين على الصفة نتيجة للعدل، إذ لا يقال : ثُلاثةٌ ومَثْلثةٌ. وهو رأي ألمحَ إليه الشنتمري. (السيوطي، د. ت، 1 / 151)

ونعزِّز هذا الرأي من لفظ العدد الذي يمكن أن تتحقق به موانعُ الصرف جميعها ومع هذا لا يُمنع منه كقولنا : مررت بنسوةٍ أربعٍ. فقد وُصف به وجاء على

وزن الفعل ولكنّه صُرِف، وليس الأمر يعود إلى اعتبار أصل هذه الصّفات وهو العدد كما يذكر النحاة.(السيوطي، د. ت، 2 / 30، 31) ونحسب أن صرف هذه الأعداد أمر يعود إلى تهيّؤ لاحقة التاء لقبول الإعراب والصرف بعد أن أمكن زيادتها على لفظ العدد. وهي اللاّحقة نفسُها التي هيّأت ما يُؤنث بالتاء مثل : (غضبانة وأرملة) للصرف في لهجة بعض القبائل العربية كأسَد.

أُخر

اتفق النحاةُ على منع (أُخر) من الصرف ولكنهم اختلفوا في الإجراء الذي أدّى إلى منعها خاصةً ما يتعلّق بكيفيّة عدلها.

فقد فسر الخليل منعَها الصرف من طريق عدلها عن الألف واللام؛ لأن الأصل في (أفعل التفضيل) الاّ يُجمع إلاّ باقترانه بالألف واللاّم، كالكبر والطُّول، فلّما خولف الأصل مُنع من الصرف. (سيبويه، 1988، 3 / 224، 225).

وهو رأي لم يكن مَرْضَيّاً عند أبي علي الفارسي، إستناداً إلى البنية العميقة نفسها التي ظهرت من رأي الخليل. فلو كانت معدولة عن الألف واللام، لوجب أن تكون معرفةً مثل : (أمس وسَحَر) المعدولتين عن الألف واللاّم، ولهذا السبب لا يصح أن تقع صفة للنكرة في قوله تعالى : ﴿ مِنْ أيامٍ أُخَـرَ ﴾. (الأستراباذي، د. ت، 1 / 155، البقرة : 184)

وقد اختلفت آراء النحاة في عدلها عن الألف واللام لفظاً ومعنى، كما هو رأي الأستراباذي. أو هي معدولة عن آخر، أو عن (آخِر من) كما هو الحال في رأي ابن جني وغيره. (المرجع السابق، 1 / 151، 155)

وأيّاً كان أصل عدلها، فهي ممنوعة من الصرف لتحقق التعادل عند عبد الفتاح الحموز. (الحموز، 1991، 53).

وتُمنع عند شوقي ضيف بسبب من مشابهتها لفظ عُمَر وما يُشبهه في الوزن والعدل. (ضيف، شوقي، 1995، 222) أو لأنها تتضمن معنىً مِنَ التعريف كما ذهب إبراهيم مصطفى. (مصطفى، 1959، 186).

وربما يكون رأي ابن جنّي قريباً من القبول، لأنه يرى أن قياس (آخـر) عندما يتجرّد من الألف واللام والإضافة أن يستعمل بحرف الجرّ : (مِنْ) ويُفَرد

وقد قاست اللغة جميع ما جاء على وزن (أفعل) مما لا ينتهي بالميم على ما جاء منتهياً بها فمُنعت الصرف. (الشايب، 1996، 759 - 762)

ويظهر الفرق بين تحليلنا وتحليل الشايب، من حيث ذهابنا إلى أنّ الذي حَدَث هو تتابع مقطعين متشابهين نتج من الكسره والتنوين في آخر صيغة (آخر) والكسرة والنون في حرف الجر (مِنْ) مما أدّى إلى حذف التنوين من الصيغة للتخلّص من هذا التشابه المكروه ومن ثَمّ نشأتْ صعوبة صوتيّة ثانية نتيجةً لتتابع حركات قصيرة مختلفة، الأمر الذي قاد إلى منع صرف الكلمة وجرّها بالفتحة للمخالفة بين الحركات. على حين تكون الصعوبة – في نظر الشايب – من تتابع الأصوات المتماثلة نتيجةً للادغام الذي حصل بين الميم والتنوين في آخر صيغة : (أكر ممّن) مما أدّى إلى حذف التنوين والمخالفة بين الحركات، ومن ثَمّ قاست اللغة جميع ما أتى على صيغة (أفعل من) على وتيرة واحدة، ممّا لا ينتهي بحرف الميم من هذه الصيغ.

3. 7 العلميّة وما يجتمع معها

لا بّد للعلميّة من انضمام خمسة أشياء إليها لكي تُمنع َمن الصرف وهي : الزيادة والتأنيث والعُجمة والعدل والتركيب. وتُحقق هذه الأشياء مع العلميّة فرعيّةً للممنوع من الصرف، فيصير مشابهاً للفعل فلا يُنوّن ولا يُجرّ.

وفيما يأتي إيجاز بمفصّل هذه المسائل.

العلميّة وزيادة الألف والنون

وليس مستغرباً أن تكون زيادة الألف والنون مما يَمنع الصرف في العلم، بعدما رأيناهما مانعتين له في باب الصفة التي تأتي على وزن (فَعْلان) لأن السبب في رأينا واحد، وهو ما سنوضحه بعد عَرْضِ آراء النحاة.

عندما تحدث سيبويه عن الأعلام التي زِيدت فيها الألف والنون نحو: شعبان وعثمان. ذكر أنها تمنع من الصرف لمشابهتها لما جاء على وزن (فَعْلان) من الصفات كعطشان. وقد سبق أن بيّنا أنه فسّر منع ما جاء على وزن (فَعْلان) من تلك الصفات بمشابهتها لما جاء من الصفات على وزن (فَعْلاء) وقد أبنّا عن وجوه

الشبه التي ذكرها هناك. (سيبويه، 3،1988 / 217) والراجح – لديّ – أن منع صرف الأعلام المزيدة بالألف والنون يعود إلى الصيغة نفسها.

وعند الأستراباذي شيء من هذا الملمح. فهو يرى أن سبب منع الصرف مما جاء على هذا الوزن – بغض الطرف عن كونه علماً أو صفةً – يعود إلى أن الألف والنون قد شابهت ألف التأنيث الممدودة من حيث عدم قبولها للتاء في آخرها، وهو الوجه القوي من التشابه الذي ارتضاه. (العمراوي، 1995، 99).

ولهذا نرى أنّ سبب منع الأعلام التي جاءت على وزن (فَعْلان) هو واحد ينسحب عليها كما انسحب على الصفات التي جاءت على الوزن نفسه، ومُنعت من الصرف لأجله مما سبق تفسيره صوتياً نتيجةً لتتابع الصوامت المتماثلة في مقطع واحد على نحو من تتابعه في العلم : (حَسَّانٍ : □assānun). إذ يظهر وجود صامتين متشابهيين في المقطع: (nun).

ويؤيد ذلك أن غالب المطلبي ذكر رأياً ملخصه : أن من آثار التنوين في عربيّتنا أنه صار جزءاً من مبنى الكلمة من مثل ضيفن ورعَشَن وما أشبههما. وهو يزعم أن أسماء من قبيل : (عدنان وقحطان ويقظان) قد تكون من آثار تنوين العربيّة الجنوبيّة، استعارته الشمالية منها ثم استقام فيها لفظاً عربيّاً. ويذهب أبعدَ من ذلك حين يقول : « بل لعلّ وزان (فَعْلان) كله مما يندرج تحت هذا الأمر. وقد يشعرنا منعه من الصرف، أنه ليس أصلاً في أبنية العربيّة ». (المطلبي، 1999، 12).

فإذا صَحّ هذا الاستنتاج فإن تنوين مثل هذه الأعلام والصيغ يبدو كأنه تنوينٌ للمنوّن أصلاً، وحرمانه منه يعني عدم زيادته مرّة أخرى، وهو رأي يمكن قبوله.

ويجب التنبيه إلى أنّ منهج اللهجات العربية ليس واحداً في الإحساس بالثقل الناتج من هذا التتابع، ولذلك مال بعضها إلى صرف ما جاء علىوزن (فَعْلان) مثل لفظ (حسّان) السابق.

العلميّة والتأنيث

تتحق فرعية الممنوع من الصرف في هذا الموضع من وجهين : من العلميّة التي هي فرع للتنكير. وتأتي فرعيّة التأنيث من أن أصل الأسماء - قبل أن نعرف تأنيثها- أن تكون مذكرة ويعبّر عنها بلفظٍ مذكرٍ نحو: (شيء) أو (إنسان) فإذا عُرف تأنيثها زيدت علامة التأنيث. أو أن تكون الفرعيّة من وجود علامة التأنيث نفسها. (ابن يعيش، د. ت، 1 / 117)

ويبدو جهد النحاة في هذا الرأي واضحاً من عَدّهم (غير المُعلَّم) أصلاً (للمُعلَّم). وهو استنتاج نراه مقبولاً؛ لأن إلحاق العلامات الدالة على التأنيث مرحلة تاريخيّة تاليةٌ لنظيرتها التي يُلجأ فيها إلى إيجاد لفظ مغايرٍ فارقٍ للمؤنث عن المذكر. (عبد التواب، 1997، 25، 252).

والأعلام المؤنثة التي تُمنع من الصرف عند النحاة، منها ما يكون مؤنثاً لفظاً ومعنى كفاطمة. أو مؤنثة لفظاً لا معنىً مثل معاوية. وتكون على ثلاثة أحرف أو أكثر. ومن تلك الأعلام ما لا يكون مختوماً بالتاء، فهي تُمنع من الصّرف ما عدا كونها أعلاماً مؤنثة ساكنة الوسط ومؤلفة من ثلاثة حروف فهذه يجوز منعها الصرف وصرفها. (سيبويه، 1988/ 240، العمراوي، 1995، 104، 105).

وبعد هذا العرض يتضح أن تاء التأنيث في الأعلام خالفت منهجها في الصفات التي تُمنع من الصرف، إذا لم يكن لها مؤنث بالتاء ممّا ووضحناه سابقاً. فبدا وكأن التاء - هنا - هي الجالبة لمنع الاسم من الصرف، سواء أدلّ لفظهُ على مؤنث أم على مذكر في حقيقته. وهذا يخالف ما سبق إلى القول من أنّ تمكُّنَ بعض اللهجات من زيادة هذه اللاَّحقة، مكّنهم من تسهيل النطق بالألفاظ وصرفها. فكيف يمكن توجيه هذا التضارب في وظيفة التاء ؟

إن الاستقراء يشير إلى أنّ (التاء) من أكثر الحروف التي تزاد في نهاية الكلمة العربيّة لغير التأنيث، كزيادتها للفرق بين الواحد والجنس مثل : تمر وتمرة. أو المبالغة مثل: راوِيَة. أو لتأكيد المبالغة نحو : علاّمة. إلى ما يقرب من تسعة مواضع.(عبد التواب، 1997، 260، 261)

ويتبدى من المواضع السابقة، أنها لم تَمْنع مدَخولَها من الصرف بل إن دخولها فوّت على بعضها منعَها الصرف مثل : (صَياقلة) والسبب يعود إلى عدم انضمامها إلى العلميّة وتحقيق الفرعيّة كما يبدو.

وربّما كان المسؤول عن منع الأعلام المنتهية بتاء التأنيث من الصرف، أمر يعود إلى الثقل الاستعمالي وليس إلى الثقل المقطعي أو الصوتي.

فحيثما أمكنهم لمح زيادتها وانفكاكها مما دخلت عليه صرفوا. وشاهد ذلك من المواضع التي زيدت فيها مما أوضحناه. ويؤيد ذلك منهج القبائل التي تمنع الصفة (سكران) من الصرف لأنَّهم لم يتمكّنوا من التصرف باللفظ بزيادة التاء فمنعوه من الصرف. أما الذي أمكنهم ذلك فقد صرفوا وهم بنو أسد.

ولكن حين ننتقل إلى الأعلام المنتهية بالتاء كفاطمة ومعاوية وطلحة. فإنّ الأمر يختلف من حيث عدم انفكاكها عن مدخولاتها وبقاء العلمية فيها، لهذا لجأوا إلى منع هذه الألفاظ من الصرف؛ لأن التاء في آخر هذه الأسماء لم تأتِ بديلاً عن منع هذه الألفاظ من الصرف. وهو رأي أقرب إلى تفسير منعها من الصرف.

ونلمح – أيضاً– سهولة انفكاكها عن الصفات المؤنثة مثل : (طامث وطالق وحائض) لذا بقيت تلك الصفات مصروفة في حال كسعها بالتاء وفي غيرها من الصفات مثل : كاتبة وقارئة.

ولا بأس بمقارنة الأسماء الممنوعةِ من الصرف بوجود علامة التأنيث السابقة، بما اشتمل من الأسماء على علامة التأنيث الثانية وهي الألف المقصورة.

فعند النحاة أن ما يمنع صرف الاسم منها هي ألف التأنيث (المقصورة) مثل غضبى أما ألف الإلحاق المقصورة في حَبَنْطَى وألف التكثير في كُمَثْرى، فلا تمنعان الاسم الصرف. وهي مسألة فيها بعض الخلاف والتفصيل. (الأستراباذي، د. ت، 1/ 87).

وعلى أية حال فإنّ ألف التأنيث –هنا– تمنع صرف الاسم وحدها، على حين لا بّد لتائه من انضمامها إلى العلمية؛ لأنها تُبنى مع الاسم فتصير كبعض حروفه، وهذا يقرب مما سبق أن لمحناه في تاء التأنيث من عدم تصّور انفكاكها ومنعها للصرف حينئذٍ. (ابن يعيش، د. ت، / 117) ونرى أن ألف التأنيث أشدُّ ملازمةً

لمدخولها لهذا منعته من الصرف، سواء أكان نكرة أو معرفة أو مفــرداً أو جمعــاً، اسماً كان أو صفة. (ابن الناظم، د. ت، 634).

ويبدو أن ما انتهى بألف التأنيث خضع لتطوّر من نوع مختلف عمّــا دخلتــه التاء. إذ يظهر أنّ الأسماء المشتملة على ألف التأنيث وصلت إلى آخر مرحلة مــن تطورها كما تظهر دراسة رمضان عبد التواب.

فهو ينفي تطور هذه العلامة من تاء التأنيث، كما يتبــدّى مــن آراء بعــض الباحثين المحدثين. ويرى أنّ أصلها الياء اعتمادا على ما تبقّى مــن أمثلــة الألــف المقصورة في اللغات السامية على نحو ما يظهره تحليلهُ الآتي : (عبــد التــواب، 1997، 263)

حُبْلَىَ	>	حُبْلِى	>	حُبْلَيْ	>	حُبْلَيُ
ā	<	ē	<	a y	<	ayu
(4)		(3)		(2)		(1)

وهو يريد القول – اعتماداً على خطواته السابقة – إنّ الياء كانت أصل ألــف التأنيث وكانت تتصرف كأنها حرف صحيح من حيث قبولها للحركات، ثــم جــاءت المرحلة الثانية وهي ضياع حركة حروف العلة (أو مرحلــة التســكين) وتَشَــكُّل الحركة المزدوجة الهابطة (ay) ومن ثمّ انكمشت هذه الحركة إلى ما يسمى بمرحلة الإمالة اليائية. (ليس لدينا رمز كتابي في العربيّة الفصيحة للإمالة لذا عبّر عنه عبد التواب بوضع الفتحة والكسرة على لام (حبلى). وآخر مراحل التطور هي مرحلــة الفتح الخالص التي وصلت إليها القبائل التي لم يُعرف عنها الإمالة.

والظاهر–هنا– أنها المراحل نفسها التي مرّ بها تطوُّر الفعل الأجوف.

والذي نميل إليه – بعد هذا العرض – هو أننا لا يمكن أن نعدّ ما انتهى مــن الأسماء بألف التأنيث ممنوعاً من الصرف أو مصــروفاً؛ لأن انتهاءهــا بالحركــة الطويلة (الألف) يحجب ظهور الحركات الإعرابيّة عــن آخرهــا، إذ لا تقتــرن الحركة مع الحركة في سياق مقطعي بدون فاصل من الصوامت.

والظاهر أن الاسم حينما يحرم من التنوين، فإنّه يتبعه نقصٌ في الإعراب من مستويين لا يمكن تجاهلهما. إما نقص إعرابي جزئي كما هو الحال في الممنوع من الصرف. وإما نقص إعرابي كامل. وهو ما يظهر في المبنيات خاصة ما بُنى منها قياساً وسماعاً، كالأسماء الموصولة، وأسماء الإشارة، والضمائر وما أشبه. ولعلّ انعدام ظهور الإعراب والتنوين - في هذه المبنيات- راجع أكثرُهُ إلى بنيتها التركيبيّة. فالغالب فيها انتهاء آخرها بحركات طويلة مثل : (الذي والتي وذو الطائية وهذا وهو وهي) وهي حركات تمنع من ظهور الإعراب والتنوين؛ ولهذا السبب كانت المشابهة الوضعيّة إحدى الوجوه البارزة بين الاسم المبنى والحرف.

العلميّة والعُجمة

والفرعيّة تتحقق في هذه الأسماء من طريق المعنى بكونهــا أعلامــاً. ومــن طريق فرعية اللفظ بكون العُجمة دخيلة على كلام العرب؛ لأنها تكــون فــي كــلام العرب أولاً ثم تُعرب. (ابن يعــيش، د. ت، 1 / 130) ومــن شــروط الأعــلام الاعجميّة لكي تُمنع من الصرف، أنْ تكون أعلاماً في لغتها الأصــلية، وأن يكــون العلم زائداً على ثلاثة أحرف. أما ما جاء على ثلاثة حروف مثل نُوْح ولُــوْط ومــا أشبه، فهو مصروف. (سيبويه، 1988، 3 / 235، المبّرد، 1994، 3 / 325).

ويبدو أنّ عدم معرفة أصل اشتقاق الأعــلام الأعجميّــة، وغرابــة النســيج المقطعي الصوتي لهذه الأعلام، هو ما يُمكن أنْ نفسِّرَ به ذهاب العرب إلى منعهــا الصرف.

ولهذا لم يتردّدوا في صرف أعلام أعجميّة مثل (نوح ولوط) لأن نســيجها الصوتي والمقطعي وافق بنية بعض الأعلام العربيّة مثل : (هند) من حيث عــدد الحروف وطبيعة الحركات، كما لا يمكن استبعاد لمحهم لمسألة الاشتقاق فــي هــذه الأعلام.

العلميّة والعدل

إن ظهور مسألة العدل مرّة أخرى في الأعلام تبيّن أنّ منع الصرف يتعلــق بالبنية والتركيب. وهو ما سبق أن فسّرنا به سبب منع الصــفات المعدولــة. وهــذا

يدفعنا إلى تلمّسه في الأعلام المعدولة أيضاً إذ لا فرق – في رأينا – بين منع الصرف هنا وهناك.

واستقراء الأعلام المعدولة الممنوعة من الصرف، يبيّن أنها جاءت على الأوزان: (فُعَل وفَعَل وفعالِ). وفيما يأتي إيجاز لمسائلها.

ما جاء على وزن (فُعَل)

جمع سيبويه ما جاء على هذا الوزن في باب الممنوع من الصرف. وكان وجه الشبه بينها أنّها معدولة عن أصل. وهي زُمَر تؤلّف أسماء أعلاماً مثل : عُمَر وزُفَر. وأسماء ملازمة للنداء مثل : يا فُسَق. وألفاظاً خاصة بالتوكيد نحو جُمَع. ولفظ الصفة أُخر. (سيبويه، 1988، 3 / 223 – 225)

وذكر سيبويه أن هذه الأعلام خالفت بناءَها الأصل : (فاعل) إذ إن أصل عُمَر وزُفَر هو عامرٌ وزافرٌ لهذا مُنعت الصرف. (المرجع السابق، 3 / 223)

وقد ماز النحاةُ – فيما بعد – نوعين من العدل في هذه الأعلام والمعدولات السابقة. فهو في المعدولات كلّها – ما عدا الأعلام هذه – عدل تحقيقي فلفظ : فُسق معدول عن فاسق وجُمَع وكُتَع معدولان عن : جمعاوات وكتعاوات. ولفظ (أُخَر) معدول عن : آخر. أما عُمَر وزُفَر فمعدول بهما عن (عامر وزافر) وعدلهما يسمى : تقديري لأن إقرار عدلهما تمّ استنتاجه بما ثبت من عَدْل في المعدولات التي سبقت. (العمراوي، 1995، 109).

والصحيح أنّ منع الصرف طال هذه الأسماء بسبب من صيغتها نفسها وليس مما أطلق عليه النحاة : تحقق الفرعية بالعدل لأننا كنا سنتفق معهم لو كان الأصل المعدول عنه فيه صعوبة نطقية أو صوتية وما أشبه، بحيث يفر الناطق من تلك الصعوبة إلى وزن أخَفَّ منه. وعلى العكس من ذلك نرى أنّ مجيء أصلها المعدول عنه على وزن (فاعل) – في أكثرها – أخَفّ من البنى التي زعم النحاة تحوّلها إليها؛ لأن اشتمال صيغة (فاعل) على حركة طويلة (الألف) يخفف نطقها إذ إنّ نطق (عامر) أخف من نطق عُمُر من حيث تتابع الحركات القصيرة فيه. ولا نرى – بعد ذلك – فائدةً من تنويع الفرعيّة التي ذهب إليها الجرجاني من حيث إنّ فرعيّة (عُمَر) وما أشبهه تشابه فرعية الأفعال التي تدلّ على معنى وزمان بلفظ واحد،

كما أن (عُمَر) يلفظ ويراد به (عامراً) فهذه دلالةٌ على معنى واسم؛ وليس للأسماء أصل في الدلالة على أكثر من شيء واحد. (الجرجاني، 1982، 2 / 1007، 1008).

ويبدو أن الذي دفع الجرجاني وغيره إلى هذا الرأي، هو ما قد أصلوه في بناء الاسم حين يتضمن معنى حرفٍ ما فيُبنى، فلا مانع من أن يَدلَّ لفظ المعدول على العدول عنه، زيادة على دلالته على مُسّماه فيُمنع من الصرف !

وربّما كان سبب منع الأعلام التي جاءت على وزن (فُعَل) يعود إلى أن صرفها وجّرها بالكسرة يؤدي إلى نوع من التتابع المستثقل من حيث تتابع الضمة والفتحة والكسرة في حالة الجر والتنوين : (عُمَـرِنْ : <umarin) وبالمنع من الصرف والجر بالفتحة، يحدث الانسجام في آخر الاسم بتحول الكسرة إلى فتحة (عُمَرَ <umara) وهو أمر نراه ملتئباً في باقي ما جاء على وزن (فُعَل) فهل من دليل آخر يؤيد ما نذهب إليه ؟

إن الواقع اللغوي يؤيد هذا الاستنتاج، إذا ما تعاملنا مع بنية الممنوع من الصرف على أنّها بنية اسميّة لها حالة خاصة من التطور اللغوي بغض الطرف عن مسميات النحويين لها كأن تكون بنية اسمية ممنوعة من الصرف أو صفة مشبّهة أو مصادر .

وسنقتصر على شيء من البحث في أوزان مصادر الفعل الثلاثي وأوزان الصفة المشبهة، لنثبت – من خلالها– كيف مالت اللغة إلى تحقيق الانسجام في هذه الأوزان؟

وسنعتمد دراسة الدكتورة آمنة الزعبي الموسومة بـ :(مصادر الأفعال الثلاثية في اللغة العربيّة : دراسة وصفيّة تاريخيّة).

ويتضح ابتداءً أن أوزان مصدر الفعل الثلاثي المشهورة التي يكثر تداولها، كانت ذات سمة صوتية فيها كثير من الانسجام. فالكثير منها جاء على وزن : (فَعَل وفُعُول وفَعيل وفَعْلَة وفَعْلة وفَعَال، وفَعَالة وفُعْل وفُعْلة وفُعَال) ونرى أنّ أوزان المصادر الثلاثية الشائعة التي تتسم بعدم الانسجام كانت قليلة مثل : (فِعَال) و(فُعَل) الذي وسم بالقلة و (فِعَالة). (الزعبي، 1996، 33 – 82) أما الأوزان

القليلة الاستعمال والنادرة التداول فقد جاءت على صيغ مثل:(فعْلى وفَعْلى وفِعلى) وقد انتهت هذه المصادر بالمقطع الطويل المفتوح (لَى : Lā) ومما جاء من هذه الأوزان : (فِعل وفِعَل وفِعْلان وفِعلان وفَعْلان وفُعلان) ونلاحظ أن الوزنين الأوليين فيهما تَخَالُفٌ بين حركة الفاء والعين (الكسرة والفتحة) والمصادر الأخيرة ممّا جاء على وزن (فَعلان) انتهت بمقطع قصير مغلق بصامت (نُنْ nun).

وبقيّة المصادر القليلة التي لم نذكرها تنماز بكثرة مقاطعها وثقلها الصوتي. (المرجع السابق، 85 – 134)

ومن هذا العرض نستنتج أن بناء المصدر الثلاثي الشائع يغلب فيه انسجام الحركات إمّا بالمماثلة أو بتسكين العين، أو من طريق التخلص من المقطع الصوتي الأخير(ān) في بناء (فعلان) لأنه سيؤدي به في حالة إعرابه وتنوينه إلىانتهائه بمقطع تتماثل فيه الصوامت على نحوٍ من : نُنْ nun أو نِنْ nin

ومن ذلك نقول : إن ما جاء من الأسماء على وزن : (فُعَل) مُنع صرفه وجّره بالكسرة للتخلّصِ من الثقل الذي نلمسه نتيجةً لنمطٍ من تتابع الحركات المختلفة فيما لو صُرِف وجّر بالكسرة.

أما الصفة المشبهة فنرى في صيغتها التي تأتي على وزن (فَعِل) نوعاً من عدم الانسجام، حين تُصاغ من الفعل الثلاثي وفاقاً لضوابط معروفة، وقد حاول الناطقون التخلّص من عدم الانسجام بين حركات هذه الصيغة. وسنوضح ذلك بالأدلة الآتية :

1-تأتي الصفة على وزن (أفعل) قياساً من الفعل اللازم الذي على وزن (فَعِل) مثل أحمر وأعرج. وعندما جاءت الصفة المشبهة من هذا الفعل علىوزن (َعِل) مثل (شَعِث وحَدِب) وُصفت بالشذوذ. (الغلاييني، 1995، 1/ 186)

2-عندما تأتي الصفة المشبهة قياساً لازماً على وزن (فَعِل) – أي تأتي غير منسجمة الحركات– فإننا نميّز مسعى مُضاداً لهذه الحالة يتمثل بتسكين العين لتخفيف هذا التباين في الحركات ومثال ذلك (فَطِن) التي تسكّن عينها فتصير (فَطْن) وربما يتم التخلّص من صيغة (فَعِل) إلى صيغة فَعِيل بمطل الكسرة فتصير (فَطِين).

3-وقد تنشأ صيغة جديدة للصفة المشبهة، أساسُها مطل حركة الفاء مثل : حَذِر وضَجِر وطَرِب فتصير على وزن: حاذر وضاجر وطارب. وهو ما يُعبر عنه بالصفة التي تدل على الحدوث والتجدّد. وهو وزن لاشتقاق اسم الفاعل من الفعل الثلاثي. ولا نرى فيه ما يذكره النحاة من صفة التجدد والحدوث بمقدار ما يحقق انسجام الصيغة من حيث الحركات. وإلاّ فما صفة التجدد والحدوث، التي أفادتها الصفة المُشبَّهة في قولنا : طاهر القلب وناعم العيش؟ (المرجع السابق، 1 / 191)

ومن هنا نخلص – أيضا – إلى أنّ الناطقين حاولوا التخلّص من صيغة (فَعِل) الدالة على الصفة المشبهة ما أمكنهم ذلك من طريق إقحام الألف على بنية الصفة المشبهة، ونشوء ما يُعرف بوزن اسم الفاعل من الفعل الثلاثي، وهو تخلّص يؤيد ما سبق من القول في صيغة (فُعَل) التي جاءت عليها الأسماء الممنوعة من الصرف من حيث تخلصهم من تتابع الحركات المختلفة، ولهذا فليس بالمصادفة أن يقول النحاة إنّ عُمَر معدول عن عامر.

ما جاء على وزن (فَعَل)

ولدينا من هذا الوزن كلمة (سَحَر) وهو لفظ معدول على هذا الوزن، إذا أُريد به سَحَر يومٍ بعينه ولذلك يلازم الظرفيّة ولا ينصرف؛ لأنّه معدول عن الألف واللام وقياسه أن يُعرَّف بها، ولكنهم عرّفوه من طريق العلمية على وقت محدود. (السيوطي، د. ت، 1 / 106) وقد صار تعريفه عند النحاة مُشبهاً لتعريف العلمية، من جهة أنّه لم يُلفظ معه بمعرِّف. (ابن عقيل، 1995، 2 / 335)، ورأى بعضهم أن منعه الصرف لا يكون إلاّ إذا عُدل به عن الألف واللام، وصار يطلق على (سَحَر) يوم محدود. أما إنْ نُكِّر، فإنّه يُصرف لعدم تحقق العدل فيه. (المبّرد، 1994، 3 / 100)

والقول بعدل هذا اللفظ عن الألف واللام يمكن ألاّ يكون سبباً مقنعاً لمنعه من الصرف. ولهذا لا بدّ من النظر إلى الصيغة نفسها لعلّها تفصح عن شيء من أسباب منعها الصرف، ومن ثمّ فنحن مطالبون بتفسير منعها الصّرف إذ لم نرتضِ مسألة العدل.

وليس ببعيد أن نذهب إلى أن أصل استعمال هذه الكلمة كان بالصرف في جميع مواضعها التي ترد فيها، مع استنتاج أمرين في بنية هذه اللفظة يُؤديانِ إلى ثقلها على الألسنة **أولها** : أن وسطها حرف حلقيّ. **وثانيها** : أنّها تنتهي بالراء. وهو حرف مُكرّر من ناحية صوتية.

ومن المعروف – لدى النحاة السابقين – أن بناء عين المضارع مع ماضيه يكون في مواضع كثيرة يراوح بين الكسر والضم إلاّ إذا جاء عين الفعل أو لامه حرفاً حلقياً، فلا بّد حينئذٍ من فتح العين، وشذّ ما خالف هذه القاعدة. وقد مثل ابن جنّي لهذه الحالات بالأفعال (سَألَ يَسأل وسَعَر يَسْعَر وقَرَعَ يقرَع وسَحَل يَسْحل وسَبَحَ يَسبَح). (ابن جنّي، 1990، 2 / 145) ، ويذكر رمضان عبد التواب أن أصوات الحلق – إذا وقعت في مقطع واحد مع حركة العين– أثرت هذه الأصوات في تغيير حركة العين إلى فتحة بدلاً من الضمة والكسرة. وسبب هذا التحول أن اللسان في نطق الحروف الحلقية يُجذب إلى وراء مع بسط وتسطيح له، وهو وضعه في نطق الفتحة. (عبد التواب، 1997، 53) وهذا يدلُّ على أنّ وقوع صوت (الحاء) الحلقيّ في وسط كلمة (سَحَر) له أثر في منعها من الصرف – فيما أرى– لأنها توسم بأنها صوت احتكاكي حلقي مهموس مُرقّق. (الشايب، 1999، 190).

فمن الممكن بعد ذلك أن نقول : إننا بمنع لفظ (سَحَر) من الصرف نتخلص من الكسرة والتنوين وبذا يتحقق انسجام آخر هذه اللفظة بتحريكها بالفتحة بدلاً من الكسرة، ليصار إلى الانسجام بين الصوت الحلقي وما يتبعه من حركات أيضاً، ونتخلص أيضاً من اجتماع التكرار الناتج من صوت الراء وكسرته الإعرابية فيما لو صرف، أما إعرابه بالضمة في حال منعه من الصرف فيبدو أنّه خيار لا بّد منه بعد أن حُرِم اللفظ من الإعراب الكامل .

إننا ندرك بعد أن فسّرنا شيئاً من أثر البنية الصرفيّة والصوتية في الإعراب أن ثمة محاذير كثيرة تقف أمام تفسيرنا، وممّا يُمكن الإشارة إليه من هذه المحاذير :

أن لفظاً مثل: (نَهَر) كان الأولى به أن يُمنع من الصرف؛ لا شتماله على صوت حلقي وصوت مُكَرر في آخره. وهو يشابه لفظ (سحر) من هذه الناحية .

ويمكن القول- كذلك - إنّ ألفاظ الصفة المشبهة والمصادر والأسماء التي جاءت على وزن (فعْل) أو على أيّ وزن ليس فيه الانسجام الصوتي، كان يفترض أن يُمنع من الصرف. بناء على ما ذهبنا إليه من تفسيرات مشابهة.

إنّ مثل هذه الاعتراضات التي نستخلصها ونسجلها - هنا - لا تقف كثيراً في طريق منهج اتّخذناه لإيجاد بديل مناسب عن المشابهة بالفعل التي لا تُفسّر مسائل الممنوع من الصرف كثيراً؛ لأنّنا نميل إلى أنّ منع صرف الأسماء أمرٌ يعود إلى بنية الممنوع من الصرف وسياقاته التي يرد فيها، فضلاً عن وجود علاقة قويّة بين الممنوع من الصرف وبين الاسم المبنيّ مما يُوجب تلمّس أسباب المنع من الصرف في ضوء ما سبق.

ما جاء على وزن (فَعال)

رأينا في هذا الوزن أنّه من المواضع اللغويّة التي تظهر فيها العلاقة القوية بين منع الصرف والبناء. وقد اتضح في عرضنا لهذا الوزن أن فيه منهاجاً للهجات العربيّة يمكن تقسيمه على ثلاثة أقسام: (سيبويه، 1988، 3 / 277، 278).

أولهما : منهج الحجازيين الذين يبنون هذا الوزن. أي أنهم يتجاوزن مرحلة منع الصرف إلى بناء ما جاء على هذا الوزن.

وثانيهما : منهج التميميين الموافق للحجازيين في بناء ما جاء على هذا الوزن بشرط كونه منتهياً بحرف (الراء) فهم يتفقون معهم في بناء (وبارِ) و (ظفارِ).

وثالثهما : منهج قسم من التميميين أنفسهم في منع صرف ما جاء على صيغة (فَعال) في ضوء مخالفة الشرط الوارد في المنهج الثاني.

وفسّر النحاة منع صرف صيغة (فَعَالِ) عند التميميين بسبب من اجتماع العلميّة والتأنيث في هذه الصيغة. (الأستراباذي، د. ت، 1 / 109).

وقد كان تفسيرنا لبناء هذه الوزن على الكسر قائماً على مالمسناه من صعوبة مقطعية؛ لهذا بُني على الكسر لتقسيم المقطع الطويل المرفوض إلى قسمين، ومن ثَمَّ حُرِّك الصامت الأخير بالكسرة للمخالفة بين حركته والحركة الطويلة (الألف) .

ويبدو لي أن حرمان هذه الصيغة من التنوين جرى أولاً بمنعها منه. والمعروف لدى النحاة أن الكسرة لا تكون إعراباً إلاّ باقتران التنوين بها أو ما يقوم مقامه؛ لهذا لجأ التميميون إلى الخيارين الباقيين، وهما الضمة والفتحة بعد حذف التنوين والمنع من الصرف. على حين أبقى الحجازيون– ومن لفّ لفّهم – على حذف التنوين وإبقاء الكسرة ؛ رغبةً في توحيد حركة جميع ما جاء على وزن(فَعَال) من الأنماط اللغوية، وربما دفعهم إلى ذلك –أيضاً– صُعوبة مجيء الفتحة أو الضمة بعد الحركة الطويلة (الألف) في صيغة (فعالِ).

ويظهر لي أننا بحاجةٍ إلى دراسة شاملة لنهايات الكلمة العربيّة وبيان أثرها في البناء ومنع الاسم من الصرف. فربما تسفر هذه الدراسة عن نتائج تضيء جوانب كثيرة من أسباب البناء ومنع الصرف. وقد حاولنا ما استطعنا أن نقف على بعضها.

العلمية والتركيب

ويمكن لهذه الأعلام – أيضاً – أن تبيّن نوعاً من العلاقة بين البناء وبين المنع من الصرف والتّصرف الإعرابيّ الكامل، وسيتّضح ذلك من آراء النحاة في هذه الأعلام.

والتركيب المقصود بالدراسة –هنا– هو التركيب المزجي الذي يصير فيه الاسمان اسماً واحداً فتتحقّق الفرعية في الاسم؛ لأن التركيب فرع الإفراد فإذا انضم التعريف لهذا الاسم امتنع من الصرف كما يمتنع عند انضمام التعريف إلى التأنيث، ولهذا فهم يشبّهون منع صرف حَضرموت بلفظ حَمْدَة. (الجرجاني، 1982، 2 /1035)

والجزء الثاني من هذا المركب يحتمل كونه ممنوعاً من الصرف، أو يكون مضافاً إليه وبذلك يكون معرباً تامَّ الإعراب، أو يكون ناقصَ الإعراب. (الصبّان، 1997، 3/366 – 368).

ومن الثابت في المنهج النحوي، أن يكون التصرف الإعرابي الكامل مبنيّاً على عدم تركيب الاسمين، وأنهما يُشبهان المضاف والمضاف إليه. أما بناؤهما

فلثقل الاسم بسبب هذا التركيب، فلجأوا إلى تخفيفه من طريق البناء. (سبق تناول هذه الحالة في المبنيات)

أما المنع من الصرف فهي حالة قائمة على التشبيه. فقد عَدّ الجزء الأول من المركب حَشْواً والحركة الإعرابيّة لا تظهر في وسط الكلمة ولا بَد – إذاً – من ظهورها على جزئه الثاني الذي يشبه تاء التأنيث، كما مثلنا بلفظ حمدة. (ابن الوراق، 2002، 309، 310) والصحيح أن النحاة تنبّهوا إلى ضِيق ما وسموه بالفرعية ومشابهة الفعل، عندما بحثوا منع الصرف والبناء في هذه المركبات، لذلك أصّلوا لنا ما وسموه بالثقل في بنائها وإلى شيء كنّا قد ذهبنا إليه – وإن لم يبيّنوه على حقيقته – وهو علاقة تاء التأنيث بمنع الأسماء من الصرف من طريق تشبيه الجزء الثاني بما تلحقه تاء التأنيث فيُمنع من الصرف.

ويرى الحموز أنّ سبب بناء الأعلام المركبّة تركيباً مزجيّاً يعود إلى مسألة (التعادل) إذ المركب تركيباً مزجياً ثقيل، ومبعث الثقل هو جعل الاسمين اسماً واحداً والأصل الإفراد؛ لهذا يُصار مرّة إلى منعها من الصرف ومرّة أخرى إلى بنائها. (الحموز، 1991، 54، 57)

وربما يكون سبب منعها من الصرف يعود إلى أن هذا المركب لم يُستطعْ إلحاقُ تاءُ التأنيث به، فبقي مركباً ثقيلاً لذا راوحوا بين بنائه مرّة ومنعه من الصرف مرة أُخرى ليبقى في دائرة الخفّة التي ينشدونها.

3. 8 منهج القدماء والمحدثين في صيغ منتهى الجموع وكلمة (أشياء)

آثرنا دراسة صيغ منتهى الجموع وكلمة أشياء معاً، لأنه لم يتوافر لهما من الأسباب التي أدّت إلى منعها من الصرف مما مرّ، وكذا رغبتنا في إلقاء الضوء على شيء من مناهج المحدثين في دراسة هذين الموضعين، لنرى كيف تمّت المعالجة عند القدماء والمحدثين.

صيغ منتهى الجموع

تناول سيبويه سبب منع صرف منتهى الجموع ووَسَمها بما كان على مثـال: مَفَاعِل و مفاعيل. ويعود منعها الصرف –عنده– إلى الجمعيّة وكونها أتت على مثالٍ لا يأتي عليه المفرد؛ لذلك قلّ تمكّنها وبُعْدُها عن الأصل فأشبهت الفعل فـي عـدم التمكن. (سيبويه، 1988، 3 / 227) أي أن هذا الجمع باين المفرد مباينةً بعيـدة. (المبّرد، 1994، 3 / 327).

وعندما ذكر سيبويه ما يُشبه هذا الوزن مثل (صياقِلة) بين أنها معربة، وأن السبب يعود إلى التاء نفسها التي شُبِّه إلحاقها (بصياقِلة) بياء النسب عندما تلحق بألفاظ مثل : مدائن و مساجد فتؤدي إلى صرفها كذلك. (سيبويه، 1988، 228/3).

وذكر الأستراباذي، أن هذه التاء تقرّب اللفظ من وزن المفرد فتُكَسِّر من قوّة جمعيّته فلا يقوم مقامَ السببين. (الأستراباذي، د. ت، 1 / 120)

أما آراء المحدثين – في منع منتهى الجموع من الصرف– فيمكن إيجازهـا على النحو الآتي :

1–رأي إبراهيم مصطفى

يُفهم رأي إبراهيم مصطفى مما أصّله في باب الممنوع من الصرف بشـكل عام، وهو أن الأصل في العلم ألاّ ينوّن وإنما يجوز أن يلحقه التنوين، إذا كان فيـه معنى من معاني التنكير ولذلك مُنعت صيغة منتهى الجموع من الصّرف لأنه قُصـد بها الاستغراق، والدلالة على الإحاطة فأصبح فيها شـيءٌ مـن معنـى التعريـف. (مصطفى، إبراهيم، 1959، 192)

2–رأي محمد عرفة والجواري

رأى محمد عرفة أن تنوين هذه الصيغ يزيدها طولاً لذا منعوها من الصرّف. (يعقوب، إميل، 1992، 63) وكثرة حروف هذا الاسم – عند أحمـد الجـواري – تمنعه من التنوين. (الجواري، 1984، 119)

3–رأي عبد الفتاح الحموز

ليس جديداً أن نقول : إن الحموز اعتمد على التعادل ليكون سبباً لمنع صرف منتهى الجموع، لأن قِلّة استعمال هذه الجموع وكونها لا مفرد لها جعلها ثقيلةً لهـذا

صير إلى تخفيفها ومنعها الصرف، ليتم التعادل بين هذه الجموع وبين غيرها من أبنية التكسير التي تُعدّ خفيفةً. (الحموز، 1991، 55)

4-رأي إميل يعقوب

مال إلى رأي سيبويه السابق، ولكنه استدرك بقوله : " وعليه نرى أن التعليل بنطق العرب هو التعليل السليم الصحيح لا غيره ". (يعقوب، 1992، 63).

منع كلمة أشياء من الصّرف

إذا اكتفينا برأي فوزي الشايب في منع صرف أشياء، أمكن الوقوف على رأيه في الممنوع من الصرف بشكل عام، فهو وصل إلى أن السياق الذي ترد فيه الكلمة هو سبب منعها من الصرف حين ينشأ ثقلٌ مُعيّن، ومن الممكن أن تكون الخفة أو الثقل شيئاً اختيارياً.

وتوضيح رأيه في كلمة (أشياء) مبني على أنها تُمنع من الصرف، إذ ما وقعت في سياق صوتي فيه تتابع من المقاطع المتماثلة كما هو الحال في منعها في قوله تعالى : ﴿ لا تسألوا عن أشياءَ إن تُبدَ لكم تسؤكُم ﴾. (الشايب، 1996، 752، المائدة : 101) فتتابع الهمزة وبعدها التنوين ومن ثمّ مجيء المقطع نفسه بعده على نحو: (أشياءِنْ عِنْ) أدى إلى حذف التنوين أولاً ومن ثمّ المخالفة وإبدال الكسرة إلى فتحة، فصارت (أشياءَإن). (الشايب، 1996، 752)

وتُصرف كلمة (أشياء) إذا لم تقع في هذا السياق الصوتي كقول الشاعر :

جزى الله حبشياً بما قال أبؤساً　　　بما رام أشياءً بنا لا نرومها

ولكن إن اقتضى الوزن منعها الصرف مُنعت، للعلة السابقة في الآية الكريمة كما هو الحال في قول الشاعر :

فَمَا أشْياءُ نَشْرِيها بمالٍ　　　فإنْ نَفَقَتْ فأكْسَدُ ما تكُونُ

فلو نونت كلمة (أشياء) لانكسر وزن البيت، لذا جاءت غير منوّنة. (ابن منظور، 1990، 357/10، (نفق)، المرجع السابق، 756)

وقد اتّفق قسم من المحدثين على هذا التفسير زيادة على فوزي الشايب، نذكر منهم رمضان عبد التواب، (عبد التواب، 1997، 74، 75) وقال بذلك عفيف دمشقيّة ورجّح فوزي أن أول منْ قال بالتفسير السابق، هو عبد التواب (الشايب، 1996، 752) ومن نافلة القول أنّ منعها الصرف مسألة خلافيّة، فبعد اتفاق النحويين على منعها منه اختلفوا في السبب. فالكوفيون منعوها لانتهائها بألف التأنيث الممدودة أو تشبيهاً بما آخره همزة التأنيث. وعلى رأي البصريين منعت لاتصالها بألف التأنيث، لكن حدث فيها قلب مكاني فهي على وزن (لَفْعاء)، وعند أبي حاتم وزنها (أفعال) وكان يجب أن تتصرف. (الأنباري، 1961، 2 / 812 – 820)

وأغلب الظن أن منع صرف أشياء يعود إلى القياس الخاطئ، فربّما قاس الناطقون هذا المنع على ما جاء منتهياً بهمزة التأنيث، ولا يعني ذلك عدم قبول تفسير المحدثين السابق.

والصحيح أن هذه الآراء هي خلاصة مناهج المحدثين في دراسة الممنوع من الصرف، فمنها ما يُستمد من القديم كرأي إبراهيم مصطفى الذي يعدّ امتداداً لرأي السهيلي القاضي بأنّ سبب منع الصرف، هو صحة استغناء هذه الأسماء عن التنوين الذي هو علامة للانفصال، وإشعارٌ بأنّ الاسم غير مضاف إلى ما بعده ولا متصل به. (الشايب، 1996، 718).

أما الآراء الباقية ففيها استناد إلى مُعاينة الخفة والثقل، أمّا بالاستعمال أو بكثرة عدد حروف الممنوع من الصرف، لذلك تُمنع منتهى الجموع من الصّرف لتحقيق التعادل مع ما صُرف من الجموع نفسها، أو تُمنع رغبةً في عدم زيادة عدد حروف هذه الجموع مع معاينة توسيع علِة (التعادل) لتشمل أكبر قدر ممكن من تفسير الممنوع من الصرف ومواضعه.

وبعد، فإننا ننبه إلى أن جزءاً واسعاً من الاسم الممنوع من الصرف يعود إلى أصله من الجر بالكسرة بوسائل نحويّة وصرفية كدخول (أل) على الاسم أو إضافته، وبذلك يتحقق للممنوع من الصرف صفته الاسميّة الكاملة فينتفي الشبه بالفعل والفرعيّة التي وضحناها. (المبرّد، 1994، 3 / 313) والصحيح أن النحاة تنبهوا إلى أبعد من ذلك من حيث عود الجرّ إلى الممنوع منه، وهو ما يمكن وسمه

بمعارضات التشبيه زيادة على الإضافة و (أل) ومن تلك المعارضات : التصـــغير والتنكير وفقدان العلميّة أو الوصفية والتسمية – أحياناً– بلفظ الممنوع من الصرف. وهي مسائل لم تلقَ العناية الكافية في دراسات المحدثين ممن وقفوا علـــى مســـائل الممنوع من الصرف، وهي مما تحتاج إلى شيء من البحث المستقل، وليس للدراسة اهتمام بها، سوى ما رأينا قسماً منها يُعارض التشبيه بالفعل. (الثمـــانيني، 2002 ، 635، 657)

الفصل الرابع

التشبيه المُتبادل

4. 1 تبادُل التشبيه

كان التشبيه النّحوي في الفصل الثاني والثالث يتّجه من المُشبّه وينتهي عند المشبه به.

ورأينا أن نقطة البدء هي الاسم الذي يُشبَّهُ بالحرف فيُبْنى، ومقتضى ذلك أن يُشبَّه الحرفُ بالاسم المبني فيأخذ حكمه الأصل وهو (الإعراب) بعد ما أخذ منه الاسم البناء. ولكنّ الفكر النحوي منع انعكاس التشبيه أو تبادله؛ بحجة أن الاسم المبني حين شابه الحرفَ شابَهَهُ في أصل وضعه، وهو شيء ينفرد به. والحرف حين يُشبه الاسم فإنه يشابهه في شيء لا يخصّه وحده بل يشاركه الفعلُ في هذا الأصل. وأمر آخر أن الاسم استحقّ الإعراب؛ لأنه يقع مواقع مختلفة من التركيب، ولا تتماز هذه المواقع إلاّ بالإعراب، وهو أمر لم يجرِ للحرف فلم يكن به حاجةٌ إلى الإعراب. (ابن عقيل، 1995، 1 / 34، 35).

فنحن – إذاً– أمام حالة من التشبيه لا تنعكس للأسباب التي ذُكرت، طرفها الأول الاسم وطرفها الثاني الحرف الذي هو مبني في أصل وضعه.

ويُشْبه الاسمُ الفعل فيُمنَع من الصرف، وكان الأصل أن يُشبّه الفعل بالاسم ولكنّ ذلك لم يحدث، لأن الاسم تطفل على ما هو من خواص الفعل وسماته التي تميّزه (أي صيرورته فرعاً من جهتين). وكأنّ ما سبق أن بيّناه في مسألة (المتحوّل والثابت) يصلح لتفسير عدم انعكاس التشبيه؛ لأن المتحوّل عن أصل يُشبَّه بالثابت على أصله الذي يستحقّه ولا يحافظ الاسم على تلك السّمة دائماً، بل نرى ناتج التشبيه يعمّ الطرفين حين يُشبّه الاسم بالفعل مرّة أخرى، فيأخذ العمل الإعرابي منه فيصير الاسم عاملاً كالفعل. ومن ثمّ يعود الفعل ليأخذ ميزة الاسم القوية وهي (الإعراب) فُيعرب. أي أن التشبيه، ينعكس أو كما يقول النحاة : يصير الأصل فرعاً والفرع أصلاً.

وقد عمّ هذا التبادل من التشبيه إعراب الفعل وبنائه وعمل المشتقات والمصادر وأسماء الأفعال وهو ما أفردنا له هذا الفصل، لنبيّن أصول التشبيه المنْعكس وطرائقه واختلاف النحاة في مسائله.

4. 2 بناء الفعل وإعرابه

لم تكن حالات بناء الفعل وإعرابه موضع اتّفاق بين المذاهب النحويّة المختلفة، نتيجةً لاختلاف الأصول التي قرّت في الدرس النحوي وانعكست في تفسير حالات بناء الفعل أو إعرابه. وربّما نجد خلافاً بين اتباع المذهب الواحد في أصول البناء والإعراب.

بناء الفعل الماضي

بيّنا في الفصل الثاني أصل الإعراب والبناء، عند الكوفيين والبصريين، فاتّضح أن الإعراب أصل في الأسماء والأفعال عند الكوفيّة، وأنه أصل في الأسماء وفرع في الأفعال عند البصرية. وكان مجيء الفعل الماضي مبنيّاً يوافق الأصول البصرية ويخالف الأصول الكوفية.

ولا تبدو مسألة بناء الفعل الماضي موضع اتّفاق بين الكوفيّة أنفسهم. فالمشهور من رأيهم أنّه بُنى لمّا لم تدخلْه المعاني المختلفة، ولا الأزمنة الطويلة، بعكس الفعل المضارع. وبهذا يختلفون عن البصريين الذين يرون أنّه بُني على الأصل. (الزجاجي، 1996، 80، العكبري، 1992، 87) ولكن رواية الزجاجي تظهر من ناحية أخرى أن أصل (الإعراب) للاسم والفعل فرع عليه. مما يعني أنّها مسألة خلافيّة بين الكوفيين.(الجبالي، 1995، 101، 102).

فعل الأمر

يرى البصريون أن فعل الأمر مبني على الأصل. أما الكوفيون فيرون أنّه معرب، ويستندون على الحجج الآتية :

1- الإعراب أصل في الأسماء والأفعال، والقراءات القرآنية تؤيّد إعرابه، فقد ورد معرباً مجزوماً في قراءة زيد بن ثابت في قوله تعالى : ﴿ فبذلك فلْيفرَحوْا ﴾. فقد قُرئ :(فلْتفرَحوا) وقرأ أُبيّ : (فافرَحوا). (الفراء، د. ت، 2

/ 469، يونس : 58) فالأصل هو وجود اللام في أمر المخاطب المواجـه ، ولكنّه يُحذف لكثرة الأمر في كلامهم.

2-وهو معرب مجزوم حملاً على النهي؛ لأنهم يحملون الشيء على ضدّه، كمـا يحملونه على نظيره. ففعل الأمر في قولنا : افعلْ. مُعربٌ حمـلاً لـه علـى إعراب الفعل المضارع في قولنا : لا تفعلْ. وقد نقض أبو البركات الأنباري آراء الكوفيين بحجج وأقاويل كثيرة. (الأنبـاري، 1961، 2 / 524 – 549) ومع هذا فإنّ النظر الكوفي أفرز أمرين جديرين بالعناية، حين فسروا إعراب فعل الأمر بمقارنته بإعراب الفعل المضارع.

أولها: تشبيههم إعراب فعل الأمر الصحيح، بالفعل المضارع الصحيح فـي حالـة النفي وقطع الحركة عنه (جزمه) لأننا نلمح شيئاً مـن التشـابه المعنـوي بينهما، حين يؤدي كلُّ واحد منهما معنى (الطلب) ممّا اقتضى تسكين آخر كل منهما : (اضربْ يقابل لا تَضربْ).

وكذلك شبّهوا جزم آخر فعل الأمر المعتل الآخر بجزم آخر الفعل المضارع. (المرجع السابق، 2 / 541) وهو تشبيه صحيح – فيما نرى – لأن ما يحدث في الحالتين هو تقصير الحركة الطويلة سواء أكان الفعلُ معتلاً بالألف أو بالياء أو بالواو على نحو من :

ادنو : idnū< > ادنُ idnu >

يدنو : yadnū > لم يدنُ lam yadnu

وهذا ما يسميه المحدثون : الاجتزاء بالحركة القصيرة من الحركة الطويلـة. (المساعفة، خالد، 1999، 51 – 53)

وثانيها : ذهابهم إلى أنّ فعل الأمر مُقتطع من الفعل المضارع في حال الجـزم : (لتضربْ) حُذفت اللام وحرف المضارعة، ومن ثَمّ جيء بهمزة الوصل. (الأنباري،1961,2، 528 / 528).

وذكر الأستراباذي، أنّه مبني؛ لزوال المشابهة بسـببٍ مـن حـذف حـرف المضارعة. (الأستراباذي، د. ت، 3 / 88)

إعراب الفعل المضارع وبناؤه

أطلق النحاةُ مصطلح : (المضارع) علماً على الفعل الذي يدل على الحال أو على الاستقبال، لينضم بذلك إلى أبواب نحويّة سُميت بدلالات التشبيه النحوي وهي : الأحرف المشبهة بالفعل، والصفة المشبهة باسم الفاعل. وقد رجّحنا في الفصل الأوّل أن تكون تسمية الفعل المضارع من وضع سيبويه أو من عايشه في تلك الفترة الزمنيّة.

وهي تسمية أثار بعض من المحدثين اعتراضات عليها، منها أنها لا تحمل قيمة وظيفيّة؛ لأنها تعتمد التشابه اللفظي والمعنوي بين الفعل المضارع واسم الفاعل، فهي تسمية بصريّة شكليّة رضي بها البصريون، وانصرفوا عن المشابهة الحقيقيّة بين المضارع واسم الفاعل، من حيث كون كل واحد منهما حدثاً يقترن بزمنٍ ما. (السامرائي، إبراهيم، 1983، 35) وهو اعتراض ليس صحيحاً البتة فيما نظنُّ؛ لأن البصريين وضّحوا التشبيه الحاصل بين المضارع واسم الفاعل، من ناحية لفظيّة ومعنويّة.

إعراب الفعل المضارع

ظهر أن الكوفيين قالوا بإعراب المضارع أصالةً مثل الاسم؛ لأن كليهما مما تتوارد عليه المعاني المختلفة، فالاسم يكون فاعلاً ومفعولاً، وبالإعراب تتماز هذه الحالات. وكذلك فإنّ إعراب الفعل المضارع يميّز المعاني المختلفة، ففي قولنا : لا تأكلِ السمكَ وتشرب اللبن. يحتمل المعنى وجوهاً، فإذا نصبنا الفعل المضارع (تشربَ) فهو نهي عن الجمع بينهما، وبالجزم نهي عنهما مطلقاً، وبالرفع نهي عن الأول، وإباحة للثاني. (السيوطي، د. ت، 1 / 63).

وقد أورد الزجاجي نصاً آخر احتجّ فيه للكوفيين، فيما ذهبوا إليه من إعراب المضارع. وهو نصٌّ يشي عندهم بإمكان تشبيه إعرابه بإعراب اسم الفاعل. وهي حالات من التشبيه غريبة في نظرية التشبيه النحوي، لمناقضة ما هو شائع عنهم في إعراب الفعل المضارع.

وملخص تشبيهم هذا أن الفعل وقع بين حروف المعاني والأسماء فأشبه (ليت) بعدم لزوم المعنى؛ لأن زوال التمني ينتج عنه زوال (ليت). وأشبه الاسم بوقوعه على دائم الفعل ولهذا رُفع الفعل ونُصب، ولم يُخفض لقصور مشابهته عن الاسم، وخُصّ بالجزم وترك التنوين، لمشابهته حروف المعاني. وعقّب الزجاجي بقوله : إنّه مذهب البصريين بعينه، وهو قول سيبويه وجمع البصريين؛ وإن كان بغير ألفاظهم. (الزجاجي، 1996، 82) والصحيح أن هذا الرأي يحمل طابعاً تلفيقياً، فليس ما ذكره رأي البصريين بعينه لأن البصريين يرون أن الفعل إذا لم يُعرب، جاء على الأصل ولم يشابه الاسم، وليس لأنه أشبه حروف المعاني. فالظاهر من هذا الرأي أن إعراب الفعل المضارع حُمل على توسّطه بين ثبات دلالة اسم الفاعل على ما وسموه بـ : (دائم الفعل) وعدم ثبات الدلالة المعنويّة للحروف.

ومن الآراء الغريبة في تفسير إعراب الفعل المضارع ما طالعنا به السهيلي. فهو يرجع إعرابه إلى تضمنه معنى الاسم. إذ الهمزة تدل على المتكلم والتاء على المخاطب والياء على الغائب " فلما تضمن معنى الاسم ضارع الاسم فأُعرب كما أنّ الاسم إذا تضمن معنى الحرف بُني. (السهيلي، 1984، 68، 69) وغرابة هذا الرأي تأتي من ناحيتينِ :

أولاهما :أن المشهور عند القدماء أن تكون حروف المضارعة سبباً لرفع الفعل المضارع، لا استحقاقه لجملة الإعراب على الإطلاق.

والظاهر أن ما ذهب إليه محقق الكتاب صحيح، حين ذكر أن السهيلي قد نقل توجيه الكسائي من الرفع إلى الإعراب؛ حتى يسلم من الاعتراض عليه. (المرجع السابق، 69،هامش1)

وثانيتهما : أن المُتعارف عليه أن يكون التضمُّن سبباً يُفسَّر به بناء الاسم، حين يتضمّن اسمٌ ما معنى حرفٍ فيبنى – وبدرجة أقل – حين تتضمّن بعضُ الحروف معاني الأفعال فتعمل عملها كحال النواسخ الحرفيّة.

ومن هنا نرى أن مقولة التضمُّن ابتدأت بتفسير الاسم المبني، وامتدت لتفسير إعراب الفعل المضارع دون باقي الأفعال، واتّسعت أكثر فصرنا نرى آثارها القوية

في تفسير تضمن الأفعال اللاّزمة للأفعال المتعديّة والعكس، وكذلك تضمّن حرف الجرّ لمعنى حرف جر آخر.

أوجه الشبه بين الفعل المضارع واسم الفاعل

رضي البصريون بتشبيه الفعل المضارع باسم الفاعل؛ لأن أصولهم تحتّم أن يكون لإعراب الفعل سببٌ لمخالفته أصل البناء الذي تستحقه الأفعال. وقد أصابوا فيما ذهبوا إليه من هذا التشبيه؛ وذلك لسلوك الفعل المضارع واسم الفاعل مسلكاً قريباً من بعضهما في كثير من الظواهر والتراكيب اللغويّة، ولاأدلّ على تقاربهما، من ذهاب الكوفيين إلى تسمية اسم الفاعل بالفعل الدائم، وجعله قسيماً للماضي والمضارع.

وقد حصر الأنباري وجوه الشبه في خمسة مواضع على النحو الآتي : (الأنباري، أبو البركات، 1957، 24 – 27):

1- يتخصص الفعل المضارع بعد شياع. فقولنا : (يقوم) يدل على الحال والاستقبال (زمن غير مُقيَّد) فإذا دخلت عليه (السيْن أو سوف) اختصّ بالاستقبال، ويتخصصُ الاسم بعد شياع، كقولنا في (رجل) : الرجل.

2- دخول لام الابتداء على الفعل المضارع، وهو حرف مختصّ بالدخول على الاسم كقولنا: إن زيداً لقائم. وإنّ زيداً ليقومُ.

3- يدل المضارع على الحال والاستقبال، مثلما يدل الاسم بلفظ واحد على مسميات مختلفة، كالعين تطلق على العين الباصرة وعلى عين الماء وغيرها.

4- يكون الفعل المضارع صفةً وكذا الاسم في قولنا : مررتُ برجل يضرب أو ضاربٍ.

5- يجري الفعل المضارع على اسم الفاعل في حركاته وسكناته فالفعل: (يَضْرِب) يشبه اسم الفاعل (ضَارِب) من هذه الناحية ولهذا السبب، أُعمل اسم الفاعل عمل الفعل، واستحق الفعل المضارع جملة الإعراب (الرفع والنصب والجزم) ولكل نوع من هذه الأنواع عامل يختصّ به.

هذه خلاصة النظرية البصريّة في المشابهة بين الفعل المضارع، والاسم على عمومه وخصوصه. وقد خضعت لتعديلات مختلفة، ابتداءً من زمن سيبويه والمبّرد، حتى وصلت إلى ما هي عليه ممّا سبق.

وكان سيبويه قد أشار إلى وجهين من الشبه هما : دخول لام لابتداء عليهما والتخصيص في الموضعين الأول والثاني. وقد أهمل المشابهة اللفظيّة في الموضع الخامس، فبدا للنحاة – فيما بعده – أن المشابهة المعنويّة لا تكتمل إلاّ بالمشابهة اللفظيّة. (سيبويه، 1988،/ 14) وأمر آخر نلمسه أنّ وقوع الفعل المضارع موقع اسم الفاعل مستفادٌ من قول سيبويه بدخول لام الابتداء على الاثنين لأن النحاة ذكروا – فيما بعد– من وجوه الشبه : (الوقوع موقع الاسم) ومن ذلك أنّ المبرد ذكر معنى المضارعة الاصطلاحي بقوله : ((ومعنى المضارعة : أنها – أي الأفعال المضارعة – تقع في مواقعها وتؤدي معانيها)). (المبّرد، 1994، 80/4) وهو يقصد وقوعها موقع أسماء الأفعال. ولسوف نرى أن (الموقعيّة) هذه تُغني عن قول النحاة بمشابهه الفعل المضارع لاسم الفاعل لوقوعهما صفةً، أو لوقوع الاسم والفعل المضارع أخباراً. (العيني، 1990، 50، 51)

وقد استفاد النحاة البصريون من هذه الوجوه، في تبيان حقيقة البناء في الباقي من الأفعال. فعندهم أن فعل الأمر لم يشابه الاسم البتة، ومقتضى ذلك أن يبقى مبنياً على الأصل من السكون. ويتوسّط الفعل الماضي بين فعل الأمر وبين المضارع، فيُمّيز عن فعل الأمر ببنائه على الحركة، ويُحرم من الإعراب الذي استحقه المضارع؛ لأن الفعل الماضي يشابه – أيضاً – اسم الفاعل مشابهة ناقصة بوقوعه موقعه، كقولنا : زيد قام بدلاً من قائم. ويكون كذلك صفةً نحو : مررت برجلٍ قام بدلاً من قائم. ويُشبه المضارع بوقوعه موقعه في الجزاء كقولنا: إن قُمتَ قمتُ. (سيبويه، 1988، 1 / 16، المبرد، 1994، 2 / 2، 3) ويشبهه في وقوعه صلة وخبراً. (النحوي، الجليس، 1994، 58) ويجب التنبيه إلى أن ما سبق من وجوه المشابهة بين الفعل المضارع واسم الفاعل، أفادت البصريين ليس في تسويغ إعراب الفعل المضارع، وحالات بناء الماضي والأمر وحسب، وإنما قادتهم إلى تفسير

حالات إعراب الفعل المضارع المختلفة، وهي حالات أوجدت مزيداً من الفوارق والخلاف بينهم وبين الكوفيين من جهة ثانية.

وهذا يدفعنا إلى المقارنة بين آرائهم السابقة قبل الخوض في تفاصيل حالات إعراب الفعل المضارع، وكذا يدفعنا إلى مناقشة آراء القدماء والمحدثين في تلكم الوجوه التي أصلها البصريون.

مقارنة ونقد

يظهر من الآراء السابقة أن الكوفيين كانوا وفيين لأصلهم في الأعراب والبناء، فأصل الأسماء والأفعال الإعرابُ. وعندما واجههم فعل الأمر بحالاته المختلفة مالوا إلى تفسيره بمقارنته بالفعل المضارع. فكانت نتيجة مقارنتهم، أنّه مُقتطع من المضارع (أي حالة تشبه التّوالد) ومن غير المعقول أن يكون مبنياً وهو مقتطع منه. ومن اللاّفت – هنا- أنّ أبا البركات الأنباري دحض كلّ محاولاتهم لتشبيه فعل الأمر بالفعل المضارع، وهو منهج غير صحيح لأن أصلهم في الإعراب يسمح لهم بتلك المقارنة. وكنا قد ذكرنا أن جزم الفعل المضارع – في حال انتهائه بحرف صحيح أو حرف علّة – يُشبه الحالة التي تطرأ على فعل الأمر، فحالة التشبيه – هنا – تقع بين (فعل وفعل) وهو أمر صحيح فيما نراه.

أما بناء الفعل الماضي فإنّه يُفسّر في ضوء عدم توارد المعاني المختلفة عليه، وكذا بسبب من زمنه المختص بالماضي. وهو تفسير يخالف ما عند البصريين الذين يجعلونه متوسطاً بين فعل الأمر والفعل المضارع الذي شابه الاسم المعرب؛ أي أنه بُني للمشابهة الناقصة بالاسم، وهذا يعني أنهم شبهوا الفعل بالاسم.

وقد انتقد بعض القدماء والمحدثين وجوه الشّبه بين الفعل المضارع واسم الفاعل.

فأبو علي الفارسي لم يرتضِ من تلك المشابهة التي أصلها البصريون إلاّ العموم والاختصاص: (تخصيص المضارع بالسين وسوف وتخصيص الاسم بأل) وأضرب عن الوجوه الباقية، وعلى رأسها المشابهة اللفظيّة في الحركات والسكنات. (الجرجاني، 1982، / 117، 118).

وجاء ابن أبي الربيع لينقض وجه دخول لام الابتداء على اسم الفاعل والفعل المضارع، ليبطل بذلك وجهاً أخر من الشبه بينهما، ويعلّل ذلك بقوله :((وليس قول من يقول إنّ دخول اللاّم سبب في دخول الإعراب بأولى ممّن يقول: إن دخول الإعراب سبب في دخول اللام لما ذكرته)). (الإشبيلي، ابن أبي الربيع، 1986، 1 / 227، 228).

وعلى الرغم من وجاهة هذا الرأي لاحتمال أن تكون (اللاّم) قد دخلت بعد حصول المشابهة وليس قبلها، إلاّ أننا نرى من الصعب إبطال هذا الوجه من الشّبه لمجرد الشّك بدخول (اللاّم) أكان قبل الإعراب أم بعده ؟ لأن الفعل المضارع يُعرب حتى لو لم يتوافر هذا الوجه من الشبه فيه. وربّما كان الدافعُ لإبطال وجه الشبه السابق هو تأثّر النحاة بفكرة الأصل والفرع، فهم يرون أنّ دخول (اللاّم) استحقاق أصل لاسم الفاعل.

وقد انبرى الخوارزمي إلى إبطال المشابهة بين إعراب المضارع واسم الفاعل. فلو حصلت هذه المشابهة بينهما – في رأيه – لأدّتْ إلى كون إعراب المضارع مؤخّراً عن إعراب الاسم، وهذا ليس بصحيح لأن الاسم يُعرب في حال تركيبه، والمضارع يُعرب في حال الإفراد، وحالة التركيب مؤخرة عن الإفراد من ناحية عقليّة. (الخوارزمي، 1998، 1 / 203)

ويمكن لنا ألاّ نقبل بهذا النقض؛ لأنه مبني على مُقدمات وتأصيلات منطقيّة لا تناسب دراسة الظاهرة اللغويّة، وسهولة البيان والوضوح التي تتسم بها نظريّة التشبيه النحوي.

ويحاول ابن مالك – في أحد رأييه – التوفيق بين رأي البصريين والكوفيين، فيذكر أنّ الشبه يَعْرض للمضارع بعد التركيب، إذ تتوارد عليه المعاني المختلفة التي تتوارد على الاسم.

ولكون الاسم لا يستغني عن الإعراب – بسبب هذه المعاني – والمضارعُ يستغني عن الإعراب – لصحّة إحلال الاسم مكانه– جُعل الإعراب في الاسم أصلاً، وفي الفعل المضارع فرعاً. (السيوطي، د. ت، 1 / 73)

ويذهب في أخر المطاف إلى أنّ العلة التي أوجبت إعراب المضـــارع هـــي نفسها التي توجب إعراب الفعل الماضي، إذ ليستْ وجوه الشبه بين الفعل الماضـــي والاسم بأقلّ منها بين المضارع والاسم. (العمراوي، 1995، 137، 138).

إنّ ما ذكره ابن مالك من كون الإعراب سمة تركيبيّة أمـــر صـــحيح يقبلــه المنطق اللغوي، ولكن قوله بأن الإعراب فرع في الفعل المضارع لأن الاسم يحــلُ مكانه، فليس بالأمر المقبول لأن العناصر اللغويّة التي تحلّ مكان بعضـــها وتـــؤدي معنىً متقارباً يجب أن تكون متشابهة في الأصل، حتى يصحّ هذا الإحـــلال فلـــيس إثبات الفرعية حاصلة بما ذهب إليه.

ويمكن أن يُقْتصَر على فرعيّة الإعراب في الفعل المضارع وإثباتها فيه، من طريق فرعيّة الإعراب نفسها في الأفعال على عمومها.

إن جميع ما ذُكر من وجوه الشبه (المعنويّة) كانت – أيضاً – موضع انتقاد عند المحدثين، خاصة مهدي المخزومي الذي استخلص نتيجةً خـــالف بهـــا إجمـــاع النحويين.

فعنده أن المشابهة التي ذكرها سيبويه والبصـــريون ليســـت صـــحيحة؛ لأن إعراب المضارع – بوقوعه موقع الاسم– ليس صحيحاً لأن الذي يقع خبـــراً فـــي جملة : زيد يقول ذاك. ليس الفعل وحدَه وإنما الجملةُ، والجملةُ يُخبر بهـــا ويُنعـــت، وتقع حالاً ومفعولاً. وما فكرة المشابهة إلاّ إيمان بفكرة العامل، والانخـــداع بـــالتغيُّر اللفظي.

وانتهى إلى رأيه القاضي بأنّ الاسم هو المعرب، وأن الفعل مبنـــي بجميـــع أقسامه وبذلك خالف – فيما أرى – إجماع النحاة. (المخزومي، 1986، 130).

والظاهر أن ما دفعه إلى هذا الرأي هو رغبته في نفي أثر العوامل وإحداثها التأثير في معمولاتها، وهو أمر كان بحاجةٍ إليه لأنّه وجّه حـــالات إعـــراب الفعـــل المضارع وفاقاً لمسألة الدلالة الزمنية، وجعل الحركات التـــي تظهـــر علـــى آخـــر المضارع دالةً على زمن الفعل وليست أثراً من آثار العامل النحوي.

أما الشّق الثاني من المشابهة بين المضارع واسم الفاعل – وهو ما عبّر عنه النحاة بالمجاراة اللفظيّة أو (الموازنة) في الحركات والسكنات – فقد كان هو الآخر

موضع نقد شديد من علماء اللغة المحدثين، ونذكر منهم – اختصاراً – إبراهيم السامرائي ومحمد حسن عوّاد.

فرأي السامرائي مبنيّ على أن تلك المجاراة غير صحيحة، وأنّ دافع البصريين إليها هو رغبتهم في تفسير الإعراب والعمل النحوي. (السامرائي، 1983، 35، 36)

أما محمد حسن عوّاد، فقد تابعَ رأي السامرائي وتوسّع في إبطال المشابهة (الموازنة) بأدلّة كثيرة نذكر منها : (عوّاد، 1983، 26 – 29، 31 – 33)

1- الموازنة التي عقدها النحاة بين الفعل المضارع واسم الفاعل شكليّة لا قيمة لها، لأن تعويلهم في المجاراة قائم على اللفظ وهي مجاراة مُنْتَقَضَة كما يظهر من قولنا: (خَارِج ويخْرُج) لأنّ الضمة لا تقابل الكسرة. ولو كانت المجاراة بمعنى: (تماثل الحركات أو تقابلها) فإنّها مُنْتَقَضة أيضاً؛ لأن اسم الفاعل إذا كان صلةَ (أل) عمل مطلقاً، فإن عمل بمعنى الماضي فلا مُجاراة بينه وبين الفعل المضارع.

2- والمجاراة التي ذكر بعضُ النحويين أنّها مجاراة (عروضيّة) لا (تصريفيّة) مُنْتَقَضةٌ أيضاً؛ لأن اسم الفاعل (قائم) مؤلف من سببينِ خفيفين (في حال الوقف) على حين يتألف الفعل المضارع (يقومُ) في حال الوقف عليه من : مُتَحَرِّك وسبب خفيف، ومقطع بين القصير والطويل. وفي حال الوصل يتألف اسم الفاعل (قائمٌ) من سبب خفيف ووتد مجموع، خلافاً ليقوم المؤلَّف من وتد مجموع ومتحرِّك واحد.

ومن المناسب ذكره أن عوّاداً نفى المشابهة المعنوية أيضاً. (عواد، 1983، 34، 35، 53 – 55)

خلاصة

يمكن بعد عرض آراء القدماء والمحدثين – في موضوع مشابهة الفعل المضارع لاسم الفاعل – أن نُسجّل الخلاصة الآتية: أن النحاة البصريين كانوا مُوفّقينَ حين عقدوا الصلة بين الفعل المضارع واسم الفاعل؛ لأن هناك تشابهاً ملموساً بينهما سواء أكان ذلك في خصائصهما اللفظيّة أم في الخصائص المعنوية،

وما ذهابُ الكوفيين إلى عدّ اسم الفاعل فعلاً دائماً إلاّ حقيقة لا يمكن نكرانها في قوّة الشبه تلك، وليس المطلوب من التشبيه النحوي أن يصل المتشابهان إلى حدّ التطابق.

وليس رأي إبراهيم السامرائي والمخزومي بالمقبول، في ذهابهما إلى أنّ اشتغال البصريين بإيجاد الشبه بين المضارع واسم الفاعل كان نتيجة لجريهم وراء العامل والعمل النحوي.

فقد رأينا النحاة جروا وراء تلك المشابهة في باب البناء، وأصّلوا قواعد مُحكمةً في تشبيه الاسم بالحرف ولم يكن ناتج المشابهة هناك قواعد في العمل النحوي وفي نظريّة العامل، بقدر ما أفرزوا خصائص شكليّة ومعنويّة خاصة بالاسم المبني، وحين أجروا بحثهم في المشابهة بين المضارع واسم الفاعل استخلصوا نتائج قيّمة – ستظهر في القابل من البحث – في زمن الفعل وصفة الحدوث في الأسماء، زيادةً على لمح خصائص تركيبيّة جديدة مثل، جواز عطف المضارع واسم الفاعل على بعضهما البعض، وصحة إحلال أحدهما مكان الآخر وما أشبه.

أما رأي محمد حسن عوّاد – في إبطال المشابهة– فهو يدل على تتبعٍ لجذور هذه المسألة. ولكنّنا نجد مخالفته أولى من متابعة رأيه؛ لأنه يريد من تلك المشابهة أن تكون كاملة في مستوى يصعب تحققه بين المتشابهات؛ لأن من قواعد التشبيه النحوي الأصيلة لدى النحاة ذهابهم إلى أن العرب تحمل الشيء على الشيء، مع حصول أدنى (تناسب) بينهما، وأن الشيء إذا أشبه الشيء من جهة، فلا بدّ أن يفارقه من جهات أخرى ولولا تلك المفارقة لكان إيّاه. وما أشبه هذه القواعد التي فرّقوا بوساطتها بين المتشابهات اللغويّة ممّا بحثناه في الفصل الأوّل، ووضّحنا قواعده.

وأمر آخر أن نفي المشابهة اللفظيّة والمعنويّة، تُبقِي مسألة عمل اسم الفاعل وغيره من المشتقات مُعلّقةً. إذ كيف نفسر إعمالها عمل الفعل وهي غير عاملة في أصل وضعها ؟ فلا يبقى لنا بعد ذلك إلاّ القول : بأنّ عمل اسم الفاعل كان بسبب من رائحة الفعل، كما يذكر عواد. (عواد، 1983، 54) فلماذا – إذاً – تكون ثمة رائحة فعليّة في اسم الفاعل تجوّز إعماله ولا يكون ثمة أدنى تشابه بين الفعل المضارع واسم الفاعل، بحيث يسهل تفسير إعراب الفعل وإعمال الاسم ؟

وممّا يجعلنا نقبل بآراء القدماء في مسألة مشابهة الفعل المضارع واسم الفاعل، أنّ عملهم هذا قريبٌ من البحث اللغوي الذي يتكيء على مقارنة الظاهرة اللغويّة بظاهرة لغويّة مُشابهة. وهو منهج ليس بالبعيد عمّا هو شائع في الدراسات اللغويّة الحديثة.

حالات إعراب الفعل المضارع

تُعدّ حالات إعراب الفعل المضارع المختلفة، وقيامها على التشبيه النحويّ، مَدًّا لفكرة التشبيه بين الفعل المضارع واسم الفاعل. أيّ أن حالات التشبيه النحوي – هنا – تتميم للمشابهة السابقة. وفيما يأتي تفصيل هذه الحالات.

رفع الفعل المضارع

إنّ مسألة العامل في رفع الفعل المضارع من مواضع الخلاف بين الكوفيّة والبصريّة، وجذور هذا الخلاف يمتد إلى التشبيه الذي عرضناه سابقاً، فعلى الرغم من سهولة تفسير الكوفيين لمسألة رفع الفعل المضارع إلاّ أن رأي البصريين أقدرُ على تناول الظاهرة اللغوية في سياقاتها المختلفة والنفاذ إلى الاقترانات الشبهيّة بين كَلِم اللّغة.

فقد فسر النحاة البصريون إعراب المضارع، بسبب من وجوه الشبه الكثيرة التي أصّلوها بينه وبين الاسم (اسم الفاعل في الغالب) ولكنّهم حين رغبوا في تفسير حالات الإعراب المختلفة، اتكأوا على وجهٍ واحد منها في كثير من الأحيان، وهو صحة وقوع الفعل المضارع موقع الاسم. وهو تفسير جهر به سيبويه في بابه الموسوم بـ: ((هذا باب وجه دخول الرفع في هذه الأفعال المضارعة للأسماء)) حين قال: ((اعلم أنّها إذا كانت في موضع اسم مبتدأ، أو موضع اسمٍ بُني على مبتدأ أو في موضع اسم مرفوع غير المبتدأ ولا مبني على مبتدأ، أو في موضع اسمٍ مجرور أو منصوب، فإنّها مرتفعة، وكينونتها في هذه المواضع ألزمتها الرفع، وهي سبب دخول الرفع فيها)). (سيبويه، 1988، 3 / 9، 10)

ولم ينس سيبويه توضيح حالتي الإعراب الباقيتين: (النصب والجزم) فعنده أنّ الموقعية تلك تُوجب الإعراب والرفع ما لم تدخل العوامل اللفظيّة؛ لأن عوامل الأفعال تختلف عن عوامل الأسماء. (المرجع السابق، 3 / 10)

وسمح هذا الأصل للنحاة بتشبيه عامل الرفع في الفعل المضارع بعامل الرفع في المبتدأ إذ إنّ كليهما من العوامل المعنويّة. (الأردبيلي، 1990، 137).

وقد توسّع النحاة البصريون في تلك الموقعيّة، وجرّدوا لها ثلاث حالاتٍ هي: (ابن الورّاق، 2002، 153)

1- أن يقع الفعل المضارع وحده موقع الاسم، كقولنا: زيد يقوم.

2- أن يقع مع غيره، كقولنا: أريد أن تذهب.

3- لا يقع بنفسه ولا مع غيره، وذلك حاصل في جملة الشرط والنفي كقولنا: إنْ تأتني آتك. وقولنا: لم يَقُم زيدٌ.

وقد استحق الفعل المضارع حالات إعرابه المختلفة، على حسب هذه الموقعيّة وقوّتها، إذ أُعْطي الرفْع بموقعه الأول، والنصبُ بموقعه الثاني، ومن ثمّ أُعطي الجزمُ بموقعه الأخير.

وأرى أن الحالات الثلاث من الموقعيّة التي ذُكرت فيها ردٌ كافٍ على رأي مهدي المخزومي الذي سبق توضيحه، عندما نفى المشابهة بين المضارع واسم الفاعل من منطلق وقوع المضارع موقعه، لأنّه يرى أن الواقع موقع الاسم في قولنا: زيد يقول ذاك. هو الجملة وليس الفعل. ويمكن القول بأن المواقع الثلاثة التي أصلها النحاة تدلّ على منهج وصفيّ لأنهم تعاملوا مع البنية السطحيّة للتراكيب اللغويّة، فكأنهم تناسوا في هذه المواضع ذكر الفاعل.

وكانت مسألة (الموقعيّة) موضع انتقادات مختلفة جعلت متأخري النحاة يعدّلون فيها بالرفض تارّة، أو بتعديل وجه المشابهة نفسه. وقد تكفّل بعض البصريين بردّ هذا النّقد.

ومن تلك الانتقادات أنّ المضارع حين شابه الاسم بوقوعه موقعه أُعطي الإعراب وهناك ثمة مواضع لا يقع المضارع فيها موقعَ الأسماء، ومع ذلك أُعرب كقولنا: لم يقمِ. ومنها أن الماضي يقع مواقع الأسماء ولم يُعرب أيضاً. وقد قبل

بعضهم أن يكون الفعل المضارع مُعرباً بسبب تلك الموقعيّة، أمّا أنْ يكون مرفوعاً فلا. (الخوارزمي، 1990، 3 / 218)

وقد اتخذت ردود البصريين الأنحاء الآتية : (السيرافي، 1986، 1 / 74، 75)

1- أنّ عوامل الأسماء في كلّ موضع مختلفة عن عوامل الأفعال في كل موضع، إذ لا تُعرب الأفعال بعوامل الأسماء، ولا بّد للأفعال من عوامل مختلفة لا تقع الأسماء بعدها.

وهذا الرد صحيح لأنّه يرصد موقع المضارع حين تدخل عليه العوامل المختلفة بحيث لا يمكن للاسم أن يقع فيه نتيجة لاختلاف العوامل.

2- أنّ الفعل المضارع يشابه الاسم بوساطة الزوائد في أوّله وهي (حروف المضارعة) فيستحق الإعراب أينما وُجد بتلك الصورة، وليس بها أُعرب ولكنّها سوّغتْ دخول العوامل عليه وإعرابه.

ويبدو أن السيرافي قد أحسّ برأي الكسائي القاضي برفع المضارع بتلك الزوائد (حروف المضارعة) فجعلها عوامل مسوّغة للتشابه، وليست عوامل مؤدية إلى الإعراب والرفع. (ابن الورّاق، 2002، 153، 154)

3- أنّ وقوع الفعل الماضي موقع الاسم لا يبيح إعرابه ورَفعَه؛ لأنه لم يستحق الإعراب أصلاً فصار قيامه كعدمه في وجوب الرفع.

وليست المسألة الماضية هي ما احتاج البصريون إلى الدفاع عنها، بل هناك مسألة تفرضها الأصول التي أصّلوها وملخصها أن الأفعال حين شابهت الأسماء واستحقت الإعرابَ، وشيئاً من تفسير حركات بنائها، كان الواجب أن تشابه الأسماء الأفعال فتُعطى البناء.

وقد أجاب السيرافي عن تلك المسألة، فيما اصطلحنا عليه بالثابت والمتحوّل من طريق يخصّ الأسماء مرّة والأفعال مرّة أخرى. فعنده أن الأفعال شاركت الأسماء في أصل (الإعراب) إذ إنّ وقوع الأفعال صفاتٍ وأخباراً ليس أصلاً لها، وإنما الأصل للأسماء. فالأفعال مُتطفلةٌ على الأسماء في هذا الأمر.

وأمر آخر أن الأسماء لو شابهت الأفعال في أصل البناء لبطُل الإعراب الذي غايته الفصل بين المعاني المختلفة. (السيرافي، 1986، 1 / 74، 75)

وربّما لا نتفق مع السيرافي في ذهابه إلى أن الأصل في وقوع الخبر والصفة أن يكونا بالاسم دون الفعل. ويمكن أن نعدّه أصلاً مهجوراً لأن مفهوم (الخبرية والوصفيّة) يقتضي شيئاً من الاشتقاق والحصر بالأسماء المشتقة التي هي أقرب إلى الفعليّة من الاسميّة في صفة الحدوث. والأفضل أن تُعلّق الأصليّة والفرعيّة – في هذه المسألة – على المعنى وحده، فإن أُريد بالخبر الثبوت كان الاسم أولى أن يُخبر به، وإنْ أُريد به الحدوث والتجدّد كان الفعل أو ما يقوم مكانه جديراً به. وهو أمر تناوله عبد القاهر الجرجاني في دلائل الاعجاز. (الجرجاني، 1994، 123، 124)

ناصب الفعل المضارع

اتضح أن رفع الفعل المضارع كان نتيجةً لوقوعه موقع الاسم، أمّا نصبه فقد اتجه النحاة إلى تفسيره بوساطة أدواته الحرفيّة؛ لأنهم وصلوا إلى أصلٍ بارز في العمل النحوي، وهو أن هذا العمل هو استحقاق أصل للأفعال، فرع في الحروف والأسماء، وأنّ ما يعمل من هذه الفروع سببُهُ مشابهة الأفعال. (ابن عصفور، 1998، 1 / 415).

وسنكتفي بدراسة مواضع التشبيه النحوي في حروف النصب (أنْ ولنْ وإذنْ) ففيهنّ كثيرٌ من المواضع التي تلقي الضوء على فكرة التشبيه بين الحروف والأفعَال.

مسائل (أنْ)

من أبرز المصطلحات الدالة على التشبيه النحوي اصطناع النحاة لمقولة (أمّ الباب) الذي وسموا به كثيراً من الأفعال والحروف، كوسمهم بها (كان) و (أنّ) الناسختين فأم الباب مصطلح ذو دلالة مركزيّة في التشبيه النحوي لأن أكثر ما يوسم به ينماز باجتماع خصائص لفظيّة ومعنويّة مشتركة بينه وبين عناصر الباب الواحد.

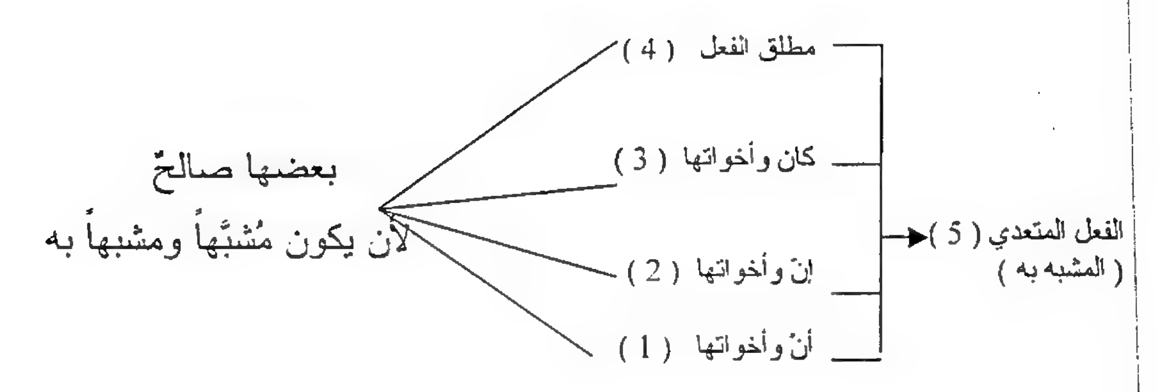
ومن هنا عدّ النحاة (أنْ) الناصبة للفعل المضارع (أمّ الباب) لأنّ ما يعمل عملها يجب أن يشابهها، وأنها الأصل في نصب الفعل المضارع الذي يصير معها هو وفاعله بمنزلة المصدر، فأشبهت (أنّ) الناسخة التي تدخل على الجملة

الاسمية، فتنصب المبتدأ وترفع الخبر، فهي أصل – أيضاً– للنواسخ الحرفيّة أو أم لها.

ونرى فيما يستحق تلك الأمومة أنّه أكثر أفراد الجنس ملاءمة – من ناحية اللّفظ والمعنى – للمشبه به. فمن غير المستساغ أن تُشبّه (كي ولنْ وإذن) بأنّ الناسخة دون أن تُختبر مشابهتها لأم الباب (أنْ) نفسها الذي أبرز وجوهها: صرْفهن دلالة الفعل إلى المستقبل. (ابن الورّاق، 2002، 155، 157، 159)

وقد بينا في الفصل الأول مشابهة (إنّ) وأخواتها للفعل المتعدّي ومشابهتها لكان وأخواتها، ويظهر هنا أننا أمام سلسلة من التشبيه النحوي تتميّز بطولها عمّا ألفناه مما سبق في البناء والإعراب، إذ الغالب في المواضع السابقة أن يُشبَّه الاسم بالحرف فيبنى أو يُشبّه بالفعل فيمنع من الصرف.

ولكنّ التشبيه يستقرُّ – هنا – على نحوٍ من التخطيط الآتي :



فالتشبيه في الموضعين (1، 2) يشتمل على حروف مشبهة بالفعل (ولا يمنع أن يُشبه الموضع (1) بالموضع (2) ابتداءً. والتشبيه في الموضع (3) لا يمر بالموضعين (2،1) لأنه يصبح من نمط تشبيه الفعل بالحرف وأصول العمل الإعرابيّ تقتضي أن يكون الحرف مشبهاً بالفعل. ويُوسم عمل المشبهات في الموضع (1، 2) بالضّعف لأنها مشبهة بالفعل، وعوامل الأفعال أضعف من عوامل الأسماء، ولذلك لا يجوز فيها الحذف أَمَارةً على ضعفها.

وبناءً على ما تمّ توضيحه، فإننا سندرس مسألة خاصة بأنْ تتعلق بعملها وهي محذوفة والوقوف على أثر اللهجات في بعض قضايا التشبيه فيها.

الخلاف في عمل (أنْ) محذوفة

يرى الكوفيون جواز النصب بأنْ المحذوفة، ودليلهم في عملها النصب ما ورد في قراءات قرآنيّة وأشعار مرويّة والعطف على الفعل المنصوب بفعل منصوب آخر، كما ورد في البيت :

ألا أيُّهذا الزاجري أَحْضُرَ الوغى وأنْ أشْهَدَ اللّذّاتِ على أنت مُخْلِدي

ورأي البصريين أنها غير عاملة في هذا السياق، لأنها لم تُحذف في جواب الأمر والنهي والنفي وكذا بعد الواو واللاّم وما أشبه، فدلّ ذلك على ضعفها لأنها من عوامل الأفعال، وآية ذلك أن (أنّ) الناصبة للأسماء لا تعمل محذوفةً، ومن باب أولى ألاّ يعمل الفرع عملاً يتجاوز به رتبة الأصل (المشبه به).

والذي يدل على ضعف عملها محذوفةً أن من العرب من لا يعملها وهي ظاهرة غير محذوفة، يشبهها بـ : (ما) المصدريّة، لأنها تكون مع الفعل بعدها بتقدير مصدر كقولنا : يعجبني ما تفعل. وعليه جاء الشاهد الشعري :

أنْ تقرآن على أسماءَ وَيْحَكُما منّي السّلامَ وأنْ لا تُشْعراً أحدا

بإثبات النون في (تقرآن) تشبيهاً بما غير العاملة. (الأنباري، 1961، 559/2 – 563) والذي أراه أن البصريين – بغض الطرف عن إجراءاتهم في إثبات صحة رأيهم – كانوا على صواب من حيث تأصيلهم لعمل (أنْ) وتشبيهاتهم المختلفة بغيةَ الوصول إلى قاعدة في عملها.

فالسيوطي ينقل رواية عن الرؤاسي، أن فصحاء العرب ينصبون بأنْ وأخواتها الفعل، ودونهم قوم يرفعون بها ودونهم قوم يجزمون بها، وهم بنو صباح. (السيوطي، د. ت، 3 / 363) فتشبيههم (أنْ) بـ (أنّ) دقيق من حيث وجود حالة مشابهة يتم فيها إبطال عمل (أنّ) وأخواتها حين تُخفف أو تتصل بها (ما) الكافة، فالمشبه به سمح بقياس حالتين من حالات المشبه، زيادة على أنهم شبهوها في حال الإلغاء بـ: (ما) المصدريّة.

وذهب أبو علي الفارسي إلى إنكار الشّبه بين (أنْ) و (أنّ) لأن الأُولى مكونة من حرفين وتدخل على الأفعال والثانية جاءت على ثلاثة حروف وتدخل على الجملة الاسميّة. (الواسطي، ابن محمد، 2000، 164)

وهو رأي غير مقبول لدينا؛ لأن التشابه بينهما واضح في المسلك اللغوي، وكذا لأنّ مسألة اختلاف عدد الحروف غير دقيقة؛ لأن الصامت الأخير في كلتيهما واحد، وما الفرق إلاّ في زيارة مدّة النطق حين يُشدّدُ الصامت الأخير من (أنْ) .

مسائل لن

تنصبُ (لن) تشبيهاً بأنْ لأنهما يقعان للمستقبل في الأفعال المضارعة. (السيرافي،1986، 1 / 80) ومن هنا تبرز قيمة ما وسموه بأم الباب لأن (لن) لا تشابه (أنّ) من ناحية لفظيّة.

ومن مسائل (لن) المبنية على التشبيه عدم جواز الفصل بينها وبين الفعل عند البصريين وهشام، وأجاز الكسائي الفصل بالقسم ومعمول الفعل، وزاد الفراء الفصل بظن وبالشرط. وكشف أبو حيان عن منهج الكوفيين هذا، ورأى أنهم لا يفصلون بينهما (اختياراً) لأن (لن) وأخواتها من الحروف الناصبة للأفعال، وهي تشبه (أنّ) وأخواتها، فكما لا يجوز الفصل بين (إنّ) واسمها كذلك لا يجوز الفصل هنا، وقد ذكر قبح الفصل بين الأفعال وعواملها. ومسألة الفصل هذه نتيجةٌ مقرّرة بهدي من التشبيه الذي وضّحنا أصوله السابقة، مما يعزّز قوّة الشبه بين (أنْ) وبين (أنّ) وأخواتها.

مسائل إذن

تخيّر النحاة لـ (إذن) الناصبة للفعل مشبهاً به يلائم تصرفها في التركيب اللغوي، فلم يشبهوها بأنّ وإنما شبهوها بظن وحسب من نواسخ الجملة الاسميّة، وهي سمة مازتها عن عوامل الأفعال، زيادةً على ما أصّلوه من شروط في عملها.

فمن شروط عملها النصب أن يكون فعلها المنصوب بها مستقبلاً، وأن تكون متصدِّرة، وألاّ يُفصل بينها وبين الفعل بفاصل سوى القسم. (المالقي، د. ت، 62 – 66، المرادي، 1983، 361، 362)

وهي تشبه الأفعال السابقة (ظن وحسب) من حيث وقوعها متصدّرة؛ لهـذا تعمل تشبيهاً لها بعمل الأفعال التي عملت ولم تُلغ، وتتوسط فيجوز فيهـا الإعمـال والإلغاء كحال ظننت، وإذا تأخرت عن الفعل أُلغيت، ولا يجوز إعمالها بخلاف ظن. (المالقي، 67)

وفي جميع الأحوال فإنّ (إذن) تتماز في رأي المبرد بالتصرف؛ لأنها تُعمل وتُلغى وتكون مبتدأة. وزاد الشلوبين أن هذا الاتساع فيها جعلها قوّية؛ فلذلك شُـبهّت بعوامل الأسماء السابقة التي هي أضعف عوامل الأسماء لأنهـا تُلغـى. (المبـرد، 1994، 2 / 10، 11، الشلوبين، 1994، 2 / 476، 477) ويبدو أن الخليـل بـن أحمد هو أول من تنبه إلى تشبيه (إذن) بالأفعال التي تعمل وتُلغى؛ لأن سيبويه روى عنه موضعاً من مواضع إلغائها حين تقع بين الفعل وبين شيءٍ الفعل مُعْتَمِـدٌ عليـه كوقوعها بين المبتدأ وخبره كقولنا : أنا إذن آتيك أو بين فعل الشرط وجوابه كقولنا: إن تأتي إذن آتكِ. (سيبويه، 1988، 3 / 14)

ويظهر أن إعمال (إذن) وإلغاءها عن العمل يعـود إلـى أمـر اللهجـات العربيّة. فقد أجاز البصريون إلغاءها وهي مستوفيةٌ للشروط وذلك فيما نقلـوه عـن عيسى بن عُمر رواية عن العرب، ووافقهم في ذلك من الكوفيين ثعلب. فـي حـين أنكر الفراء والكسائي جواز الإلغاء، على الرغم من اتسـاع محفوظهمـا وأخـذهما بالشاذ والقليل. (السيوطي، د. ت، 3 / 376)

وقد اتّخذ مجمع اللغة العربيّة في القاهرة قراراً بشأن جواز إلغاء عمل (إذن) مع استيفائها لشروط عملها، وإن كان الإعمال هو الأكثر فـي اسـتعمال العـرب. (الصيّمي، خالد، 2002، 311)

والظاهر أن إبطال عملها وهي مستوفيةٌ الشروط لُغة لم يُعرف أهلُهـا ولـم يُشْتَهر أمُرها، حتى إن اثنين من علماء المدرسة الكوفيّة أنكرا إبطال عملها بالتقييـد السابق. وهو أمر لم نألفه في القياس النحوي، إذ المعروف توسُّـع الكـوفيين فـي الرواية عن العرب، ووضعهم للقواعد على القليل النادر الذي لا يعبأ به البصـريون ولا يقيسون عليه.

جازم الفعل المضارع

دار الخلاف في مسألة (الموقعيّة) التي أصلها البصريون، فقد شكّك علماء مثل المازني في قدرتها على تفسير جزم الفعل المضارع ومن ثمّ كان تشكيكُهُ في وجه آخر من الشبه وهو الاختصاص بعد الإبهام (الاشتراك) إذ ذهب إلى أنّ فعل الشرط وجوابه مبنيان بسبب فقدان تلك الوجوه من الشبه. (الأستراباذي، د. ت، 4 / 96)

وحجته في تسويغ ذلك البناء يقوم على أنّ وقوع الفعل المضارع بعد أدوات الجزم، لا تؤهله لوقوعه موقع الاسم، فيرجع الفعل إلى أصله وهو البناء. (الزجاجي، 1996، 94)

والصحيح أن النحاة لم يقبلوا برأيه البتة، وتصدّى لنقض هذا الرأي أكثر من نحويٍّ، وعلى رأسهم الشَّلَوْبين والسيرافي وابن يعيش.

ورأي الشلوبين يقوم على أن مضارعة الفعل المجزوم حاصلة من طريق الإبهام في الأصل، والاختصاص بعد ذلك. وهذا يظهر أن البصريين لا يعتمدون وجهاً واحداً من الشبه، بل يوسّعون الاعتماد كلما أحوجهم الأمر إلى ذلك. (الشلوبين، 1994، 2 / 477)

وقد قلب السيرافي رأي المازني السابق، فجعل من الجزم حالةً يصل بها الفعل المضارع إلى تمام المشابهة بالاسم، لأنّ الفعل لمّا حُرِم الجر دخله الجزم ليكون معادلاً لإعراب الاسم بحركاته الثلاث. (السيرافي، 1986، 1 / 94)

أما عند ابن يعيش وغيره من النحاة، فإن البناء لا يجوز إذ لو وجب له بدخول (إنْ) عليه لوجب له البناء بدخول النواصب وبقية الجوازم؛ لأن الأسماء لا تقع فيها. (ابن يعيش، د.ت، 3 / 279)

ولم يمنع الأستراباذي من القول ببناء الفعل المضارع المجزوم ومُتابعة المازني، إلا إجماع النحويين لأن أصل كل كلمة البناء على السكون، ومن ثمّ لا يطلب لهذا البناء عِلّة. (الأستراباذي، د. ت، 4 / 6)

ولم يقف الخلاف عند هذا الحد في جزم الفعل المضارع بل تجاوز إلى مسائل أُخر نوجزها على النحو الآتي :

عامل الجزم في جواب الشرط

وأبرز الآراء التي تطالعنا في هذه المسألة، ما ذهب إليه المبرد من أنّ حرف الشرط يعمل في فعله، وهما معاً يعملان في الجواب فيجزمانه. وجعل نظيراً لهذه الحالة من رفع الخبر بالابتداء والمبتدأ. (المبّرد، 1994، 2 / 48) وقد بيّن محمد السامرائي رأي النحاة في هذه المسألة بما يغني عن التفصيل فيها. (السامرائي، 2004، 46، 47)

ويبدو أنّ رأي المبّرد مرجوح لا راجح؛ لأنه شبّه حالة من العمل النحوي قائمةً على وجود أدوات تعمل الجزم بحالةٍ ذهنيّة مجرّدة من العوامل تحتاج إلى إعمال الفكر بغير طائل.

وأساس رأي المبرد يقوم على أنّ عوامل الأفعال ضعيفة، فلا تقوى على عملين معاً، لهذا لا بّد من استعانة أداة الشرط بفعل الشرط لكي يتم جزم الجواب، وفي ذلك مخالفة لإجماع النحويين من حيث إنّ الفعل لا يعمل في الفعل.

ويظهر أن الرأي الأوفق هو رأي الكوفيين القاضي بجزمه على الجوار؛ لأن الجوار يقتضي أن يُجرّ الاسم دون حاجة لعامل لفظي فكذلك جواب الشرط يمكن أن يُجزم بمجاورته أو بوقوعه جواباً لشرط مجزوم، وبهذا الرأي نتخلص من مقولة ضعف أدوات الشرط وعمل الفعل في الفعل، ولا يُلتفت إلى تلك الاعتراضات غير الصحيحة التي ذكرها الأنباري لأنها غير مُقنعة. (الأنباري، 1961، 2 / 602، 609 – 615)

حذف أداة الجزم في الشعر

أجاز البصريون حذف أداة الجزم (اللاّم) في الشعر دون النثر، كقول الشاعر :

على مثلِ أصحاب البَعوضةِ فاخْمُشي لكِ الويلُ حرَّ الوجهِ أو يبكِ من بكى

وقد فسّروا حذف اللام من الفعل (يبكِ) بمشابهة (أنْ) التي تعمل وهي محذوفة. وكذلك شبّهوا حذف الجازم هنا وبقاء عمله بحذف الجار وبقاء عمله كما

هو الحال في ربّ وواو القسم. (سيبويه، 1988، 3 / 8، 9، الشنقيطيّ، د. ت، 2 / 184)

وقد أجاز الفراء حذف اللاّم في النثر مخالفا رأي البصريين، فشبه قولهم : قلْ له يفعلْ. بحالة نصب الفعل المضارع في قوله تعالى : ﴿ كُنْ فيكونَ ﴾. (الأستراباذي، د. ت، 4 / 86، البقرة : 117)

ويتّضح أن تشبيه البصريين والفراء في هذه المواضع هو من باب الاستئناس البعيد، إذ ليس لدينا وجه من الشبه يجمع بين (اللاّم) الجازمة ورب أو واو القسم، وكذا بين تشبيه حذف اللام والجزم بها في النثر والنصب الذي ذكره الفراء في الآية الكريمة. وإن كان هناك ما يمكن القول به من عدّ الحذف وبقاء العمل هو وجه الشّبه الوحيد بين هذه الأدوات. وهي قضيّة أسلوبيّة تتعلّق بالحذف حين يُستأنس بقدرة السامع على تصوّر الحرف المحذوف، دون حصول لبس يقتضي وجود الأداة.

الجزم بلن والنصب بلم (تبادُل العمل)

جاءت أمثلةٌ من القراءات القرآنية والشواهد الشعرية تَبيّن تبادل العمل بين (لن ولم).

فمن النصب بلم ما ورد في قوله تعالى : ﴿ ألمْ نَشْرَحْ لكَ صَدْرَكَ ﴾. فقد قرأ أبو جعفر (نشرحَ) بالنصب . وقراءة الجمهور المعروفة بجزم الفعل. ولأبي حيان وغيره توجيهات لهذه القراءة منها : أنّ القارئ أشبع (الحاء) فظن السامع أنّه فتحها، أو هي لغة لبعض العرب يجزمون بلن وينصبون بلم. وقد ارتضى هذه التوجيه الأخير، علماً بأن القراءة وُصفت بأنّها مرذولة عند ابن عطيّة. (الأندلسي، 1992، 10 / 499، 500، الانشراح : 1)

والصحيح أن مسألة الإشباع وتوهم السماع غير دقيقة - فيما أحسب- لأن الفعل المضارع نصب بلم في غير احتياج من المتكلم إلى إشباع الحرف وتوهُّم الفتح عند السّامع في قول الشاعر : (المرجع السابق، 10 / 500)

في كلّ ما همَّ أمْضَى رأيَهُ قدماً ولم يشاورَ في إقدامه أحدا

ولعلّ حرف الراء وما فيه من التكرار لا يحتاج إلى مثل هذا الإشباع المزعوم، مما يعني أن هناك – بالفعل – لهجة عربيّة تنصب بلم.

وشاهد عدم إعمالها ما ذُكر في قول الشاعر : (ابن منظور، 1994، 9/198)

لولا فوارسُ من نُعْمٍ وأسْرَتِهِمْ   يَوْمَ الصُّلَيْفَاءِ لَمْ يُوْفُونَ بالجارِ

وَوَجْهُ عدم الجزم بها أنها مُشبّهةٌ بما أو بلا غير العاملة، كما أنّ بعضهم ذكر أن ذلك ضرورة، ومنهم من قال لهجة. (الشنقيطي، د. ت، 2 / 189)

وهذا يعني أن (لم) تكون عاملة فتجزم وتخالف أصل عملها فتنصب، ويبطل عملها الأصل فلا تجزم، كما هو واضح ممّا سبق.

وفي جميع الأحوال كان إعراب الفعل المضارع متلقياً لاختلاف عمل هذه الأدوات وهو ازدواج تلقّى شيئاً من نتائجه في مسلك (أنْ) الناصبة للفعل المضارع، فقد وردت غير عاملة في قول الشاعر :

أنْ تهبطِينَ بِلادَ قَومٍ   يَرْتَعُون من الطِّلاحِ

وَوَجْهُ عدم إعمالها هو تشبيهها بما المصدرية عند الكوفيين، او هي (أنَّ) المخففة واسمها ضمير الشأن المحذوف عند البصريين. (ابن يعيش، د. ت، 3 /23، 232)

ويتضح أن هذا الازدواج لم يُفرّقْ بين كون الفعل المضارع من الأمثلة الخمسة أو غير ذلك. وربما يكون أمر اختلاف وظائف هذه الأدوات، أيسر بكثير من توجيهات النحويين وتكلفهم، إذا ما نظرنا إلى الأصل التاريخي في تطوّر الأدوات النافية وانعكاسه في اللهجات العربيّة.

فقد ذكر براجشتراسر أن أقدم أدوات النفي هو الحرف (لا) ومنه اشتقت العربيّة (لات) و (لم) التي يُظنُ أن أصلها : (لا) و (ما). وكذلك اشتقت العربيّة (لن) المركبة من (لا) و (أنْ). (برجشتراسر، 2003، 168، 169)

ومما يؤيد هذه الآراء أننا نميّز حالة مشتركة في الأدوات السابقة وهي أنّ المركبات الجديدة (لن ولم ولات)انتهت بحروف متقاربة من ناحية صوتيّة وهذا يعني مضي اللهجات العربيّة فترة طويلة تراوح في استعمال أدوات النصب والجزم

بين أصلها (لا) الذي يدل على النفي ولا تكون فيه عاملةً وبين حاجتهم إلى تمييز المعاني المختلفة بوساطة هذه المركبات حين بدأوا يميزون بينها من طريق المخالفة بين عملها. ويظهر أنّ التطور لم يكن كافياً للتخلص من تلك الازدواجيّة، حين وضعت قواعد اللّغة أو أنّ القياس الخاطىء ساعد على استمرار تلك الازدواجيّة فترة طويلةً.

ولا نحّملُ القياسَ الخاطىء – هنا – سمةً سلبيّة أو إيجابيّة بمقدار ما نصف أثره في التطور السابق.

وقد عرّف (ماريوباي) هذا القياس بأنه : الميلُ العارض – الذي لا يمكن التنبؤ بحدوثه– من كلمة أو صيغة إلى الخروج عن مدارها الطبيعي، في التطور والدخول في طبيعة كلمة أو صيغة أخرى، لوجود مشابهة حقيقيّة أو متوهمة بينهما. (عبد التواب، 1997، 100) ومن الأهميّة أن نذكر أن ابن يعيش قد بيّن نوعاً من العلاقة بين أدوات النصب والجزم، إذ خَلُص إلى نتيجة مُؤداها أن القياس في أدوات النصب أن تكون جازمة، ولكنّ عارض ذلك مشابهتها بأنّ الناسخة فعملت عملها. (ابن يعيش، د. ت، 3 / 279، 280)

حذف الحركة الإعرابيّة

واجه النحاةُ مشكلة حذف الحركة الإعرابيّة من آخر الفعل المضارع في سياقات بعيدة عن الضرورة الشعرية، التي من عادتهم نسبة اختراق القواعد إليها؛ لأن ورودها كان في القراءات القرآنية السبعيّة.

فمن ذلك ما ورد في قراءة أبي عمرو بن العلاء في قوله تعالى : ﴿ إنّ الله يأمرُكمْ أنْ تذبحُوا بقرةً ﴾. وفي قوله تعالى : ﴿ من ذا الذي ينصرُكم من بَعْده ﴾. فقد قرأ (يأمرْكم) و(ينصرْكم) بالاختلاس في رواية، وحجته أن كره توالي الحركات في الكلمة الواحدة. (ابن زنجلة، 2001، 96، 97، البقرة : 67، آل عمران : 161)

ويُقصد بالاختلاس : الإتيان بثلثي الحركة. وروى مكيٌّ أنه أسكن حرف الإعراب في المواضع السابقة. (مكي، 1997، 1 / 240، 241) .

ومن حذف الحركة الإعرابية في الشعر، ما ورد في قول امرىء القيس من تسكين آخر الفعل أشربْ :

فاليومَ أشْربْ غيرَ مُسْتحقِبٍ إثماً مِنَ اللهِ ولا واغلِ

وهي في رواية الديوان (أُسقَى) بدلاً من (أشْرَبْ). (الفارسي، 1984، 1 /117، 2 / 80) وكان منهج النحاة وأصحاب كتب القراءات في الاحتجاج يتخذ أحد مسلكين، إما ردّ الشاهد وتضعيفه، وإمّا التّنبيه إلى البنية المقطعيّة التي أوجبت هذا الحذف.

أما رد الشواهد، فقد أنكره ابن جني على المبّرد، وعدّه تحكماً على السماع بالشهوة، وذكر مجموعة من الأبيات التي حُذفت فيها حركة إعراب الفعل المضارع. (ابن حني، 1990، 1 / 75، 76) وذكر مكي أن تسكين أبي عمرو السابق مكروه ضعيف. (مكي، 1997،1 / 241)

وقد تنبّه عبد الصبور شاهين إلى هذه المسألة، وبيّن الجهد الكبير الذي قام به أبو علي الفارسي وتلميذه ابن جني في الكشف عن حقيقة هذه الظاهرة. ويمكن عرض ذلك بالإيجاز الآتي : (شاهين، 1987، 352- 384)

1-تابع الفارسي سيبويه في جواز إسكان حركة الإعراب، خلافاً للمبّرد.

2-يجيز الفارسي إسكان أوسط المتحركات، إذا ما تتابعتْ ثلاثة أصوات متحركة، سواء أكان في كلمة مستقلة أم كان في كلمتين، بشرط أن يكون هذا التتابع على زنة ما يجوز إسكانه من وزن : (فَعُل وفَعِل وفِعِل وفُعِل)

3-أنّ حركة إعراب الكلمة يُشبه حركة البناء في جواز الحذف. ولذلك فإنّ تحريك باء (أشرَبُ) في البيت الشعري السابق كوّن مع حركة الراء وحركة الغين الذي تبدأ به الكلمة التالية لكلمة (أشرب) شبهاً مقطعياً بكلمة (فَعُلَ) التي يجوز إسكان وسطها مثل كلمة سَبُع التي تسكن فتصير (سَبْع) ومثلها المقطع : (رَبُغ) الذي يصير (رَبْغَ)عندما تحذف الحركة الإعرابيّة من الكلمة السابقة.

وبناءً على ذلك فلا فرق – عند الفارسي– بين إسكان حركة الإعراب وبين إسكان حركة البناء؛ لأن الغاية واحدة وهي التخفيف الذي يوافق بعض ما روي من اللهجات العربية. وقد جاءت قراءة أبي عمرو السابقة موافقةً للهجة تميم التي تميل إلى إسكان آخر الكلمة.

وقد استطاع الفارسي أن يتخلص من حرج حذف الحركة الإعرابيّة – فيما نرى– بوجه لايُستطاع ردُّه، حين أعاد الأمر للتشكيل المقطعي لبنية الكلمة العربيّة. ولذا نخلص إلى أنّ حركة الفعل المضارع كانت رهينة بحدوث الانسجام في البنية المقطعيّة للنسيج العام لبنية الكلمة العربيّة في الشواهد السابقة التي خرجت عن أصول العمل النحوي فجاز– تبعاً– لذلك حذف الحركة الإعرابيّة.

إعراب الأفعال الخمسة

والمقصود بالأفعال الخمسة : الأفعال المضارعة التي تتّصل بها ألف الاثنين أو واو الجماعة أو ياء المخاطبة. وإعرابها الشائع أنّها تُرفع بثبوت النون، وتُجزم وتنصب بِحذفها. (الأندلسي، أبو حيان، 1985، 39)

ويبدو أن النحاة وجدوا ضالتهم هنا، فعزّزوا مشابهة الفعل المضارع للاسم المثنى وجمع المذكر السالم، من طريق الإعراب بالحركات الفرعية وما ينجم عنها من تشابه بين المضارع وهذه الأسماء.

ودفعهم هذا الاشتراك في الفرعية إلى القول : بأن النون – وهي علامة رفع الفعل المضارع، وكذا علامة جزمه ونصبه بحذفها – تشبه حروف المدّ واللين في صفة صوتية وهي الغنة التي تخرج من الخيشوم. (الصّيمري، 1982، 1 / 93)

وقد استفاد النحاة من تشابه صيغ الأفعال الخمسة والأسماء المثناة، والمجموعة جمعاً صحيحاً في تفسير إعراب هذه الأمثلة.

وسنقف على رأي السهيليّ من القدماء في هذه المسألة، وعلى رأي مهدي المخزومي من المحدثين؛ وذلك لاشتمال هذين الرأيين على بعض الجديد وعلى مسائل من التشبيه النحوي.

1-رأي السهيلي

يرى السهيلي أن الألف والواو في الفعل المضارع (يفعلان) و (يفعلــون) أصل للواو والألف في المثنى والجمع. لأنها إذا كانت في الأفعــال كانــت اســماً وعلامة جمع، وإذا كانت في الأسماء كانت حرفاً وعلامة جمع. والاسم مقدم علــى الحرف .

وكان هذا الاشتراك في الأصل مدعاةً للتشابه بين الأفعال الخمسة (المُشــبّه) والأسماء المثناة والمجموعة (المُشبّه به) على الشاكلة الآتية :

يقومُ يشبه قائم

يقومانِ قائمانِ

يقومونَ قائمونَ

تقومينَ قائمينَ

وبذلك أُعربت الأفعال الخمسة لأنها تقع موقع الاســم وتشــبهُهُ فــي اللفــظ والمعنى وإعرابه بحركات مقدّرة في آخر الفعل قبل الألف والواو والياء التي تمنــع ظهور الحركة الإعرابيّة.

وإذا جُزمت هذه الأفعال أو نصبت تُحذف النون وليس حذفها علامة على هذا الإعراب، وإنما لأنها لا تقع موقع الأسماء. إذ لا تكون الأسماء بعد عوامل الأفعال.

ويظهر رأي السهيلي – بوضوح- ممّا أصّله في النون التــي تلحــق هــذه الأفعال والأسماء. ورأيه أن النون أصل في الأسماء المجموعــة والمثنــاة؛ لأنهــا عوض من تنوين المفرد، ومن ثَمّ شُبهت الأفعال الخمسة بها فلحقتها تلك النون مثلما جُمعت هذه الأسماء بالواو والياء، تشبيهاً بالأفعال الخمسة. (لأنه يرى أصالتها فــي الأفعال). (السهيلي، 1992، 82 – 85)

وبهذا تخلّص السهيلي من عَدّ النون علامة إعراب، وتخلّص – بذلك- مــن الفصل بين حرف الإعراب والفعل بفاصل وهو الفاعل. وهو رأي نرى أنّه جــديرٌ بالأخذ والمتابعة؛ لأن النون ليست علامة إعراب مهما بُولغ بتحميلها تلك الوظيفــة، وأنّها أقرب إلى خصائص التنوين التي تلحق المفرد من ناحية صوتيّة.

2-رأي المخزومي

رأيه في الألف والواو والياء، أنها تدل على نوع الفاعل أو عدده، وهو مطابق لرأي السهيلي إلى حدّ كبير، وإثبات النون في الأفعال الخمسة يفيد في المحافظة على هذه العلامات الدّالة.

أما سبب حذف النون في حالة الجزم، فلأن شُبْهةَ كون الفعل للمفرد قد انتفت. إذ لا تُضم لام الفعل بل تُسكَّن، فضمها دليل واضح على أن الفاعل جماعةٌ لا مفرد، ويرى أن النصب حمل على الجزم فحُذفت النون.

ويستنتج أن مسلك الأفعال الخمسة جاء شاذاً عن مسلك الفعل المضارع الذي تتغيير حركة آخره كما يتغيَّرُ آخر الظرف (حيث) بالحركات الثلاث، ولم يقل أحد إنها معربة. وما تلك الجوازم التي تسبق المضارع إلاّ أدوات تصرف دلالته إلى المضي. وكذا القول في أدوات النصب التي تصرف دلالته للاستقبال. فإنْ جُرد من السوابق بأنواعها؛ فإنّه يدل على الحال أو الاستقبال. (المخزومي، 1986، 133، 134، 136 – 138)

ويمكن أن نسجل المآخذ الآتية على رأي المخزومي السابق :

1-لم يوضّح لماذا اختيرت النون دون غيرها من الحروف للمحافظة على العلامات السابقة، مما يبقي رأي السهيلي الأقرب إلى الصواب؛ لأنه – في أقل تقدير – ربط بين تنوين المفرد والنون في الأسماء المثناة والمجموعة والأفعال الخمسة.

2-ليس لدينا ما يثبت – كثيراً – تعرّض العلامات الدّالة على العدد أو النوع إلى الحذف أو التقصير – كما يرى المخزومي – جرّاءَ حذف النون في الأفعال الخمسة.

3-وليس قياس تغيّر آخر الفعل المضارع والقول ببنائه يُشبه تغيُّر آخر المبنيات من الأفعال والأسماء مثل (حيث) لأن تغيّر آخر الماضي يقترن بأسباب صوتيّة ومقطعيّة، تهدف إلى الانسجام حين يُسند إلى الضمائر.

وقد تناول عدنان سلمان، رأي المخزومي هذا بالنقد فبيّن تهافته وضعفه. (سلمان، 1991، 247 – 254).

ولم يُسعف المثال الذي ذكره المخزومي وجعله دليلاً على بناء الفعل المضارع؛ لأن الظرف (حيثُ) خضع لتطورات وتغيّرات مختلفة، كما أبنا دراستنا في فصل المبنيات. ومن عدم التوفيق في هذا الشاهد أن بعض القبائل العربيّة أعربوا الظرف (حيث) كما ظهر سابقاً.

بناء الفعل المضارع

فسّر النحاةُ بناء الفعل المضارع بما استقر لديهم من أصول التّشبيه بالاسم وبأصل تشبيهه بنظائره المبنية من الأفعال، وربما أصّلوه من التركيب الذي يؤدي إلى البناء.

والظاهر أن تفسير بنائه في حال اتصال نون النسوة ونونَي التوكيد به، كان أسهل على النحاة من تفسير إعرابه في هذه الحال .

بناء المضارعُ المتّصل بنون النسوة

ذكر سيبويه أن سبب بناء المضارع المتّصل بنون النسوة يعود إلى شَبَهِهِ بالماضي المتصل بتلك النون إذ يشبه الفعل المضارع (يَفْعَلْن) الفعل الماضي (فَعَلْن). (سيبويه، 1988، 1 / 20)

وقد اشترك الفعل المضارع والماضي في وجوه من الشبه، أوجبت بناء الفعل المضارع. منها اشتراكهما في الفعليّة، وأن آخر كلّ منهما متحرِّك. (السيرافي، 1990، 2 / 24)

وهذا التفسير يقع في صلب تشبيه ما هو فعلي بما هو نظير له من الفعليّة نفسها ، إذ تسمح الخصائص اللفظيّة والمعنوية وكذا طبيعة تتابع الحركات في إجراء هذا التشبيه. ويقوم تفسير آخر على أن نون النسوة لمّا لحقت بالمضارع عارضت مشابهته بالاسم كما تعارض الإضافةُ وغيرُها أسبابَ البناء؛ لأنّ النّون من خصائص الأفعال. (السيوطي، د. ت، 1 / 73)

ومن الممكن القول إنّ هذا التفسير يتعلّق بالعلامات المميّزة للأفعال، أكثر من كونه سبباً حقيقاً لبناء الفعل المضارع. إذ لا مِراءَ في (فعليّة) الفعل المضارع باتّصاله بنون النّسوة أو بعدمه، مثلما كانت الإضافة تقوّي جانب الاسميّة في الأسماء

التي بنيت وأصبحت قاب قوسين أو أدنى من الحروف، من حيث عدم التصرف والإبهام وما أشبه، فمعارضة التشبيه هنا تختلف عنها في باب البناء.

وهناك رأي آخر يقوم على أن المضارع لما اتّصل بنون النسوة، وتركّب معها جُعلا كشيء واحد، لأن الفاعل كالجزء من فعله. ولا يلزم من هذا الرأي بناء الفعل المضارع إذا كان من الأفعال الخمسة، لمعارضة البناء هناك بشَبَه المضارع بالمثنى والجمع. (المرجع السابق، I/73)

وظهر ما ينقض القول ببناء الفعل المضارع في حال اتصاله بنون النسوة ، ويثبت إعرابه. وكان السهيلي وابن طلحة وابن دُرُستويه هم من ذهبوا إلى هذا الرأي. (المرجع السابق، I / 73)

ويقوم تفسير السهيلي على إلزام سيبويه بما لا يلزمه. فسيبويه وغيره من النحاة أصلوا أصلاً لا ينبغي مخالفته – على رأي السهيلي – حين ذكروا أن المشابهة هي التي تُوجب إعراب المضارع، وذلك حين تكون حروف المضارعة موجودة في الفعل فما دامت كذلك – في حال اتّصاله بنون النسوة – فهو معرب أيضاً ومنع من ظهور الحركة الإعرابيّة عليه، الاتّصال بنون النسوة مثلما منعت الألف والواو والياء ظهور الحركات الإعرابيّة على المضارع حين اتصلت به. وليس عدم وقوع المضارع (يَفْعَلْن) في حال الجزم والنصب وكذا عدم مشابهته لجمع السلامة (يفعلون) بقادحٍ في إعرابه، ما دام النظر يوجب إعرابه لاتصال حروف المضارعة به. (السهيلي، 1984، 110، 111)

والصحيح، أن سيبويه لم يلتزم بكون حروف المضارعة هي التي تؤدي إلى الشّبه بين المضارع والاسم، وإنّما كان رأيه يقوم على أنّ بناء المضارع المتّصل بنون النسوة حصل بسبب مشابهته للماضي المتصل بنون النسوة. ولهذا احتاج السهيلي إلى تلك المقدمة المفتعلة ليحافظ على رأيه في إعراب الفعل المضارع مطلقاً؛ لأن الباعث على عدم ظهور الحركات الإعرابيّة على آخر المضارع المتّصل بنون النسوة يعود إلى سياق تركيبي ناتج من اتصال الفعل بفاعله وصيرورتهما كالكلمة الواحدة، وهو – كما رأينا – سبب يؤدي إلى البناء لا إلى الإعراب عند غيره من النحاة.

ويبدو أن رأي جمهور النحاة هو الأنسب ببقاء الفعل المضارع مبنياً إذا اتّصل بنون النسوة؛ لأن توالي الحركات يوجب تسكين الفعل المضارع الذي يشبه – في هذا النسق – تسكين آخر الفعل الماضي حين يكون في السياق نفسه من الاتصال.

بناء المضارع المتّصل بنوني التوّكيد

وليس هذا الموضع مما اتفق فيه النحاة أيضاً، وكأنّ خلافهم فيه يشبه السابق.

فالذين قالوا ببنائه عند اتّصاله بنوني التوكيد، نظروا إلى مسألة التركيب التي تُعدّ شبيهةً بصدر المركب من عجزه، أما إن انفكّ هذا التركيب بين الفعل ونون التوكيد – بوقوع ألف الاثنين أو واو الجماعة أو ياء المخاطبة– فالفعل مُعرب؛ لأنه لا يصحُ أن تتركب ثلاثة أشياء فتُجعل شيئاً واحداً.

ولابن دُرُستويه رأي يخالف به جمهور رأي النحاة، وملخّصُهُ أن الفعل المضارع مبني سواء حِيل بينه وبين النون بفاصل أم غير ذلك؛ لأن النون تُعارض شبه الفعل بالاسم فيعود إلى أصله من البناء، وإلى هذا الرأي ذهب عبد الرحمن أيوب من المحدثين. (أيوب، 1957، 28)

وقد امتدّت مخالفة ابن دُرُستويه إلى أبعد من ذلك، حين قال ببناء الفعل المضارع المتصل بالسين وسوف لأن الفعل لا يكون في هذه الحال إلاّ مضموماً فيصير دالاً على الاستقبال فيشبه بذلك فعل الأمر، من حيث دلالتُه على المستقبل. (السيوطي،د.ت،1 / 73، 74)

ولعلّ هذا الرأي الأخير هو ما دفع المخزومي إلىالقول ببناء المضارع في جميع أحواله، أو ربما يكون قد أوحى له بشيءٍ من الربط بين السوابق التي تلحق الفعل المضارع وبنائه.

نظرية الامتداد (الطول)

حاول محمود شرف الدين أن يفسر حالات إعراب الفعل المضارع وبنائه بما وسمه بنظرية الامتداد أو الطول ويقصد بالامتداد أو الطول : طول التركيب وأثره في الحالات المختلفة لإعراب الاسم وبنائه. فهو بعد أن رصد مجموعة من الأسماء التي وقعت في سياق لغوي يقتضي امتداداً ما واُختلف في إعرابها وبنائها، كاسم لا

النافية للجنس، واسم إنّ والاسم المضاف المنادى وغيرها، نظر أبعد من ذلك فقرّر أن هذا الامتداد يمكن أن يُفسَّر به إعراب الفعل وبناؤه. وهي محاولة للتخفيف من أثر العوامل في إعراب الفعل المضارع فيما أحسب. (شرف الدين، محمود، 1984، 481 - 503)

وموجز رأيه أن المضارع يُرفع إذا لم يُسبق بناصب أو جازم، فإذا طال الكلام بأداة نصب قبل المضارع نصب، وإذا طال الكلام بنون التّوكيد بعد المضارع بنى على الفتح، ويُجزم المضارع للتفرقة بينه وبين نصبه، وبناؤه على السكون للتفرقة بينه وبين بنائه على الفتح.(المرجع السابق، 501)

والصحيح أن محاولة الباحث هذه تتّكيء على الأفكار النحوية القديمة الخاصة ببناء الاسم حين يطول بالتركيب فيُبنى، وكذا تركيب المضارع مع نون النسوة وغيرها.

فأوّل ما نلمحه أنه اتخذ من رفع الفعل المضارع – المُفسَّر عند النحاة بِما سبق توضيحه– مُنطلقاً لتفسير النصب والجزم وهذا يعني قبوله بحالة الرفع وتفسيرها لدى النحاة.

وسنختبر هذا الطول والامتداد بعنصر لغوي واحد وهو (إذن) فنقول: إن الفعل المضارع يُنصب – بناء على معطيات النظرية – إذا دخلت عليه (إذن) لأنه طال من المقدمة بدخولها عليه. ولكنّها تُلغى فيرتفع الفعل المضارع بعدها ولا يُنصب (على الرغم من أن الطول واحد في الحالتين) ولنا أن نسأل بعد ذلك عن مصير (نظريّة الطول والامتداد) إذا ما عرفنا أن بعض العرب يجزمون بلن الفعل المضارع وينصبونه بلم ؟

إن ما أوقع الباحث في هذا التناقض هو تفسيره مسائل تتعلق بالحركات الإعرابيّة بمعطيات فسّر بها النحاة مواضع تخصّ المبنيات، حين تتركّب بعضُ الأسماء مع غيرها فتُبنى.

4. 3 إعمال المشتقات

يتناول هذا الموضع الأسماء العاملة الّتي شابهت الأفعال فصارتْ عاملةً مثلها.

وتشمل هذه الأسماء، المشتقات كاسم الفاعل وصيغ مبالغاته واسم المفعول والصفة المشبهة وأفعل التفضيل. وقد أفردنا المصادر وأسماء الأفعال في موضع خاص بها بعد المشتقات.

ويجب التنبيه على أن لجوء النحاة إلى تفسير عمل المشتقات والمصادر، وكل ما عمل من الأسماء قد قُرِّر بوحي من أصلهم في العمل النحوي. فقد عَدّوا (العمل) أصلاً في الأفعال وفرعاً في الأسماء والحروف، وأن ما يعمل منها يكون مشابهاً للأفعال. (ابن عصفور، 1998، 1 / 415)

إعمال اسم الفاعل

يُعَد اسم الفاعل الوسيط القوي بين الأسماء العاملة والفعل. وهي حالة تشبه وساطة الفعل المضارع بين الأفعال والأسماء من حيث تفسير مسائل البناء والإعراب. وقد أصّل النحاةُ وجوه الشبه بين اسم الفاعل والفعل المضارع أولاً، ومن ثَمّ تلمسوا مشابهة الأسماء العاملة باسم الفاعل أو مشابهتها بالفعل مباشرة دون وساطته كلّما أمكنهم ذلك.

ومن الجليّ أن استقرار وجوه الشبه بين اسم الفاعل وبين الفعل المضارع جعل النحاة يتوجهون إلى إدخال التشبيه النحوي في مسألة حدّ المشتقات نفسها كاسم الفاعل.

فاسم الفاعل عند ابن مالك : ما صِيْغَ من مَصْدَر (موازياً) للمضارع ليَدُلَّ على فاعله غير صالحٍ للإضافة إليه. (ابن مالك، 1982، 2 / 1027، 1028) وهو أمر يمكن فهمه بمقارنة ما كان معروفاً لدى النحاة المتقدمين من تلك الوجوه من الشّبه التي لم تكن بكثرتها عند المتأخرين؛ لهذا كانت مسألة الحدود عند الخليل وسيبويه والكسائي والفراء غير شائعة كثيراً. ولا يقتصر الأمر على قلة ما بأيديهم من وجوه الشبه وحدها، بل يعود الأمر إلى مسائل مختلفة.

وقد أطلق النحاة على اسم الفاعل والمشتقات السابقة مسمّى الصفة، ومازوها بأنها ما دلّ على الحدث وصاحبه، وفيها معنى الفعل وحروفه.

والصفة النحويّة : وظيفة تشغلها الكلمة في الجملة، أو هي معنى معنوي تشبه المفعول به والتمييز وغير ذلك. ويقابل ذلك مصطلح (الصفة الصرفية) التي ليس لها علاقة بالتركيب لأنها ليست وظيفة، بل هي صيغة لفظيّة (الكلمـة نفسـها) لا الموقع الذي تشغله. (حلواني، محمد خير، 1999، 243 – 245) وهي التابع الذي يجري على متبوعه من نواحٍ مختلفة، كالإعراب والتذكير والتأنيث...

أوجه المشابهة بين اسم الفاعل والفعل المضارع

كثرت وجوه الشبه بين اسم الفاعل والفعل المضارع بحيث يمكن القول : إنّها حصرٌ لخصائص اسم الفاعل اللفظيّة والمعنوية في حالتي إفراده وتركيبه. وقد تكرر جزء منها حين بيّنّا المشابهة بين الفعل المضارع واسم الفاعل.

وفيما يأتي إيجاز تلـك الوجـوه: (الجرجـاني، 1982، 1 / 506 – 508، الحطّاب، فؤاد، 1988، 355 – 359)

1- يُشبه اسمُ الفاعل الفعلَ المضارع في حركاته وسكناته وعدد حروفه (المجاراة اللفظيّة) مع موافقة المعنى.

2- أنّه يُجمع ويُثنى فيقال: ضاربان وضاربون وضاربة وضاربات. فيشبه الفعل المضارع: يضربان ويضربون وما أشبه.

3- أنّه يعتل باعتلال فعله ويصحّ بصحته كقولنا : قائم بالهمز والأصل (قاوم). ولا نتفق مع النحاة في موضوع الإعلال بإبدال الواو همزةً بسبب عدم وجود قرابة صوتيّة بين حروف العلة والهمزة. (المساعفة، خالد، 1999، 18، 19)

4- يُعطف الفعل المضارع على اسم الفاعل، كقوله سبحانه : ﴿ أَوَ لَمْ يَرَوا إِلَـى الطَّيْرِ فَوْقَهُمْ صافّاتٍ وَيَقْبِضْنَ﴾. (الملك : 19)

5- يتقدم معمول اسم الفاعل مجروراً باللاّم، كقوله تعالى : ﴿ إن الإنسانَ لربِّـه لكنودٌ﴾. (العاديات : 6) ويُشبه الفعل المضارعَ في هذه الحال حين يتقـدم معموله، كقوله سبحانه : ﴿ إنْ كُنْتُمْ للرُؤيا تَعْبُرُون﴾. (يوسف : 43)

6-يؤكد بالنون اضطراراً كقول الشاعر (من الرجز) :

أقائلُنّ أحضروا الشّهودا

7-وتلحق به نون الوقاية كقول الشاعر :

ألاّ فتى من بني ذبيانَ يحملُني وليس حاملُني إلاّ ابنُ حمالِ

8-ويعتمد اسم الفاعل على النفي والاستفهام، كما يحدث في الفعل. وهو شرط خاصٌّ بإعمال اسم الفاعل غير المُقترن بأل.

9-ووجه الشبه الأخير يبدو كأنه تتميم للتشبيه بينهما. فمثلما أُعرب الفعل المضارع بمشابهته اسم الفاعل، أُعمل الأخير عمل المضارع ليتمّ الشّبه بينهما. وهذا ما عبّر عنه الجليس النحوي بالتكافؤ. (النحوي، 1994، 108)

والوجوه السابقة تزيد على وجوه مشابهة الفعل المضارع لاسم الفاعل التي لم تتجاوز ستة في الأكثر.

ولكنّا نستطيع تجاوز الوجه الوارد في الموضع الأوّل لأن (المجاراة اللفظيّة) حالة مشتركة بينهما، وليستْ خاصة باسم الفاعل أو بالفعل المضارع.

وأمّا ما ورد في الموضع الرابع فيمكن إغضاء الطرف عنه، لأنه وجه مشترك بينهما أيضاً، إذ يُعطف اسم الفاعل على الفعل المضارع وسنبين ذلك فيما وسمناه بـ : (اختبار الموقع العطفي).

أما الوجه الوارد في الموضع الأخير فليس وجهاً حقيقيّاً من الشبه؛ لأنه لا يَصحُّ أنْ يعمل اسم الفاعل لو لم تكن هناك وجوه من الشبه تسبقُ العمل. فعمل اسم الفاعل نتيجةٌ للمشابهة، وليست وجهاً من الشّبه.

والصحيح أن بعض وجوه الشبه هي شروط للعمل أصلاً وليست وجهاً شبهيّاً، كشرط الاعتماد . وعلى الرغم من عدم حاجة الفعل المضارع إلى الاعتماد لكي يعمل، إلاّ أن اعتماد اسم الفاعل على ما قبله يقرّبه من الشبّه بالفعل المضارع.

وسنبيّن حقيقة هذه الشروط ورأيِ الدراسة فيها في المواضع الآتية:

وكان خلاف النحاة قائماً حول المّوجب لعمل اسم الفاعل، فمنهم من ذهب إلى أن السبب يعود إلى شبهه بالفعل فيما مّر من وجوه. ومنهم من ذهب إلى أنّه في

(معنى الفعل) ولهذا يعمل إذا كان بمعنى الحال أو الاستقبال أو بمعنى المضيّ وهو مذهب الكسائي. وآخرون ذهبوا إلى أنّه بمعنى فعل قد أشبه الأسماء، وذلك إذا كان مقترناً (بأل). (ابن عصفور، 1998، 2 / 3، 4)

والنظر يقود إلى عَدّ اسم الفاعل ظاهرة لغويّة حائرة بين الفعل والاسم، فهو اسم في صورة الاسم ومعنى الفعل ، وهو ما نلمحه في الآراء السابقة. (الفارقي، 1993، 46)

شرط الاعتماد

وهو شرط خاصّ بإعمال اسم الفاعل المجرّد من (أل) إذ يجب أن يعتمد اسم الفاعل على واحد مما يأتي : النفي والاستفهام والموصوف والمبتدأ وصاحب الحال أو يكون صلة للموصول (أل) أو يقع مفعولاً ثانياً لظننت أو مفعولاً ثالثاً لأعلمت.

وقد نظم ابن مالك بعضَ ما يعتمد عليه اسم الفاعل شعراً بقوله :(الشنقيطي، د. ت، 2 / 328)

كفعله اسم فاعل في العمل	**إن كان نفياً عن مُضيّه بمعزل**
أو ولي استفهاماً أو حرف ندا	**أو نفياً أوجا صفةً أو مُسْندا**

وكان تفسير النحاة لهذا الاعتماد مبنيّاً على أن اسم الفاعل ضعيف، وباعتماده يَقْوى جانب الفعليّة فيه فيعمل. (ابن عصفور، 1998، 2 / 6)

فابن يعيش يرى أن المواقع السابقة هي استحقاق للفعل. إذ حقُّ الخبر أن يكون بالفعل؛ لأنه هو الذي يجهله المخاطب، وكذا الأمر بالنسبة للصفة والحال، فهما مما يؤدّيان بفعل أو ما يرجع إليه، وكذلك الحال في الاستفهام فعندما نقول : أزيدٌ قائمٌ ؟ فإن الشكّ يكون في القيام لا في ذاته، وهو حال النفي نفسه. (ابن يعيش، د. ت، 3 / 117)

وقد طالعتنا (الموقعيّة) في إعراب الفعل المضارع التي كانت محكاً لاستحقاقه حالة معيّنة من الإعراب، فتبيّن أنّه يحلّ مكان اسم الفاعل ممّا يقوّي مشابهته له.

وهو أمر يقودنا لدراسة مواضع (الموقعيّة) التي أصلها النحاة بين اسم الفاعل والفعل المضارع، وجعلوا منها محكّاً قويّاً لإبراز الخصائص المعنويّة والتركيبيّة، بين العناصر اللغويّة المتشابهة فيما سبق وغيره.

1- اختبار الموقع العطفيّ

يعدّ أسلوب العطف اختباراً قوياً للمشابهة بين اسم الفاعل والفعل المضارع. فهم يجوّزون عطف أحدها على الآخر، بشرط صحّة إحلال كلّ واحدٍ بدلاً من الآخر، كقولنا : مررتُ برجلٍ ضاحكٍ ويتحدثُ. أو مررت برجل يتحدث وضاحكٍ. ولذلك يمنع النحاةُ تركيبات عطفيّة من نوع : سيتحدث زيد وضاحك. لأن اسم الفاعل – هنا – لا يقع موقع الفعل (يتحدث) لكون (السين) لا يليها الاسم، لأنّها من خصائص الفعل لا الاسم. ومن البَدَهِيّ عند النحاة عدم جواز جملةٍ مثل : مررت بجالسٍ ويتحدث. لأن حرف الجر لا يليه الفعل.(ابن الشجري، 1994، 2 / 437)

ويتّفق النحاة – فيما أظن – في هذا الاختبار مع أصول النظرية اللغويّة الحديثة التي تنظر إلى اللغة على أنّها نَسَقٌ ومنظومةٌ متكاملة من العناصر المترابطة، وأن أي تغيير على عنصر يؤثر في الآخر. ويمكن معرفة ما جرى من تغيير بين أجزاء هذه المنظومة من خلال محورين وهميين متعارضين، أولهما : محور أفقي (تركيبي). وثانيها : محور رأسي(إبدالي).

وعمل النحاة – هنا- يتفق مع معطيات المحور الرأسي؛ لأن اشتراطهم إحلال اسم الفاعل بدلاً من الفعل المضارع أو العكس، فيه إجراء للإبدالات الممكنة وما ينبني على ذلك من مشابهة بينهما. (الفارقي، 1993، 26، 27 (مقدمة المحقق)

2- اختبار الموقع غير العطفيّ

في هذا الاختبار لا يحتاج عمل اسم الفاعل إلى شروط خاصة فيه، وإنّما يُشترط جواز الإحلال المباشر والرجوع إلى الأصل. فاسم الفاعل (الضارب) في قولنا : هذا الضاربُ زيداً. يعمل لأنه في موضع (اليضرب) وهو موضع أصل للفعل المضارع بدليل رجوعه إلى هذا الأصل في الضرائر الشعريّة كقول الشاعر : (ابن عصفور، 1998، 2 / 4)

ما أنت بالحكم التُرضى حكومتُه ... ولا الأصيل ولا ذي الرأي والجدل

ويبدو أن النحاة تمكّنوا من قياس الدلالة الزمانيّة الاستمرارية في الفعل المضارع من خلال العلاقات التركيبيّة نفسها التي يتبادل فيها الفعل المضارع واسم الفاعل الموقع نفسه.

فإفادة الفعل المضارع للاستمرار جاءته نتيجةً لمشابهته الاسم الذي أصل وضعه، الإطلاق المفيد للاستمرار. فقولنا : زيد يؤمن بالله أو يسخو بموجوده. يفيد استمرار الحدث حتى يصبح استمراره عادة. (الاستراباذي، د. ت، 2 / 251) والمعروف في هذا الشأن أن لكل فعل زمناً يجب أن يختص بالدلالة عليه.

أما زمن اسم الفاعل – إذا جُرّد من (أل) – فيحتمل الأزمنة الثلاثة، وتُقيَّد دلالته على الحال أو على الاستقبال تقييداً لفظياً بألفاظ مثل : (الآن) أو (غداً) وما أشبه أو يتم تقييده من مقام الكلام كقولنا : هذا ضاربٌ زيداً وزيدٌ يتوجّع. (فاخر، علي محمد، 1995، 1 / 174)

ومن المواقع غير العطفيّة التي قاس من خلالها النحاة مشابهة اسم الفاعل للفعل المضارع ما ورد في أسلوب الشرط من حيث حذف الفاء الواقعة في الجواب. وشاهد هذه المسألة قول الشاعر : (سيبويه، 1988، 3 / 64، 65)

بَني ثُعَلٍ لا تَنْكَعُوا العَنْزَ شِرْبَها ... بَني ثُعلٍ مَنْ يَنكَعِ العَنْزَ ظَالمُ

فقد جاء جواب الشرط جملة اسميّة على رأي ابن جنّي. والأصل أن يكون هذا الجواب فعلاً على تقدير : (فهو ظالمٌ) بحذف الفاء والمبتدأ، إلاّ أنّه لما تَرك اسم الفاعل في هذا الموقع لشبهه بالفعل الماضي، بدأ كأنّه قال : من ينكعِ العنزَ يظلمْ. (ابن جنّي، 1379 هـ،1 / 193، 194)

ولم ينسَ النحاة العلاقة الشبهيّة بين اسم الفاعل والفعل الماضي مما له أثرٌ في مشابهة اسم الفاعل بالفعل المضارع. وقد رأينا جزءاً من العلاقة هذه في تفسير بناء الفعل الماضي واستحقاقه البناء على حركة، حين نظر النحاة إليه على أنّه جزء من

علاقة تشبيهيّة ناقصة، لا توصله إلى حدّ إعرابه بتشبيهه باسم الفاعل كما حصل للفعل المضارع .

والظاهر أن جزءاً من العلاقة التركيبيّة بين اسم الفاعل والفعل الماضي يجب أنْ تمرّ بالفعل المضارع. فقد سبق أن المضارع يشبه اسم الفاعل لصحة دخول اللاّم المزحلقة عليهما، إذ وقعا خبرين ولم يشترطوا لدخولها على خبريهما أيّ شرط.

لكنهم خالفوا فاشترطوا لصحة دخول اللاّم على الفعل الماضي الواقع خبراً شروطاً تقرّبُه من زمن الفعل المضارع، كاشتراطهم سبقه بقد ليصير بذلك قريب الدلالة الزمانية من اسم الفاعل. ومن شروطهم أيضاً وجوب دخول (اللاّم) على فعل ماضٍ مسلوب الدلالة على الحدث أو على الزمن أو تكون دلالته على الإنشاء. كقولنا : إنّ زيداً لنعم الرجلُ. أو قولنا : إنّ زيداً لعسى أن يقوم.

فدخول اللاّم هنا على الأفعال الماضية لم يُقارن بالفعل المضارع أو باسم الفاعل، وإنما حصل لمشابهة الأفعال السابقة بمطلق الاسم الجامد، من نواحٍ مختلفة. (الأزهري، 2000، 1 / 312)

ومن الجائز القول إن أيسر حالات التشبيه القائمة بين اسم الفاعل والفعل الماضي الواقع خبراً، تلك التي يكون وساطتها الفعل المضارع؛ لأن النحاة احتاجوا في غير هذه الوساطة إلى التقدير والتأويل اللذين لا يتّفقان – أحياناً – مع طبيعة التراكيب اللغويّة.

ويمكن أن يكون التركيب العطفي شاهداً لهذا الزعم، في البيت :

ياليتني قَدْ زُرتُ غيرَ خارج　　　أُمَّ صبيٍّ قَدْ حَبَا ودارج

فقد عُطف اسم الفاعل على الفعل الماضي (حبا) لأن (قدْ) قَرّبت زمن الفعل الماضي إلى زمن المضارع. (ابن منظور، 1990، 2/ 266، (درج))

أما حين وقف النحاة عند قوله تعالى : ﴿ إنّ المُصّدّقِينَ والمُصّدّقاتِ وأَقْرَضُوا اللهَ ﴾. وما فيها من قراءات، فقد احتاجوا إلى التأويل والتقدير. فقراءة: (المُصَدّقِين والمُصَدّقين) (مُخَفّفة الصاد) محمولةٌ على إرادة العطف على المعنى: (الذين صَدّقوا). ولكي يصحّ هذا التأويل قالوا بعطف الفعل الماضي على معنى اسم

الفاعل. (الفارسي، 1993، 6 / 275، الزمخشري، 2001،4 / 476، الحديد : 18)

وربما كان على النحاة الاعتراف بعمل اسم الفاعل تشبيهاً بالفعل الماضي، وألاّ يقيّدوا ذلك باقترانه (بأل) لأنه ورد عاملاً في قوله تعالى : ﴿ وكلْبُهُمْ باسِطٌ ذِرَاعيْهِ بالوَصيْدِ ﴾. ولا يجدي – مع هذه الحال– التقدير بحكاية حال ماضية، ردّاً على الكسائي الذي أجاز إعماله وهو دال على الماضي، أو أنّه أُعمل اعتباراً بالشّبه معنىً وإن زال الشبه لفظاً. (السيوطي، 3 / 90، الكهف : 18)

والظاهر أنّ ابن الورّاق وبعض النحاة من البصريين المتأخرين، يعترفون بعمل اسم الفاعل الدال على الماضي نحو : هذا معطي زيداً درهماً أمس. ويتأولون ذلك بقوّة المشابهة بالفعل (دون تحديد) عند السيوطي. أو من آثار المشابهة بين الفعل الماضي واسم الفاعل، التي من نتائجها بناء الأول على الحركة وإعمال اسم الفاعل عملَ الفعل الماضي، كما أنهم لجأوا إلى تقدير فِعْل ناصبٍ للمفعول الثاني تقديره : أخذ درهماً. (ابن الورّاق، 2002، 395، السيوطي، د. ت، 3 / 70) فالجمهور من نحاة البصريين لا يعترف بهذا العمل ولكن التأويل السابق يشير إلى تجاوز منعهم. وربّما كان سبب إعمال اسم الفاعل (معطي) في مفعولين يعود إلى عدم قَدرة المفعول الثاني (درهماً) على إنشاء علاقة إضافية أو علاقة تبعيّة بينه وبين الاسم الذي سبقه، وهو المفعول الأوّل. ولهذا السبب لا نرى وجوباً لتقدير فعلٍ ينصبه، ومن الممكن أن نفسر نصبه للمفعول بمشابهته لفعله الأصل (أعطى) الذي ينصب مفعولين ، إذا كان لا بد من تقدير عاملٍ له.

وعلى العموم فإنّ إعمال اسم الفاعل – سواء أكان بمعنى المضي أو بمعنى المضارع– يدلّل على قوّة المشابهة بينه وبين الأفعال. فهو في الحالتين دالٌّ على الزمن والحدث، إن كان ذلك بالصيغة نفسها أو بما تشتمل عليه الجملة من قرائن، وليس إعمال الأفعال الناقصة الدالة على الماضي بأولى من إعمال اسم الفاعل وتغليب الجانب الفعلي فيه فيما نحسب.

حقيقة شرط الاعتماد

بعد عرض آراء النحاة السابقين في موضوع شرط اعتماد اسم الفاعل، اتضحت جملةٌ من الأمور يمكن إيجازها على النحو الآتي :

1- أنّ اصطناع قواعد التشبيه النحوي الصّارمة – أحياناً – عند البصريين، هي سبب الخلاف في كثير من مسائل إعمال اسم الفاعل، وهو أمر لا نوافق البصريين عليه البَتَّةَ؛ لأن القراءات القرآنية تؤيد رأي الكوفيين في ذهابهم إلى عدم اشتراط اعتماد اسم الفاعل، فقد ورد عاملاً في قراءة قرآنية في قوله تعالى : ﴿ ودانيةٌ عليهم ظِلالُها ﴾. برفع دانية على الابتداء، ورفع (ظلالُها) على الفاعلية لاسم الفاعل. (ابن عصفور، 1998، 2 / 6، الإنسان : 4). ولا أظن أن محاولة ابن عصفور تنتصر للبصريين رأياً من مجرد ذهابه إلى أنّ (دانية) يمكن أن تكون خبراً مُقدماً و(ظلالُها) مبتدأ مؤخراً. (المرجع السابق، 2 / 6) إذ وردت قراءة ثانية لا تحتمل وجهاً آخر غير المبتدأ والفاعل وهي قراءة أُبي : (ودانٍ عليهم ظلالُها). (الرشود، حصة، 2000، 74)

فمن الواضح أنّ الإلحاح على المشابهة الصارمة بين اسم الفاعل والفعل المضارع، تفوّت على الدارسين تلمس الخصوصيّة التي يجب أن تُعطى لدراسة تراكيب اسم الفاعل وما فيها من حالات خاصة، يمكن إبرازها لو تجاوزنا قواعد المشابهة الصارمة السابقة.

2- ويظهر أن مسألة الاعتماد ألجأت البصريين إلى التأويل والتقدير دون داعٍ. فاعتماد اسم الفاعل على حرف النداء – مثلاً- يقربه من الاسميّة وليس من الفعليّة، وإلى ذلك ذهب الأشموني بقوله: ((والصواب أن النداء ليس من ذلك، والمسوّغ هو الاعتماد على الموصوف المقدّر، والتقدير : يا رجلاً طالعاً جبلاً.)). (الأشموني، 1997، 2 / 293)

الشرط الثاني: عدم التصغير

نتناول في هذا الشرط خاصيّة صرفيّة، وهي اشتراط النحاة لاسم الفاعل أن يكون مكبّراً لكي يعمل عملَ فعله. وهو شرط خلافيّ يعود إلى نوعي التشبيه :

اللفظي والمعنوي. إذ يرى البصريّة إبطال عمل اسم الفاعل المصغّر، خلافاً للكوفية. (ابن عقيل، 1984، 2 / 191) وكانت حجة البصريين تقوم على أنّ التصغير يزيل الشبه الصوريّ بالفعل المضارع الذي هو عماد التشبيه، على حين كانت حجة الكوفيين – ما عدا الفراء الذي وافق البصريين – تقوم على أن المُعتبر من هذا التشبيه هو المعنى، وأيد ذلك ابن مالك، وجعل الدليل إعمال اسم الفاعل المُحوّل إلى صيغ المبالغة. (السيوطي، د. ت، 3 / 69، 70)

ونرى أنّ البصريين مصيبون فيما ذهبوا إليه؛ لأنّ شواهد إعمال اسم الفاعل المصغّر لا تكاد تقوى على تأصيل قاعدة في إعماله، عدا عن إمكان تأويلها بيسر، وكذلك فوات الشبه الصوري الذي تمسك البصريون به. وكان يلزم نحاة البصرة تقديم الدليل النقلي من الشواهد التي تؤيّد إبطال عمل اسم الفاعل مصغراً لتقوية رأيهم، وهو ما لا نجده في المظان التي عُدنا إليها، مما أبقى اعتراضهم على الكوفيين قائماً على التشبيه والحجج العقليّة، وهو ما نلمسه بوضوح في نقضهم لرأي الكوفيين في شواهد إعمال اسم الفاعل المُصغّر، كما نلمس ذلك في نقضهم لرأي الكوفيين الوارد في الشرط الثالث.

فشاهد الكوفيين الذي رواه الكسائي محمول على عمل اسم الفاعل المُصغّر في الظرف الذي تكفيه رائحة الفعل في قولهم : أظنني مُرْتحلاً وسُوَيراً فَرْسخاً.

وقد أجاز بعض المتأخرين إعمال اسم الفاعل المصغّر الذي لم يُحفظ له مكبرّ. (الشنقيطي، د. ت، 2 / 39، 330)

الشرط الثالث: عدم وصف اسم الفاعل قبل عمله

لم يجوّز البصريون إعمال اسم الفاعل، إذا وُصف قبل إعماله وأوجبوا إضافته. وحجتهم تقوم على أنّ ملازمة اسم الفاعل لصفته تؤدي إلى زوال شبهه بالفعل لكون النعت خاصاً بالأسماء ، بخلاف ما لو انفكت الصفة عنه وأُخرت.

أما الكوفيون فقد اعتمدوا على الشواهد الشعرية التي تؤيد إعماله موصوفاً في بعض الشواهد التي منها : (ابن الناظم، د. ت، 430، السيوطي، د. ت، 3 / 72)

إذا فاقدٌ خطْباءُ فَــرْخَيْن رجّعــتْ ذكرتُ سُليمى في الخليطِ المزايــلِ

وأرى أنّه إن كان ثمة حجة للبصريين في هذه المسألة، فيجب أن تكون فــي إبطال عمل اسم الفاعل لأنّه عامل ضعيف قياساً بالفعل، ومراقبة العوامل الضــعيفة تظهر أن أدنى اعتراض بينها وبين معمولها يؤدي إلى إضعاف عملها وربما يــؤدي إلى إبطال هذا العمل.

ومن ناحية أخرى، فإنّ وصف اسم الفاعل بصفة ملازمة له يؤدي إلى إنشاء علاقات جديدة تشغل اسم الفاعل عن طلبه للعمل المُشبه لعمل الفعل فيما أرى.

وعلى الرغم من تعليل البصريين لكفّ اسم الفاعل الموصوف عن العمل بزوال المشابهة بالفعل، إلاّ أنّه يمكن القول إنّ مقصدهم بزوال المشابهة مبنيٌّ على عدم وقوع الفعل بدلاً من اسم الفاعل، إذ لو صحّ وقوع الفعل بدلاً من اسم الفاعل الموصوف، لَمَا صحّ أنْ تقع الصفة بعد الفعل. وهذا هو المخرج لتعليلهم فيما أحسب.

الشرط الرابع : ما يتعلق بتثنية اسم الفاعل وجمعه

تثنية اسم الفاعل المجرد من (أل) أو جمعه تؤدي – أيضاً – إلــى تغييــر المشابهة اللفظية بالفعل المضارع غير المُسند إلى الضمائر.

وذكر السيوطي منع إعماله مثنى ومجموعاً عن سيبويه والخليل، ونقل عــن المبّرد إعماله. (السيوطي، د. ت، 3 /68)

ولكنّ النحاة الذين أجازوا إعماله – مثنى ومجموعاً – تلمسوا وجه المشــابهة بينه وبين المضارع المسند إلى الضمائر (حين يكون من الأفعال الخمسة). وكــان لهم منهج في تعليل الجمع المكسر منه بتشبيهه بالجمع السالم الــذي عمــل. ووجــه الشبه حينئذٍ هو (الجمعيّة) أو أن الجمع المُكسَّر يعمل نتيجةً لفرعيته على واحــده، وشاهدهم في ذلك قول الشاعر : (ابن يعيش، د. ت، 3 / 110، الأســترباذي، د. ت، 3 / 493)

ممّن حمَلن بـــه وهُـــنّ عواقــدٌ   حُبُكَ النّطاق فشـــبّ غيــرَ مُهَبّــل

ويتبيّن مما سبق أن الكوفيين قد عدّوا اسم الفاعل العامل فعلاً دائماً. ولهذا ما كانوا بحاجة إلى تلك الشروط التي قال بها البصريون لكي يعمل عملَ فعله، ويؤيـد ذلك أن المعنيينَ باللغات السامية، أثبتوا وجود التقسيم الكوفي للأفعـال فـي هـذه اللغّات، وأن عدّ اسم الفاعل فعلاً دائماً يوافق ما في البابليّة والأكديّة. (المخزومي، 1986، 241)

أثر لاحقة النون في تشبيه اسم الفاعل

يشتمل هذا الموضع على بيان أثر لاحقة النون بأنواعها المختلفة في مسـائل التشبيه الخاصة باسم الفاعل. وهي مسائل تكشف عن نظر جديد فيما يمكن وسـمه بـ: نظرية التّمام النحوي.

وفيما يأتي تفصيل بأثر هذه اللاّحقة من حيث زيادتُها وحذفُها:

حذف النون وإثباتها في اسم الفاعل

تقترن النون بمثنى اسم الفاعل وجمعه، ويصاحب هذا الاقتران وجود (أل) وهنا يعمل اسم الفاعل فينصب مفعولاً به، كقوله تعـالى : ﴿ والمُقِيْمِـينَ الصَّـلاَةَ والمُؤْتونَ الزَّكَاةَ ﴾. (سيبويه، 1988، 1 / 183، النساء : 162)

ويكون حذف هذه النون لغايتين إحداها : طول التركيب. فكأنّ النون موجودةٌ وبذلك يبقى حكم المعمول وهو النصب، ومن ذلك ما ورد في البيت :

الحَـافِظو عَـورَةَ العشـيرةِ لا   يـأتِيْهِمُ مِـنْ ورائِنـا نَطَـفُ

وقد بيّن سيبويه أن حذف النون لم يكن بدافع من الإضافة ولا لمعاقبة الاسـم النون، ولكن تمّ ذلك نتيجة لطول الكلام بها. وقد أيدّ هذا التفسير بشاهد مشابهٍ حُذفت النون من الاسم الموصول (اللذانِ) في البيت :

أبنـي كُلَيْـب إنّ عَمَّـيَّ اللّـذا   سَـلَبَا الملـوكَ وفكّكـا الأغْـلالا

وتحذف النون ويُضاف اسم الفاعل إلى معموله كقولهم: هذان الضاربا زيدٍ. وهذه الغاية الثانية من حذف النون. (سيبويه، 1988، 1 /186، ابن عصفور، 1998، 2 / 5)

وحذف النون – هنا – أدّى إلى إنشاء علاقة إضافية بين اسم الفاعل ومعموله، على حين كان حذفها السابق لأجل التخفيف، فلم تؤثر في إبطال العمل النحوي .

وقد خطّأ النحاةُ قراءات قرآنية ورد فيها حذفُ (أل) والنون من اسم الفاعل ونُصب معموله. ومن ذلك ما ورد في قراءة أبي السَّمال : ﴿إنّكم لذائقو العذابَ الأليمَ﴾. (الصافات : 37) وقريب من هذا ما وُصفت به قراءة الأعرابي : ﴿غيْرُ مُعْجِزِي اللهَ ﴾. (التوبة : 2)

والمعروف أنّه يجب الإضافة إذا حُذفت (أل) والنون من اسم الفاعل، وإن أردنا النصب بدون وجود (أل) فلا بّد من إثبات النون. (الجرجاني، 1982، 1 / 531، ابن عصفور، 2 / 5، 6)

ونستنتج من ذلك أن النحاة كانوا يؤصّلون لشيء من نظريّة يمكن أن تُسمى بـ: (نظرية التمام) حين عالجوا أثر النون والتنوين في العمل الإعرابي.

وكان ابن جنّي من أوائل النحاة الذين وقفوا عند حقيقة (التّمام أو التكامل) على حدّ تعبيره. فقد جعل من هذه المسألة وجهاً للشّبه بين الفعل والمضاف من حيث امتناع تنوينهما. إذ الجامع بينهما يعود إلى أنّ التنوين يلحق في الوقف مُؤْذناً بالتمام، والفعلُ أحوج ما يكون إلى الفاعل فلا يُنوّن. وكذلك حال المُضاف فهو بحاجةٍ إلى المضاف إليه. (ابن جنّي، 1990، 3 / 243)

وقد شرح الأستراباذي أصول هذه الفكرة بقوله : ((ومعنى تمام الاسم أن يكون على حالةٍ لا يمكن إضافته معها، والاسم مستحيل الإضافة مع التنوين ونوني التثنية والجمع ومع الإضافة؛ لأن المضاف لا يُضاف ثانيةً، فإذا تمّ الاسم بهذه الأشياء شابه الفعل إذا تمّ بالفاعل وصار به كلاماً تاماً)). (الأستراباذي، د. ت 2 / 95)

ورأى غالب المطلبي أن المواضع التي تحدث النحاة فيها عن التنوين، كانت تربط بين التنوين وبين النظام الإعرابي من جهتين : (المطلبي، 1999، 18 – 21)

الأولى : جهة ما اصطلحوا عليه بالتمكن من الاسميّة. الذي يظهر عندهم على هيئة إعراب كامل في الأسماء.

والأخرى : جهة (التمام النحوي) ومعناه في نظره : أن الاسم المشتق (من مصدر واسم فاعل واسم مفعول وصفة مشبهة) لا يمكن له أن يدخل في حالة التأثير الإعرابي أو العمل النحوي في ما يليه من أسماء إلاّ إذا اقترن بأداة تعريف أو تنوين، أو إضافة فيصير – حينذاك– قادراً على هذا التأثير، بسبب من أنّه قد صار بإمكانه أن يقيم علاقة نحويّة مع ما يليه من أسماء.

ويرى أن التنوين ومعاقبته في هذه المشتقات مما يعمق صفة (نحويّة – مفرديّة) فيها هي صفة (الحدوث) فيقترب بها من معنى الفعل فتعمل في ما يليها من أسماء عمل الفعل، إذا لم تكن ثمة علاقة تابعيّة أو علاقة حمل بينهما.

وقد نبه النحاةُ على طائفة من الأسماء الجامدة التي عملت عمل الفعل، لانتهائها بما يشبه التنوين، ممّا سنتحدث عنه في موضوع ما شُبِّه باسم الفاعل بعد الموضوعين الآتيين.

اتصال نون الوقاية باسم الفاعل

بغض الطرف عن وظيفة نون الوقاية، فإنّ الأصل فيها أنْ تكون مُتّصلةً عند النحاة بالفعل وتتصل بغيره على التشبيه به. (السيوطي، د. ت، 1 / 255) ومن المُرجَّح أن سيبويه شعر بكون نون الوقاية والياء بعدها عبارة عن كتلة واحدة، وذكر أنها علامة إضمار المنصوب المتكلم. (سيبويه، 1988، 2 / 268)

وقد اختلف النحاةُ في حقيقة دخول نون الوقاية على اسم الفاعل المجرد من (أل) في قول الشاعر :

فمــا أدري وكــلُ الظّــنِّ ظنّــي   أمُسْلمنى إلــى قــومى شَــراحي

فالأصل ألا تدخل على اسم الفاعل (أمسلمني) وتفسير دخولها محمول على الضرورة الشعريّة أو على التشبيه بالفعل المضارع، وذهب هشام إلى أن النـون – هنا – هي التنوين وليست نون الوقاية. (السيوطي، د. ت، 1 / 261، 262)

وكان النحاة قد تطيّروا من الشواهد الشعريّة التي اتصلت فيها نـون الوقايـة باسم الفاعل، فكان رأيهم أن بعضها مصنوع، أو أنّ رواية بعضها تتطلب اسـتبدال الفعل المضارع باسم الفاعل. وشاهد ذلك ما أورَدهُ النحاة في البيت :

ألاّ فتىً من بنى ذبيـان يَحْمُلُنـى ... وليس حـاملُني إلاّ ابـنُ حمّـال

فبعد ذِكْر الأستراباذي للوجوه المحتملة في تخريج دخول نون الوقاية في اسم الفاعل (حاملني) من حيث التشبيه بالمضارع (يَحْمُلُني) أو شذوذ البيـت، ذكـر روايةً ثانية له وهي (يحملني) بدلاً من (حـامِلُني). (الأسـتراباذي، د. ت، 2 / 260)

والصحيح أن الشواهد الشعريّة تؤيد دخول نون الوقاية علـى اسـم الفاعـل المقترن (بأل) أو المجرد منها. ويبدو أن الذي سوّغ الطعن فيها هو يُسْرُ العبث بهـا بإبدال الفعل المضارع مكان اسم الفاعل دون انكسار الوزن العروضي.

وهذا اليسرُ هو ما أحسبه قد مَكّنهمَ من العبث ببيت امرىء القيس في قوله : (النحاس، أبو جعفر، 2002، 55)

فقلت يمينَ اللهِ أبْرَحُ قاعِداً ... ولو ضربُوا رأسي لديكِ وأوْصَالي

فقد ذكر النحاس في شرحه للديوان روايتين حلّ فيهما اسم الفاعـل (لا أنـا بارحٌ) و (ما أنا بارح) بدلاً من الفعل المضارع (أبرحُ). (المرجـع السـابق، 55)

وكلُّ ما في الرواية الثانية أنّ النحاة واللغويين حاولوا تجنب حـذف حـرف النفي (ما) مع الأفعال الاستمراريّة، فلم يجدوا أيسر من الشك في روايـة البيـت، بإبدال الفعل المضارع وإحلال اسم الفاعل مكانه. وهذا المنهج يُعزّز المشابهة بينهما وإن جاء في موضوع إصلاح رواية الشواهد الشعريّة التي لا تتّفق مـع القاعـدة النحويّة.

وربّما نكون بحاجة إلى دراسة تبيّن منهج النحاة في إصلاح الشواهد، بناءً على جواز إحلال عنصر لغوي بدلاً من غيره.

إلحاق نون التوكيد باسم الفاعل

تلحق نون التوكيد باسم الفاعل، ويذكر النحاةُ أنّ إلحاقها جاء نتيجة لمشابهته بالفعل المضارع، وشاهد ذلك قول الشاعر : (من الرجز)

أقـــانلُنَّ أحضـــرُوا الشُّـــهودا

ويرى ابن جنّي أنّ دخول نون التوكيد على اسم الفاعل لا يُعدُّ قياساً شائعاً، بل هو من باب الاستحسان، إذ ترتبط هذه الظاهرة بالشعر دون النثر. (ابن جنّي، 1990، 1 / 137)

ويبدو أنّه بدخول نون التوكيد على اسم الفاعل قد اكتملت دائرةٌ من الشّبه تنتظمُ الأفعال – بأقسامها المختلفة – واسم الفاعل. إذ يُؤكد فعل الأمر مطلقاً دون شروط. أما الفعل الماضي فقد ورد مؤكّداً بها في الحديث النبوي : ((فإمّا أدْرَكَنَّ واحدٌ منكم الدّجال)). وجاء مُؤكّداً في البيت :

دامَنَّ سَعْدُكَ إنْ رَحمْتَ مُتيّماً   لولاكَ لم يكُ للصبابة جانحاً

ويذكر المرادي أن الذي سَوّغ ذلك فيهما أن الفعل في الشاهدين مستقبل المعنى؛ لأنه في البيت دعاء وفي الحديث شرط. (المرادي، 1983، 141 – 143)

وأظن أنّ النحاة، لم يُبقوا شيئاً من المواضع التي يتشابه فيها اسم الفاعل والفعل المضارع على وجه الخصوص، لا من حيث اللواحق والسوابق، ولا من حيث المشابهة اللفظيّة والمعنويّة أو التركيبيّة في كثير من مسائل العطف وصحة إحلال أحدهما مكان الآخر، وهو أمر يدفعنا إلى الاعتراف بقبول تلك المشابهة مرةً ثانية ، لا إنكارها كما جرى الحديث سابقاً.

العوامل المشبّهة باسم الفاعل

تطالعنا طوائف من الأسماء العاملة عمل الفعل، ممّا لا تقوى فيها وجوه الشبه بالفعل. ولتفسير عملها هذا لم يجِدْ النحاةُ أيسر من اتّخاذِ اسم الفاعل مشبهاً به لها، أو وسيطاً – في أحيان – بينها وبين الفعل.

وقد انتظمت هذه الأسماء في مجموعين : مجموع الأسماء الجامدة ومجموع الأسماء المشتقة. وفيما يأتي دراسة لهذه الأسماء وأبرز قضايا التشبيه فيها:

الأسماء الجامدة

وتشمل هذه الأسماء ألفاظ العقود والظرف (لَدُنْ).

ألفاظ العقود

اختلفت وجوه تشبيه ألفاظ العقود اختلافاً بيِّناً عند النحاة. فأوّل ما حُملت عليه وشُبهت به هو اسم الفاعل. والجامع في هذه العلاقة الشبهيّة ما أصّلوه من مسائل خاصة باسم الفاعل، كجمعه بالواو والنون، وسقوط النون عند الإضافة، واحتياجه إلى الاسم بعده. وهي وجوه تصلُح لإعمال ألفاظ العقود عَمَلَ اسم الفاعل بوجود فارقٍ بينها وهو أن الاسم المنصوب بعدها تمييزٌ أو مُشبّه بالمفعول. (العُكْبَري، 1995، 1 / 297)

وقد قارن الخوارزمي بين عمل اسم الفاعل والفعل وألفاظ العقود، فذكر أن ألفاظ العقود تعمل عمل الفعل على المجاز، ومن مقتضيات هذا المجاز أن يكون معمولها مشبهاً بالمفعول به، لكونه فضلة في الكلام كما أن المفعول به كذلك.

وتُشْبه اسم الفاعل في مسألة الاقتضاء. ففي قولنا : هم ضاربون زيداً . فقد اقتضى الضربُ مضروباً مثلما اقتضتْ (عشرون) معدوداً معمولاً لها. (الخوارزمي، 1998، 221)

وبعد أن استقام للنحاة تفسير عمل ألفاظ العقود بالمشابهة التي سبقت؛ عادوا ليفسّروا عمل الأعداد المركبة في ضوء تشبيهها بألفاظ العقود. ووجه الشبه بينهما أنها أعداد مُبْهَمة، وأنّ إضافتها مُمتنعة كما أن عجز العدد المركب يشبه النون في ألفاظ العقود، من حيث تمام الاسم بهما، ولأن العدد المركب أصله العطف والتنوين. (العُكبَري، 1 / 297، 298) وذهب الأنباري إلى أنّ سبب عمل ألفاظ العقود

والمركبة معاً هو مشابهتها للصفة المشبهة، والجامع بينهما أن العدد يُوصف به كما يُوصف بالصفة، ووجب كون معمول هذه الأعداد نكرة؛ لأنّه يشبه الحال من حيث تبيان ما قبله. (الأنباري، 1957، 198، 199)

وقد بيّن الثمانيني نوعاً من تفسير عمل ألفاظ العقود يعتمد على التحويلات التي جرت في البنية العميقة. فهو يفترض أن يكون التمييز نكرة غير مشتقة من فعل، ويحسن دخول حرف الجرّ (مِن) عليه، فهو بهذا يصل إلى البنية العميقة لتركيب ألفاظ العقود، فأصل تركيبها قولنا : (عندي عشرون من الدراهم).

ولإرادة التخفيف تبدأ التحويلات بتأثيرها في هذا التركيب، فيُكتفى أولاً بالمفرد من الجمع : (الدراهم الدّرهم) ويُكتفى بالنكرة من التعريف (الدرهم درهم) ويُحذف بعد ذلك حرف الجر (مِن) فيصل ما قبله إلى ما بعده فينصبه. (الثمانيني، 2002، 305)

ومما يشهد بأن التمييز بنية لغويّة مُحوّلة عن أصل عميق، ما حاول ابنُ يعيش أنْ يدلِل عليه بمجيء التمييز نكرة مقدّرة بِمنْ.

فقد ذكر أن التمييز يأتي نكرةً لأنه واحد في معنى الجمع، فقولنا : عندي عشرون درهماً. معناه : عشرون من الدراهم، وبهذا المعنى دخله الاشتراكُ فاستحق التنكير. (ابن يعيش، د. ت، 1 / 404)

لَدُنْ

بيّنا في الفصل الثاني وجوه بناء لدن وإعرابها واللهجات فيها. وقد ذكر النحاةُ نوعاً من مفارقتها للظروف حين تكون عاملةً فتختص بنصب (غُدْوَةً) كما ورد في قول الشاعر :

لَدُنْ غُدْوَةً حتى إذا امتـدّتِ الضُّـحى وحثَّ القَطِينَ الشَّحْشَحَانُ المُكلَّـفُ

وكان الأصل والقياس جرّ (غُدوة). (سيبويه، 1988، 1 / 210، ابن منظور، 1994، 2 / 496 (شحح)). وقد فسر الأستراباذي عملها من وجوه منها: كثرة استعمالها مع (غُدوة) وكون الدال تحرك بالفتح والضم والكسر، وكذا جواز حذف النون منها.

فهذا الحراك الواضح في بنية هذا الظرف يشبه حركات الإعراب التي تظهر على الاسم المعرب، كما يُشبه حذفُ نونه حذفَ التنوين؛ ولهذا شُبّه نصب (غُدْوَةً) بنصب التمييز بعد الأسماء الجامدة، أو يُشبّه بالمفعول به المنصوب باسم الفاعل. (الأستربادي، د. ت، 3 / 301)

ونظنّ أن أساس عمل هذا الظرف هو ما أشار إليه الأستراباذي. ونزيد في ذلك أن الناطق ربما وقع فيما يُسمّى بالقياس الخاطىء حين أحس بتصرف هذا الظرف ومشابهته للعوامل لذلك نصب بها، كما ينصب بالفعل.

الأسماء المشتقة

نتناول في هذا الموضع طائفة من الأسماء التي تعمل فيما بعدها، وتشبه باسم الفاعل في الغالب وتعمل بشروط مشابهة لعمله. وهي اسم المفعُول وصيغ المبالغة والصفة المشبهة وأفعل التفضيل.

اسم المفعول

يعمل اسم المفعول عمل الفعل المبني للمجهول بالشروط نفسها التي يعمل بها اسم الفاعل من حيث الاعتماد واشتراط كونه للحال والاستقبال وما أشبه. (الأستراباذي، د. ت، 3 / 498) ولهذا آثرنا عدم تفصيل هذه المسائل اكتفاءً بما ذُكر في اسم الفاعل.

أمثلة المبالغة

وهي أمثلة اسم الفاعل التي حوّلت بقصد المبالغة في المعنى، وتعمل فيما بعدها عمل اسم الفاعل على رأي البصريين. وهي غير عاملة في النظر الكوفي، ويمكن أن نستثني الفراء من الكوفيين. وعملها عند البصريين يتم بالشروط والأحكام نفسها التي اشترطوها في عمل اسم الفاعل.

وعلى الرغم من اختلاف البصريين في بعض أمثلة المبالغة من حيث العمل وعدمه، إلاّ أنّ توجيهاتهم للعامل منها ينحصر في أسباب تعود إلى المشابهات الآتية:

1- تعمل هذه الأمثلة لجبران المبالغة فيها نَقْصَ المشابهةِ اللفظيّة باسم الفاعل، وهي فرع في العمل عليه. (سيبويه، 1988، 1 / 117)

2-تقع أمثلة المبالغة وتعمل عمل اسم الفاعل، وليستْ بأسماء فاعلين على الحقيقة بدليل أنها للمبالغة، وإنما تقع موقع اسم الفاعل، لأن الفعل الذي يُراد منه المبالغة يأتي على وزن (فعّل) واسم الفاعل منه على وزن (مفعِّل) وهذه الأمثلة- إذاً - وقعت موقع اسم الفاعل (مفعِّل). (ابن عصفور، 1998، 2 / 15)

وواضح أنّ هذا الرأي يستند إلى عدم مشابهة أمثلة المبالغة اللفظيّة لاسم الفاعل، لذا أُخرجت من دائرة المشابهة اللفظيّة باسم الفاعل، ليكون شبهها به من حيث وقوعها موقعه.

3-التمس قسم من البصريين مشابهة بعض أمثلة المبالغة للفعل (وزناً) فصيغة (فَعِل) تشبه الأفعال التي تأتي على هذا الوزن. كما أن قسماً منهم لجأ إلى التأويل باسم الفاعل، فصيغة (فَعِيل) مثل (كليل) بمعنى اسم الفاعل (مُكِلّ) وهو يشبه قولهم : عذاب أليم وداء وجيع. بمعنى : مُؤلِم وموجِع. (الصَّيْمَرِي، 1982، 1 / 227)

أما رأي الكوفيين في أمثلة المبالغة فهو مبنيّ على أنها غير عاملة، وأن المنصوب بعدها ينصب بفعل محذوف؛ لأنها زادت على معنى الفعل بالمبالغة إذ لا مبالغة بأفعالها، وكذلك فوات الشَّبه الصُّوري باسم الفاعل. (السيوطي، د. ت، 3 / 75)

وينفرد الفراء عن الكوفيين في هذه المسألة؛ لأنه يذكر إعمال أمثلة المبالغة في كتابه (معاني القرآن) عند تفسيره لبعض القراءات القرآنية، وإن كان رأيه يشي - أحياناً - بكون إعمالها خاصاً بالاحتياج الشّعري. (الفراء، د. ت، 3 / 228)

واستدل الأستراباذي على إعمالها عند الفراء من مَنْعِه تقديم منصوب أمثلة المبالغة بحجة ضَعْف عملها. وهو دليل يعضد موافقة الفراء للبصريين في إعمال هذه الأمثلة. (الأستراباذي، د. ت، 3 / 493)

وقد ذكر بعض الباحثين أن البصريين والكوفيين، تناقضوا في عمل أمثلة المبالغة مع ما عُرف من آرائهم في اسم الفاعل العامل عمل فعله.

فالبصريون أقرّوا المشابهة اللفظيّة والمعنوية بين اسم الفاعل والفعل المضارع، وأوّلوا ما أورده الكوفيون من سماع تنتفي معه هذه الشروط لكنهم – هنا – أعملوا صيغ المبالغة مع زوال الشبه اللفظي، اعتباراً لتحقق الشبه المعنوي، ووجود المسموع من كلام العرب، أما الكوفيون فقد اعتدّوا بالمشابهة المعنويّة والمسموع عند تناولهم لاسم الفاعل، ثم تخلّوا عنهما عند تناولهم لصيغ المبالغة. (العمراوي، 1995، 153)

والصحيح أن هذا الرأي، لا يوضح حقيقة مخالفة الطرفين لآرائهم؛ لأن الأمر يعود – فيما نحسب – إلى أن البصريين لم يعترفوا بالشواهد التي عمل فيها اسم الفاعل موصوفاً أو مصغراً مما ذكره الكوفيون. والسبب راجع إلى قلة تلك الشواهد أو عدم رضاهم عنها لأمر يتعلّق – ربما – باختلال شرط فصاحتها. وحين قال البصريون بعمل أمثلة المبالغة – اعتماداً على المسموع من كلام العرب– كانوا إلى جانب منهجهم؛ لأنهم يعدّون رواية سيبويه مُوثّقة لا تقبل الشك زيادة على أن تلك الشواهد مرويّة عن الفصحاء (نثراً وشعراً) وتتماز بكثرتها مقارنة بشواهد إعمال اسم الفاعل مصغراً وموصوفاً، ولهذا لم يختلف البصريون في إعمال أمثلة المبالغة (فَعُول وفعّال ومِفعَال). (ابن عصفور، 1998، 2 / 15 – 17)

وكان موضع الخلاف بين البصريين والكوفيين في إعمال اسم الفاعل مبنيّاً على إعماله وهو دال على الماضي ومجرداً من (أل). وهو أمر تداركه بعض البصريين المتأخرين فأقرّ إعماله ووافق بذلك الكوفيين. وليس إعمال أمثلة المبالغة عند البصريين – مع فوات الشبه اللفظي – مما يؤدي إلى تناقضهم؛ لأنهم لم يقولوا جميعاً بوجوب تحقق المشابهة اللفظيّة والمعنويّة في اسم الفاعل، فربما أغنت واحدة منهما عن الأخرى، وهو أمر قادهم إلى إعمال الأمثلة السابقة على الرغم من عدم تحقق المشابهة اللفظيّة عند كثير منهم.

أما رأي الكوفيين فهو لا يقوم على مسألة وجود الشواهد الشعريّة وعدم رضاهم عنها، مثلما ارتضوها في إعمال اسم الفاعل المجرد من (أل) والدال على الماضي وكذا إعمال الموصوف والمصغّر، ولكنهم لا يجوّزون إعمال أمثلة المبالغة ويلجأون إلى تقدير فعل ناصب محذوف أينما احتاجوا إلى هذا التأويل،

بغض الطرف عن كثرة الشواهد أو قلتها فليس – إذاً– تخلّي الكوفيين عن المسموع من كلام العرب وعن منهجهم صحيحاً كما ذكر الباحث. زيادة على أنّ جمهرة الكوفيين لا يعترف أصلاً بالمشابهة بين اسم الفاعل والفعل المضارع، كشرط لإعمال اسم الفاعل، فليس هذا بضارٌ لمنهجهم إذ لم يعترفوا بعمل أمثلة المبالغة ومشابهتها لاسم الفاعل.

الصفة المشبهة باسم الفاعل

تعمل الصفة المشبهة عمل اسم الفاعل المتعدّي، فتنصب معمولها على التشبيه بالمفعول به، إذا كان معرفةً، وعلى التمييز إذا كان نكرة. وهي فرع اسم الفاعل في العمل لذا لم تعمل في متقدم أو غير السببي. (ابن الناظم، د. ت، 446) ورأى الكوفيون أن الصفة المشبهة تنصب معمولها على التمييز لا غير، وذكر بعض النحاة أنّه منصوب على التشبيه بالمفعول به. (الأستراباذي، د. ت، 3 / 510، الأنصاري، ابن هشام، د. ت، 399)

وتُشبه الصفة المشبهة اسم الفاعل من وجوه منها : أنه يُنعت بها كما يُنعت بأسماء الفاعلين، وتُذكّر وتؤنّث ويدخلها الألف واللاّم. (ابن السّراج، 1999، 1 / 130) وزاد بعضهم في وجوه المشابهة التثنية والجمع. (السيوطي، 2001، 2 / 199)

ويبدو أن النحاة قد قبلوا بمشابهة الصفة المشبهة لاسم الفاعل؛ لأنهم وجدوا صيغها كثيرة وزمنها موضوعاً على الإطلاق، ومن الصعب القول إنّها تشابه الفعل الذي أُخذت منه في اللفظ والمعنى؛ لهذا تنبّهوا إلى الخصائص الاسميّة كالتذكير والتأنيث ودخول (الألف واللام) وما أشبه، وجعلوا منها وجوهاً مشتركة بينها وبين اسم الفاعل.

ولكن الذي يَلفت النظر إصرار بعض النحاة على كون معمولها منصوباً على التمييز، أو على التشبيه بالمفعول به كما بيّنا من الخلاف السابق. أي أننا نلمح في معمول الصفة المشبهة تبادلاً بين التمييز والتشبيه بالمفعول به.

والذي نذهب إليه – لتفسير هذه المسألة – هو أمر يعود إلى وظيفة معمول الصفة المشبهة في البنية العميقة.

فلدينا جملتان أوليتان يَشْغَل معمولُ الصفة المشبهة وظيفة الفاعلية فيهما وهما جُملتا : (الحسنُ وجْهُه) و (حسنٌ وجهُه). وسبب أصالتهما يعود إلى أن (الوجه) فاعل في المعنى، إذ الأصل ارتفاعه بتلك الصفة. ويتفرع من هاتين الجملتين فرعان (أو تحويلان) هما : الحسنُ وجهاً وحسَن وجهاً. ويتفرع منهما جملتان : (الحسنُ الوجهِ وحسن الوجهِ). (الاستراباذي، د. ت، 3 / 506، 507)

فوجه الشبه بين التمييز والمفعول به هو تحولهما عن فاعل في البنية العميقة فيما هو راجح، ومن وجوه الشبه بينها- أيضاً - أن التمييز يمكن أن يُحوّل عن المفعول به في البنية العميقة، كما ورد في قوله تعالى : ﴿ وفجّرنا الأرضَ عيوناً﴾. والأصل لهذه الآية هو فجرنا عيونَ الأرض. والمعنى هو الذي أدى إلى تلك التحويلات، إذ المعنى هنا : وجعلنا الأرض كلّها كأنها عيونٌ تتفجر وهو أبلغ من قولنا : وفجرنا عيونَ الأرض. (الزمخشري، 2001،4 / 434 ، القمر : 12)

وقد تنبه النحاة إلى أثر التحويلات في جملة الصفة المشبهة، كما تنبه المفسرون إلى التحويلات السابقة في جملة التمييز.

فالأستراباذي يرى أن نصب معمول الصفة المشبهة أبلغ لأن القصد هو المبالغة في وصف الوجه بالحسن، ليحصل الحسّن إجمالاً وتفصيلاً ويكون - أيضاً - أوقع في النفس للإبهام أولاً ثم التفسير ثانياً. (الأستراباذي، د. ت، 3 / 507)

ويجب التنبيه على أنه ليس شرطاً أن يكون ثمة اشتراك بين التمييز والمفعول به في البنية العميقة؛ لأنه من الممكن أن يكون التمييز غير محّول عن فاعل أو مفعول به كقولنا: عشرون درهماً. ولكنّ مجال الاشتراك الذي لمحنا فيه هذه المسألة هو التحولّ الذي يُقصد منه المبالغة في المعنى. ودليلنا إلى ذلك أن معمول اسم الفاعل لا يحتمل أن يكون مشبهاً بالمفعول به والتمييز في آن واحد؛ لانتفاء حصول المبالغة في المعنى وكون الجملة غير مُحوّلة عن أصل عميق يشغل فيها المعمول وظيفة الفاعلية أو المفعولية.

ونستخلص مما سبق نتيجتين هما :

1-أنّ التشابه بين التمييز والمفعول به (أو المشبه بالمفعول به) صدىً للتشابه في البينة العميقة. إذ يمكن أن يكون التمييز مفعولاً به في الأصل العميق

للجملة، ومن الممكن أن يكون المشبه بالمفعول به أو المفعول بـه والتمييز مَحوّلَيْنِ عن فاعل.

2-أنّ معمول الصفة المشبهة – سواء أكان تمييزاً أو مشبهاً بالمفعول أو مفعولاً حقيقةً– لا يُحوّل إلا عن فاعل في البنية العميقة.

ومما يشهد بأن الأصل في معمول الصفة المشبهة أنْ يكون فاعلاً بعضُ التحويلات التركيبيّة القائمة على التأويل.

فقد نفى أبو حيان أن تكون الإضافة بمعنى (عند) في جملة : هذه ناقةٌ رقودُ الحَلَبِ. وهو رأي الكوفيين. وبيَّن أنّ هذا وما قُدرّ فيه من باب الصفة المشبهة، والأصل رفعه على الفاعلية مجازاً للمبالغة. (السيوطي، د. ت، 2 / 502) وربّما قصد أبو حيان أنْ يكون التأويل: هذه ناقة رقود حَلَبُها مع اعتبار أصول المجاز والتوسّع في هذا التأويل.

ويطالعنا في موضوع الصفّة المشبهة حالة من عكس التشبيه النحوي، إذ يصير اسم الفاعل مشبهاً والصفة المشبهة مشبّهاً به، عندما واجه النحاة أمثلة الصفة المشبهة العاملة الناصبة لمعمولها، كقولهم : (الحسنُ الوجهَ) وهي حالة تُوجب جرّ المعمول لا نصبه. وتناظر هذه الحالةُ عملَ اسم الفاعل في جملة : (الضاربُ الرجلِ) إذ المفروض أن ينصب اسم الفاعل معموله لا أن يُضاف إليه؛ لأنه يشتمل على (أل) ويجب أن يعمل مطلقاً في هذه الحال.

وهذا المستوى النحوي غير المألوف جعلهم يشبّهون : (الحسن الوجهَ) باسم الفاعل العامل على الأصل : (الضارب الرجلَ) لأنه ليس لديهم ما يبرر عمل الصفة في معمولها المشتمل على (أل) إلا بتشبيهها باسم الفاعل وكذلك شبّهوا : (الضارب الرجلِ) بجملة الصفة المشبهة الأصل : (الحسن الوجهِ) وقد سمّى ابن جنّي تلك الحالة من التشبيه: (دَوْر الاعتلال). (ابن جنّي، 1990، 1 / 184) وتابع الأستراباذي النّحاة في تسميتهم لها بالتقاصّ. (الأستراباذي، د. ت، 2 / 275)

تختلف صيغة (أفعل التفضيل) عن الصفات المُشبّهة من حيث عدم جواز تثنيتها وجمعها وتأنيثها. فصارت صيغة بعيدة الشبه عن اسم الفاعل، وأشبهت الأسماء الجامدة التي لم تؤخذ من الأفعال. (ابن يعيش، د. ت، 2 / 151) ولانعدام وجوه الشبه بالفعل والمشتقات العاملة؛ ظهر ضعفها في رفع معمولها الظاهر، فهي ترفع الضمير المُستتِر، ولا بّد لها من شروط لكي ترفع الاسم الظاهر في مثالهم المشهور: ما رأيتُ رجلاً أحسن في عينه الكحلُ منه في عين زيد.

فلكي ترفع (الكحلُ) لا بّد من صحة إحلالها مكان فعلها الذي اُشتقت منه أي أن نقول: (يَحْسُن) بدلاً من (أحسن). وهو ما سوّغ به النحاةُ إعمال اسم الفاعل الماضي حين يقترن بأل من بعض الوجوه، وبذلك يقع موقعاً للفعل يُعَوضُه ما فاته من الشبه اللفظي. (السيوطي، د. ت، 3 / 92، 93)

وعلى الرغم من ذلك فإنّ رفع الاسم الظاهر – هنا – يظل كأنّه خيار إعرابيّ لا يمكن تجاوزه، إذ لو لم يُرفع الاسم الظاهرُ لأدى ذلك إلى رفعه بالابتداء، وفي ذلك فصل بين أفعل التفضيل والجار والمجرور (منه) وهذا يؤدي إلى الفصل بين العامل الضعيف ومعموله بأجنبيّ. وفي المسألة تفصيلات. (الأستراباذي، د. ت، 3 / 353)

وقد فسّر النحاة عدم قدرة (أفعل التفضيل) على رفع الاسم الظاهر، بمشابهتها لأفعل التعجب في الوزن والأصل وإفادة المبالغة. ومن ناتج التشبيه هذا على أفعل التعجُّب، أنهم أجاوزا تصغيرها للمشابهة السابقة، كقول الشاعر : (الأنصاري، ابن هشام، 1995، 2 / 788)

يامـا أُمَيْلِحُ غِزْلاناً شَدَنَّ لَنَا   مِنْ هَؤُ لَيّا ئكُنّ الضّال والسَّمُرِ

وكان منهج البصريين والكوفيين مختلفاً في عَمَلِ (أفعل التفضيل) النصب. إذ أقرَّ الكوفييون نصبها للاسم بعدها ولم يلجأوا إلى تقدير فعل ناصب محذوف كما فعل البصريون، حين واجهتهم الأمثلة، كقوله تعالى : ﴿ هو أعلمُ مَنْ يُضلُّ عن سبيله ﴾. (الأنعام : 117)

فالناصب للاسم الموصول (مَنْ) ليس الاسم (أعلم) بل فعل محذوف يظهرُ في البنية العميقة اشتقاقُ اسم التفضيل منه. وهو أمر يدفعنا إلى قبول رأي الأستراباذي هذا؛ لأن تقدير الفعل المحذوف يشي بكون جملة (أفعل التفضيل) الواردة في الآية الكريمة ترتدّ إلى بنية عميقة مشطورة إلى جملتين مستقلتين على النحو الآتي : هو أعلم مِنْ كلّ واحدٍ /هو يعلم منْ يُضلُّ. (الأستراباذي، د. ت، 3 / 531)

وبذلك يتّضح أنّ الذي شغل موقع المفعوليّة وهو الاسم (مَنْ) معمول لفعل محذوف، اقتضت تحويلاتُ الجملة حذفه، فظهر في البنية السطحيّة كأنّ (أفعل التفضيل) هي التي نصبت هذا الاسم والأمر على خلاف ذلك فيما يظهر لي؛ لأنّ صيغة التفضيل السّابقة ليس لها القدرة على العمل النحوي.

4 .4 عمل المصادر

تحدّث سيبويه عن عمل المصادر وعنونَ لهذا الباب بقوله : (باب من المصادر جَرَى مَجرى الفعل المضارع في عمله ومعناه)

وعنده أن المصدر يعمل عملَ الفعل المضارع، فقولنا : عجبتُ من ضَربِ زيداً. معناه: أنّه يضرب زيداً. (سيبويه، 1988، 1 / 189)

والظاهر أنّ سيبويه استمد المشابهة بين المصدر العامل والفعل المضارع من صِحّة وقوع أحدهما بدلاً من الآخر من خلال التقدير بأنّ والفعل المضارع، وليس كما يذكر بعض الباحثين من أن السبب يعود إلى مجيء باب المصدر العامل عقبَ باب اسم الفاعل الذي جرى مجرى الفعل المضارع. (العمراوي، 1995، 144)

ويبدو أن رأي سيبويه السابق، هو ما دَفَعَ النحويين إلى اختبار صلاحية المصدر للعمل. ويتضح هذا من إمكان تقدير المصدر (بأن والفعل) لأنّ ذلك آية صلاحيته للمستقبل؛ ولأنّ (أنْ) تدخل على الفعل المضارع وتخلّصُهُ للاستقبال.

وكذلك توسّع النحاةُ في اختبار صلاحية المصدر في صحة تأويله بـ (ما) والفعل، كقولنا : يُعجبُني ضَرْبُك زيداً الآن. أي : ما تضربه. (ابن هشام، 1996، 2 / 148)

ورأى ابنُ السّراج أن المصدر يعمل عمل الفعل؛ لأن الفعل اُشتق منه وبُني مثله للأزمنة الثلاثة. ولكنه لم يذكر مشابهة صريحة بينه وبين الفعل المضارع على وجه الخصوص. (ابن السّراج، 1998، 1 / 553) أما ابن مالك فقد خالف النّحاة، فرأى أنّ عمله مرهونٌ بكونه أصلاً للفعل والفعل فرع عليه، وتابعه الأشَموني على هذا الرأي. (العمراوي، 1995، 145)

والظاهر أنّ ابن مالك والأشموني خلطا بين أصلين كان النحاة قد انتهو من أمرهما وهما: أصل العمل المنوط بالأفعال، وأصل الاشتقاق. وهو موضع خلاف بين البصريّة والكوفيّة، وليس بين الأصليين ما يُمكن توجيه إعمال المصدر في ضوئه.

أقسام المصادر العاملة

دأب النحويون على اختبار قوة عمل المشتقات والمصادر وفاقاً لحالات مختلفة كالتنوين والإضافة والاقتران بـ (أل) وقد اختلفوا في تصنيف عمل المصادر، تأسيساً على الحالات السابقة.

يعمل المصدر المضاف عند بعضهم بكثرة، إلاّ أنّ عمل المنوَّن أقيس. وإذا اقترن (بأل) عمل على ضعف وقلّة. (الأنصاري، ابن هشام، 1996، 2 / 148)

ويرى الثمانيني أن المنوّن هو الأصل؛ لأن التنوين يدل على التنكير فكلما كان المصدر نكرةً، كان أقعد في شبه الفعل وأبلغ في العمل. (الثمانيني، 2002، 727)

ويرى الجرجاني أن المصدر المضاف يشبه الفعل (معنىً) من حيث كانت الإضافة في تقدير الانفصال ويخالفه (لفظاً) لأنه يشبه ما يكون إضافته حقيقيّة، والمشابهة إذا كانت من جهة اللفظ والمعنى كانت أتمّ من تلك التي تكون من جهة المعنى دون اللفظ. (الجرجاني، 1982، 1 / 564) ولهذا اتفق مع الثمانيني في تأخير المصدر المضاف إلى المرتبة الثانية.

أما المصدر المعرف (بأل) فهو أضعف المصادر العاملة؛ لأنه خرج من مشابهة الفعل، وأكثر حالاته أن يُعدى بحرف الجر كقولنا : عجبت من الضربِ له.

وعند بعضهم أن الاسم المنصوب بعد المصدر المقترن بأل يُنصب بمصدر نكـرة، كقول الشاعر :

ضـــعيفُ النكايــــةِ أعــــداءه   يخــالُ الفِــرارَ يُراخــي الأجَــلْ

فالنصب حاصل من تقدير : ضعيف النكايةِ نكايــةَ أعــداءه. (الشــنتمري، 1987، 1/ 97) والواضح أن إعمال المصدر بأنواعه المختلفة موضع خلاف بـين المذاهب النحويّة ونحاة المذهب الواحد. (الأندلسي، أبو حيان، 1998، 5 / 2259 – 2262) وربما كان مبعث الخلاف يعود إلى ضعف المشابهة المعنويّة واللفظيــة بينه وبين الفعل.

معارضة تشبيه المصادر

اشتراط النحاة لعمل المصدر أن يكون ظاهراً غير مُضْــمر؛ لأن إضــماره يؤدي إلى انعدام دلالته على الفعل، لكون الإضمار يمنع أن يُشْــتق منـــه أو يكــون مُشتقاً كحال الضمير.

ولا يصح عند النحاة أن يُصغّر؛ لأنه ينوب مناب الفعل والفعــل لا يُصــغّر وكذلك لا يعمل المصدر إن نُعت قبل تمام عمله؛ لأن معمول المصدر بمنزلة الصلة ولا يُفصل بين الصلة والموصول. (المرجع السابق، 5 / 2257، الشنقيطي، د. ت، 2 / 317)

ولا يعمل المصدر أيضاً إذا دلّ على المرّة؛ لأن دخول التاء عليه تجعله يشبه الأجناس التي لا تناسب الأفعال، وكذا الحال إذا جُمع لأنّه يغاير لفظ المصدر الــذي هو أصل الفعل، والفعل مشتق منه. (ابن مالك، 1982، 2 / 1014، 1015)

تبيّن هذه الآراءُ رجوع النحاة إلى مسألة الاشتقاق في توجيه عمل المصــدر، مما يعني تأثيرها المستمر في قواعد إعماله.

4. 5 أسماء الأفعال

اختلف النحاة في أسماء الأفعال، وتفرّق رأيهم على ثلاثة مذاهب. فمنهم مــن يرى أنّها ليست أفعالاً وإنما أسماء للأفعال تقوم مقام الفعل؛ لــذلك عملــت عملــه وجرتْ مجراه. (سيبويه، 1988، 1 / 241 – 243) ومنهم من عدّها أفعالاً حقيقة

وهم الكوفيون. وذهب ابن صابر إلى عدّها قسماً رابعاً زائداً على أقسام الكلمة الثلاثة، وأطلق عليها مُسمّى: الخالفة. (السيوطي، د. ت، 3 / 104)

وذهب ابن يعيش إلى أنها أسماء عاملة عمل فعلها نتيجة لمشابهتها هذه الأفعال، فهي تدل على ما تدل عليه الأفعال. (ابن يعيش، د. ت، 2 /175)

وبسبب تلك المشابهة وفرعيتها في العمل على الفعل؛ لم يُجز البصريون تقديم مفعولها عليها، واختلف النقل عن الكوفيين وكذلك لا يجوز حذف اسم الفعل وإبقاء مفعوله. (الأندلسي، أبو حيان، 1998، 5 / 2311)

وقد ارتضى تمام حسان رأي ابن صابر فعدّ (الخوالف) كلمات تستعمل في أساليب إفصاحيّة، أي في الأساليب التي تُستعمل للكشف عن موقف انفعالي ما والإفصاح عنه، فهي من حيث استعمالها قريبة الشبه بما يسمى في الإنجليزيّة (Exclamation). (حسان، 1994، 113).

الفصل الخامس

أثر التشبيه في نظام الجملة

5. 1 الأصول والدراسة

يدرس هذا الفصل قضايا الجملة الأساسيّة ونظامها وفاقاً لمستويين : المستوى الأوليّ البسيط الذي تُحقِّقُ فيه عناصرُ الجملة ما اصطلح عليه بالإسناد. والمستوى الثّاني دراسة ما يطرأ على مسائل التقديم والتأخير والحذف وما أشبه.

ولا نعدمُ في هذا الفصل أصولاً اتّكأ عليها النحاةُ مثل: الأصل في العمل النحوي، وأصل الترتيب بين عناصر الجملة وأصل الحذف والإثبات، وأصل التنكير والتعريف.

5. 2 مفهوم الإسناد لغة واصطلاحاً

من معاني الإسناد لغةً : ما ارتفع من الأرض وكل شيء أسندت إليه شيئاً فهو مُسند، وساندت الرجل مساندة : إذا عاضدته. وساندته إلى الشيء فهو يتساند إليه، أي أسندتُ إليه. (ابن منظور، 1994، 3 / 221 (سند)، الزبيدي، 1965، 8 / 214 (سند)

والإسناد في الاصطلاح : ضم إحدى الكلمتين إلى الأُخرى على وجه الإفادة التامة، أي على وجه يحسنُ السكوت عليه. (الجرجاني، علي بن محمد، 1985، 22، 23)

وتتحقق بالإسناد وظيفةٌ إخباريّة ذكرها الخوارزمي في تعريفه للإسناد في قوله : ((أن تجعل الاسم أخصَ مذكور بالفعل، أو ما يُجري مجراه ونعني بذلك: أن تجعل الاسم مخبراً عنه، إذا كان الفعل خبراً.)). (الخوارزمي، 1998، 89)

وقد كوّنت علاقة الإسناد مرتكزاً للبناء النحوي، ومحوراً للعلاقات التركيبية مثلما جسّدت وحدةً متكاملةً ذات معنى دلالي متكامل. (حميدة، 1997، 164)

الإعراب (تفسير رفع العناصر الإسنادية)

الإعراب ميزةٌ (اسميّة) واستحقاق أصل للأسماء دون غيرها. وأمّا الحالات الإعرابية المختلفة – كرفع المبتدأ والفاعل – فهي مسائل خلافيّة أفرغ النحاة جهدهم لتفسير أيّ تلك العناصر أولى بحالة الرفع من غيره، ليصير ما يستحق هذه الحالة الإعرابيّة أصلاً والآخر فرعاً.

وموضع اهتمام الدراسة هو الجانب الذي يتمّ فيه تشبيه عناصر إحدى الجملتين بالآخر، وليست الحالة الخلافيّة نفسها التي لا تُظْهر فائدة خاصة بنظرية التشبيه النحويّ.

وأنّ آراء سيبويه ومنهجه العام في توزيع مفردات المادة النحويّة في كتابه، قد ساعدا على اختلاف وجهة النظر في تشبيه الفاعل بالمبتدأ أو العكس. فالذين قدّموا رفع الفاعل وجعلوا المبتدأ والخبر مُشبّهينِ به، اعتمدوا على تقديم سيبويه للفاعل والحديث عنه أولاً. (سيبويه، 1988، 1 / 16 – 21) لأن التقديم أوحى إليهم بأن المعاني النحويّة الأصول هي : الفاعليّة والمفعولية والإضافة؛ ولهذا يرتفع المبتدأ والخبر تشبيهاً بالفاعل، وبهذا يكون الابتداء والخبر وظائف نحويّة فرعيّة في المستوى النظري من نظريتي الأصل والفرع، والتشبيه النحوي. (الجرجاني، 1982، 1 / 210)

ولأنّ الوظيفية النحويّة تنتج من العلاقات بين العناصر اللغويّة؛ تفحصوا وجوه هذه العلاقات ليصنعوا منها حالةً تؤيّد تشبيه رفع عناصر الجملة الاسميّة بالفاعل. فالفاعل والمبتدأ يتشابهان في أنّ كليهما يكوّن مع غيره جملةً يحسن السكوتُ عليها، وكلاهما غير مستغنٍ عن حديثه (خبره). ومما يؤيد أصالة رفع الفاعل أن فعله – وهو عند النحويين حديثُه أو خبرُهُ المُقَدّم عليه باستمرار – هو الأصل في الإخبار لأنه نكرة فكان لزاماً أن يكون الفاعل هو الأصل. وقد سمحت رتبة الفاعل المتأخرة عن فعله لأن يشبه النحاةُ الخبر المتأخر في أصل وضعه به. (النحوي، الجليس، 1994، 81) من جهة استحقاق الخبر للرفع لأن هذه الحالة الإعرابية استحقاق للفاعل، بغض الطرف عن سبب رفع الفاعل سواء رُفع لاتقاء اللبس بينه وبين المفعول أم حصل لغير ذلك. إذ ليس لدينا ما يُوجب رفع المبتدأ

والخبر انتفاءً للبسٍ معيّنٍ، وإنما رُفع المبتدأ لضرب من الاستحسان والتشبيه بالفاعل، وأساس هذا التشبيه – كما مرّ – الافتقار والاحتياج إلى ما يكمل الوظيفة الإخبارية التي تُناط بالعلاقة الإسناديّة. (ابن يعيش،د. ت،142/1)

وكان كثيرٌ من النحاة يدرك أن أساس رفع المبتدأ والخبر هو تجردهما لتكوين العلاقة الإسنادية بين عناصر اللغة من بعض الوجوه. (الخوارزمي، 1990، 1 / 256، 257) وهذا يؤكد أنّ رفع المبتدأ والخبر اقتضاءٌ وحاجة معنوية تتعلق بتأدية المعنى، دون حاجةٍ لأن تكون حالة الرفع تلك نتيجةً لمشابهة الفاعل.

ولكنّ العلاقات التي تربط بين عناصر الجملة تفرز حالاتٍ من التشابه يُمكن مقارنتها معاً. وهو أمرٌ يحمل على القول بأن الحالات التشبيهيّة عبارة عن وسائل توضيحيّة تعليميّة تشبه تلك التي يستخدمها المعلمون في قاعة الدرس، بغية المزيد من الإيضاح والبيان.

وهي نماذج تشبيهيّة مجرّدة تسمح بالتبادل مع غيرها بحيث يمكن عكس التشبيه، وجعل أنموذج الجملة الفعليّة هو المشّبه وأنموذج الجملة الاسميّة هو المشبّه به، وأساس عكس هذا التشبيه قائم على مقولة سيبويه : ((واعلم أنّ الاسم أول أحواله الابتداء، وإنما يدخل الرافع والناصب سوى الابتداء، والجارّ على المبتدأ)). (سيبويه، 1988، 1 / 23، 24)

وقد أكدّ البَطَلْيوسي دور سيبويه في اختلاف جهتي التشبيه اللتين مرّتا، على الرغم من أنّ رأيه الذي ذكره ابن يعيش يشير إلى تشبيه سيبويه للفاعل بالمبتدأ والخبر. (البطليوسي، 1980، 145، ابن يعيش، د. ت، 1 / 142، 143)

ويبدو أنّ المبّرد هو أوّل من تأثر بمقولات سيبويه السابقة فعنده أنّ الفاعل مرفوع لأنه هو والفعل جملة يحسن السكوت عليها، وتجب بها الفائدة للمخاطب. وتوضيح هذه الحالة استوجب الأنموذج التشبيهي المعكوس: (الجملة الاسميّة) لذا عقّب بقوله : ((فالفاعل والفعل بمنزلة الابتداء والخبر)). (المبّرد، 1994، 1 / 146) وفي رواية البطليوسي نجد المبرد يأخذ بفكرة تشبيه رفع المبتدأ بالفاعل. (البطليوسي،1980، 145)

إنّ الاختلاف في جهات التشبيه تفصح عن طبيعة (تعليميّة) لا نستطيع تبرئة المبّرد وغيره منها، حين يَلجأ إلى التوضيح والتفسير.

ويبدو أنّ ميل النحاة كان يتّجه إلى تشبيه عناصر الجملة الاسميّة بالفعليّة لوجوه الشبه التي مرّت، ولأن عناصر الجملة الفعلية لديها القدرة على أن تكون (أنموذجاً) من التشبيه يصلح لتفسير مسائل الجملة الاسمية بدقة، وكذلك لها القدرة على تفسير مسائل الأدوات الناسخة، لأنه بدخول تلك النواسخ تتحول الجملة الاسميّة إلى عناصر مضافة إلى نسيج الجملة الفعليّة. فكان وأخواتها أفعال بالمجاز، واسمها المرفوع – الذي كان مبتدأ – يشبه الفاعل وخبرها المنصوب – الذي كان خبراً في الجملة الاسميّة– يشبه المفعول به. ومن السهل على النحاة –أيضاً– أن يفسروا مسائل الحروف الناسخة التي يشبهونها بالأفعال المتعديّة التي قُدّم مفعولها على فاعلها، وغيرها من المسائل التي سنتحدث عنها في مباحث النواسخ.

رتبة العناصر الإسناديّة

الرتبة مصطلح يراد منه بيان الموقع الأصل الذي ينبغي أنْ تكون فيه الكلمة ((وهذا يعتمد اقتران الكلمة بما يجاورها في نظام يُؤسّس على الاختيار، وفي هذا تنبيه على ملحظ الموقعيّة التي يترتب عليها تغيير مواقع الكلمات في ضوء المعنى)). (عنبر، 1998، 41)

ونستطيع تبيان نوعين رئيسين من الرُتب لدى النحاة، فيهما شيء من التقارب والفروق الدقيقة في النظر النحوي، وكان لكل نوع أثره الواضح في التشبيه، وهما : (الرتبة العقليّة والرتبة التركيبيّة).

والرتبة الأولى يمكن وسمها بأنّها: (صناعة ذهنيّة) ونستطيع التمثيل لها من رأي البطليوسي في المبتدأ والفاعل.

فعنده أنّ المبتدأ قبل الفاعل ودليله على ذلك أنّ حكم المبتدأ أن يُؤتى به أولاً لثانٍ، ومن أدلته – كذلك– أنّه يمكن أن ينعكس الفاعل ويصير مبتدأ، وليس للمبتدأ مثل ذلك إذ لا ينعكس فيصير فاعلاً. كما أن الفاعل وفعله يسدّانِ عن خبر المبتدأ، ولا يسدّ المبتدأ وخبره عن فعل الفاعل. وقد لجأ البطليوسي للتدليل على تقدّم رتبة

المبتدأ العقليّة من كون المبتدأ عارياً من العامل اللفظي فأشبه البسيط وأشبه الفاعلُ المركّب لاقترانه بالعامل اللفظي. (البطليوسي، 1980، 147)

أما الرتبة التركيبيّة فهي مستمدّة من ظاهر نصوص اللّغة، إذ استقرت هذه الرتبة على تقديم المبتدأ على خبره في الأصل. وربما لا يُحفظ هذا التقديم فيكون الخبرُ متقدماً عليه، على حين تأخرت رتبة الفاعل عن فعله وبقيت في الفكر النحوي البصري محفوظة. (حسّان، 1994، 207 – 209)

لقد سعى النحاة إلى تحصين رتبة الفاعل التركيبيّة بوساطة التشبيه النحوي، وهي مسألة فارقة بين الرتبة العقليّة والتركيبيّة. فقد مالوا إلى تشبيه الفاعل بأجزاء من كتل لغوية لا يُسمح فيها بتقديم الجزء الثاني منها على الأول، فشبّهوا الفاعل بصلة الموصول وبالمضاف إليه وبعجز المركب وبجزءٍ من الفعل لا ينفصل منه. (السيوطي، د. ت، 1 / 576)

والصحيح أن التشبيهات السابقة تنطبق على حالات معيّنة من صور الفاعل حين يكون ضميراً متصلاً بالفعل كاتصاله بالفعل (ضربتُ) وما أشبه. ولكنّنا لا نرى انطباق تلك التشبيهات على حالات يكون فيها الفاعل اسماً صريحاً كما في جملة: قام محمد. ولهذا يصير التشبيه السابق غير قادر على حماية الفاعل من التقديم على فعله، لأنه يوجد ثمة فرق بين الروابط في الكتل اللغويّة السابقة والرابط في جملة (زيد قام) التي تعدّ في الفكر النحوي البصري من نمط الجملة الاسميّة.

ولو تناسينا الرأي البصري القاضي بامتناع تقدُّم الفاعل على فعله لأمكن القول : إن جملتي : قام زيد و زيد قام. عبارة عن جملة واحدة تقدم الفعل (الخبر) على الاسم في الجملة الأولى، وتأخّر عنه في الجملة الثانية لأن الفعل أيّاً كان موقعه في الجملتين يقوم بوظيفة (إخبارية) وهذا باعتراف النحاة أنفسهم وكل ما في مسألة التقديم والتأخير – هنا – يعود إلى أهميّة (الخبر) لدى السامع، فمن الممكن أن يتقدم أو يتأخر في ضوء تلك الأهميّة. أمّا عدم السماح للفاعل أن يتقدم على فعله عند البصريين فهو أمر غَذوه مما تحدثنا عنه بمسمى الرتبة العقليّة والتركيبيّة، وهو رأي لا يصلح صلاحَ رأي الكوفيين الذي يجوّز التقديمَ الممنوعَ عند نظرائهم البصريين. (ابن جنّي، 1990، 2 / 363)

تنكير المبتدأ والخبر

الأصل عند النحاة أن يكون المبتدأ معرفة، ويجوز أن يكون نكرةً بمسوغات نصّوا عليها. (الصيمري، 1982، 1 / 101)

والناظر إلى بعض المسوغات يجد أنّها لا توضّح حقيقة الابتداء بالنكرة، وشاهد ذلك ما أصلوه في المثل المرويّ : شرٌّ أهرّ ذا نابٍ. فقد جاز الابتداء بالنكرة – في هذا المثل– لاعتمادها على حرف النفي المحذوف (ما) وكون التركيب قد جرى مثلاً والأمثال لا تُغيَّرُ. (ابن يعيش، د. ت، 1 / 167) وقد لجأ ابن يعيش في الموضع نفسه إلى تقدير جملتين ليستقيم الابتداء بالنكرة في هذا المثل.

الجملة الأولى : ما أهرّ ذا نابٍ إلاّ شرّ. وهذا التقدير محمول على وجود حرف النفي المحذوف.

والجملة الثانية : الكلب أهرَّهُ شرّ. وغرضهم النهائي ليس الإخبار عن المبتدأ (شرّ) وإنما يريدون معنى الجملة الثانية، ولهذا فالابتداء بالنكرة محمول على معنى الفاعل، في رأي ابن يعيش، أي أن الجملة اسمية في بنيتها السطحيّة، فعلية في المبنى العميق.

إن تفسير ابن يعيش السابق المعتمد على تشبيه المبتدأ بمعنى الفاعل يُخلّصُ النحاة من مشكلة الابتداء بالنكرة في حالات مشابهة؛ لأنه لا يُشترط في الفاعل التنكيرُ أو التعريفُ كحال المبتدأ. وهو تسويغ لا يملك الصمود أمام حقيقة يظهرها التأويل السابق فيما نظن. فمن الواضح أنّ الذي ظنه مبتدأ نكرةً ابنُ يعيش ليس إلا فاعلاً تقدّم على فعله، سواء أكان ذلك في تركيب المثل أم من خلال نمطي الجملة اللتيّن تأولهما، ولهذا كان الكوفيون على حقّ في تناسي مسوغات الابتداء بالنكرة فيما أرى.

وقريب من المسألة السابقة ما جرى النحاة عليه في اشتراطهم تنكير الخبر، إذ شبّهوه بتنكير الفعل. ولم تنل هذه المسألة موافقة الأستراباذي، وقدّم رأياً صحيحاً في فكرة (التنكير) أبطل بها الدعوى السابقة.

فرأيه الأول أنّ تشبيه الخبر بالفعل – من حيث التنكير– لا يصح وهو متهافت؛ لأن الفعل لا يُوصف بتعريف ولا تنكير. وثاني آرائه أن مناط التنكير قائم

على انتساب المسند إلى المسند إليه، لأنّ المجهول في جملة زيد أخوك. هو انتساب أُخوّة المخاطب إلى زيد وإسناده إليه، لا أخوته عينها. (الأستراباذي، د. ت، 1 / 254، 255) وهو رأي لا نملك إلا موافقة الأستراباذي عليه؛ لأننا نرى أنّ دافع النحاة إلى تشبيه الخبر بالفعل هو رغبتهم في إغلاق دائرة التشبيه بين الجملة الاسميّة والفعليّة بعد تشبيه المبتدأ بالفاعل من حيث التنكير، فلم يبقَ إلاّ الخبر الذي يُشبّه بالفعل للسبب نفسه.

ويظهر أنّ الخبر والفعل قد تلقيا بعض التشبيهات السلبيّة بحكم رغبة النحاة في إغلاق دائرة التشبيه السابقة، مما سنوضحه في المبحث الآتي وغيره.

إفراد الخبر

وهو موضع يكشف عن التلقي السلبي الحاصل من تشبيه المبتدأ بالفاعل. وتوضيح هذه المسألة يقوم على أن النحاة اشترطوا في الخبر أن يكون مفرداً في أصل وضعه، ومعتمد النحاة في هذا الأصل أن المبتدأ يشبه الفاعل من حيث كون فعله مفرداً؛ ولهذا يجب أن يكون خبر ما يشبه مفرداً أيضاً. (الثمانيني، 2002، 16) ونحن لا ننازع النحاة في أصل إفراد الخبر، ولكنّ المنازعة تحصل حين نحتاج إلى شيء من كدّ الذهن، لكي نتمكن من تصوّر هيئة الإفراد التي تناط بالفعل خاصة مع كثرة الآراء النحويّة التي تؤصّل العلاقة القوية بين الفعل والفاعل، وتمازجهما إلى حد تشبيههما بالصلة والموصول وغيرهما، مما لا نستطيع معه تصوّر تلك الهيئة من الأفراد.

لقد أصل أهل البيان والبلاغة نمطين من التشبيه أحدها: التشبيه الحسن الذي يُخرج الأغمضَ إلى الأوضح فيفيد بياناً. وثانيها: التشبيه القبيح، وهو ما كان على خلاف ذلك. (يموت، 1995، 177) ونظن أن تشبيه الخبر بالفعل من حيث مسألة الإفراد غير الواضحة أصلاً يوازي القسم الثاني من التشبيه البلاغي؛ لأنه لا يوضّح حالة إفراد الخبر من مقارنته وتشبيهه بإفراد الفعل.

نيابة الفاعل عن الخبر

المبتدأ عند النحاة قسمان : قسم له خبر، وقسم له فاعل يسدُّ مسدَّ الخبر ويكون من المشتقات كاسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة والاسم المنسوب.

مؤنثاً في آن واحد، وكيف يكون الشيء مفرداً مثنى أو مجموعاً في آن واحد)). (الرشود، 2000، 319) ومن غير المعقول ألاّ يتطابق الوصف مع موصوفه من جوانب.

كفّ الفعل عن الفاعل

الإلغاء والكف والإهمال والإبطال : ألفاظ مترادفة تعني شيئاً واحداً، وهو إفادة سقوط الحكم وإزالته. (اللّبدي، محمد، 1985، 23)

وتحول ظاهرة الكف بين اقتضاء العناصر لبعضها السبعض، وتُشِيع هذه الظاهرةُ قدراً من مسائل التشبيه النحوي. فقد أفرز استقراءُ النحاة جملةً من الأفعال الّتي خالفت نظام الفعل العربي من حيث خلّوها من الفاعل وهي – لا على الحصر – قلّ وكثُر وطال وشدّ... ونستطيع أن نقرن إلى هذه الأفعال (كان) وأخواتها مع وجود فارق وهو أنّ اسمها يشبه الفاعل، وخبرها يشبه المفعول. فكأنها من هذه الناحية لم تخلُ من الفاعل تماماً لأنّ التشبيه النحوي أوجد معادلاً لغياب الفاعل الحقيقي لهذه النّواسخ.

والطريقة التي يتم بها إخلاء الفعل من الفاعل هي دخول (ما) الكافة، وحينذاك تصبح الأفعال المكفوفة شبيهة بالحرف (ربّ) في كفها – بما نفسها – عن جرِّ ما بعدها، ومن ثمّ يكون متلوُّ الفعل المكفوف جملةً فعلّية. وهذا وجه آخر من الشبه بين تلك الأفعال و (ربّ) المكفوفة عن العمل. (سيبويه، 1988، 115/3)

وربما يكون تشبيه سيبويه السابق هو الذي فتح الطريق لابن جنّي وغيره من النحاة، لأن يشبّهوا الأفعال المكفوفة بالحروف النافية. فجملة : قلّما تقول. تشبه جملة : ما تقول. ويفسرون هذا الشّبَه بقولهم : الشيء إذا قلَّ قارب الانتفاء. (ابن جنّي، 1990، 2 / 126)

وقد وجد ابن جنّي حالة مشابهة لخلو الفعل من الفاعل، من نمط الجملة الاسميّة عندما يُشْبه المبتدأ حرفَ النفي فيبقى بلا خبر، كقولهم : أَقَلُّ امرأتين تقولان ذلك.(ابن جنّي، 1990، 126/2).

الضاربين غميراً عن بيوتهمْ   بالتّلِّ يومَ عميرٌ ظالمٌ عادي

وتبرز مشابهة أسماء الزمان للفعل من حيث إن كليهما عبارة عن أحداث مُتَقَضِّيَة، والفعل نتيجة لحركة الفاعلين، والزمان كذلك ناتج من حركة الفلك. (ابن الشجري،1992، 1 / 131، 132)

وهذا التشبيه لا نقرّه؛ لأنه يقوم على إحداث مشابهات ذهنيّة بعيدة عن الواقع اللغوي.

ومن الجائز القول بأنّ فاعلية التشبيه النحوي بين شبه الجملة والجمل التّامة العناصر –كالجملة الفعليّة– تظل أقلَّ قُدْرَةً على التفسير والتوضيح من تلك العلاقة التشبيهيّة التي مرّت بين الجملة الاسميّة والفعليّة؛ لأن التشبيه –هنا– يقوم بين تركيب لغوي ناقص العناصر وبين آخر تامّها.

5. 3 التشبيه في جملة النواسخ

أثارت النواسخ بقسميها : الفعلي والحرفي إشكالاً عند النحاة من حيث سببُ عملها واختلافه، وكذلك نشأت اختلافات نتيجةً لتقييد النواسخ لعناصر الجملة من حيث التقديم والتأخير والحذف والإثبات وما أشبه.

وأرى أنّ لجوء النحاة إلى التشبيه النحوي قد ساعدهم –كثيراً– على شرح مُشكل هذه النواسخ التي مرّ قسم منها.

وقد تناولنا النواسخ في ضوء تقسيم النحاة الشائع لها إلى نواسخ فعليّة ونواسخ حرفيّة. ودراستنا لها تأتي بعد وضوح مسائل التشبيه النحوي في نظام الجملة في المواضع السابقة، إذ يظهر أن الفوراق كثيرة بين نظام الجملة قبل دخول النواسخ عليها وبعده.

النواسخ الفعليّة

النواسخ المدروسة في هذا الموضع هي كان وأخواتها، وكاد وأخواتها، وظن وأخواتها.

والمألوف في الفعل العربي أن يكون تامّ المعنى، ويـرتبط بعلاقـة إسـنادية طرفها الثاني المسند إليه (الفاعل) ومن الممكن أنْ يمتد الارتباط المعنوي إلى أبعد من ذلك، فيصير للمفعولية والظرفيّة والحاليّة ارتباطات بالفعل. ولكنّ ارتباط الأفعال الناسخة (الناقصة) بالجملة الاسميّة خلق نُظماً وارتباطاتٍ من نوع مختلف بين هذه الأفعال وعناصر الجملة الاسميّة. وكان أبرز تأثيرينِ لهذا الدخول ينحصر في قلـب الجملة الاسميّة إلى فعليّة، وتفكيك الارتباط القوي بين المبتدأ والخبر، من حيث فكرة العامل فيهما ونظام التقديم والتأخير، وترتيب هذه المسائل وفاقاً لتأصيلات مختلفـة، بدخول تلك الأفعال الناقصة. وربما يكون مصطلح (الجمل المجازيّة) دالاً على هذا المستوى الجديد من الجمل، لكثرة ما أُودع فيها من قضايا التشبيه النحوي.

كان وأخواتها

تستعمل كان وأخواتها استعمالاتٍ مختلفةً في اللّغة، ويظهر أن كـان تنفـرد ببعض الاستعمالات الخاصّة. فالمشهور من أمرها أنها فعل ناقص ولكنّها تُسـتعمل فعلاً تاماً لتدلَّ على الحدث وزمانه كسائر الأفعال. وتأتي بمعنى : حَـدَث أو وقَـعَ. وهي بهذا المعنى فعل لازم يكتفي بالفاعل ولا يتجاوزه. (سيبويه، 1988، 1 / 45) وربما تتجاوز (كان) إلىمفعول به حقيقيّ في بعض الأمثلـة الاسـتعمالّية النـادرة كقولهم : كان الرجلُ الصبيَّ. بمعنى : كفل. وكان الصوفَ. بمعنى : غزل. وهـي في هذين المثالين فعل صحيح يتجاوز الفاعل إلى المفعول به. (البطليوسي، 1980، 174) ولكن هذا الاستعمالات أقلّ من استعمالها ناقصة، ويبـدو أنهـا أقـل مـن استعمالها تامة أيضاً. ويظهر من المثالينِ السابقينِ أن معناها لا يـرتبط بلفظهـا إلاّ بمقدار تأويله من التركيب نفسه.

ولكان استعمال آخر تكون فيه زائدة، وقسم من النحاة لا يصفها بـالنقص أو التمام. ويبدو أنّ زيادتها في هذه الحال لا تؤدي أكثر من معنى التوكيـد. (المبـرد، 1994، 4 / 161، ابن جنّي،1985، 89)

ورَأَيْنا من عرض مسائل التشبيه في موضوع الإسناد، أن الفعل هو الأصـل في الإخبار، وارتباط الإخباريّة فيه متأتيةٌ من ارتباط الحدث وزمانه المحدود بصيغة الفعل نفسها، حتى وسمه النحاة بالخبر (الحدث) المتقدّم على فاعلـه. ويظهـر أنّ

ارتباط الحدث وزمانه بصيغة الفعل نفسها أهم سمّة تتماز بها الأفعال التّامة من الناقصة. وعلى ذلك يمكن أن تتكيء الدراسة في بيان أصول التشبيه النحوي في كان وأخواتها. (البطليوسي، 1980، 174)

ولتأثير مسألة الحدث في التشبيه النحوي نسوق المقارنة الآتية بين الأفعال التامّة والناقصة.

في جملة : قام زيد. يتضمن الفعل (قام) حدثاً وهو (القيام) على حين أن الحدث في جملة : كان زيدٌ قائماً. غير مُضمّن بالفعل (كان) بل هو حاصل في غيره من العناصر، مما جعل النحويين يطلقون عليه خبر كان على الرغم من أنّ الجملتين قريبتا المعنى، وهو الإخبار عن قيام زيد. وليس لكان في هذا الاستعمال إلاّ تأدية معنى محدودٍ في الماضي. وهي من هذا الوجه تُشْبه حروف المعاني التي تفيد المعاني المختلفة في الجملة الواحدة، وهذا سبب من أسباب تسميتها بالحروف. (البطليوسي، 1980، 174)

ويبدو أصل المجاز فيها واضحاً من قول النحاة : (اسم كان وخبرها) لأن الفعل لا اسم له ولا خبر كما يقول النحويون، وخبرها – في الحقيقة- هو الحدث الذي كان يجب أن تشتمل عليه بصيغتها ولفظها.

ويظهر المجاز في تركيب جملة النواسخ – عند سيبويه – من ترجمته لباب كان بقوله : ((هذا باب الفعل الذي يتعدّى اسم الفاعل إلى اسم المفعول، واسم الفاعل والمفعول فيه لشيء واحد)). وفي الحديث عن كان التامّة ذكر :((ويكون لكان موضع آخر، يُقْتَصر على الفاعل فيه)). (سيبويه، 1988، 1 / 40، 46) وهذا يشير إلى أنّه سمّى اسم كان الناقصة اسمَ فاعلٍ، وخبرها اسمَ مفعول؛ لشعوره بقبول هذا التركيب التسميات المجازيّة، على حين وصف الاسم الذي يلي كان التامّة بأنّه فاعل، ولم يستعمل شيئاً من التعبير المجازي في وصف اسم كان التّامة وخبرها.

إنّ دراسة النحويين لتركيب الأفعال الناسخة تظهر لنا أنه يمكن دراستُه وتحليلُه، إذا ما اُستعير له أنموذجاً حقيقياً من نمط : (فعل + فاعل + مفعول به) ليكون تركيب النواسخ تركيباً مجازياً بكامله على النحو الآتي :

(كان الناقصة : فعل مشبه بالأفعال المتعدية (فعل بالمجاز) + اسمها المرفوع (مُشبه بالفاعل) + خبرها المنصوب (مُشبه بالمفعول). وهو ما وسمناه بالتركيب المجازي.

وبتوضيح قليل نقول: إنّ هذا التركيب له بنية عميقة في النظر النحوي وهي جملة: (المبتدأ والخبر) وبإيجاز نقول: إن جمهرة قضايا التركيب المجازي فُسِّرت في ضوء الأنموذج الحقيقي السابق والبنية العميقة هذه، وإنها كانت حاضرة في عقول النحاة، وأنّ أي مسألة في النواسخ الفعلية – ممّا أصّلها النحاة – لم تتعدَّ ما تكشفه هذه الأنموذجات فيما يُظن. مما يثبت مرّة أخرى أن الغاية التعليميّة كانت وراء فكرة التشبيه النحوي، لأن أنموذج الأفعال الناسخة سمح -على ما يبدو- بالتوقّع المستمر للسمات المختلفة لتركيب النواسخ، بدليل أننا قبل الخوض في آراء النحاة نستطيع القول – مُقدماً – إنّ خبر كان يُحذف لأنه مُشبّه بالمفعول، وإنّ اسمها أقلُّ حذفاً لأنه يشبه بالفاعل. وكذا القول إنّ اسم كان لا يُقدّم عليها لأنه يُشْبه الفاعل والفاعل لا يُقدّم على فعله وهكذا. وهو توقّع لا يخلو من محاذير، لاختلاف المذاهب النحويّة في التشبيه نفسه.

وهذا التصوّر الجديد يسمح لنا بمناقشة مسائل التقديم والتأخير، والحذف والإثبات، والتعريف والتنكير، والاتّصال والانفصال، وتعدّد الخبر في جملة النواسخ، وحقيقة رأي الكوفيين في النقص والتمام، وكذا استنتاج أسباب تكاثر النواسخ من بعض الوجوه.

وقبل أن ننتقل إلى دراسة المسائل السالفة وتحليلها، نأمل ألاّ يكون مذهبنا فيما أصّلناه من مسائل مجازية في جمل النواسخ ببعيدٍ عن القبول؛ لأن المجاز يتّسع عند بعض البلاغيين ولا ينحصر في كون الكلمة موصوفةً بالمجاز لنقلها عن معناها وحده، فربما يقع المجاز في نقل إعراب الكلمة إلى غيرها.

فمن ذلك سَرَيَانُ إعراب المضاف إلى المضاف إليه، كما ورد في قوله تعالى: ﴿ واسْألِ القرْيَةَ ﴾. فالحكم الذي يجب للقرية هو الجرّ في الأصل، والنصب فيها مجاز. (الرازي،فخر الدين، 1985،184، 185، يونس:82).

وإذا علمنا أنّ العدول عن الحقيقة إلى المجاز يُحقّق ثلاثة معانٍ عند ابن جنّي هي: الاتّساع والتوكيد والتشبيه جاز لنا أنْ نعدّ كلّ ما في تركيب النواسخ من مسائل المجاز النحوي. (ابن جني، 1990، 2/444)

التقديم والتأخير

غلّب النحاةُ الجانب الحركيّ : (التقديم والتأخير) المسموح به في أنموذجهم الفعلي : (فعل + فاعل + مفعول به) على نظام الحركة في تركيب جملة النواسخ.

فقد سمحوا بتحريك خبر كان بتقديمه على اسمها وعليها؛ لأنه يشبه المفعول به الذي يتقدم على الفعل والفاعل، ولكنهم منعوا تقديم اسم كان عليها؛ لأنه يشبه الفاعل الذي لا يتقدّم على فعله. (الأنباري، 1957، 128، 138، 139، الخوارزمي، 1998، 80)

والواضح أن منْع البصريين تقديم الفاعل على فعله، قد أثّر في منع تقدّم كلّ ما يمكن أن يُشبه الفاعلَ سواء أكان مرفوعاً كاسم كان، أم منصوباً كالتمييز حتى لو كان العامل فيه فعلاً، وهو رأي سيبويه الذي خالفه فيه المازني حين أجاز تقديم التمييز على عامله؛ تشبيهاً له بالحال. (ابن الورّاق، 2002، 254).

ولدينا تقييد حركيّ يخصّ عناصر جملة النواسخ: (ما زال وأخواتها). إذ لا يسمح النحاة أن نقول : ما قائماً زال زيد. بتقديم الخبر وتوسيطه بين (ما) والفعل نفسه، على حين يسمحون بالتقديم المشابه في جملة (كان) في قولنا : (ما قائماً كان زيد).

والسبب في هذا المنع أن (ما) لازمت الفعل في الحالة الأولى فصارت تشبه بعض حروفه، وهذا التشبيه يقطع أي محاولة لتوسط أي عنصر بين (ما) والفعل في الجملة السابقة وما يشبهها من النواسخ المسبوقة بما. (الأستراباذي، د. ت، 4 / 194)

والحركة الممنوعة الثانية في جملة الأفعال الاستمرارية هي تقديم خبر (ما زال) وأخواتها على (ما) نفسها على رأي البصريين والفراء. ويعود هذا المنع إلى نوع من التشبيه الجديد وهو أن (ما) تشبه حروف المعاني كحروف الجزاء

والاستفهام والنداء من جهة أنّ لها صدر الكلام، وأنّ ما تحدثه (ما) من معنىً فيما بعدها لا يُفهم بهذا التقديم. (العكبري، 1995، 1 / 167)

وتماز (ما) بخصوصيّة قويّة في تعطيل حركة عناصر جُمل النواسخ، وكذلك تتماز بقدرتها على كف النواسخ عن العمل، كما أن لها القوة على أن تتحول إلى حرف ناسخ عامل. فبقوة الخصائص الحرفيّة وعدم الاشتقاق تقيد تحرك العناصر. (الملخ، 2003، 23) وبقوّة المشابهة بليس تتحول إلى حرف ناسخ، وبتقليل المعنى وإفادتها لذلك تكف الأفعال عن الفاعل.

ويذكر أحمد المتوكل أنّ (ما) من المصدريات (Complementizers) التي تحتل الموقع الأول في (الحمل) فيمتنع بذلك تقديم مكون داخلي (المحمول أو غيره) وقد عدّ أنماط الجمل المكونة من (ما ولا ولن) مع (زال وأخواتها) من التراكيب المتحجرة ودليل ذلك عدم إمكان حذف الأداة النافية، وامتناع الفصل بينها وبين الفعل.

وقد عبّر عمّا وسمه النحاة بصيرورة (ما) جزءاً من حروف الفعل بـ: (انصهار الأداة النافية في الفعل الرابط). (المتوكل، أحمد، 1987، 123،124).

الحذف والإثبات

يروي أبو حيان عن (أصحابه) عدم جواز حذف اسم كان وأخواتها لأنه يشبه الفاعل، وكذا الحال في عدم جواز حذف الخبر لأنه صار عوضاً من المصدر وبمعنى الخبر. إذ (القيام) كون من أكوان زيد في قولنا : كان زيد قائماً. لأن المصدر (عَرَض) لا يجوز حذفه، ولا يمتنع حذفه عند بعض النحاة اختياراً بقرينة. (الأنصاري، ابن هشام، د. ت، 185 – 187)

ونحن نقف -باستمرار- ضد المنع أو التشبيه الوافدين من الجدل؛ لأن السمة التفسيريّة – في نظريّة التشبيه النحوي- تأبى مثل هذا التشبيه والمنع، فهناك ثمة فرق المصدر وبين (العَرَض) من جهة وبين الخبر والمصدر من جهة ثانية، ومثل هذا التشبيه لا يسمح – أيضاً- بالتركيز واستخلاص نتائج بسبب غياب وجوه الشبه المألوفة في هذه النظريّة، كالموقعيّة والتشابه اللفظي والمعنوي وما أشبه، زيادة على أن الشواهد المروية لا تقوّي المنع الذي ذُكر. (ابن عقيل، 1980، 1/270-271)

وقد أظهر بناء كان للمجهول خلافاً في الحذف والإثبات، وهو أمــر يمكــن توقّعه بسبب من تفسير مسائل النواسخ في ضوء الأنموذج السابق الذي تحدّثنا عنه.

وأبرز ما يلفت النظر في هذه المسألة رأي الفراء القاضي ببناء كان للمجهول وحذف اسمها؛ لأنه يشبه الفاعل ومن ثمّ يُقام خبر كان مقامه لشبهه بالمفعول. (ابن عصفور، 1988، 1 / 562 – 563) وهذا الرأي يعزّز تقسيمه الأفعال إلى ناقصــة وتامة، وقد كانت هذه المسألة موضع اختلاف عند النحاة من حيث رأي الكوفيين في حقيقة النقص والتمام.

وبناءً على رأي الفراء السابق، فإنّ ثمة مشكلاً يبرز وهو حذف المُخبر عنــه (اسم كان) وبقاء الخبر دونه. وقريب من هذا المُشكل ما ذكره السيرافي، من حــذف الاسم والخبر وإقامة ضمير المصدر مقامه؛ لأنه لا مصادرَ للأفعال الناقصة على ما يرى. ويبدو أنّ رأي سيبويه أكثر توفيقاً لأنه يجيز حذف الطــرفين وإقامــة الجــارّ والمجرور أو الظرف مقام اسم كان إذا ما بُنيت للمجهول. (المرجع الســابق، 1 / 563)

أمّا رأي الفراء فيضحي بعنصر المبتدأ (في البنية العميقــة لجملــة كــان) ولايهم بقاء الخبر دون مخبر عنه؛ لأن المطلوب – كما يظهر من رأيــه– اكتمــال عناصر الجملة الفعلية حين تُبنى (كان) للمجهول لهذا يحلّ الخبر مكان اســم كــان المحذوف الذي يشبه (الفاعل).

وأمّا رأي سيبويه فهو لا يبقي طرفاً دون آخر، بحيث نظل مترقبين وجــوب اكتمال العلاقة الإسناديّة؛ لأن الحذف شمل اسم كان وخبرها معاً وحلّ مكانهما شــبه الجملة. ولا بّد أن تكون شبه الجملة موجودة في تركيب جملة النواسخ، قبل إجــراء بنائها للمجهول حتى يصح هذا الإحلال، وإلاّ فإنّ المسألة لا تصح عنده ببناء كــان للمجهول.

ويمكن لهذه الحالة أن تكون من المستويات النظرية العالية التي تُختَزل فيهــا العناصر اللغويّة في الفكر النحوي لا الواقع اللغوي؛ لأن جملة كان المبنية للمجهول مزيج من نمط الجملة الفعليّة والاسميّة، تآلفا معاً وفُسِّرا في ضــوء فكــرة التشــبيه النحوي.

الاتّصال والانفصال

يُقصد بالاتّصال والانفصال في هذا الموضع اتّصال الضمائر بكان وعدمه، والأصل هو الانفصال عند النحاة. ونرى أن هذا الانفصال يقرِّب جمل النواسخ إلى جملة البنية العميقة (المبتدأ + الخبر) كما أن اتّصال الضمائر بكان يقرّب إلى الأنموذج الفعلي. (فعل + فاعل + مفعول به).

وقد جاء الضمير على الأصل من الانفصال في الشاهد الشعري :

لئن كان إيّاهُ لقدْ حالَ بَعْدَنا — عن العَهدِ والإنسانُ قد يتغيّرُ

فقد فُصل الضمير (إيّاه) عن كان؛ لأن الأصل في الخبر أن يكون كذلك، بل يكون واجب الانفصال إذا وقع ضميراً. (ابن يعيش، د. ت، 2 / 54، الخوارزمي، 1990، 2 /157)

ويفسر النحاة هذا الاتصال في جمل مثل كنته وكنتُك. بالتشبيه بنمط الاتصال في الجملة الفعليّة: ضربتك. (ابن يعيش، د. ت، 2 / 54)

التعريف والتنكير

لا يبدو النحاة متشدّدين في مسألة تعريف اسم كان وخبرها، بل تكون اختياريّة من بعض الوجوه؛ لأنهم – في حقيقة الأمر– يستمدّون الاختيار من الحريّة الواسعة التي تمنحه لهم مسألة التعريف والتنكير في بنية النواسخ العميقة (المبتدأ + الخبر) والبنية الفعليّة. (الفعل + الفاعل + المفعول به) من طريق الجمع بينهما في التفسير.

واختيار المبّرد – إذا ما اجتمع التعريف والتنكير– أن يكون الاسمُ المعرفة اسمَ كان لأنه يشبه المبتدأ. (المبّرد، 1994، 4 /88) وهو اختيار متأثّر بوجوب كون المبتدأ معرفة عند البصريين.

ويُشبه اسمُ كان الفاعلَ ويشبه الخبرُ المفعول به لهذا يجوز أن يكون الاسمُ – هنا– نكرة والخبرُ معرفةً؛ إذ يغني تعريف الخبر عن تعريف الاسم بشرط تحقق الفائدة، وشاهد ذلك قول الشاعر : (السلسيلي، 1986، 1 / 316، 317)

كأنّ سبيئةً من بيت رأسٍ — يكون مزاجَها عسلٌ وماءُ

تعدد الخبر وعدمه

أجاز بعض النحاة – كابن دُرُستويه وابن أبي الربيع – تَعدد الخبر في (الجملة الاسميّة) ولكنهما منعاه في تركيب كان وأخواتها؛ لأنّ كان مُشبّهة بما يتعدىّ إلى مفعول واحد من الأفعال، وتعدد الخبر – هنا – يُصيّرُها كأنها مشبهة بما يتعدى إلى مفعْولين. ويجوز تعدّد خبر كان – عند كثير من النحاة– لجواز تعدّده مع العامل الضعيف (الابتداء) ومن باب أولى أن يتعدد مع العامل القوي (كان). (السيوطي،د.ت،419/1)

ومن هنا يكون للتشبيه النحوي أهميته الواضحة؛ عندَما يصبح جوازُ أمرٍ ما أو عدمه، مرهوناً بمعطيات التشبيه نفسه.

والصحيح أننا لا نوافق على منع تعدّد خبر كان، ولا نتفق مع من أجازه للعلة التي ذُكرت؛ بل يجوز التعدّد لأن خبرها المنصوب يشبه المفعول به وله مشابهة قوية بالحال، وهاتان الوظيفتان مما يسمح بتعددهما في الجملة الواحدة.

حقيقة رأي الكوفيين في النقص والتمام

أكّد النحويون – كثيراً – مسألة تشبيه اسم كان بالفاعل أو باسم الفاعل، وتشبيه خبرها بالمفعول أو باسم المفعول عند سيبويه والبصريين. (النحاس، 1988، 1 / 193، العكبري، 1995، 1 / 166، 167) أما رأي الكوفيين فهو يبقي اسم كان مرفوعاً بالابتداء (على ما كان عليه) وليس لكان عمل فيه، أما خبرها فهو منصوب لأنه حال. (المرجعان السابقان، المواضع نفسها، ابن جنّي، 1985، 85)

وقبل البدء بمناقشة حقيقة رأي الكوفيين المرويّ عنهم، نذكر أن رأيهم يحوّل جملة النواسخ إلى أنموذج : (فعل + اسم مرفوع بالابتداء + حال) ويبدو أنّه من التراكيب الغريبة في اللّغة، إذ كيف يرتفع اسم بالابتداء بوجود فعل يسبقه يقتضيه معمولاً له، وكيف جاز للفعل أن يقتضي الحال ويعمل فيه ويتجاوز الاسم بعده ولا يعمل فيه، فيظل مرفوعاً بالابتداء؟

وقد ردّ النحويون رأي الكوفيين بحجة أنّ كان وأخواتها أفعال متصرّفة مؤثرة في معنى الجملة، فهي تشبه (ظننتُ) لهذا لا بّد لها من العمل في الاسم

والخبر؛ لأنها تفتقر إلى اسم تستند إليه كسائر الأفعال. (العكبري، 1995، 1 / 166)

ومما ردّوا به كون خبر كان حالاً، مجيءُ الخبر نفسه مُضمراً ومعرفةً وجامداً، وأنه لا يُستغنى عنه، وليس ذلك من شأن الحال.

وكان من أثر رأي الكوفيين السابق، أن انطلقت الدعوات تنادي بحذف باب كان وأخواتها، وإلحاقه بباب الحال رغبةً في التيسير والإصلاح النحوي. (القزاز،عبد الجبار،1981 ، 163،164)

إن الاستقراء الدقيق يظهر أن الكوفيين يقولون بما يقول به البصريون، فيقسمون الأفعال إلى تامة وناقصة، وأن كان وأخواتها ترفع الاسم وتنصب الخبر، وأدلتنا فيما نذهب إليه محصورة بما يأتي:

1- أن الفراء صرّح بعمل كان في الاسم والخبر، بما يثبتُ عملها في الاسم ونصبها للخبر على أنه خبر لكان وليس حالاً. يقول : ((فإذا أدخلت عليه كان، ارتفع بها والخبر مُنْتَظَرٌ يتم به الكلام، فنصبته لخلوته)). (الفراء، د. ت، 1 /13)

2- نقل ابن كيسان عن الكسائي رأيه في (ليس) من حيث رفعها للاسم ونصبها للخبر وهذا يبيّن أن رأس المدرسة الكوفيّة يقول بعمل النواسخ واقتضائها لاسم وخبر. (الأندلسي، أبو حيّان،1998، 4/1977)

3- وقد أيّد فاضل السامرائي قول الكوفيين بنقص كان وأخواتها، وزاد على ذلك أنّ مصطلحات (النقص والتمام، والأفعال الناقصة والتامة) وردت بكثرة في كتاب الفراء (معاني القرآن) وكتب الكوفيين بعده على حين لم يرد بعض المصطلحات هذه في كتاب سيبويه، ولا في كتاب (المقتضب) للمبّرد. (السامرائي، 1990، 196)

4- وأرى أنّ رأي الكوفيين أصابه التحريف، وقد ظنت دراسة السامرائي بالإجابة عن منشأ هذا التحريف وأسبابه.

ورأينا في هذه المسألة – ظناً وترجحياً – أن منشأهُ يعود إلى رأي الفراء نفسه. فنحن لا نستبعد الروايات التي تذكر رأيه في اسم كان من حيث ارتفاعه

بمشابهة الفاعل، ونصب الخبر على التشبيه بالحال. (لأزهري، 2000، 1 / 233)
لا أن يكون رأيه أن اسم كان فاعل لها وخبرها حال. فالذي نرجّح أن يكون الفراء قد قال به، هو أن اسم كان مشبّه بالفاعل كرأي البصريين، وأنه يمكن أن يُشبه الخبر المنصوب بالحال، وليس حالاً حقيقيا. وبذلك يصير نموذج الفراء في كان وأخواتها على نحوِ من: (كان (فعل مجازي) + اسمها (المشبّه بالفاعل) + خبرها (مشبه بالحال)) وهو أمر معقول مُتَقَبّل.

ولا نستبعد أن يشبه الفراء خبر كان بالحال؛ لأسباب كثيرة سنقف عندها في القابل من المباحث، ولكننا نذكر – موجزين – أن الحال والخبر يتبادلان المواقع بحيث يمكن للحال أن تأتي متممّة للخبر، ففي جملة : كان في الدار زيدٌ جالساً. ثلاثة وجوه من الإعراب أحدها: أن يكون (جالساً) خبراً لكان، وذُكِرَ الجارُّ والمجرور لتتميم الخبر. وثانيها : أن يكون (جالساً) حالاً يتمّم الخبر وهو الجارُّ والمجرور. وثالثها : أن يكون كلٌّ من الجار والمجرور و(جالساً) خبرين. وإن كان هذا الرأي مرفوضاً عند بعض النحاة، بحجة أن كان مشبهّة بالفعل المتعدي إلى مفعول واحد فإن جُعل لها خبرين صارت كأنّها قد عُدّيتْ إلى مفعولين. وكنّا قد بيّنا رأينا في مسألة التعدد فلا حاجة لإعادته.

ونظن أنّه ليس من مستغرباً أن يَلْمَحَ الفراء والكوفيون مثل هذا التبادل والتقارب بين الخبر والحال، فيصار إلى تشبيه خبر كان بالحال، وليس من المستبعد أن يُغيّر رأيهم هذا حتى يُقال على لسانهم: إنّ اسم كان فاعل وخبرها حال كما نظن أنه قد حصل.

كاد وأخواتها (أفعال المقاربة)

وهي القسم الثاني من النواسخ الفعليّة التي تؤثر في الجملة الاسميّة، فترفع المبتدأ اسماً لها وتنصب الخبر على أنّه خبرٌ لها. ومن وجوه المجاز فيها أن تسميتها بأفعال المقاربة من باب التغليب وإطلاق الجزء على الكل. وربما تكون سمة (المقاربة) في وقوع خبرها عامةً في جميع هذه الأفعال، فتكون التسمية حقيقيّة. وهي على ثلاثة أقسام : أفعال المقاربة والرجاء والشروع. (ابن مالك، 1982، 1 / 449)

وسائل التشبيه فيها على قسمين : أوّلها وجوه شبهها بكان. وثانيها اقتـران خبرها بأنْ.

وفيما يأتي تفصيل للقسمين:

وجوه الشبه بكان وأخواتها

تبدو مشابهة كاد وأخواتها لكان وأخواتها من ناحية التركيب الداخلـة عليـه، ومن أثرها في معنى الخبر. فمن الناحية الأولى تُشبهُ كان في اقتضائها اسماً يشـبه الفاعل، واقتضائها خبراً منصوباً. ومشابهتها من الناحية الثانية لا تبدو من مطابقـة معناها لمعنى كان، وإنما في إفادتها مقاربة وقوع الفعل الكائن في خبرهـا كمـا أنّ كان وأخواتها إنما دخلت لإفادة معنى الزمان في الخبر. (ابن يعـيش، د. ت، 3 / 390)، أي أن المعنى المقصود بها لا يتحقق إلاّ بوجود خبر لها.

ويبدو أنّ كون هذه النواسخ أفعالاً داخلةً على الجملة الاسميّة، هو وجه الشبه القوي بينها وبين كان وأخواتها.

وعلى عادة مهدي المخزومي من النقد وإعادة البناء، رأى بعض صنيع النحاة في هذه الأفعال، لا يتفق مع نقده والنهج السليم في بحثها. فقد جمع النحاةُ مـا كـان ينبغي تفريقه، فما يستحق أن يسمى بأفعال المقاربة ثلاثة أفعال هي (كـاد وكـرب وأوشك) ويرى أنّ نظريّة العامل هي المسؤولة عن حمل النحـاة لهـذه الأفعـال وتشبيهها بكان، على الرغم من اختلاف الدلالة بينها وبين كـان وأخواتهـا وكـذا الاختلاف في الاستعمال؛ لأن خبر كان يتنوّع على حين يُقتصر على النمط الفعلـي في خبر أفْعَال المقاربة. (المخزومي،1986،185 – 189)

إنّ عمل النحاة دقيق ومؤسس على أصول قويّة، وأن تشبيه كـاد وأخواتهـا بكان وأخواتها نتيجةٌ وليس غاية، وهو أمر تناساه المخزومي كثيراً.

فما مرّ من مسائل التشبيه النحوي يوضّح أن النحاة قد بدأوا مباحثهم النحويّة بتحديد أنواع الكلمة وبيان خصائص كل نوع، ومن ثمّ بيان المعرب والمبني من هذه الأقسام، وجعلوا لكل مسألة فرعاً وأصلاً، فانتهوا من ذلك إلى أنّ المبنيات الاسـميّة تشبه الحروف في الغالب، ثم أفرز استقراؤهم الدقيق أنّ الفعل هو العامل الأقوى من بين العوامل المختلفة، لذا كان مشبهاً به للعوامل سواء أكانـت اسـميّة أم حرفيّـة.

وتمحيصهم لهذه العوامل بيّن أنّ بعضها يقترن بنمط خاصّ من التركيب وهو ما أطلقوا عليه النواسخ الفعليّة فجعلوها -لهذا السبب- فرعاً على الأفعال غير المقيّدة وصيّروها مشبّهاً بها. ولسهولة تعلّم تلك النواسخ وبيان أثرها في الجملة الاسميّة عدّوا كان وأخواتها مشبّهاً به لطوائف النواسخ الفعليّة، وسبب ذلك -فيما أظن- أن كاد وأخواتها مقيّدة بدخول بعض اللّواحق على خبرها مثل (أن) وكون خبرها يأتي جملةً فعليّة، واحتمال أن يكون بعضها فعلاً ناسخاً وتاماً في الموضع نفسه.

فليستْ – إذاً – نظرية العامل بمسؤولة عن هذا التشبيه بقدْر ما هو تشابه في النمط التركيبي لجمل النواسخ، وسهولة مقارنة خصائص هذه التراكيب نتيجةً لهذا التشابه!

اقتران خبر أفعال المقاربة بأنْ

تقترن (أنْ) المصدريّة بخبر أفعال الرجاء، ويجوز اقترانها بخبر أفعال المقاربة، ولا تلحق بخبر أفعال الشروع. (ابن الناظم، د. ت، 155)

ويبدو أنّ اقتران الخبر بأن هيّأهُ للتأويل والتشبيه النحوي، وكذلك توقّف على هذا الاقتران أو عدمه كونُ هذه الأفعال ناسخة أو تامّة.

ففي جملة: كاد زيد أنْ يقوم. يصح – من بعض الوجوه – أن تكون (أنْ) المصدريّة وصلتها مفعولاً به على تقدير: قارب زيد هذا الفعل، أو أن موضعه النصب بإسقاط حرف الجر، وذُكر فيه غير هذه الآراء. (السيوطي، د.ت، 474/1)

ولا يجوز اقتران أفعال الشروع بأن؛ لأنها تصرف الفعل المضارع للاستقبال وهذا ينافي حقيقة خبر هذه الأفعال الذي يشبه الحال. (ابن الناظم، د.ت، 1 / 158)

إنّ الحال وظيفة نحويّة تتبادل – كثيراً– مع الخبر، ومما يَميزه عن الفَضَلات أنّه يقتحم المواقع النحويّة الخاصة بالخبر، وهي ميزة جعلت من التشبيه النحوي بينهما مكروراً كثيراً.

وشاهد هذا التبادل ما ورد من قراءات قرآنية في قوله تعالى : ﴿ وهذا بَعْلِي شَيْخٌ ﴾. فقد قُرِىء بنصب (شيخاً) على أنّه حال والمعنى : أُشير إلى بعلي شيخاً. أما قراءة الرفع الواردة في الآية الكريمة فوجهها أن (شيخٌ) خبر أو بدل أو خبر ثانٍ. (الثمانيني، 2002، 301، 302 ، هود : 72)

تشبيه المقترن بأنْ بغير المقترن والعكس

كان للتشابه المعنوي بين أفعال المقاربة نفسها دورٌ في اهتمام النحاة لتفسير المقترن منها بأنْ وغير المقترن بوحْي من التشبيه النحوي. وربما يكون رأي سيبويه مُعتَمدَ النحاة لتسويغ مسائل الاقتران هذه. فقد ذكر هذا التشابه بقوله : ((وهذه الحروف التي هي لتقريب الأمور شبيهةٌ بعضُها ببعض، ولها نحوٌ ليس لغيرها من الأفعال)). (سيبويه، 1988، 3 / 161) وبناء على ذلك قال النحاةُ إن الأصل والقياس في (عسى) أن تكون مقترنةً بأنْ، وقياس (كاد) ألاّ تكون كذلك. (الأنباري، 1957، 127)

وقد ورد حذف (أنْ) من خبر (عسى) في المثل العربي : عسى الغُوَيْرُ أبْؤساً. تشبيهاً بكاد، وكذا ورد اقتران خبر (كاد) بأنْ تشبيهاً بعسى (في الرجز):

قدْ كادَ من طُولِ البلِى أنْ يَمْصَحا

وعلى الرغم من أنّ (عسى) تدل على الاستقبال و (كاد) تدل على القُرب، ألاّ أنّ ابن يعيش أوجد رابطاً بين الدلالتين الزمانية؛ فهو يرى إمكان تجزئة زمن المستقبل؛ لأنّ بعض المستقبل أقرب إلى الحال من بعض: ((فإذا قال : عسى زيد يقوم. فكأنه قرُب حتى أشبه قرب (كاد) وإذا أدخلوا (أنْ) في خبر (كاد) فكأنه بعد عن الحال حتى أشبه (عسى)(ابن يعيش، د. ت، 3 / 398) ويبدو أن عدم اقتران خبر عسى بأنْ لهجة عربيّة. فقد ذكر سيبويه ذلك بقوله : ((واعلم أن من العرب من يقول : عسى يفعل يشبهها بكاد يفعل)). (سيبويه، 1988، 3 /158)

ويتراءى أنّ تقريب المستقبل من الحاضر أو تقريب الحاضر من المستقبل، بوساطة هذه الوسيلة الشكليّة لفتةٌ بارعةٌ في مبحث (زمن الفعل العربي) وهي تكمّل الجهود المتناثرة في هذه المسألة. فقد اتّضح سابقاً كيف تقترب الدلالة الماضية من الحاضر، من طريق اقتران الفعل الماضي بوسيلة حرفيّة وهي (قد).

ويظهر أننا بحاجة إلى دراسة شاملة تنظر في مسألة الزمن من خلال المشتقات العاملة عمل الفعل وتراكيبها الجمليّة، وكذا النظر إلى هذا الزمن بوساطة المؤشرات اللفظيّة مثل الآن وغداً وأمس وما أشبه، حين تُستعمل في التركيب وليس من دلالتها الزمانية العرفيّة.

ظن وأخواتها

وهي أنماط من الأفعال مختلفةٌ عمّا سبق من النواسخ، من حيث نصب جزأي الجملة الاسميّة على المفعوليّة، وتسميتها بهذا الاسم من باب تغليب أفعال الظن على قسمها الثاني وهي أفعال التحويل. (الإسفرائيني، 1996، 142، 143)

وقد شبه سيبويه هذه الأنماط الفعليّة الناسخة بكان من حيث الدخول على الجملة الاسميّة واقتضاء الاسمين بعدها. وذكر أنّ الاسمين المنصوبين بعد (حَسبتُ) يشبهان المرفوع والمنصوب بعد (ليس) و(كان) لأنهما يجعلان المبتدأ والخبر فيما مضى يقيناً أو شكاً أو علماً، ولكنّها تختلف عن الأفعال التي تتعدى إلى مفعولين مثل الفعل (أعطيت) من حيث إيقاع الحدث الفعلي إذ لا نحدث فعلاً إلى غيرنا، وكذلك تختلف في عدم الاقتصار على المفعول الأوّل لذلك شابهت (إنّ) وأخواتها. (سيبويه، 1988، 2 /365، 366، 368)

وشبه الفراء (ظن) وأخواتها بالأفعال التي تطلب اسمين، أحدهما مفعول به والآخر حال، ووجه الشبه –هنا– طلب الاسمين. ولهذا السبب شبه المفعول الثاني – في هذا الباب – بالحال، على الرغم من اتفاق جمهور النحويين على أنّه مفعول ثانٍ واستدلّ بوقوع الجمل والظروف والمجرورات موقع المنصوب الثاني كما تقع موقع الحال، ولا يقع شيء من ذلك موقع المفعول به. (السيوطي، د. ت، 1 /547)

ويرى السهيلي أنها ليست أفعالاً ناقصة؛ لأنها أستعملت مع مفعوليها ابتداءً وشرط الناسخ لكي يوسم بتلك الصفة أن ترتدّ الجملة – بعد حذفه – إلى اسميّة مرّة ثانية، وهذا ما لا يتوافر في قولنا: ظننتُ زيداً عمراً. إذ لايجوز أن نقول : زيدٌ عمرٌ إلاّ على جهة التشبيه. ولم يرتضِ أبو حيان هذا الاستدلال، وجعل باب (الإلغاء) دليلاً على أنها ناسخة وهو متابع للنحاة في استدلاله. (السيوطي، د.ت، 1 / 548)

ولا نتفق مع السهيلي في هذا الرأي. كما لا نتفق مع مهدي المخزومي في إسقاطه (صار) من النواسخ بحجة أنّ المعنى لا يستقيم لو حذفناها من جملة: صار الطين إبريقاً. أو من جملة : صار الحقّ باطلاً. ومن الأسلم – في رأيه – إعراب الخبر تمييزاً لا أن يُعرب خبراً أو مفعولاً. (المخزومي، 1986، 178، 179)

ومما يبطل رأي المخزومي – فيما نرى – أن بعض النواسخ لو أُجري فيه الحذف السابق، لتحوّل المعنى إلى غير المراد كما في جملة: أمسى الحق باطلاً.

والظاهر أن المخزومي لم يتنبّه إلى المعاني الحقيقية والمجازية التي تؤدى بوساطة هذه النواسخ؛ لأن الغالب على عمل النحويين هو سلامة قوانين التراكيب النحويّة قبل أن يصلوا إلى معالجات نحويّة تضبط المستوى البلاغي في التركيب، وهو أمر يمكن به ردّ رأي السهيلي السابق أيضاً.

وزيادة النواسخ أو تناقصها – في الفكر النحوي- يقودنا إلى دراسة هذه الظاهرة؛ لأن فيها بعض الجوانب المبنية على التشبيه النحوي.

أثر التشبيه في تكاثر النواسخ الفعليّة

المتفق على عدده من (كان) وأخواتها ثمانية أفعال، وأربعةٌ مشروط فيها تقدم (ما) وهي ما دام وأخواتها. (السيوطي، د. ت، 1 /410)

ولم يَقْصُر سيبويه كان وأخواتها على عدد مُعين، فهو بعد أن ذكر هذا الباب مثّل له بقوله : ((كان ويكون وصار وما دام وليس، وما كان نحوهنّ من الفعل، مما لا يستغني عن الخبر)). (سيبويه، 1988، 1 /45) فعبارته الأخيرة : ((مما لا يستغني عن الخبر)) لا تذكر عدداً مقطوعاً به لهذه النواسخ؛ لأن مفهوم الاحتياج إلى الخبر يشمل كلّ فعل يشبه الأفعال التي ذكرها.

ونجد طائفة من النحاة – كالفراء والزمخشري والجزولي والعكبري وابن عصفور وأبي حيان- يزيدون في الأفعال الناسخة إلى أنْ وصلت إلى ثلاثين فعلاً ناسخاً. (ابن مالك، 1982،1 / 391 _ 394، السيوطي، د. ت، 1 / 415)
ويمكن إجمال أسباب تلك الزيادة بما يأتي:

1- أنّ النحاة القدماء كسيبويه وغيره لم ينصّوا على عدد قاطع بها.
2- أنّ ما أُلحق بالأفعال الناسخة يشبه من ناحية معنويّة تلك الناسخة، ولذلك أُلحق الفعلان (ما ونى ولا يني) بالناسخ (ما زال) وأُلحق بالفعل (صار) عشرة أفعال بمعناه.(السيوطي، د. ت، 1 / 412، 413)

3-وكانت القسمة العقلية لدلالة الأفعال الناسخة على زمن مُعيّن ذات أثـر فـي زيادة النواسخ. فقد ألحق الفراء أفعالا تتمّم تلك القسمة مثل : أسحر وأفجـر وأظهر. (ابن عقيل، 1982، 1 / 260)

4-وهذا السبب يتعلّق بمشابهة الحال لخبر الأفعال الناسخة. وهو ما سمح للنحاة أن يعدّوا أفعال الجُمل المشتملة على الحال من نوع الأفعال الناسخة، وهو ما جرى عليه الزمخشري والعكبري، إذ عدّا الفعلين (غدا وراح) من الناسخة، كما ورد في قول الرسول – صلى الله عليه وسلم – : ((تغـدو خِماصـاً وتـروح بطاناً)) وردّ هذا الرأي اعتماداً على هذا التشابه نفسه. إذا رأى ابن عقيل أنّ المنصوب بعدهما حال لا خبر. (المرجع السابق، 1 / 260)

5-و يتعلّق هذا السبب بتطور استعمال الأفعال، وشاهد ذلك أن الفعل (جـاء) أُلحق بالفعل (صار) لتشابههما المعنوي، ولكن تاريخ اسـتعماله ناسـخاً لا يتجاوز زمن الخلاف بين معاوية وعلي، إذ سُمع لأول مرّة ناسخاً في قـول الخوارج لابن عباس : (ما جاءت حاجتُـك). (الشـنمتري، 1987، 1 / 187)

6-ويمكن أن يكون منهج الكوفيين في (التقريب) دليلاً على قدرة النواسخ على التكاثر والزيادة باستمرار؛ لأنهم عدّوا (أسماء الإشارة) مـن النواسـخ إذا أُريد بها (التقريب) كقولهم : كيف أخافُ الظلم وهذا الأمير قادماً ؟ بـل إن بعض النحويين أدخل في باب النواسخ كلَّ فعلٍ له منصوب بعد مرفوع، ومن ذلك قولهم : قام زيدٌ كريماً. (السيوطي، د. ت، 1 / 416)

النواسخ الحرفيّة

أثارت الحروف الناسخة مشكلاً في العمل النحوي، أساسه ذهـاب النحـويين إلى أن الحرف لا يعمل إلاّ إذا كان مختصاً، ومن ثَمّ فإنّ نصـبها للمبتـدأ ورفعهـا للخبر مخالفٌ لعمل الحرف المختص بقبيل واحد من التأثير.

وقد كان للتشبيه النحوي أثره في تيسير تفسير عملها، وكذا بدا التـأثير فـي نظام جملتها الذي ظهر في الفكر النحوي قالباً مُتحجراً في جوانب كالتقديم والتأخير والحذف.

واعتمادهم على التشبيه النحوي لهذه الغاية من التفسير؛ جعلهم يقومون بإجراء بعض التعديلات ليصير تركيب إنّ وأخواتها مجازياً على نحوِ من: (حرف ناسخ (يشبه الفعل) + اسمها (يشبه المفعول به المقدّم) + خبرها (يشبه الفاعل)).

كما أنّ النحاة استفادوا من البنية العميقة لجملة النواسخ وهي الجملة الاسمية (المبتدأ والخبر).

وسنتحدث عن إنّ وأخواتها من حيث وجوه شبهها بالأفعال المتعدية ومسائل الإعمال والإلغاء، وسيكون للحروف المشبّهة بإنّ والمشبّهة بليس موضع مستقل في آخر هذا الفصل.

إنّ وأخواتها (وجوه الشبه والاختلاف)

تُشبه إنّ وأخواتها – عند سيبويه- الأفعال من جهة اللّفظ من حيث فتح آخرها كالأفعال الماضية، وتشبهها من جهة المعنى؛ لأنها تطلبُ الأسماء ولا تقع إلاّ عليها. (الشنتمري، 1987، 512/1) ورأى النحاة في المعاني الفعليّة – كالترجي والتمني والتشبيه- وجوهاً قوية من الشبه بين الأفعال وهذه الحروف التي تفيد هذه المعاني حين تدخل على الجملة الاسميّة.

ولقوة شبهها بالأفعال نجد المبرد يُعلل بناءها بمشابهة بناء الفعل الماضي، وهو أمر غير مألوف لأنّ بناء الحرف لا يُعلّل، فهو الذي اتّخذه النحاة مشبهاً به لتفسير بناء الاسم. (المبرد، 1994، 108/4) لم تكن بعض وجوه الشبه بين إنّ والأفعال موضع اتّفاق دائماً.

فابن عصفور لم يقبل بكون اتّصال ضمائر النصب ونون الوقاية بإنّ وأخواتها وجهاً للشّبه؛ لأنّ هذا الاتّصال تمّ بعد العمل، أي أنّها وجوه حاصلة بعد العمل لا قبله.

وأما وجوه مشابهتها كمجيئها على ثلاثة أحرف مثل الأفعال، وأواخرها مفتوحة ومعانيها معاني الأفعال فهذه وجوه من الشبه يَدْفَعُها حرفُ العطف (ثُمّ) فقد اجتمع فيه الوجوه السابقة، ومعنى العطف ولم يعمل.

والظاهر أنّ سبب عملها عنده هو ما يراه سيبويه من طلبها للاسمين على وجه الاختصاص. (ابن عصفور، 1998، 416/1) وربما يكون موجب العمل هذا من أوجه الأسباب في تفسير عملها إذ يصعب نقضه مقارنة بالوجوه السابقة.

إنّ عمل (إنّ) وأخواتها بدا مشابها لعمل كان وأخواتها، ولكنه عمل معكوس إذ صار المبتدأ يشبه الفضلة؛ لأن المعنى المقصود بها انصبّ على الخبر لتوكيده أو تمنيه وما أشبه فنُصب، ورُفع الخبر تشبيهاً بالعمدة لأنّه صار موضع الاهتمام. (المرجع السابق، 417/1)

وتبعيّة الإعراب للمعنى – في هذا التوجيه- تفسر الاهتمام بالخبر، حين لم يعد اسم إنّ (المبتدأ) مركز الاهتمام فكان نصبه ضرورة تُشبه نصب الفَضَلات.

ويعتمد بعض التفسير على علة الفرق عندما يُنصب اسم إنّ للفرق بين عمل كان وأخواتها وعمل إنّ وأخواتها؛ وتقديم المنصوب على المرفوع يحقق فرعيّة إنّ وأخواتها المشبهة بكان وأخواتها. (ابن السراج، 1998، 230-232). وهو تقدُّم إجباري إن كان عملها تشبيهاً بالأفعال المتعدية إلى مفعول واحد، أي من نمط التقدم في جملة: ضرب زيداً غلامُهُ. (الجرجاني،1،1982/211) ومن وجه آخر يبدو أنّ عمل إنّ وأخواتها النصب والرفع إلزاماً بعد رفع كان وأخواتها الاسم الأول ونصب الثاني، واستئثار أفعال القلوب بنصب الاسمين معاً. (الخوارزمي،140،1998).

يظهر أنّ التفسير المعتمد على التشبيه النحوي يأتلف مع التفسيرات المختلفة، وأنّ من الممكن أن تتجاور هذه التفسيرات معاً، ما دام أنّ الظاهرة اللغويّة تسمح بذلك.

وبقي أنْ نذكر أنّ الكوفيين ذهبوا إلى أنّ الحروف الناسخة لم تؤثر في الخبر فبقي مرفوعاً على رفعه، واستدلّ السهيلي لهذا الرأي من وجه ضعف هذه النواسخ عن مشابهة الفعل. (السيوطي، د.ت، 491/1)

تفسير نصب الاسمين بعد (النواسخ)

وردت بعض النواسخ ناصبةً للاسمين بعدها، وكان من نتائج ذلك أن فُتح باب التأويل والتقدير ونيابة هذه الحروف عن أفعالها، وكذا ظهور رأي الكوفيين صريحاً في عمل النواسخ.

ففي جملة: ليت زيداً قائماً. يذكر الفراء أن (ليت) نابت مناب الفعل أتمنى والتقدير: أتمنى زيداً قائماً، ورأى الكسائي أن المنصوب الثاني خبر عن كان المحذوفة التي تُحذف كثيراً في هذا الموضع. وتقدير الجملة: ليت زيداً كان قائماً. وذكر ابن يعيش أن بني تميم هم الذين ينصبون الاسمين بعد ليت تشبيهاً لليت بوددتُ وتمنيتُ لأنها بمعنى هذين الفعلين. (ابن يعيش، د.ت، 203/1، السيوطي،د.ت، 490/1،491)

ومما ينبغي ذكره أنّ جواز نصب الاسمين بعد إنّ وأخواتها مختلف فيه. فمن النحاة من أجازه في جميعها، رواية عن ابن سلاّم الجمحي وعدّه ذلك لغةً، وزعم الفراء أنّ ذلك كله لا يجوز إلاّ في (ليت).

والصحيح أنّ رأي الفراء مرجوح وغير راجح؛ لأن الشواهد الشعرية المروية تثبت نصب الاسمين بعد إنّ وكأنّ ولكنّ، زيادةً على ليت. (ابن عصفور، 1998، 417/1-420)

إنّ وأخواتها بين الإعمال والإهمال

تُهمل النواسخ الحرفية من طريق كفها بما عن العمل، وبتخفيفها بدلاً من تثقيلها (تشديدها). وهي مسائل فُسِّرت في ضوء فكرة التشبيه النحوي في كثير من المواضع.

الكف بما

يطالعنا سيبويه برأي منسوب للخليل في تفسير كف إنّ وأخواتها عن عملها، فهو يرى أنها تُكفّ إذا اتصلت بما؛ لأنها شبيهةٌ بالفعل المكفوف عن عمله في جملة: أشهد لزيدٌ خيرٌ منك. (سيبويه، 1988، 2 / 138، 3 / 130)

وقد اختلفت مناهج النحاةِ في إعمال النواسخ الحرفيّة وإهمالها، بناءً على قوة مشابهة الحروف للأفعال أو ضعفها.

فالمروي عن سيبويه عدم جواز إعمال (إنّ ولكنّ) إذا كُفّتا بما لضعف مشابهتهما المعنويّة بالأفعال مُقارنة بالنواسخ الباقية؛ لأنّ لهذين الحرفين معاني في أنفسهما أكثر من الإيجاب الذي يستحقه المبتدأ وهما يدخلان لتوكيد الإيجاب ولهذا لا يشبهان الأفعال إلاّ من جهة اللفظ، وكان حقهما الاّ يعملا وبدخول (ما) ضعفت

عن العمل. على حين أن قوة مشابهة باقي النواسخ– لما فيها من معنى التشبيه والترجّي والتمني، وإزالة معنى الابتداء – جعلتها عاملة وإن كُفّتْ بما. (ابن الوراق، 2002، 176، 177)

ويظهر أنّ ما ذكره ابن الوراق ضعيف؛ لأنّ لهذين الناسخين ما للنواسخ من مشابهة بالأفعال من جهتي اللفظ والمعنى، وأن مسألة اختصاص النواسخ الباقية بمعانٍ زائدة، لا دليل عليها من الاستعمال اللغوي.

وقد أجاز بعض النحاة إعمالهما على أن تكون (ما) الكافة مشبّهة بضمير الشأن، وتكون اسماً موضعه النصب. وهو رأي لم يُقبل لضعفه. (المرجع السابق، المواضع نفسها، الجرجاني،1982،1/ 469)

واتّخذ ابن عصفور (ليت) أساساً لباب الإعمال والإهمال. فهي حين تُكف بما تبقى على اختصاصها ولم يُسمع دخولها على الجملة الفعليّة، ولهذا السبب تستحق أن تُعمل أو تُهمل بدخول (ما) عليها وشاهد ذلك ما ورد في البيت (برفع ونصب الحمام) :

قالتْ ألا ليتما هذا الحمامُ لنا إلى حمامِنا ونصفُهُ فَقَدِ

وقاس ابن السراج وغيره هذه المسألة على أشبه النواسخ بليت وهما (لعلّ وكأن)(ابن عصفور، 1998، 1 / 432 – 434)

ويرى عبد الكريم مجاهد أنّ السبب الحقيقي لكف (إنّ) عن العمل، هو أنّه بدخول (ما) الكافة عليها أصبحت كلمة مستقلة تفيد (الحصر) وهو رأي يُنسب إلى بعض الأصوليين والبيانيين كما يذكر عن ابن هشام. وزاد أن تعليل النحاة وتفسيرهم الإلغاء بزوال اختصاص (إنّ) وأخواتها بالجملة الاسميّة وتهيئتها للدخول على الفعل، هو سبب شكلي لا ضرورة له وفيه نظر؛ لأن النحاة جعلوا العربي الناطق : ((يدرك دخولها على جملة اسميّة أو فعليّة، فيهمل أو يعمل)). (مجاهد، 1998، 97، الأنصاري، ابن هشام، 1992، 1 / 39)

والذي يلزم توضيحه – تعقيباً على مأخذ مجاهد على النحاة – أنّ النحوي حين يتحدث عن قضايا النحو ومسائل التشبيه فإنّه – وبدافع من نزعة التفسير

والتعليم – يعطي العربي الناطق حضوراً في المستوى النظري النحوي، وهذا يشبه – فيما أرى – أسلوب الرواية حينما يتلبّس الرواي بشخصيّة البطل؛ ليبثّ من خلاله حكاية أو موقفاً ما؛ لإقناع القارىء بحياديّة الكاتب ومعقوليّة الحدث. ويمكن مشاهدة أمثلة كثيرة لسيادة الحوار في التأليف النحوي، ومن مظاهره ما نقرأه من قول النحويين: فإنْ قلتَ كذا...قُلْنا كذا أو: وتقول العرب كذا. فإن جادل مجادلٌ، فإن العرب تفعل كذا وتقول كذا وما أشبه.

تخفيف النواسخ

يعني مصطلح التخفيف في النواسخ الحرفيّة حذف أحد المتماثلات من آخرها، وبقاء النون ساكنة على نحو من (إنْ وكأنْ ولكنْ) وهو حذف يؤدي إلى تيسير النطق.

ويتسع مصطلح التخفيف عند القدماء ليشمل تسكين الحرف أو فك تضعيفه، مقابل تحريكه أو تشديده. (الخليل، عبد القادر، 1993، 185)

وقد أدرك النحاةُ تقارب تخفيف النواسخ والكف عن العمل بما من حيث التأثير في عمل النواسخ النحويّ. وكان هذا الإدراكُ حاضراً لدى سيبويه، فقد تحدّث عن التخفيف بُعيْد الحديثِ عن كفّها، وكان يداخل بين المبحثين.(سيبويه، 1988، 2 / 139)

تخفيف إنّ وأنّ

شبه سيبويه تخفيف (إنّ) بتخفيفَ لكنّ إلاّ أنّه يلزم دخول (اللاّم الفارقة) خبرَ إنّ إذا خُفّفَتْ؛ لئلا تلتبس بإنْ النافية العاملة عمل ليس. وقد شبه بعضُ النحاة (إنْ) المُخففة بحروف الابتداء غير العاملة، مثلما ورد في قراءة بعضهم لقوله تعالى: ﴿ وإنْ كلٌّ لمّا جميعٌ لدينا مُحضَرونَ ﴾. (سيبويه، 1988، 2 / 139، 140، يس : 32)

وإذا فسّر سيبويه إعمال النواسخ الحرفيّة بمشابهة الأفعال فإنه من أوائل النحاة الذين فسّروا عملها مخفّفةً بالأفعال نفسها. فقد وجد مثالاً من الأفعال المحذوف أحد حروفها وبقيت عاملة، فشبّه النواسخ المخففة بالفعل (يكُ) في حالة جزمه وعمله. ولم يشذّ تعليل النحاة –كثيراً– عن رأي سيبويه.(المرجع السابق، 140/2)

وكان تخيُّرسيبويه لهذا المثال ذا دلالة قويّة، فكأنّه أراد إلى القول بأن الناسخ (يكُ) عمل وقد بُولغ بتخفيفه مرتين: عندما حُذف منه حرف العلة وحرف النون الصحيح، وليس تخفيف النواسخ الحرفيّة (المُشبه به) بواصل إلى حدّ هذا الإجحاف من الحذف، فبقاء الناسخ عاملاً أمرٌ مقبولٌ؛ لأن الحذف فيه لم يصل إلى حدّ الإضرار بعمله.

وفسر ابن السراج إعمال (أنّ) وإهمالها في موضع واحد. فسبب إعمالها يعود إلى مشابهة الفعل مِن حيث عدد الحروف وفتح آخرها. أما إن خُفِّفَتْ وبطل عملها فهو نتيجةٌ من نتائج زوال الشبه الصوَري بالأفعال، ومن أبقى عملها وهي مخففّة فللسبب الذي ذكره سيبويه. (ابن السراج، 1998، 1 / 235)

ويرى عبد الكريم مجاهد أن تخفيف (إنّ وأنّ) يعود إلى أنّ زوال الشبه الشكلي ترتّب عليه انتفاءُ الشبه المعنوي (وهو التوكيد) لهذا أُلغي عملها. (مجاهد، 1998، 508، 511)

ولا تتفق نتائج دراسة فاضل السامرائي مع مسألة إلغاء التوكيد نتيجةً للتخفيف. فالذي يحصل – من وجهة نظره– هو تخفيف التوكيد في (إنّ وأنّ) وكذا تخفيف التشبيه في (كأن) والاستدراك في (لكنّ) وليس إلغاء التوكيد نهائياً. ومن نتائج التخفيف التي ذكرها اتساعُ الاستعمال فبعد أن كانت (إنّ) تؤكد الجملة الاسميّة صارت – بالتخفيف– تؤكد الجملة الاسميّة والفعليّة. أما تخفيف (أنّ) فيفيد توكيد الجملة الاسميّة وإيقاع الجملتين موقع المصدر. (السامرائي، 1974، 115 – 126)

تخفيف كأنّ

من أهم ما يميز (كأنّ) عن سائر النواسخ الحرفيّة أنها تَتصلُ بالتشبيه من وجهين : وجهٍ عام تشترك فيه مع سائر النواسخ، وهو تشبيهها بالأفعال. وغاية هذا التشبيه هو تفسير عملها النصب والرفع. ولها وجه خاص من التشبيه تنفرد به وهو كونها حرفاً يفيد التشبيه البلاغي المعروف.

وقد اُختلف في عملها مُخففةً فهي لا تعمل عند الكوفيين، وأجاز البصريون إعمالها. (الأندلسي، أبو حيان، 1998، 3 / 1278)

ويبدو أنّ رأي البصريين هذا مبنيّ على مسألة تركيب (كأنّ) من أنّ وكاف التشبيه التي قُدّمت للاهتمام بالتشبيه ثم فتحت همزتُها. وهو ما عبّر عنه الأهدل باستصحاب الأصل. (السيوطي، د.ت، 1 / 487، الأهدل، 1995، 1 / 167) فهذا يعني أنها تفيد التشبيه سواء خُففت أم لا ويؤيد هذا ما ورد في البيت.

ويوماً توافينا بوجهٍ مُقسَّمِ كأنْ ظبيةٌ تعطو إلى وارقِ السَّلَمِ

من تحريك (ظبية) بالحركات الثلاث. وقد فُسّر الجر على جعل (أنْ) زائدة كأنّه قيل : كظبيةٍ. ووجه النصب أنها عملت وهي مخففة. أما الرفع فهو على إلغاء عمل كأن ورفع ما بعدها على الابتداء. (الرماني، د. ت، 121)

ويرى فاضل السامرائي أن (كأن) المخففة أقلُّ تشبيهاً من الثقيلة، ومن ثمّ فهو يربط التخفيف والتثقيل بالحالة التشبيهيّة المقصودة من السِّياق. فإن كانت العناية منصبّة على المسند إليه (المُشبّه) جيء بها مُشددة، وإن كانت منصبة على الحالة التشبيهيّة نفسها جيء بها مُخففةً.

ويتّضح رأيه هذا من قوله تعالى :﴿ كأنْ لم تَغْنَ بالأمسِ ﴾ فالمقصود – هنا– ذكر الحالة التشبيهيّة وليس المُشّبه لهذا جيء بكأنّ مُخففةً فطوي ذكر المشبه. والمقصود من الآية هو الموازنة بين حالتين : حالة الماضي والحاضر، وهذا لا يتعلق بلفظ المشبه كثيراً. وعلى رأيه فإنه لا يجب تقدير ضمير الشأن اسماً لها؛ لأنها داخلة على الجملة الفعليّة. (السامرائي، 1974،127، 128، يونس:24)

وقد نصّ النحاة على أنّ المخففة تدخل على الجملة الاسميّة والفعليّة، ومن الجائز تخفيفها وإعمالها لبقاء معنى التشبيه فيها، أو أن تُهمل تشبيهاً لها بأنْ. (السيوطي، د. ت، 1 /517، مجاهد، 1992، 513)

تخفيف لكنّ

يتّفق كثير من النحاة على أنّ تخفيف (لكنّ) يبطل عملها؛ لأنها تصير حرف ابتداء ولم يُسمع إعمالها. وقد أجاز المبرد إعمالها مخففةً قياساً على تخفيف (إنْ) وقياساً على (إنْ وأنْ وكأنْ) عند الأخفش ويونس. (المبرد، 1994، 15/1،الأنصاري، ابن هشام، 1992، 1 / 323)

وتخفيفها يؤدي إلى التوسّع، بناءً على دخولها على الجملة الاسميّة والفعليّة.

وهناك ثمة فرق بين (لكنْ) المخففة من الثقيلة التي تدخل على نمطي الجملة السابقين والخفيفة في أصل الوضع التي هي حرف عطف تدخل على المفردات. (المبرد، 1994، 4 / 107، 108، السامرائي، 1974، 128، 129). وخالف السامرائي فعّد الخفيفة في أصل الوضع والمُخففة حرفاً واحداً معناه الاستدراك، ويدخل على المفردات والجمل بنوعيها. (السامرائي، 1974، 129). وعلى الرغم من زوال اختصاص (المُخفّفة) فإنها أُعملت لبقاء معنى الاستدراك فيها، وأُهملت ولم تعمل تشبيهاً لها بإنْ حين تُخفّف، فيكون إهمالها لسبب شكلي، إذ عوملت معاملة حرف الابتداء. (مجاهد، 1998، 514)

أما (ليت) فلا تُخفّف، على حين انفرد أبو علي الفارسي بجواز تخفيف (لعلّ) وإعمالها في ضمير الشأن المحذوف. (الأندلسي، أبو حيان، 1998، 3 / 1280)

خلاصة ظاهرة كف النواسخ الحرفية

يظهر أن الكف بما هو زيادة على مبنى النواسخ الحرفية، والتخفيف نقص في ذلك المبنى، وفي كلتا الحالتين تتأثر المشابهة اللفظية بين تلك النواسخ وما شُبّهت به من الأفعال.

والكف والإهمال ظاهرة لغوية تراوح فيها النواسخ الحرفية بين إعمالها وإهمالها.

وقد أصاب الوهنُ المشابهة المعنوية – من حيث تضمن هذه الحروف لمعاني الأفعال التي شُبّهت بها، وكذا اقتضاؤها لجملة اسميّة– نتيجة لما أصاب نظيرها من المشابهة اللفظية. وفي الحالتين لا نجد الكف بما ولا التخفيف قاضياً على إعمال تلك النواسخ؛ لأن النحاة أوجدوا ذرائع لعمل النواسخ على الرغم من نقص المشابهة وضعفها، لاعتمادهم في إعمالها على اللهجات العربيّة، وقد روى سيبويه ذلك بقوله: ((وحدثنا من نثق به أنّه سمع من العرب من يقول : إنْ عمراً لمنطلق، وأهل المدينة يقرؤون : ﴿ وإنْ كلاً لمّا لَيُوفّيَنّهُمْ ربُّكَ أعمالَهُم ﴾ يخففون وينصبون)) ويُعلل ذلك

بمشابهة إنْ المخففة للفعل العامل المحذوف منه حرف كقولهم : لم يكُ. (سيبويه، 1998، 2 / 140، هود : 111)

واعتمد النحاة مّرة أخرى على القياس ومن ذلك قياسهم إعمال إنّ – حين تكف بما– على (ليت) كما سبق.

ولجأوا مّرة ثالثة إلى التأويل، ومن هذا جواز كون النواسخ المكفوفة بما عاملة في (ما) النصبَ تشبيهاً لهذا العمل بعملها في ضمير الشأن.

وإذا جاز أن نربط إهمال النواسخ المخففة باللهجات من بعض الوجوه، فيبدو أنه من الصعب ربط هذه المسأله باللهجات حين تكف بما؛ لأنّ (ما) وسيلة لفظية مشتركة لا يبدو أنها تخص لهجةً بعينها. ويجب ألا تغيب مسأله نصب الاسمين بعد إن وأخواتها ، وأنها لغة مرويةٌ، وإن كانت غير مرضيّة عند البصريين.

فهذه الأمشاج من الآراء واللهجات في مسألة الكف والإعمال يصعب معها تبيّن رأي قاطعٍ بعينه يفسرها سواء أكان ذلك بالمشابهة أو بغيرها مما ذُكر.

ولعله من المفيد الزعم بأنّ إنّ وأخواتها كانت تعمل عملاً واحداً ، وهو نصب الاسم ورفع الخبر بعدها، وحينما اُحتيج إلى المعاني الجديده التي تمكن الناطقون منها بوساطة الكف بما أو التخفيف (من حيث دخولها على الجملة الاسمية والفعلية) كان الناطق أمام خيارين: إمّا الإبقاء على عملها الأصل وتوحيد المسلك الإعرابي، وإمّا القضاء على العمل الإعرابي نهائياً والرجوع إلى التركيب الأصل وهو المبتدأ والخبر ولذلك لا حاجة للناطق إلى إعمالها أصلاً.

فالذي نظنه قد تمّ في كلا المسلكين هو رغبة المتكلم في القضاء على التفريع في عمل النواسخ. ولعلّ هذه الرغبة هي ما ألجأ بعض اللهجات إلى إبقاء الاسمين منصوبين بعد إنّ وأخواتها.

المشبهات بإنّ وليس

أول مايطالعنا في هذه المشبهات أنها شبهت بالفروع ولم تشبه مباشرة بأصل النواسخ الفعلية والحرفية ، فهي فروع للفروع .

ويشبه بإنّ حرف واحد وهو (لا) وتزيد المشبهات بليس على ذلك ، فلدينا من المشبهات بها ما ولا ولات وإن.

وقد استفاد النحاة من الفرعية السابقة كثيراً، حين عالجوا عدم إعمالها أيضاً. إذ بدا ذلك من كثرة الشروط التي أصلوها لإعمالها عمل المشبهات بها.

المشابهة بين لا وإنّ

قاد تشبيهُ (لا) بإنّ النحاة إلى تفسير بناء الاسم معها، وتفسير إعمالها . فقد شبّهوا تركيب لا النافية للجنس مع اسمها بتركيب الأعداد المركبة كخمسة عشر. من حيث إن الاسم يُبنى مع (لا) لأنها ضعيفة في العمل لكونها مشبهة بالحروف، والحروف مشبهة بالفعل. (ابن الورّاق، 2002، 266)

ويرى سيبيويه أنّ (لا مع اسمها) في موضع اسم مبتدأ في لغة تميم. (الشنتمري، 1،87 / 597) وربما يكون في هذا الرأي دالةٌ للنحاة على تركيب لا مع اسمها والقول به.

إنّ ما أمكن النحاة لمحه من وجوه الشبه بين لا وإنّ هو المبالغة في الإثبات في استعمال (إنّ) والمبالغة في النفي حين تستخدم (لا) في التركيب. ومن النحاة من عزف عن هذا التشبيه ففسَّر عملها بحمل النقيض على النقيض. (الأستراباذي .د.ت، 1 / 259) وقد فسر المبرد عمل (لا) بمشابهتها بإنّ من حيث دخولها على الجملة الاسمية. (المبرد، 1994، 4 / 357)

إنّ ما وُسِمَ بـ:حمل النقيض على النقيض. مسألة مُبالغ فيها وأنها لا تستحق أن تكون سبباً قوياً يُفسر في ضوئه مسائل الأبواب النحوية، للأسباب الآتية :

1 – أنها وإن كانت نظراً اجتهادياً ، فإنّ ضعف نواحي التفسير فيها بادٍ؛ وذلك لصعوبة المقارنة واستخلاص النتائج من المتناقضات؛ لأنّه بوصول العناصر اللغويّة الى أنْ توسم بالنقائض – في الفكر النحوي– لدليلٌ على أنّها في أبعد مراحل التشابه من بعضها ، وليس الأمر من باب أن الضد يظهره الضد كما يُشاع.

2– أنّ قلّة ما فُسِّر في ضوء (النقيض) يؤيد ما سبق،فلا يكاد النحاة يذكرون لها شاهداً إلاّ ما نحن فيه وبعض مسائل مثل، النصب بلم حملاً على لنْ من حيث كون الأولى لنفي الإثبات، والثانية لنفي المستقبل ، وكذلك الجر بكم قياساً على ربّ إذ الأولى للتكثير والثانية للتقليل. (الجرجاني، 1،82/2/7)

3 – ويمكن القول– بشيء من الاطمئنان – إنّ ما سُمي بقياس النقيض على النقيض قد ظهر في الفكر النحوي حين لم يجد النحاة وجوهاً من الشبه المقنعة القائمة على التشابه اللفظي والمعنوي بين المشبه والمشبه به. وبأقلّ الاطمئنان يمكن القول: إن ظهور قياس النظير على النظير وُجد حين رأى النحاة أنْ لا شيء من الوجوه التي تجمع المتشابهين يمكن أن يكون مكتسباً من الآخر، بل هي خصائص مُتحقّقة على الانفراد في كلّ واحد منهما.

وتطالعنا الكتب النحويّة بمجموعة من الشروط التي يجبُ أن تتوافر في (لا) لكي تعمل عمل (إنّ) كاشتراطهم أن يكون اسمها وخبرها نكرتين وأن تنفي نفياً عاماً وألاّ تتكرر. فهذه الشروط تجعل من (لا) دالة على الاستغراق في نفي الجنس. (ابن عقيل، 1995، 2، 360، 361)

ومن الشروط أيضاً ألاّ يُفصل بينها وبين معمولها بفاصل كقولنا: لا في الدار أحدٌ.(المبرد، 1995، 4 / 357 – 363)

فهذا الفصل يؤدي إلى تعذّر تقدير (منْ) الاستغراقية ويؤدي كذلك إلى بعد معمولها عنها، فلا تقدر على العمل فيه؛ لأن عمل (لا) ضعيف بسبب كونه قائماً على المشابهة.(الأستراباذي، د. ت، 2 / 188– 191)

المشبهات بليس

يُشبه بليس مجموعة من الحروف التي تختلف اللهجات العربيّة في إعمالها. وهو تشبيه قريب المأخذ؛ لأنّ (ليس) قريبة الشبه من سمات الحروف كجمودها وعدم تصرّفها. وتنفرد عن كان الفعليّة وأخواتها باتّصال نون الوقاية بها كقولهم: عليه رجل ليسني. ومن الممكن اتصال الضمير بها دون الحاجة إلى نون الوقاية، كما ورد في البيت:

عَددْتُ كعديدِ الطيْسِ   إذ ذهبَ القومُ الكرامُ ليسي

ولهذه الأسباب وغيرها اختلف النحاة في كونها فعلاً أو حرفاً. (ابن يعيش، د. ت،2 / 54، السامرائي، محمد، 2002، 81 – 83)

ما الحجازية

تعمل (ما) عمل ليس وتسمى حينئذٍ (ما الحجازيــة) وهــو الأصــل عنــد سيبويه، أما عدم إعمالها فهو نهج للتميميين. (ســيبويه، 1988،57/1، النحــوي، الجليس، 1994،114)

ولا بّد من شروط لكي تعمل هذا العمل. وبعضها شــروط لعمــل (لا ولات وإن). فوجه الشبه الجامع بين هذه الحروف وليس هو النفي. وقد ذكر هذا التشــابة المعنوي سيبويه حين عَرَض لــ: (مــا ولات). (ســيبويه، 1988، 57/1) ومــن وجوه الشّبه – أيضاً– دخول هذه الأدوات على الجملــة الاســميّة. (الجرجــاني، 1982، 1 /449) وهو شرط الاختصاص الــذي طالعنــا فــي تفســير عمــل إنّ وأخواتها.

ومن الشروط الواجب توافرها في (ما) ألاّ ينتقض نفي خبرها بإلاّ وألاّ يتقدم الخبر على الاسم، أو يتقدم معمول الخبر على الاسم، وكذا يجب ألاّ يُزاد بعدها إنْ. (سيبويه، 1988،282/1 –283)

ومن الأمور البارزة في نظرية التشبيه النحوي أنّ النحاة يستفيدون من كــلّ مسائل التشبيه التي تظهر لديهم، خاصة حين يتعلق الأمر بترجيح مــذهب نحــوي على آخر.

ودليل ذلك أنّ الكوفيين يمنعون تقدّم خبر ليس عليهــا، علــى حــين أجــازه البصريون.

وقد انتهى أبو البركات الأنباري إلى تأييد رأي الكوفيين في هذه المسألة؛ لأن ليس أخذت شبهاً من كان، فجاز تقديم خبرها على اسمها، ولمشابهتها (ما) لم يجز تقديم خبرها عليها. (الأنباري، 1961، 1 / 160 – 164)

ويظهر – هنا – أن عدم جواز تقديم خبر (ما) عليها هو شرط مــن شروط إعمالها عملَ ليس ولكنّه عاد في التنظير النحوي ليكون وجهاً مــن الشــبه جامعاً بين (ما) وليس، بغيةَ تفسير عدم تقدّم خبر ليس عليها.

وقد سبق للنحويين أن وسموا هذا المستوى من التشابه بتقارض الأحكــام أو صيرورة الفرع أصلاً والأصل فرعاً. (الأنصاري، ابن هشام، 1995، 804/2)

إنّ فقدان وجوه الشبه بين ما وليس يعني – في المستوى النظـري- إبطـال عملها. وهو – في المستوى اللهجيّ- تلاقٍ وتوحيدٌ في نطق اللهجات العربيّة ظاهرٍ بوضوحٍ في اللهجة الحجازية والتميميّة. وهو – من ناحية تأريخية- ربما يشير إلى نمط من التطوّر في لهجة الحجازيين. وقد أشار إلى ذلك الزمخشـري، فـذكر أنّ إعمال ما عمل ليس من بقايا النطق الحجازي، وأن الأكثر اقتران الخبـر بالبـاء. (الزمخشري، 2 / 317)

ولعلّ ميل التميميين إلى عدم إعمال (ما) يظهر بقاء التراكيـب النحويّـة – لديهم- عند مستوى معين من التطور التأريخي. وقد وجدنا نظيراً لذلك في نصـبهم الاسمين بعد ليت. (ابن يعيش، د. ت، 1 / 203)

لا ولات

تعمل لا عمل ليس بالشروط نفسها التي عملت بها (ما) باسـتبدال شـرط تنكير المعمولين بشرط عدم زيادة (إنْ) وهذا الشرط الأخير نتيجة لمشابهة (لا) بلا النافية للجنس لأنها تأتي بمعناها وتقع موقعها. (سيبويه، 1988، 2 / 296)

وذكر السيوطي روايات تنسب إعمالها عمل ليس إلى الحجازيين وإهمالها إلى طيء أو إلى بني تميم. (السيوطي، د. ت، 1 / 458)

أما (لات) فقد اختلف النحاة فيها، فمنهم من يرى أنها (لا) زيـدت عليهـا التاء، أو أنها ليس التي أُبدلت سينُها تاءً.

وهناك ثمة وجوه من المشابهة بين (لات) وليس منها أنّ اسم لات لا يكـاد يُنطق به، ولا يجوز أن يكون محذوفاً؛ لأن اسم (لا) لا يجوز حذفـه لأنـه مشـبّه بالفاعل. ولا يجوز أن يكون محذوفاً من وجهة نظر البصـريين ولا بـد أن يقـدر بالضمير. (الأندلسي، أبو حيان،1985، 77)

ومن الجائز القول إن ما ذكره أبو حيان من عدم جـواز حـذف اسـم لات للمشابهة التي ذكرها، ليس دقيقاً لأن الرأي مبني على المبالغة في المشـابهة، إذ لا يجوز أن ينسحب على اسم لات ما ينسحب على الفاعل من عدم جـواز الحـذف. ومن وجه آخر فإن القراءات القرآنية تؤيد حذف الاسم والخبر. فمن حذف الاسم ما ورد في قوله تعالى : ﴿ ولاتَ حِينَ مَنَاصٍ ﴾ بنصب الحين علـى اعتبـار حـذف

الاسم وبقاء الخبر. وكذلك ما ورد في القراءة الشاذّة في الموضع نفسه، برفع الحين على أنّه اسم لات، وخبرها محذوف. (ابن عقيل، 1995، 1 / 294)

وقد ذكر سيبويه ضعف مشابهة (لات) لليس من حيث إنها لا تتمكن في الكلام كتمكن ليس، ولهذا لا تعمل إلاّ مع لفظ (الحين). (سيبويه، 1988، 1 / 58، 59)

إنْ

يبدو أن الخلاف في إعمال إنْ عملَ ليس واسع بين النحاة على اختلاف مذاهبهم، وكان النقل عن سيبويه والمبّرد مختلفاً، بين الإعمال والإهمال.

والشواهد المروية عن أهل العالية – منطقة تمتد من فوق نجد إلى تهامة – دفعت أبا حيان إلى جواز إعمالها. فمن مجيئه في النثر ما ورد في قولهم: وإنْ أحدٌ خيراً من أحدٍ إلاّ بالعافية. ومن النظم ما جاء في البيت: (الأندلسي، أبو حيان، 1988، 3 / 1207، 1208)

إن هو مستولياً على أحدٍ إلاّ على أضعفِ المجانينِ

نظرية الاقتضاء

بالانتهاء من دراسة الحروف المشابهة للفعل، وبما مّر من إعمال النواسخ الحرفية والمشتقات والمصادر العاملة عملَه؛ تكتمل دائرة التشبيه التي تسعى إلى تفسير العمل النحوي (الإعرابي) وهي دائرة ضمّت صنوف الكلم الثلاثة : الاسم والفعل والحرف.

ومفهوم الاقتضاء اللغوي يدور في فلك التمام والانتهاء من الشيء كما يبدو من قولهم: اقْتَضَيْتُ مالي عليه أي : قبضتُه وأخذته. (ابن منظور، 1994، 15 / 186 – 187)

والاقتضاء بالمفهوم الشائع في المظان النحوية لا يعني اقتضاء العامل لمعموله وحسب كما يتراءى؛ لأن العلاقة بين العامل والمعمول هي نتيجة وليست غاية، فأصل فكرة الاقتضاء قائمة على أن الفعل ضَرَب – مثلاً– يقتضي: ضرباً وضارباً ومضروباً كما يذكر السهيلي. (السهيلي، 1984، 387)

وحين تتوافر هذه الاقتضاءات لا بدّ من ترتيبها وفاقاً لنسقٍ نحوي معين يمكن به إظهار المعنى فتأتي العلاقة الإعرابية لتبرز المعنى الذي حصل من هذا الاقتضاء. والظاهر أنّ تركيز النحاة على العلامة الإعرابيّة وحدها - في هذا الاقتضاء- هو ما صرفهم إلى البحث عن منشأ العلامة الإعرابيّة، وأنها لا بدّ أن تكون بفعل عاملٍ ما وهذا ما أوجد العلاقة الجدلية بين الحركة الإعرابيّة والمعنى فيما نظن.

ولارتباط الفعل والفاعل والمفعول به بعلاقة لا يمكن انفكاكها من ناحية ذهنية؛ عُدّ هذا الارتباط أساساً لكل تركيب لغوي مشابه، خاصةً إذا ظهر في التركيب نسقٌ من العلامات الإعرابيّة التي تأخذ التوزيع الموجود في جملة: الفعل والفاعل والمفعول به. سواء أكان هذا النسق مطابقاً لتوزيعه السابق، كما نجد في جملة النواسخ الفعلية (كان وأخواتها) وجملة المشتقات والمصادر العاملة. أو غير مطابق - تماماً- بتحقق المخالفة في نسق العلامات الإعرابيّة كما هو واضح في جملة النواسخ الحرفية (إنّ وأخواتها).

ومن وجهة النظر النحوية فإنّ الاقتضاءات الموجودة في جملة النواسخ ناقصة، ويعود ذلك إلى جملة من الأمور أهمها: نقص الحدث في صيغة الفعل الناقص واختلاف توزيع الحركات في جمل النواسخ الحرفيّة على ما نحسب.

وكان السهيلي قد ذهب إلى تفسير عمل إنّ وأخواتها من طريق ما وسمه بتشبث هذه النواسخ بما دخلت عليه معنىً، فوجب أن تتشبه به لفظاً من ناحية إعمالها. (المرجع السابق، 74).

ولمصطلح التشبّث دلالة فارقة عند السهيلي، لأنّ الأصل في الحرفِ - عنده- أن يكون عاملاً في كلّ ما دلّ على معنىً فيه؛ لأنّ الألفاظ تابعة للمعاني والحرف - كما هو معروف- يدلُ على معنىً في غيره، وطائفةٌ كبيرة من الحروف غير عاملة، والفعل لا يكون إلاّ عاملاً، ولهذا فإعماله اقتضاء وعمل الحرفِ تشبُث. (المرجع السابق، 74)

ويظهر من ذلك أنّ النحاةَ فسّروا عمل النواسخ بنظرٍ يجمع بين مفهوم الاقتضاء وأصول التشبيه بالأفعال التامّة الحدث.

فالذين مالوا إلى الاقتضاء والتشبث تخففوا من وطأة العامل النحوي وتأثيره، ورائد هؤلاء السهيليُّ. والذين جمعوا بين الاقتضاء والتشبث والعمل النحوي سحبوا اقتضاء الفعل للفاعل والمفعول به وأصول العمل بينهما إلى النواسخ والمشتقات والمصادر من طريق التشبيه والمجاز. وهم قد فعلوا ذلك.

الفصل السادس

أثر التشبيه في مكمّلات الجملة والأساليب اللغويّة

6. 1 التمهيد

يرصد هذا الفصل أثر التشبيه النحوي في عناصر الجملة الزائدة على العلاقة الإسناديّة. ولهذا التشبيه أهميتُه البارزة في توضيح تلك العناصر من حيث تشابه وظائفها النحويّة في مسائل الحركة الإعرابيّة ونظام الترتيب، وإمكانية تبادل تلك المواقع وما يطرأ عليها من حذف. ويوضح التشبيه – أيضاً – نمط العلاقة الداخلية في التراكيب نفسها.

ومن الممكن القول : إن مسائل التشبيه في هذا الفصل هي نواتج نظرية التشبيه في الفصول السابقة، فمن ذلك أنّ الحال والنعت يُشبّهان بالخبر.

ووجوه الشبه في هذا الفصل استمرار لوجوه الشبه التي أساسها الخصائص الصرفيّة كالجمود والاشتقاق والخصائص التركيبيّة كالموقع والتقديم والتأخير والحذف والإثبات.

ومن الأمور التي يجب التنبيه عليها، أن شدة التشّابه بين الوظائف النحويّة في هذا الفصل جعلت النحاة يفعّلون ما وسموه بعلة (الفَرْق) لأن التشابه يجب الاّ يصِلَ إلى حدّ التطابق. وهذا يعني أننا بحاجة إلى دراسة تأخذ بالحسبان أن العلل النحويّة تتكامل وتتداخل، ويكمل عملُ بعضها البعض.

وكان المهنج يقتضي دراسة المكملات الفضليّة والتابعة والأساليب اللغويّة بمباحث مستقلّة.

6. 2 المكملات الفضليّة

اتّضح من دراسة الجملة ونواسخها أنّ الوظائف النحويّة الأصل هي، الفاعلية والفعوليّة والإضافة، وما عدا ذلك فهو مشبّه بها عند جمهرة النحاة.

ويهمنا في هذا الفصل أصل كثر الخلاف فيه، وهو أصل المنصوبات.

ونستطيع حصر الخلاف في هذا المسألة على النحو الآتي: (الأستراباذي،د. ت،267/1)

1-الأصل في المنصوبات المفعولاتُ الخمسة، ويُشبّه بها الحال والتمييز وغيرهما.

2-ما سبق من المنصوبات أصول، وسائر المنصوبات عُمد شُبّهت بها كاسم إنّ واسم لا النافية للجنس، وخبر كان وأخواتها وخبر ما الحجازيّة، وهو رأي الأستراباذي.

3-ويرى الكوفيون أن أصل المنصوبات هو المفعول به، وما عداه فهو مشبه به. (العمراوي، 1995، 203)

4-ونجد شيئاً من الخلاف في أصالة المفاعيل الخمسة نفسها.

فقد ذكر قسم من النحاة أن ما يستحق أن يكون مفعولاً حقيقياً منها هو المفعُول به والمفعول المطلق والمفعول فيه، وأساس هذا الاستحقاق أنّها تصلح للنيابة عن الفاعل في حال حذفه. (الخوارزمي، 1990، 1 / 407)

وهذا الاستحقاق ليس دقيقاً؛ لأنه قائم على نوع المفاضلة غير المقنعة، لأنّ قيام هذه المفاعيل مقام الفاعل أكسبها ميزةً بالاستحقاق السابق.

ومن النحاة مَنْ عدّ المفعول المطلق رأس هذه المفاعيل الثلاثة؛ لأن الفاعل يخرجه من العدم إلى الوجود، وصيغة الفعل تدل عليه، والأفعال كلها مُتَعدية إليه سواء أكانت لازمة أم متعدية، ولا يصح – بناء على ذلك – أن يكون المفعول به أصلاً؛ لأنه ليس مفعولاً علىالحقيقة، وإنما مفعول لله سبحانه، وقد قيل له مفعول على معنى أنّ الفعل وقع به. (ابن يعيش، د. ت،1 / 214). وليس هذا التدليل مما يصلح لكون المفعول المطلق أصلاً للمفاعيل؛ لأننا نستطيع القول إنّ جميع المفاعيل التي مرّت مفاعيل لله سبحانه، ولايصح أن تكون قواعد اللغة مضبوطة بشيء يشبه (الوحي) ولهذا السبب لم تجد هذه المقالة مجالاً واسعاً للتطبيق في نظرية التشبيه، مما أبقى المفعول به متفرداً بخصوصية التشبيه به وأساس الفضلات المنصوبة.

تشبيه الحال

إنّ استقراء آراء النحويين يفيد بأنّها شُبِّهت بواحدٍ مما يأتي المفعول به، والظرف، والتمييز، والخبر، والصفة.

ويكاد الوجه الجامع من الشبه يكونُ شروطاً صرفيّة أو مشابهات تركيبية موقعيّة.

تشبيه الحال بالمفعول به

تُشبه الحالُ المفعول به؛ لأنها فضلة تأتي بعد تمام الكلام، ولأنها لا تُقَدَّر بحرف الجر فلا يُقال في جملة : جاء زيد قائماً. جاء زيد في قائم. (ابن بري، 1996، 690)

وتُقدر الحال بفي، وهو وجه من وجوه مشابهتها بالظرف، وتُقدّر بفي في التأويل النحوي عندما قرّر النحاة أن الحال خبر في المعنى.

وقد اختلفوا في جهة نصب الحال، أهو من بابِ المفعول به أو من باب الشبيه به أو من باب الظرف. (السيوطي، د. ت، 2 / 294)

ومن المؤكّد أنّ اختلاف جهة نصبها لا يعني انقطاع الشبه بين الحال وغيرها، فمشابهتها للمفعول به وانتصابها يعني استمرار وجوه الشبه بينها وبين الظرف والتمييز وغيرها في جهات مختلفة من التشابه.

وتُشبه الحالُ المفعول به من حيثُ كونها فضلة متأخرة، تأتي بعد تمام العلاقة الإسناديّة. ويوجد ثمة فروق بين الحال والمفعول به، لها أثر في كثير من مسائل التشبيه التي تخصّ الحال.

ومن هذه الفروق: أن العامل في المفعول به يجب أن يكون فعلاً، على حين يجوز أن يكون عامل الحال معنوياً كأسماء الإشارة، وحروف النداء – ومن بعض الوجوه – حروف التمني والترجي وحروف التنبيه. وكذلك يجوز أن يعمل فيها (معنى الفعل). أي : ما يُستنبط من معنى الفعل ولا يكون من صيغته كالظرف والجارّ والمجرور. (الضرير، القاسم بن محمد، 2000، 70)

ومن هذه الفروق أيضاً: أن المفعول به يكون نكرة ومعرفة، والحال لا يكون إلاّ نكرة. وأن المفعول به غير الفاعل أما الحال فهو صاحب الحال. (المرجع السابق، 70)

ومن غير الضروري أن يقيم النحاةُ فروقاً من جهة التقديم والتأخير؛ لأنّ هذه الفروق تسمح بتشبيه الحال بالتمييز أو العكس، أو تشبيه الحال بالظرف لأن النحاة نظروا إلى هذه المسألة حين يكون العامل في الحال والتمييز والظرف ضعيفاً. ولهذا السبب كانت مشابهة الحال بالمفعول به قويّة حينا تقع في موقعها الأصل غير

مُتقدّمة. (السهيلي، 1992، 229، 230) ومن الواضح أن تحرك العناصر اللغويّة وتقدمها إلى بداية الجملة يصحبه – أحيانا – تحوّلات يمكن أن تؤدي إلى إلغاء الوظيفة النحويّة. فمن باب المفعول به ما نجده في رفع الاسم المشغول عنه فعلُهُ وتحوُّله إلى عمدة في بعض المواضع. ومن باب المكملات التابعة ما نجده من تقدّم النعت على المنعوت وتحوّله إلى حال في بعض السياقات التي سنتحدث عنها.

تشبيه الحال بالظرف

تشبه الحالُ الظرفَ لكونها مقدّرة بفي؛ لأنّ معنى جملة: جاء زيد راكباً. جاء في وقت ركوب. (ابن بري، 1996، 690) ومن وجوه الشبه بينهما أنّ (المعاني) تعمل في الحال؛ لاشتراكهما في الفضليّة وانتصابهما بعد تمام الكلام على معنى (في) لاعلى تقديرها. وتشبه الحال ظرف الزمان من جهة التنقل وعدم الثبات؛ لذا وجب أن تكون مشتقةً. (ابن عصفور، 1998، 1 / 316، 317)

ويرى عبد القاهر الجرجاني أنّ الحال أخذت وجوهاً من الشبه من المفعول به الصحيح ومن الظرف، وامتنعت أن تجري مجرى المفعول الصحيح؛ لأن معنى الفعل يعمل فيها بعكس المفعول الصحيح الذي لا يعمل فيه إلا الفعلُ. أما امتناعها من أن تجري مجرى الظرف، فلكون معنى الفعل إذا عمل لم يجز تقديمها عليه فلا يُقال : قائماً في الدار زيد. وإن جاز ذلك في الظرف كقولنا : كلَّ يوم لك ثوب. (الجرجاني، 1982، 1 / 672، 673)

ورتبّ النحاة بعض نتائج المشابهة بين الحال والظرف، بما يمكن إجماله على النحو الآتي: (العمراوي، 1995، 205، 206)

1- أجاز أبو علي الفارسي إعمال الجار والمجرور والظرف في الحال؛ لأن الحال تشبه الظرف من حيث كانت مفعولاً كما أن الظرف كذلك.

2- ذهب بعض النحاة إلى أنّ انتصاب الحال سببه المشابهة بينها وبين الظرف.

3- يرى ابنَ كَيسان أن الحال تسد مسدّ الخبر في قولنا : ضربي زيداً قائماً. لأنها شبيهة بالظرف.

4-ومن نتائج المشابهة بينهما جواز مجيء الحال بدلاً من الفعل كما نقول : هنيئاً. بدلاً من اهنأ. لأن الظروف تقع بدلاً من الفعل كما نقول في : إليك عنّي ودونك عمراً. (شرف الدين، 1984، 59)

5-وكذلك يجوز عطف أحدهما على الآخر نتيجة لتلك المشابهة، كقوله سبحانه وتعالى: ﴿ وإنّكم لَتَمُرُّون عليهم مُصبِحِيْنَ وباللّيل ﴾. (المرجع السابق، 57، الصافات : 137)

6-ومن نتائج المشابهة بين الظرف والحال، جواز إخلاء الجملة الحالية المقترنة بالواو من الراجع إلى ذي الحال، كقولنا : أتيتك وزيدٌ قائم. (الحطاب، 1988، 523)

والصحيح أنّ نتائج المشابهة تلك أو بعضها يمكن عدّها نتائج ووجوهاً من الشبه. وبذلك يتّضح أن فصل وجوه الشبه عن نتائجه، ليس قاطعاً في كثيرٍ من مسائل التشبيه النحوي.

تشبيه الحال بالتمييز

تشبه الحالُ التمييز في جوانب كثيرة من أهمها : وجوب كونها نكرة، والسبب في ذلك يعود إلى أنّ الحال تبيّن وتوضّح فلو كانت معرفةً لم يستفد المخاطب، ولهذا لم يجز أن يكون الحال والتمييز ضميرين. (ابن الورّاق، 2002، 339) وقد ذكر سيبويه هذا الوجه ولم يذكر سائر الوجوه التي ستأتي. وربما كان السبب في ذلك يعود إلى سهولة الاهتداء إليها، أو أنّ شرط التنكير هو أهم وجوه الشبه بينهما. (سيبويه، 1988، 1 / 44، 45)

وأحصى ابن هشام خمسة وجوه من المشابهة بين الحال والتمييز هي : أنهما اسمان، نكرتان، فضلتان، منصوبتان، رافعتان للإبهام. (الأنصاري، ابن هشام، د. ت، 2 / 460 – 464). ولا نستطيع إنكار أن هناك تأرْجُحاً بين توجيه النحاة لنصب الأسماء على أنّها حال مرّة ومرّة أخرى على أنها تمييز. ممّا يدلّل على قوّة المشابهة بين التمييز والحال.

فسيبويه يرى أن المنصوبات في الجمل : عندي جبّة خزّاً وخاتمٌ فضةً، وسوارٌ ذهباً. أحوال ويرى كثير من النحاة أنّها تمييزٌ. (الأزهري، الشيخ خالد، 2000، 1 /396)

وقد اختلِف -كذلك- في إعراب بعض المنصوبات بين كونها حالاً أو تمييزاً في جمل من قبل : ويحه رجلا، ولله درّهُ فارساً، وحسبك به ناصراً. (ابن يعيش، د. ت، 409/1)

وكان ابن هشام قد ذكر طائفة من الفروق بين الحال والتمييز، وصلت إلى سبعة نجملها بما يأتي : (الأنصاري، ابن هشام، د.ت،2/461-464)

1-الحال تكون مفرداً وجملةً وظرفاً وجارا ومجروراً، والتمييز لا يكون إلاّ مفرداً.

2-قد يتوقّف معنى الكلام على الحال، كقوله تعالى : ﴿ ولا تمشِ في الأرضِ مَرَحاً ﴾. (لقمان : 18)

3-الحال تبيّن الهيئات، والتمييز يبيّن الذوات.

4-الحال تتعدد بخلاف التمييز.

5-الحال تتقدم على عاملها إذا كان فعلاً متصرفاً أو وصفاً يشبه الفعل، ولا يجوز ذلك في التمييز على الصحيح.

6-حقّ الحال أن تكون مشتقّةً، وحقّ التمييز أن يكون جامداً. وقد تقع الحالُ جامدة ويقع التمييز مشتقاً.

7-يجوز أن تأتي الحال مؤكّدة لعاملها، ولا يجوز ذلك في التمييز.

والصحيح أن هذه الفروق يمكن أن تكون مواضع فارقة أو جامعة بين الحال وغيرها. والسبب يعود إلى كثرة ما ينطوي تحت مسّمى المكملات الفضليّة، فمن الممكن أن نقول – وبشيء من الحذر – إنّها فروق بين الخبر والتمييز. ونرى أن هناك ثمة ما يمكن فعله أمام هذه المسألة وهو أن نوجد مسمىً لوظيفة نحويّة يشتمل عليها باب المكملات الفضليّة بحيث تأخذ هذه الوظيفة من خصائص الحال ولا تعدّ حالاً، وتأخذ من خصائص التمييز ولا تكون تمييزاً ويمكن أن تأخذ خصائص وفروقاً من باقي المكملات الفضليّة ولا تعدّ منها.

وربما نحتاج إلى دراسة متأنيّة تدرس أُسس التشابه بين المكملات الفضليّة وخصائصها وأوجه الافتراق بينها، وتدرس – أيضاً- النظام الكامل للحذف والتقديم والتأخير والشروط الصرفيّة، فربما تسفر هذه الدراسة عن ظهور باب نحويّ جديد.

تشبيه الحال بالخبر

درسنا مسائل التشبيه النحوي في مبحث الجملة ونمط الإسناد فيها، فاتّضح أن النحاة يُقرّبون بين الخبر والفعل، فكلاهما خبر عن المسند إليه، إلاّ أن الفرق يبدو في تقديم خبر الفاعل عليه.

وهذا المنحى من التشبيه النحوي ساعد على اتّساع مفهوم (الخبريّة) بدخول الفعل في هذا التشبيه، وأيّد من ناحية أخرى، رأي الكوفيين القاضي بتقديم الفاعل على فعله، ومجيء خبره (فعله) بعده.

ويبدو أنّ اتّساع (الخبريّة) قد امتدّ أكثر حين ربط النحاةُ بين الحال والخبر من طريق التشبيه النحوي، فأثمر هذا التشبيه وزاد من إمكان مراجعة باب الحال مرّة ثانية، وتفحص العلاقة القويّة بينهما.

وفيما يأتي تفصيل بآراء القدماء والمحدثين في مسألة المشابهة بين الحال والخبر ومن بعدُ، بيان رأينا في هذه المشابهة.

آراء القدماء

يطالعنا سيبويه بالمحاولات الأولى التي تكشف عن العلاقة القويّة بين الحال والخبر، ويمكن إجمال محاولته بما يأتي :

1-سمّى سيبويه الحال خبراً في كثيرٍ من مواضعه. (سيبويه،1988،49/2، 50، 86، 88)

2-شعر سيبويه بأن الحال باب من الخبر أكثر من كونها فضلةً يتم بها الكلام، أو أنها نمط من العناصر اللغويّة التي تأتي بعد اكتمال العلاقة الإسناديّة. ودليل ذلك أنّ سيبويه يرى أنّ الحال تتحول إلى خبر أو العكس. يقول :((هذا باب ما يرتفع فيه الخبر؛ لأنه مبني على مبتدأ، أو ينتصب فيه الخبر لأنّه حال المعروف مبني على مبتدأ)). (سيبويه، 1988، 2 / 86)

وليس دقيقاً ما ذهب إليه أحد الباحثين من أن سيبويه، لم يصـــرّح بالمشـــابهة بين الحال والخبر، لكن اشتراكهما أحياناً في مصطلح واحد، وتعاقبهما على الموقـــع الواحد – في بعض الأساليب– ينبىء عن وجود مشابهة بينهما، وقد نبّه النحاةُ بعـــد سيبويه إلى هذه المشابهة. (العمراوي، 1995، 211)

إن سيبويه – ربّما – لم يصرّح فعلاً بالمشابهة بينهما، لكنّ رأيـــه الســـابق والمواضع التي ذكرناها تبيّن أنّه عَرَف المشابهة بينهما، فلا يعقل أن يتحوّل الخبـــر إلى حال والعكس صحيح، إلاّ إذا كان التشابه قوياً بين بابي الحال والخبر.

وأما النحاة الذين جاءوا بعد سيبويه، فقد درسوا الحال على أنّها وظيفة نحويّة لها شبه بأكثر من طرف، مثلما سعوا إلى حدّها بما يشير إلى أنّها فضلة، أي أنهـــا وظيفة تأخذ شبهاً من المكملات الفضليّة وشبهاً من الخبر.

فالمبّرد يذكر أن الحال مفعول فيها. (المبرد، 1994، 4 / 299)، وابن الســـراج يعرض للمنصوبات، فيقسم المشبه بالمفعول إلى قسمين : القسم الـــذي يكـــون فيـــه المنصوب في اللفظ هو المرفوع في المعنى، وجعل من هذا الباب الحال وغيرها من المسميات النحويّة. (ابن السراج، 1988، 1 / 212)

وعندما عرض الجرجاني لموضوع الجملة الحالية ولرابطها، رأى أن هـــذه المسألة تتضح من طريق المقارنة الشبهيّة بين جملة الحال والجملة الخبريّة.

وقد قسّم الخبر إلى خبر هو جزءٌ من الجملة لا تتمّ الفائدة دونه، كحاله فـــي جملة: زيد منطلق. ومن هذا النوع خبر الفاعل المتقدم في جملة: خرج زيد. وقد عدّ الخبرين –هنا– جزءاً من الجملة والأصلَ في الفائدة. والقسم الثاني من الخبـــر هـــو (الحال) ولا يفترق (الخبر – الحال) –هنا– عن الخبر في الجملـــة الفعلّيـــة –وهـــو الفعل– إلاّ في رغبتهم زيادة (الإخبار) في قولنا: جاء زيـــد راكبـــاً. (الجرجـــاني، 1994، 143)

وينتهي أبو القاسم الزجاجي إلى أنّ الحال : كل اسم نكرة جـــاء بعـــد اســـم معرفة، وقد تمّ الكلام دونه، وينتصب على الحال. (الزجاجي، 1984، 35)

ومن البارز أنّ جزءاً من حدّ الحال، ينطبق على الخبر، في قوله: كل اســـم نكرة جاء بعد اسم معرفة.

آراء المحدثين (رأي سلمان القضاة أنموذجاً)

تناول بعض المحدثين العلاقة بين الحال والخبر، من حيث التشابه الذي سلف وبعض المسائل التي تتبني على هذه المشابهة، ولكن هذا التناول لا يكـاد يـأتي بجديد زائد عمّا جاء به القدماء من جهة استقصاء مسائل التشبيه والوقوف عنـد المسائل نفسها. ومن بعض الجديد القديم إنكارُ بعضهم كون الحال فضلة. وهـو رأي أبداه سلمان القضاة ونشره في مجلة أبحاث اليرموك سـنة (1989) وهـو الرأي الذي سنقف عنده لأننا قد ذهبنا إلى شيء قريب مما ذهب إليه الباحث مع اختلاف في أساس نتائج دراستنا ورأينا في هذا الموضوع. ويمكن حصر مـنهج الباحث ورأيه بما يأتي: (القضاة، سلمان، 1989، 121 – 131)

1- من الصعب التوفيق بين ما انتهى إليه النحاة في أمر الحال من حيـث إنهـا خبر أو مفعول فيه، أو أنها فضلة؛ لأن كونها خبراً أو مفعولاً فيـه، يرفعهـا إلى مستوى الخبر في المعنى أو في المقام، ولكنها تصير فضلة فتأتي وقد تمّ الكلام دونها. وهو أمر محيّر في رأي الباحث. (المرجع السابق، 124)

2- هناك ستة أنماط من الحال وشواهده من فصيح الكلام، تثبت أنّ الحال ليست فضلة في المبنى، حتى في معيار فهم النحاة للمبنى معزولاً عن المعنى فـي بعض منها، وهي : (المرجع السابق، 125 – 130)

1- الحال التي تسدّ مسدّ الخبر وتغني عنه، ومثاله قولهم : أكثـر شـربي السَّوِيق ملتوتاً.

ومن رأيه أنّ الحال – هنا – خبر منصوب، وهي الركن الثاني ولا يسـتقيم عدّها فضله، وإن قصد النحاة بالفضلة ما زاد على الركنين الأساسيين.

2- الحال التي تسدّ مسدّ الخبر، وهي تصلح لأن تكـون خبـراً، كقـول الزباء:

ما للجمال مشيُها وئيداً   أجندلاً يحملنَ أم حديدا

3- أحوال لا يكون الخبر مُتمّاً للفائدة إلاّ بها. ففي قوله تعـالى : ﴿ ولـم يَكُنْ له كفواً أحدٌ﴾ (الاخلاص : 4) ذكر الكوفيون أن (له) خبـر يكن مقدم واسمها (أحد) تأخرّ لكونه لا مسوّغ للابتداء بها غير تقدّم

الخبر، ولكن الخبر –عندئذٍ– لا يكون متمّاً للفائدة فلا معنى لقولنا : لم يكن له أحد. إلاّ بذكر (كفواً) وكان رأي سيبويه مختلفاً إذ عدّ (له) حالاً من (كفواً) أو متعلقاً بيكن التامة، و(كفواً) خبر (يكن) مقدّم، واحد اسم (يكن) مؤخر.

وبهذا التوجيه فإنّ سيبويه، قد خرج على ما اختاره من أنّ شبه الجملة تكون خبراً، إذا تقدمت، وقد تقدّم الجار والمجرور (له) في الآية ولم يجعله خبراً.

4- الحال التي لا يصح معنى تعدّي الفعل إلاّ بها، ومن ذلك قولهم في الحديث: «سمعتُ رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول... » فلا يصح وقوع الفعل (سمع) على الذوات نحو: (رسول الله) لأن الذوات لا تُدرك بالسمع؛ ولكي يتجنبوا جعل الحال مسوّغاً ضرورياً لوقوع فعل السماع على الذوات لجؤوا إلى تقدير مُضاف محذوف، والتقدير في الحديث: (سمعت كلام رسول الله صلى الله عليه وسلم).

5- الحال المتممة للجزاء المتّحد مع شرطه لفظاً ومعنى نحو قول الله سبحانه وتعالى : ﴿ إِنْ أَحْسَنْتُمْ أَحْسَنْتُمْ لأَنْفُسِكُمْ ﴾. (الإسراء : 7)

6- الحال التي يترتب على حذفها فساد في المعنى أو الاعتقاد، كقول الله سبحانه وتعالى : ﴿ لا تَقْرَبُوا الصَّلاَةَ وَأَنْتُمْ سُكَارَى ﴾. (النساء: 43)

3- وقد انتهى الباحث إلى أنّ الكوفيين أجازوا وقوع خبر المبتدأ منصوباً إذا كان ظرفاً. فإذا أمكن أن يقع الخبر منصوباً، فلا غرو إن وقعت الحال خبراً، وإذا جاز أن تكون الحال خبراً – أو على أضعف الاحتمالات– حالاً للخبر فليس من العدل أن تُدعى فضلة.

هذه أهم ما جاءت به الدراسة التي قام بها الباحث، ولكنها لم تجب عن أسئلة تبدو مُلحةً وهي: لماذا عُدِل بالخبر إلى النصب وكيف تمّ العدل، وما فائدة ذلك العدول على المستوى المعنوي ؟

رأينا في العلاقة بين الحال والخبر

إنّ أول ما يمكن تقريره أنّ المشابهة وقعت بين منصوب ومرفوع، وهي حالة غير مألوفة كثيراً في التشبيه النحوي، ولهذا بدا أن القدماء والمحدثين لم يقفوا على

حقيقة الأمر؛ لأنهم – في الغالب – درسوا البنية السطحيّة للجملة التي تشتمل على الحال، فرأوا كثيراً من الظواهر المشتركة بين الحال والخبر، فكانتْ حيرتهم باديةً في عدّ الحال فضلة أو أنها خبر في المعنى لأن جملة مثل: جاء زيدٌ قائماً. تشتمل على فاعل صار كأنه قد أُخبر عنه بالقيام، وهي تساوي جملة : زيد قائم في حال مجيئه، ولهذا السبب أوجب بعض النحاة أن تكون الحال معرفة؛ لأن حقيقة الخبر أن تكون عن معروف. (ابن بري، 1996، 690)

فالأصل – إذاً – أن يكون الحال خبراً في بنية الجملة العميقة؛ لأن جملة: جاء زيد ضاحكاً. لها أصل وهو: زيدٌ

جـــــــــــــــــــــــــــــــــــــاء

ضاحك

ويظهر المثال والتخطيط أن (زيدٌ) يتحرك في البنية العميقة يميناً، فيُشكل جملة فعليّة تامّة مع الفعل، ويصير مبتدأ وخبره (ضاحك) إذا تحرّك لليسار. وأما إذا انفصل (زيدٌ) عن خبره نهائياً باتّصاله بالفعل، فيتحوّل الخبر إلى حالٍ في البنية السطحيّة : (جاء زيد) ضاحكاً.

وبهذا نستطيع القول إننا لا نطلب مشابهة بين الحال والخبر، أو إنّنا نسعى إلى التوفيق بين مفهوم الحال من حيث كونه فضلة وكونه خبراً؛ لأن الحال كان خبراً في البنية العميقة. أما سبب نصب الحال في البينة السطحيّة فهذا يعود –فيما نرجح – إلى واحد من الأمور الثلاثة الآتية أو إلى كلّها. **أولها:** أن بقاءه مرفوعاً يعني بقاء ارتباطه الشديد بلفظ زيد، ومن الممكن أن يتبادر إلى الذهن إلى أنّه صفة تابعة لزيد، والمعنى على خلاف ذلك إذ المطلوب أن نبيّن هيئة زيد عند مجيئه. وهذا سبب يكفي للعدول إلى النصب. ومما يعزّز ذلك العدول تلك العلاقةُ القويّة من المشابهة بين الحال والنعت، حتى قال النحاة: إنّ الحال صفة في المعنى. (السيوطي، 2001، 236/2) وهذا سبب ثانٍ للعدول كما سنبينه.

ومن محاذير بقاء الاسم مرفوعاً –زيادةً على ما مرّ– أنّ النحاة توصلوا إلى أنّ الخبر صفة للمبتدأ، من حيث المعنى لهذا أوجبوا تأخيره عن المبتدأ، إذ تكون مرتبة الوصف بعد الموصوف، فلا يُوصف ما لايُعرف، فإذا كانت الحال صفة في المعنى فالواجب العدول عن رفعها إلى نصبها.

وثالث أسباب نصب الحال في البنية السطحيّة مرتبط بالسابق، فبعد صيرورة زيد فاعلاً للفعل يصبح من غير الممكن بقاء الخبر دون مخبر عنه؛ فلهذا نُصب الخبر بمسمى جديد وهو الحال.

وبعد هذا العرض الذي قدمناه، يمكن دراسة علاقة المشابهة التي أصلها النحاة في موضوع الحال وفاقاً لأصول نظرية التشبيه وتصورنا الجديد لهذه المسألة.

جواز مجيء الحال جامدة

أجاز بعض النحاة مجيء الحال جامدة (غير مشتقة) خلافاً لآراء كثير من النحاة، ويعود السبب إلى أن الحال تشبه الخبر، من حيث هي زيادة في الفضلة على الخبر. (ابن الشجري،1992 ، 4 / 3) وهذا الرأي يعفينا من تكلّف تأويل الحال الجامدة بالمشتق مثلما يبيّن أن الحال مستوى زائد في الخبريّة.

الحال التي تسدّ مسدّ الخبر (المتمّمة)

فسّر النحاة مجيء الحال السادّة مسدّ الخبر بمشابهة الحال للخبر من ناحية اعتماد الخبر على المبتدأ، كقولهم: ضربي زيداً مبطوحاً. وتسمى الحال هذه بالمتمّمة؛ لأنها تضمنت الخبر الذي تتمّ به الفائدة. (ابن يعيش،1991 ، 218)

وهذا الزعم ليس له أساس؛ لأن الحال لم تسدّ عن الخبر، لأنّها في الأصل خبر. فكيف يسدّ الخبر عن الخبر إذاً ؟

ومن الممكن القول إن ما يسمى بالحال في مثل هذا التركيب هو مستوى من المبالغة في الخبريّة.

فالأصل أنّ (مبطوحاً) خبر في البنية العميقة –فيما نرى– على تقدير : ضربي / زيد مبطوح. فلما تحرك المبتدأ (زيد) إلى اليمين صادف علاقة إسنادية مكتملة، فنُصِب على المفعوليّة، وبقي الخبر (مبطوح) دون مخبر عنه ولهذا نُصب.

ومثل هذا التحليل يقود -بالضرورة- إلى رجع النظر مرّة أخرى لاختبار صدق ما روي عن الكوفيين، من حيث كون اسم كان منصوباً على أنّه خبر أو حال، ومن حيث رأيهم في المفعول الثاني لباب ظنّ وأخواتها، ومنهجهم في التقريب.

فمن ناحية الرواية، أثبتنا أن الكوفيين يقولون بما يقول به البصريون من حيث إعمال كان وأخواتها وأن لها اسماً وخبرا. ولكن التّحليل السابق يشير إلى أن خبر (كان) كان في الأصل خبراً وبقي كذلك في البنية السطحية، ولكنّ نصبه له سببٌ يعود إلى الأصل الذي أخذنا به.

فمن ناحية تركيبية، نرى أن البنية العميقة لجملة كان وأخواتها، تسمح بتحرك اسم كان حركة مزدوجة إلى اليمين، فيشكل علاقة إسناديّة كاملة من كان التامة وفاعلها، ويتحرك إلى اليسار فيشكل جملة اسميّة (من مبتدأ وخبر) ونَصْبه بمسمى الخبر حصل بسبب من انفكاك الارتباط بين المبتدأ والخبر، على نحوٍ من : (كان زيدٌ) حاضراً.

وقد بدا للمتأخرين أن (حاضراً) حال، فنسبوا للكوفيين هذا الرأي. أما مفعولا ظن فالتحليل يشير إلى تعرضهما للحراك نفسه، فجملة من مثل : ظننتُ محمداً حاضراً. كانت في الأصل العميق (ظننتُ) محمدٌ حاضرٌ.

وحركة المبتدأ (محمد) إلى اليمين تبيّن أنّه صادف علاقة إسنادية كاملة (من الفعل والفاعل) ولهذا نصب على المفعولية. وبقاء الخبر (حاضرٌ) دون مخبر عنه، جعل جمهور النحاة يعّده مفعولاً ثانياً، ونُسب إلى الكوفيين عدّه حالاً، وهو في الصحيح خبر لم تبق له حاجة إلى الرفع بعد انضمام المبتدأ إلى العلاقة الإسناديّة السابقة له. ومع ذلك فإنّه لا معنى لكونه مفعولاً ثانياً فيما نظنّ؛ لأنّ جملة ظن وأخواتها تبدو مفتقرةً إلى حالٍ، وليس إلى مفعول ثانٍ.

ويبدو أن منهج الكوفيين في التقريب يخضع للتحليل نفسه. فجملة : كيف أخافُ الظلمَ وهذا الأمير قادماً؟ فالأصل : كيف أخافُ الظلمَ وهذا الأمير قادمٌ.

ولكن أسماء الإشارة تسمح بتحوّل الخبر إلى النصب -فيما يظهر- دون حاجة إلى تحرك بين العناصر اللغويّة.

ودليل ذلك قراءة قوله تعالى : ﴿ وهذا بعلي شيخ ﴾. بنصب (شيخ) وما سبق فيها من وجوه كنّا قد بيّناها من حيث إعرابه حالاً.

أننا لا نطالب فيما نذهب إليه – هنا – بدمج باب النواسخ بباب الحال، كما فعل بعض المحدثين الذين وقفنا على رأيهم في باب النواسخ، ولكننا نرى أن خبر كان والمفعول الثاني لظن والخبر المنصوب في مسألة التقريب عند الكوفيين، عبارة عن نوع من (الخبرية) التي استحقت النصب لتؤدي أغراضاً جديدة، حين أمكن فصلها عن المبتدأ في البنية العميقة. ولعلّه كان أجدى للمطالبين بدمج باب كان بباب الحال أن يتنبهوا إلى قوة الارتباط بين ما وسُم بالحال والخبر، فتكون مطالبتهم النافعة بدمج باب الحال بباب الخبر. وهو أمر كان يعوزه النظر الدقيق، ومثل هذا النظر يحتاج إلى رجع البحث في مسائل التشبيه النحوي، على ما نحسب.

مسائل مختلفة من تشبيه الحال بالخبر والمبتدأ والفاعل

الأصول التي تحكم علاقة الحال بصاحبها، هي التي نجدها في باب المبتدأ والخبر. فالأصل تأخير الحال عن صاحبها، ولكن يجوز أن تتقدمه كما ورد في البيت:

فَسَقَى ديارَكِ غيرَ مُفْسِدِها   صَوْبُ الغَمَامِ وديمةٌ تَهْمي

فقد تقدّمت الحال (غير) على صاحب الحال (صوب). وحصل هذا التقدم لأن الحال تشبه الخبر المتقدم على المبتدأ.

وقد اشترط النحاة في صاحب الحال أن يكون معرفة، وإن جاء نكرة فلا بّد له من مسوغات، كتلك التي نجدها في مسوغات الابتداء بالمبتدأ النكرة؛ لأنهم شبّهوا الحال بالخبر وصاحبها بالمبتدأ. (السيوطي، د.ت، 2 / 303 – 306)

وممّا ينطبق على قوة التوقع في نظرية التشبيه النحوي التي سبق بيانها، أننا نستطيع القول إنّ الحال يتعدد كما يتعد الخبر. وهو أمر ذكره النحاة وبيّنوه. وفيما يأتي تفصيل هذه المسألة مما أصّله ابن يعيش.

إنّ بيان مسألة التعدد عند ابن يعيش يظهر أنّه من أدقّ النحويين. فقد كان يعبّر بمفهوم الخبر عن الحال، لا كما يفعل النحويون حين يعبّرون عن التعدد

بمشابهة الحال للخبر. وهذا نصّ كلام ابن يعيش كاملاً : ((واعلم أنه قد يكون للإنسان الواحد حالان فصاعداً، لأن الحال خبر، والمبتدأ قد يكون له خبران فصاعداً، فتقول : هذا زيد واقفاً ضاحكاً متحدثاً. ولا يجوز ذلك إن تضادت الأحوال نحو : هذا زيد قائماً قاعداً. كما لا يجوز مثل: هذا زيدٌ قائم قاعد. فإن أردت أن تسبك من الحالين حالاً واحدة جاز، كما يجوز أن تسبك من الخبرين خبراً واحداً فتقول : هذا الطعام حلو حامض. كأنك أردت : مُزاً. فسبكت من الحالين معنى، كما تقول في الخبر : هذا حلو حامض)). (ابن يعيش، د. ت، 1 / 375)

وآخر الأنظار النحويّة فيما يخص تشبيه الحال بالعمد، أنّ النحويين قطعوا الصلة بين الحال والفضلات – من حيث لا يشعرون – حين عدّوا الحال مشبهّة بالمفعول به وليستْ مفعولاً على الحقيقة؛ لأنه يعمل فيها الفعل اللاّزم على نحوٍ من جملة: جاء زيد راكباً. إذ الراكب – وهو الحال هنا– فاعل في المعنى؛ لأن الراكب هو زيد نفسه. وهذا لا ينطبق على المفعول به، إذ لا يكون المفعول به في جملة: ضرب زيد عمراً. فاعلاً. (ابن يعيش، د. ت، 1 / 372)

وربّما كانت صيرورة الحال فاعلاً في المعنى، سبباً نضيفه إلى جملة الأسباب التي ذكرناها في سبب نصب الحال في البنية السطحية، وسبباً آخر ندعم به رأينا في كون الحال مستوى من مستويات الخبر، بناءً على مشابهة الخبر للفاعل.

تشبيه الحال بالصفة

للصفة مفهومان، أحدهما عامّ والآخر خاص.

فالعام : كل لفظ فيه معنى الوصف سواء أكان تابعاً أم لا؛ ولهذا يدخل الخبر والحال في مفهوم الصفة العام.

أما الخاصّ فهو: كل لفظ فيه معنى الوصفيّة، وجرى تابعاً. ويُقصد بذلك النعت (الصفة) التي هي من أبواب التوابع. (الأستراباذي، د. ت، 2 /310)

وقد نبه سيبويه النحاةَ على التشابه بين الحال والصفة، في مواضع مختلفة من الكتاب. فهو يجيز أن تكون الصفة حالاً في الموضع الواحد، وقد ذكر هذا الرأي في باب الصفة حين قال : ((هذا باب إجراء الصفة فيه على الاسم في بعض المواضع أحسن، وقد يستوي فيه إجراء الصفة على الاسم، وأن تجعله خبراً فتنصبه، فأما ما

استويا فيه، فقوله : مررت برجلٍ معه صقرٌ صائدٍ به. إن جعلته وصفاً، فإن لم تحمله على الرجل، وحملته على الاسم المضمر المعروف نصبته فقلت: مررت برجلٍ معه صقرٌ صائداً به)). (سيبويه، 1988، 2 / 49 – 57)

وقد أمكن النحاة أن يفسّروا كثيراً من مسائل الحال، نتيجة لقناعتهم بقوة المشابهة بين الحال والنعت. فهم توصّلوا إلى أنّ الحال صفةٌ في المعنى. فاشترطوا لها أن تكون مشتقة كالصفة، وأن يعمل فيها العاملُ في صاحبها، كما يعمل عامل الموصوف في الصفة. (السيوطي، 2001، 2 / 236)

وكذلك أوجب النحاةُ كون الحال مشتقة؛ لأنّها مشبّهة بالصفة، فكان الاشتقاق شرطاً، لكي يمكن تحمّل الضمير العائد. (ابن يعيش، 1991 ، 216، 217 ، المرجع السابق،2/211)

ويمكن – تأسيساً على هذا التشابه – الزعمُ بأن الحال مستوىً من مستويات ثبات الصفة في سياق زمنيّ محدود. ولهذا الزعم ما يؤيده من قول النحاة إنّ الحال صفة معنويّة لأنه إذا قيل: جاء زيد ظريفاً. فقد وُصفَ بالظَّرفِ في ذلك الوقت. (ابن بري، 1996، 691).

ويمكن لزعمنا أن يكون صحيحاً ممّا وسمه النحاة بالحال الموطّئة. فقد بيّنوا في قوله تعالى : ﴿ وهذا كتابٌ مُصَدِّقٌ لساناً عربيّاً ﴾. (الأحقاف : 12) أن (لساناً) هو المنصوب على الحال. وعربياً صفة له.

لكنّ حقيقة الأمر تظهر أنّ (عربياً) هي الحال ولساناً توطئة، فيكون الموصوف وهو اللسان أُتي به توطئة للصفة. وهذا هو الأصل في تسميتهم للحال بالموطئة. وكان سبب التوطئة تلك أنّ الحال صفةٌ معنويّة شبيهة بالصفة اللفظيّة. ومن مقتضيات التشابه بينهما أن يكون للحال موصوف في اللفظ مقدم عليها. (ابن بري، 1996، 689)

وكان للتشبيه بين الحال والصفة دورٌ بارز في التخلص من بعض المُشكلات التي تتعلق بتنكير صاحب الحال وتقديم الصفة على موصوفها النكرة. وهي مسائل سَمَحَ حلُّ مُشكلها بتحوّل الحال إلى صفة والصفة إلى حال.

فإذا كان صاحبُ الحال نكرةً، قال النحاة إنّ الحال في هذا الموضع صفة، مع إمكان إعرابها حالاً. (ابن يعيش، د.ت، 1 / 389)

أما ورود الشواهد الشعريّة والنثرية التي تقدّم فيها النعت على موصوفه النكرة، فقد وجهها النحاة على أنّ المتقدم حال وليس صفة، ومن ذلك ما ورد في قول الشاعر :

وبالجسمِ منّي بيّناً لو علِمْتِه　　　شحوبٌ وإنْ تستشهدِي العينَ تَشْهدِ

بتقديم (بيّناً) على (شحوب) وإعرابه حالاً. (الصيمري، 1982، 298/1، 299)

إنّ ما حمل على هذا التوجيه، يأتي من كون مخالفة الحال لأصول النّحويين بتقدمها على صاحب الحال، أهون عليهم من تقدم الصفة على الموصوف. لأنهم كثيراً ما يقولون بأن الصفة والموصوف كالكلمة الواحدة، وهو أمر غير مشروط في الحال وصاحبها.

وإنْ كنا نأمل بتجاوز هذه المسألة عندهم، ليبيّنوا الفائدة المعنويّة المترتِّبة نتيجةً لتحوّل إحدى الوظيفتين إلى الأخرى.

المشابهة بين الحال والنعت والخبر

ونذكر – بعد توضيح علاقة الشبه بين الحال والنعت– أن ثمة أموراً مشتركة من وجوه الشبّه تجمع بين الحال والنعت والخبر، بينّها النحاةُ.

وكان الرضي قد كشف عن بعض وجوه الشبه بين الوظائف النحويّة الثلاث. ومدار ذلك على عدم وقوع ظرف الزمان خبراً عن اسم عين ولا حالاً منه ولا صفة له؛ لانعدم الفائدة باستثناء موضعين أحدها : أن يُشبه العينُ المعنى في حدوثها وقتاً دون وقت نحو : الليلة الهلالُ. وثانيها : أن يعلم إضافة معنى إليه تقديراً. نحو قول امرىء القيس : اليوم خمرٌ وغداً أمرٌ. أي : شربُ خمر. (الأسترابادي، د.ت، 315/2، العمراوي، 1995، 215)

وكان من وجوه التشابه بين هذه الوظائف ما نلمسه من حدّ النحاة للحال. فابن مالك يحدّها بقوله: ما دل على هيئة وصاحبها، متضّمناً ما فيه معنى (في) غير تابع ولا عمدة.

فالاشتراك و التشابه وقع في جزء الحد الأوّل : (ما دلّ على هيئة وصاحبها) إذ ينطبق على الحال وعلى الخبر في قولنا : زيد متكيء. وعلى الصفة في قولنا : مررت برجلٍ راكب. (ابن عقيل، 1982، 2 / 5) لأن المُتكئ هو زيد نفسه، والراكب هو الرجل.

ومن التشابه بين الوظائف الثلاث جواز تعددهنّ. وقد أبان ابن مالك عن هذا التعدد بقوله: ((تقدّم أنّ للحال شبهاً بالخبر وشبهاً بالنعت، فلما جاز أن يكون للمبتدأ الواحد والنعت الواحد خبران فصاعداً، ونعتان فكذلك جاز أن يكون للاسم الواحد حالان فصاعداً)). (ابن مالك،1982، 2 / 334)

وبعد عرض مواطن التشابه بين الوظائف الثلاث، نجد من المناسب الوقوف على بعض الفروق بين الوظائف السابقة لا كلّها، في ضوء ما جمعه السيوطي في سفره النفيس: (الأشباه والنظائر) واستخلاص النتائج المتعلّقة بالتشبيه بين الوظائف السابقة.

فأوّل ما يمكن لمحه أنّ الحال تخالف الصفة مخالفةً بيّنة فيما يقرب من عشرة مواضع، فمنها أنّ الصفة ملازمة للموصوف، والحال غير ملازمة. ومعنى ذلك أن الصّفة ثابته للموصوف قبل مجيئها في جملة : جاء زيد الضاحك. في حين أن صفة (الضحك) كانت ملازمة للموصوف في حال مجيئها في جملة : جاء زيد ضاحكاً. (السيوطي، 2001، 210/2)

و يبيّن هذا الفرق أن الحال والصفة يشتركان في الوصفيّة، بوجود فارق يعتمد على المدة الزمنية التي يتلبّس فيها الموصوف بصفته، فإن قلّ التلبُّس فالموضع للحال، وإن زاد فهو موضع للنعت مع الأخذ بالحسبان أن قواعد النحاة كثيراً ما تفصل بين الوظيفتين بمقولات من مثل: الجمل بعد النكرات صفات وبعد المعارف أحوال.

وكان من الواجب أن نجد في كتاب السيوطي (الأشباه والنظائر) موضعاً يُفرق فيه بين الحال والخبر، كسائر الفروق التي أقامها بين الوظائف النحوية والتراكيب اللغوية، بعد أن ذكر مواضع التشابه بينها، ولكنني لم أستطع الوقوف

على شيء من ذلك على الرغم من الحاجة إلى هذا الفرق، وإن دل هذا على شيء فإنه يدل على تناسي الفرق بينهما، إذ هما شيء واحد من ناحية معنوية.

مسائل التشبيه الخاصّة بالتمييز

بيّنا في الكثير من المواضع مسائل تخصّ التمييز، حين فسر النحاةُ بعض المنصوبات على أنها مفعول به أو مشبه به أو تمييز. وقد تحدثنا عن التمييز المحوّل من بنية عميقة – من الفاعل أو المفعول– إلى بنية سطحيّة، واتضح من بحث الحال أن هناك وجوهاً من الشبه بينه وبين التمييز من طريق إعراب الكلمة مرّة تمييزاً وأخرى حالاً.

وسنقتصر في بحثنا للتمييز –هنا– على بيان أثر حذف حرف الجر (من) في نصب التمييز، وكذلك توضيح تشبيه التمييز غير المنقول بالمنقول، ومن ثَمّ نبيِّن علاقة الشبه الجامعة بين التمييز والنعت والخبر، ومسائل تتصل بتقديم التمييز وأثر نظرية التمام في بعض من مسائله.

نصب التمييز على إسقاط حرف الجر

يقترن التمييز بحرف الجر (مِنْ) في مواضع؛ لأن هذا الحرف أصل في التبيين الذي هو وظيفة التمييز الأصل. وقد اقترن الحديث عن الحرف السابق عندما فسّر النحاةُ نصب التمييز على التشبيه بالمفعول به، أو على إسقاط حرف الجر مِنْ. (ابن يعيش، د.ت، 3 / 413)

وهناك حالات يجب فيها إثبات هذا الحرف لِيدُلّ من خلاله على أن المقصود هو التمييز، لأن إخلاء التركيب منه يعني قبول الاسم لأن يُؤوّل بأنه تمييز أو حال كما ورد في الجملة : ويلُه من فارس. (المرجع السابق، 3 / 412)

ويظهر من هذا الرأي أن حرف الجر مؤشّرٍ شكليّ فارق بين وظيفتينِ نحْويتينِ متشابهتينِ.

تشبيه التمييز غير المنقول بالمنقول

قسم النحاة التمييز المنصوب بعد تمام الكلام على قسمين : المنقول وغير المنقول. وذكروا أن غير المنقول قسمان: **أحدها:** المشبه بالمنقول. وهذا النوع لا

يبدو أثر هذه النظريّة واضحا في نوعي التمييز : تمييز الجملة أو النسبة والتمييز المُفرد. ففي تمييز الجملة ينتصب التمييز بعد تمام الفعل بفاعله كقولنا : طاب زيدٌ نفساً. ومن الأصول التي نجدها عند النحاة أنهم شبّهوا نصب التمييز -هنا- بنصب المفعول به بعد تمام فعله بفاعله كقولنا : ضرب زيدٌ عمراً. والفارق بين نصب الاسم على المفعُوليه الحقيقية والتشبيه بالمفعول يأتي من نصب التمييز بالمعاني، مثل قولنا : عشرون درهماً. وكذا نصبه بعد الأفعال اللاّزمة مثل : طاب زيدٌ نفساً. وهذا الإجراء لا ينطبق على نصب المفعول به.

وهذا النوع من التمييز الذي يزيل الإبهام عن جملة لا يُضاف إليه مُميَّزه البتة. (ابن يعيش، د.ت، 405/1). ولكنّنا رأينا في مواضع سابقة أن التمييز يُحوّل عن بنية عميقة يشغل فيها وظيفة الفاعلية أو المفعولية، كقولنا: طابت نفسُ زيد. إذ يضاف التمييز في هذه البنية إلى مُميزه. والتمييز المفرد الذي يزيل الإبهام عن مضمون المفرد كقولنا : عندي رطلٌ زيتاً. يخضع لأثر نظرية (التّمام) لتفسير نصبه وبيان جواز إضافته وعدمها. ولا بّد لنصب التمييز أن يكون المميَّز المفرد (تاماً) وتمامه يحصل بالتنوين كقولنا : عندي رطلٌ زيتاً. أو بالنون كقولنا: عندي مَنَوانِ سمناً.

وأدوات التمام -هنا- تُوصل المميَّز إلى مشابهته بأسماء الفاعلين والصفات المشبهة المثناة والمجموعة مثل (الضاربون والحسنون) لهذا يُنصب التمييز بهذا الاسم الجامد بعد ما تمّ.

ويحصل تمام الاسم بنوعين آخرين، وهما نون الجمع كقولنا : عندي عشرون درهماً. ويُشبَّه الاسم الجامد (عشرون) بأسماء الفاعلين والصفات المشبهة فينصب التمييز. والنوع الآخر من التمام: تمامُ الاسم بالإضافة. إذ لا يمكن إضافته مرّة أخرى للتمييز؛ ولذلك يجب نصبه كقولنا : عندي ملءُ الإناء عسلاً.

وهو أمر ينطبق على ما تمّ بنون الجمع، إذ لا يجوز إضافته لأنه عمل بعد ما تمّ وشابه اسم الفاعل والصفة المشبهة؛ لهذا لايقوى قوتهما ويتصرف تصرفها، فأُلزم طريقةً واحدة في التفسير والبيان والنصب.

أما ما تمّ بالتنوين أو بنون المثنى، فتجوز فيهما الإضافة عند حذف التنوين والنون بحكم الاسميّة، وتكون إضافتهما من قبيل إضافة النوع إلى الجنس، كقولنا : عندي رطلُ زيتٍ. ومَنَوا عسلٍ. (المرجع السابق، 1 / 405 – 407)

والراجح في امتناع إضافة التمييز عند تمام الاسم بنون الجمع وجوازه فيما عداه، هو أن (نون) ألفاظ العقود أصيلة ومن الصّعب انفكاكها عن مدخولها والسماح بإنشاء علاقة إضافية نحويّة بين التمييز ومميزه، على العكس من المواضع التي جازت فيها الإضافة. ولهذا ظهر الضعف على تفسير النحاة، لما تمّ بنون الجمع وبنون التثنية أو التنوين حين تناسوا هذه المسألة.

ونعتقد أننا بتوضيح أثر نظرية (التمام) هنا نقف على مفاهيم واضحة للفضلة عند النحاة من حيث نصبها وتصرفها التركيبي.

تشبيه المفعول لأجله بالمصدر والحال والتمييز

فسّر النحاة نصب المفعول لأجله ووجوب تنكيره بوساطة المشبهات السابقة. فمن حيث النصب، لا بّد من توافر شروط ثلاثة لكي يُنصب المفعول لأجله أحدها : كونه مصدراً وثانيها: اتحاد زمانه وزمان فعله وثالثها: اتحاد فاعلهما بأن يكون فاعلهُ وفاعلُ عاملِه واحداً. (الأهدل، 1995، 2 / 224، 255)

وذكر ابن يعيش أنّ هذه الشروط هي التي تُحقِّق شبه المفعول لأجله بالمصدر؛ لأن الفعل يتضمن المفعول لأجله ويدل عليه ووُجد بوجوده، فلهذا ينصب، كما ينصب المصدر في قولنا : ضربت ضربةً بالفعل، فأما فقد واحدٍ من هذه الشروط فإنه يُوجب عدم مشابهة المفعول لأجله المصدر، ولذلك يتعدى إليه الفعل باللاّم. (ابن يعيش، د.ت، 1 / 368، 369)

ويظهر أننا لا نستطيع تبرئة النحاة من التأثر بمسألة أصل الاشتقاق بين الفعل والمصدر وتأثيرها في إيجاد علاقة شبهيّة جدليّة بين المفعول لأجله والمصدر من طريق تضمن الفعل للمفعول لأجله.

وقد حصر النحاةُ مشابهة المفعول لأجله للحال والتمييز في وجوب تنكيره. وهو رأي الرِّياشيّ الذي أنكره الأستراباذي، بدليل وروده معرفة في البيت:

وأغفِرْ عوراءَ الكريمِ ادّخارَهُ   وأعرضُ عن شتمِ اللئيمِ تكرُّماً

وذكر الأستراباذي رواية عن ابن جعفر أنّه في حال تنكيره يشبه الحال والتمييز في كون البيان بنكرة فوجب انتصابه مثلهما. (الأستراباذي، د.ت، 2 / 35، 36)

فبهذا يتم تفسير نصب المفعول لأجله ووجوب تنكيره معاً بمشابهته للحال والتمييز. من المقبول أن يشبه النحاة تنكير المفعول لأجله بالتمييز لا الحال؛ لأن التمييز أقعد من الحال في مسألة التنكير فيما أرى، وإن كان النحاة قد ذهبوا أبعد من التشبيه السابق فأوجبوا تنكير التمييز لمشابهته للخبر، من حيث تمام الفائدة بهما، وأن أصل الخبر أن يكون نكرة. (ابن يعيش، 1991، 227) وهي سلسلة من التشبيهات تَصِلُ الفضلات بالخبر (العمدة) وتبيّن أن الأصل في تمام الخبر أن يكون بالنكرة.

تشبيه المستثنى بالمفعول به

ذكر أكثر النحاة أنّ المستثنى يشبه المفعول به، من حيث وقوعه بعد استغناء الفعل بالفاعل وتمام الكلام؛ فلهذا أُوجب له النصب تشبيهاً بالمفعول به، إذا كان مستثنىً من موجب أو مستثنى من المنفي التّام. (ابن السراج، 1999، 1 / 281). وقد اختلف النحاة في مسألة العامل في الاسم المستثنى.

ويتّضح في رأي الأستراباذي شيء من التأصيل في نصب المستثنى، فهو يذكر أن العادة جرت إذا كان الفعل منسوباً إلى شيء ذي جُزأين أو أجزاء قابلٍ كل واحد منهما للإعراب أنْ يُعرب الجزء الأول بما يستحقه، وما بقي من الجزء الثاني يُجرّ إنْ استحق الجرَّ كالمضاف إليه، ويتبع إن استحق التبعيّة (كحال التوابع الخمسة). وإنْ لم يستحق شيئاً من ذلك نُصب تشبيهاً بالمفعول به. (الأستراباذي، د.ت، 2 / 114)

فالظاهر أن نُصب المستثنى لم يحدث بعامل، وإنّما هو خيار إعرابيّ مقيّد بعدم تمكّنهم من رفعه وجرّه.

3 .6 المكملات التابعة

يقصد النحاة بالتوابع : الأسماء التي تشارك ما قبلها في إعرابها، وتفتقر إلى تقدم غيرها عليها. (الثمانيني، 2002، 354)

وحديثنا عن التشبيه في التوابع يقسم على قسمين : التشبيه الذي يقع بين تابع وآخر، والتشبيه الذي يقع بين تابع وآخر ليس من زمرة التوابع نفسها.

التشبيه بين تابع وآخر

أكثر مواضع التشبيه في التوابع تلك التي شُبّه فيها التابع بالصفة أو بالبدل. ويظهر أن هذين التابعين يوضّحان كثيراً مما احتاج النحاةُ إلى تفسيره.

تشبيه عطف البيان بالصفة

يشبه عطفُ البيان الصفة من نواحٍ أربع هي : أنّ عطف البيان يبيّن الاسم المتبوع، وأن العامل فيه هو العامل في متبوعه، وأنّه يطابق متبوعه في التعريف، وكذلك يشبهه في عدم مجيئه تابعاً لضمير. (ابن يعيش، د.ت، 642/1)

ويظهر لي أنّ عطف البيان مستوى من مستويات الصفة؛ لأن الفروق بينهما لا تكاد تكون واسعة.

فالفرق الحاصل أن الصفة تكون بالمشتق غالباً وعطف البيان يكون بالجوامد. وتكون الصفة بالمعرفة والنكرة ولا يكون هو إلا بالمعارف. وربّما تكون الصفة أعمَّ من الموصوف أو مساوية له، على حين أنّ عطف البيان أخصّ من تابعه لأن (زيد) في قولنا : مررتُ بأخيك زيد. أخصّ من لفظ الأخ.

وفرق آخر : أن الصفة تكون للشيء وكيفيته وعطف البيان لا يكون فيه ذلك. (السيوطي، 2001، 2 /204) وفرق آخر أنه يجوز في النعت القطع عن منعوته ولا يجوز ذلك في عطف البيان. (ابن يعيش، د.ت، 1 / 642)

ومن الممكن القول : إن هذه الفروق تبيّن الصفة التي يُراد منها الشمول والإحاطة من الصفة التي يُراد منها الضّيق أو ما يّمكن وسمه بالصفة المقيّدة.

وقد اختبر النحاةُ مشابهة عطف البيان للصفة في مسألة الحمل على اللفظ وعلى الموضع وشاهد هذه المسألة ما ورد في الرجز :

إني وأسطارٍ سُطِرْنَ سطراً   لقائلٌ يا نصرُ نصرٌاً نصرًا

فمن رفع (نصر) الثاني فعلى اللفظ ومن نصبه فعلى الموضع؛ لأن عطف البيان يُشبه – في النداء – النعت. كقولنا : يا زيدُ العاقل (برفع ونصب العاقل) على اللفظ مرّة وعلى الموضع أُخرى. (الشنتمري، 1987، 1 / 539، الجرجاني، 1982، 2 / 927، 928)

وبناء على وضوح الفروق بين عطف البيان والصفة أمكن للنحاة أن يميزوا مواضع عطف البيان من الصفة بسهولة، وعلى العكس من ذلك مشابهة عطف البيان بالبدل التي لم تتضح الفروق بينهما في كثير من المواضع.

تشبيه التوكيد بالصفة

تشترك كثير من التوابع كالنعت وعطف البيان وبدل الكل من الكل والتوكيد في بيان متبوعها. (السيوطي، 2001، 2 / 208) ولكن مشابهة التوكيد للصفة تبدو من تبعيته من غير واسطة الحرف، ومن غير أن يُنوى بالمتبوع الطّرح، وكذلك عدم جواز توكيد النكرة بألفاظ التوكيد، كما لا تُنعت النكرة بالمعرفة. (ابن عصفور، 1998، 1 / 238) ولهذا السبب نفى ابن عصفور إعراب (أكتع) توكيداً (للحول) في قول الشاعر:

يا ليتني كنتُ صَبِيّاً مُرْضَعاً   تَحمِلُني الذَّلفاءُ حولاً أكتعا

ورأيه فيها أنها بدل، لأنه يسوّغ إبدالَ المعرفة من النكرة، فيكون الشذوذ في غير باب التوكيد. وهو يرى أن ألفاظ التوكيد كلّها معارف، إما بالإضافة أو بنية الإضافة أو بالعلمية. (المرجع السابق، 238، 239) ومن المناسب ذكره أن مصطلح (التوكيد) لم يرد كثيراً في كتاب سيبويه وقد يرد عنده في غير باب التوابع، وقد يستعمل مصطلح (الصفة) بمعنى التوكيد لتدل على ألفاظ التوكيد اللفظي، فينبه على أنّه لا يقصد بالصفة تلك التي ترادف النعت، وربما استخدم مصطلح التثنية والعطف، ليدل بهما على التوكيد. (سلمان، عدنان محمد، 1991، 153 – 155، 159 – 160)

أما وظيفة التوكيد من ناحية معنويّة بلاغيّة فتبدو من أنّه يمنع التوسع والمجاز؛ لأن العرب كثيراً ما يعبّرون بالشيء عن غيره، وبالسبب عن مسبّبه وبالمسبّب عن سببه، فلهذا احتاجوا إلى إبطال هذا التوسع من طريق التوكيد. (الثمانيني، 2002، 360)

تشبيه البدل بالتوكيد

ذكر ابن الدّهان في (الغرّة) – فيما يرويه السيوطي– وجوه الشبه بين التوكيد والبدل من حيث كونهما تكريرين يلحقان الأوّل (في أحد أقسام البدل) وأن كل واحد منهما لا يُقدّم على متبوعه، وكذلك يعربان بإعراب ما قبلهما، وأن كلّ واحد منهما جاء للعناية والاهتمام وتوكيد المتبوع. (السيوطي، 2001، 2 / 210)

وربما تكون أهم وظيفة تُقرِّب البدل من التوكيد ما ذكرها الثمانيني، من كون البدل يرفع المجاز ويبطل التوسّع. وقد أشار إلى ذلك في موضوع التوكيد من قبلُ. فلو قلنا: أعجبني وجهُ زيد. لجاز أن يكون إعجابنا بالوجه كله، ولجاز أن نُعجب ببعضه لكن هذا التوسع والاحتمال ينتفي إذا قلنا: أعجبني زيدٌ وجههُ. فنكون قد أُعجبنا بوجه زيد كلّه؛ لأن المُخَصَّص لا يكون مُحْتَمِلاً. (الثمانيني، 2002، 371)

ويمكن القول إن اللغة أوجدتْ تركيبي البدل والتوكيد، للتعبير عن المعنى الحقيقي وإبطال المعاني غير المقصودة.

أما تركيب البدل فيبدو أنّه بنية سطحيّة محوّلة عن بنية عميقة، كما يلمس من أصل التركيب السابق (أعجني وجهُ زيدٍ) الذي تحوّل إلى تركيب آخر وهو : أعجبني زيدٌ وجهُهُ. (تحويل التركيب الإضافي إلى تركيب تابع).

وأما التوكيد فهو أسلوب لغوي يجري فيه التحويل من طريق تكرير أحد العناصر اللغويّة في الجملة نفسها، أو من طريق إقحام ألفاظ مخصوصة في البينة السطحيّة لجملة التوكيد. وكل ذلك يجري لتحقيق غاية مشتركة ، وهي رفع المجاز والتوسع الذي أشار إليه الثمانيني.

تشبيه عطف البيان بالبدل

يشبه عطفُ البيان البدلَ في جملة من الأمور، منها : أنّه عبارة عن المتبوع، ويكون بالجامد، وربما يشابهه في كونه أخصّ من متبوعه وأعمّ منه، وأنّه يكون

بلفظ الأول على جهة التأكيد، كقول الشاعر في الشاهد الذي مرّ : (السيوطي، 2001، 2 / 205)

إني وأسطارٍ سُطِرْنَ سطراً لقائلٌ يا نصرُ نصرْاً نصرْا

ونتيجةً للتشابه بين عطف البيان والبدل، أمكن إعراب بعض التوابع مرّة بدلاً وأخرى عطف بيان. وشاهد ذلك إعراب الزمخشري (مقامُ إبراهيمَ) عطف بيان في قوله تعالى: ﴿ فيه آياتٌ بيّناتٌ، مقامُ إبراهِيمَ ﴾. (الزمخشري، 2001، 1 / 415، آل عمران: 97)

وعدّ ابن هشام ذلك سهواً، والصحيح عنده أن يُعرب (بدلاً) إذ لا يشترط في البدل التطابق مع المتبوع من حيث التعريف والتنكير. (الأنصاري، ابن هشام، 1995، 2 / 527)

ويظهر أن ابن هشام كان مبالغاً في وصف الزمخشري بالسهو؛ إذ أكّد الزمخشري إعرابه السابق من طريق المعنى. وربما لا يصح وقوع سهوٍ كهذا في تفسير آية كريمة من لدن عالم كبير كالزمخشري. ويبدو أنّ المعنى يوجب إعراب التابع السابق بدلاً وعطف بيان، ولكن الفروق بينهما تبيّن أنّ البدل أوسع تصرفاً في مجيئه من عطف البيان.(الأنصاري، ابن هشام، 1995، 2 / 526 – 528)

وقد أصّل ابن يعيش وغيره من النحاة مواضع فَصَلوا بها بين عطف البيان والبدل، وأهم تلك المواضع: النداء، كقولنا : يا أخانا زيداً. وثانيها : في المشتقات العاملة كقولنا : أنا الضاربُ الرجلِ زيدٍ. ففي هذين الموضعين يتعيّن جعل زيد عطفَ بيانٍ، ولا يجوز أن يكون بدلاً؛ لأنه يوجب رفع زيد في المثال الأول، وامتناع الإضافة في الثاني. (ابن يعيش،د.ت، 4/2)

التشبيه بين التابع وغير التابع

يبيّن هذا النوع من التشابه أن التوابع ليست وظائف نحويّة مغلقة على نفسها، بحيث لا تقبل التجانس والتشابه مع الوظائف النحوية المختلفة، خاصة (التابع الصفة) الذي يشابه الاستثناء والمصدر والصلة.

التشبيه بين الاستثناء والصفة

ذكر ابن هشام كثيراً من قضايا التشبيه النحوي في القاعدة الحادية عشرة. وقد عَنْون هذا المبحث بـ: (مِن مُلح كلامهم تقارضُ اللفظين في الأحكام) ومثّل لذلك بإعطاء (غير) حكم (إلاّ) في الاستثناء، وإعطاء إلاّ حكم غير في الوصف. (الأنصاري، ابن هشام، 1995، 2 / 804)

ويرى النحاة أنّ (إلاّ) هي حرف الاستثناء الأصل، وقد تُشبّه به أسماء كغير وسوى. وتُشبّه به أفعالٌ كليس ولا يكون. (الثمانيني، 2002، 310)

وأصل (غير) أن تكون صفةً، ولكنها تشبه (إلاّ) في إخراج ما بعدها من حكم ما قبلها. ولا تُشْبه إحداهما الأخرى إلا في الموضع الذي يجوز فيه أن تكون كلّ واحدة منهما صفةً أو استثناءً.

وشاهد هذه المسألة من جملة النحاة : جاءني القومُ غيرَ زيد. من حيث نصب (غير) على الاستثناء، وإعرابها إعراب الاسم الذي يقع بعد إلا.

أما إنْ أُجْريت على أصل استعمالها في التركيب ولم تُشبّه بإلا، فإننا نرفعها على أنها وصف. والفرق المعنويّ الحاصل بين النصب والرفع أن زيداً من جملة القوم في حال النصب. وفي الرفع يكون من غير جملتهم. (الخوارزمي، 1998، 169)

وقد وجّه النحاةُ بعض القراءات القرآنية وفاقاً لهذا الأصل. ففي قول تعالى: ﴿ لا يَسْتَوِي القاعدونَ من المؤمنينَ غيرُ أُولي الضَّرَرِ ﴾. قرأ الجمهور برفع (غير) على أنّها صفة للقاعدين. وقرأ غيرهم بالجر على أنّها صفة للمؤمنيين. وقرأ قسم آخر بالنصب، وتحتمل هذه القراءة النصب على الاستثناء، وتقدير الآية : لا يستوي القاعدون إلاّ أُولي الضرر فإنهم يستوون. (الأندلسي، أبو حيان، 1992، 4 / 35، النساء : 95)

تشبيه المصدر بالصفة

في باب (تجاذب المعاني والإعراب) ذكر ابن جنّي أنهم يصفون بالمصدر لأحد أمرين: الأول صناعي. وغايته زيادة الاستئناس بشبه المصدر للصفة كما

نقول : رجل عدلٌ. والأصل أن نقول : رجل عادل، ولكنّ العرب انصرفت عن الأصل إلى الفرع للسبب نفسه.

والثاني معنوي. إذ يُعدل عن الأصل إلى الفرع للمبالغة والزيادة في المعنى. (ابن جنّي، 1990، 3 / 262) فابن جنّي يوضّح أن (الموقع) وصحة الإحلال فيه وسيلة من وسائل الكشف عن مشابهة الألفاظ اللغويّة، ومن ثمّ فهو لا يقف عند هذا الحدّ من التناول، بل يرصد أثر تبادل الموقع الواحد بين العناصر اللغويّة المتشابهة، وما ينجم عنه من اختلاف معنوي.

تشبيه النعت بالصلة

شبّه النحاة وقوع الفعل صفةً وإلغاء عمله فيما سبقه بالصلة التي لا تعمل في الموصول. وشاهد ذلك ما ورد في البيت : (سيبويه، 1988، 1 / 87)

أبحتَ حِمى تِهامةَ بعد نَجدٍ   وما شيءٌ حميتَ بمستباحِ

وقد أورده سيبويه مثالاً لحذف الهاء من الفعل (حميت) لأنه صفة، وهذا الحذف يشبه ما حذف من الصلة. (الشنتمري، 1987، 1 / 221)

وتشبيه جملة الصفة بجملة الصلة – فيما سبق – جزءٌ من تأصيل واسع في نظريّة التشبيه النحوي. فقد أسفر استقراء النحاة عن رصد خمسة أبواب متشابهة هي: باب المضاف والمضاف إليه، والجار والمجرور، والفعل والفاعل، والصفة والموصوف، والصلة والموصول.

والوجه القوي الذي يجمع بين هذه الأبواب أن الجزء الثاني من هذه الكتل اللغويّة لا ينفصل من الأول فيما بمنزلة شيء واحد، ولهذا لم يجز تقدّم الثاني على الأول. (السيوطي، 2001، 299، 300)

ويتضح أن الأبواب السابقة تُشبه باب التوابع في كثير من مسائل التقديم والتأخير والحذف والإثبات وغيرها من الوجوه.

ولعلّه يمكننا أن نقول : إن نظرية التشبيه النحوي قادرة على منافسة نظرية العامل في إعادة تخطيط الأبواب النحويّة، وفاقاً لنسق منظم يقوم على فرز أوجه

الشبه اللفظيّة والمعنويّة، بتفرعاتها المختلفة بين العناصر اللغويّة والتراكيب، ومن ثم دراستها بناءً على أوجه التشابه تلك.

وأوضح مثال لذلك باب التوابع والأبواب الخمسة السابقة، فمن الممكن دراستها وفاقاً لحالات التشابه المختلفة في مكان واحد.

4 .6 الأساليب اللغويّة

ظهرت بعض مسائل التشبيه في الأساليب اللغويّة المختلفة، وكانت غاية التشبيه منصبّه على تفسير قضايا الرابط، وترجيح الرفع في أسلوب الاشتغال، وبيان أوجه المشابهة بين الاسم المنادى الشبيه بالمضاف وغيره، وكذلك تفسير تكرير الاسم في باب الإغراء والتحذير والفروق بين النداء والاختصاص. وفيما يأتي إجمال بتفصيل هذه المسائل:

ربط الخبر بالفاء تشبيهاً بالشرط والجزاء

لا يحتاج الخبر إلى رابط يشدّه بالمبتدأ؛ لأن النحاة عدّوه مرتبطاً بعلاقة المحكوم به بالمحكوم عليه، وهو أمر ينطبق على الفعل والفاعل أيضاً. (السيوطي، د.ت، 1 /403)

ويظهر أنّ الخليل هو أول من تنبّه إلى تشبيه الخبر المقترن بالفاء بجواب الشرط، إذا كان المبتدأ اسماً موصولاً كقولنا : الذي يأتيني فله درهمان. (سيبويه، 1988، 3 / 102) وقد صرّح الفراء بتلك المشابهة، فبيّن أن الأسماء الموصولة مثل (مَنْ وما والذي) يجوز دخول الفاء في خبرها؛ لأن الخبر يشبه الجزاء. (الفراء، د.ت، 2 / 105)

واشترط النحاة لجواز دخول الفاء على الخبر، أن يكون الاسم الموصول يشبه أسماء الشرط في العموم وفي دلالة صلته على الاستقبال. ومثال ما يحقق هذا الشرط ما ورد في قوله تعالى : ﴿الزانيةُ والزّانِي فَاجْلِدُوا ﴾. على اعتبار أنّ (أل) اسم موصول. (الأستراباذي، د.ت، 1 / 238، النور : 4)

وذكروا شروطاً غير التي مرّت، منها أن يكون المبتدأ نكرة عامة موصوفة بالفعل أو بالظرف أو الجار والمجرور، كقولنا : كلُّ رجلٍ (يأتيني / أمامك / في الدار) فله درهم. (المرجع السابق، 1 / 240، ابن عقيل، 1982، 1 / 245)

والسّر في هذين الشرطين أن الأسماء الموصولة والنكرة الموصوفة بواحد من الأشياء التي سبقتْ، فيها دلالة على العموم، وهذه الدلالة تشبه الإبهام اللاّحق بأسماء الشرط. من هنا تدخل الفاء في خبرهما؛ تشبيها للخبر بجواب الشرط، ولهذا فإنْ لم يُشعر الاسم الموصول بالإبهام وكذا النكرة الموصوفة، فلا يقترن خبرهما بالفاء؛ لبعد الشبه بأسماء الشرط. كقولنا : زيد الذي أتاني له درهم. ولا يجوز : فله درهم، بالفاء. (ابن يعيش، د.ت، 1 / 195)

أما شرط وصف النكرة بالفعل، وما أشبهه من الظرف والجار والمجرور فلأن الصفة تشبه الصلة في وجه مشابهتها بالشرط والجزاء. (المرجع السابق، 1 / 196) وقد انبنت على مشابهة الخبر لجواب الشرط مسألة تتعلق بالتزام الرتبة الأصل من حيث تأخير الخبر المقترن بالفاء وجوباً، لأن يشبه جواب الشرط الذي لا يجوز تقديمه على الشرط نفسه. (ابن مالك، 1984 ، 298/1)

ويبدو أنّ أسلوب ربط الخبر بالفاء – في ضوء الشروط السابقة – قد مكّن النحاة من تأكيد علاقات تشبيهيّة وإبرازها بين اسم الفاعل والمفعول والفعل.

فقد اشترط النحاة لجواز دخول الفاء على الخبر، أن تكون صلةُ (أل) الموصول فعلاً في صورة اسم الفاعل أو المفعول. ومثال ذلك ما سبق في قوله تعالى : ﴿ الزانيةُ والزاني فاجلدوا ﴾. وهذا الاشتراط يقوّي المشابهة بين اسم الفاعل والمفعول والفعل من جهة، ويقرب الشبّه بين الاسم الموصول واسم الشرط، إذ الأصل في جملة الشرط أن تكون فعليّة. (المرجع السابق، 329/1، 330 ، النور:4)

ويتعلق بالأسماء الموصولة موضع آخر من التشبيه، يقوم على تفسير عدم الجزم بالأسماء الموصولة التي تضمنت معنى الشرط في جملة : الذي يأتيني فله درهمان. وما أشبهها.

وكان تفسير السيوطي يعتمد على الفرق بين الأسماء الموصولة والشرط. فالأسماء الموصولة وُضعت ليتمّ وصفُ المعارف بالجمل، فأشبهتْ – بذلك – لام التعريف الجنسية فكما أنها لا تعمل فكذلك الأسماء الموصولة. وأمر آخر يعود إلى أن جملة الاسم الموصول معلومة للمخاطب، بخلاف جملة الشرط، وآخر أن الموصول مع صلته اسم مفرد، والشرط مع ما يقتضيه جملتان مستقلتان. (السيوطي، 2001، 249)

والظاهر أن نظرية التشبيه قد تجاوزت – أحياناً – أصول نظرية العامل، بدليل تفسير عدم عمل الأسماء الموصولة بشيء من التشبيه، فالمعروف أنّ أصل العمل للأفعال، وأن ما يأتي عاملاً من الأسماء والحروف لا بّد له من سبب، والمنحى السابق من التفسير يخالف هذا الأصل؛ لأن قواعد التشبيه تقتضي أثراً إعرابياً، إذا ما تضمنت الأسماء الموصولة معنى الشرط، ولكنه أثر مهجور للأسباب السابقة.

وقد التفت النحاة إلى النواسخ الحرفيّة المشبهة بالفعل، فربطوا بين دخولها على الموصولات ودخول الفاء على الخبر.

فالمبتدأ الموصول يشبه اسم الشرط في التصدر وبعدم دخول النواسخ عليه. (الأستراباذي، د.ت، 1 / 241)

ويذهب سيبويه إلى أن النواسخ (كأنّ وليت ولعلّ ولكنّ) تشبه الفعل فتغيّر اللفظ والمعنى فلما عملت في هذه الموصولات والنكرة الموصوفة؛ بَعُدتْ الموصولات والنكرة الموصوفة عن مشابهة الشرط، فلم يجز دخول الفاء في خبرها، وجاز دخول الفاء في خبر (إنّ) لأنها لا تغيِّر معنى الابتداء والخبر. ومن ذلك ما ورد في قوله تعالى : ﴿ قلْ إنّ الموتَ الذي تفِرّون منه فإنّه مُلاقِيكم ﴾. (ابن يعيش، د.ت، 1 / 197،الجمعة : 8)

ويذكر بعض النحاة أنّ الشبه باسم الشرط قد زال من حيث عمل ما قبله فيه؛ ولهذا يمتنع دخول الفاء في خبر (إنّ) وهو محجوج بما ورد في الآية السابقة. (ابن عقيل، 1،1980 / 247)

لقد أفاد التشبيهُ النحاة في الربط بين أسلوب الشـــرط والأســـماء الموصـــولة والنواسخ، لتبيين مسألة وجوب ربط الخبر بالفاء وعدمه، وهو أمر ما كان ليتضـــح بالسهولة، لو لم يلجأوا إلى مثل هذا المنحى من الربط باصطناع مســـائل التشـــبيه النحوي.

الترجيح بين رفع الاسم المشغول عنه ونصبه

يتساوى رفعُ الاسم المشغول عنه ونصبه في بعض أنماط أسلوب الاشـــتغال، كقولنا : زيد ضاربٌ عمراً وبكراً أكرمته. فلا يجوز رفع (بكر) بل يجب نصبه لأن اسم الفاعل – هنا- يشبه الفعل من حيث العمل. ويترجّح رفع (بكر) على نصبه، إذا كان اسم الفاعل عاملاً عملَ الفعل اللاّزم في قولنا: زيد قائمٌ غلامُه وبكراً كلّمتُه. والسبب في ذلك أن اسم الفاعل –إذا لم ينصب المفعول به – لم تتم مشابهته للفعل. فقد يرفع العاملُ الضعيفُ المشابهُ للفعل، كما هو الحال في رفع الاسم الذي يأتي بعد الاسم المنسوب إليه. (الأستراباذي، د.ت، 1 / 425)

ونخلص من هذا إلى نتيجتين: الأولى وتقوم على أنّ تمام مشابهة اسم الفاعـــل بالفعل لا تحدث إلاّ حين يجري اسم الفاعل مجرى الفعـــل المتعـــدي. والثانيـــة أنّ للتشبيه النحوي أثراً في توجيه إعراب الأنماط اللغويّـــة والتـــرجيح بـــين حـــالات الإعراب المختلفة.

مشابهة المنادى (الشبيه بالمضاف) بالمضاف

رصد النحاةُ ثلاث حالاتٍ من نصب الاسم المنادى جاءت على الأصل وهي: الاسم المنادى المفرد النكرة والمضاف والشبيه بالمضاف. (ابن مالك، 1982، 3 / 1296)

وقد وسم الصيمريّ (الشبيهَ بالمضاف) بالموصول، وعرّفه بأنّه "كل اسم لا يتمّ بنفسه، ويحتاج إلى تمام". (الصيمريّ، 1982، 1 / 338) ويتّفق النحاة علـــى أن الشبيه بالمضاف – في باب النداء – هي الأسماء المشتقة، كاسم الفاعـــل واســـم المفعول والصفة المشبهة وأفعل التفضيل. وهذه تُتمّم ما بعدها بالعمل. ومن الشـــبيه بالمضاف أيضاً : العدد المعطوف إذا سمّي به مثل : يا ثلاثةً وثلاثين. (ابن مالك، 1982، 3 / 1296)

ويتخذ تفسير نصب الشبيه بالمضاف منهجين يكمّل أحدهما الآخر:

الأول : المنهج العام الذي يُقسّم الاسم المنادى إلى مبنيّ ومعرب. والمبني هو الاسم المفرد العلم والنكرة المقصودة. وقد بُنيت لأنها أشبهت الضمائر من ثلاثة وجوه هي: الإفراد والتعريف وكونها مخاطبة، وحقّ الخطاب أن يقع بالضمائر فلما استعمل الاسم بدلاً من الضمير، وجب بناؤه.

وأما المعربات فنصبت لأنها لم تشبه الضمائر، لأنّ الضمائر لا تكون نكرة ولا مضافة ولا موصولة ولا موصوفة. (الصيمريّ، 1982، 1 / 338)

وما كان يلزم النحاة أن يفسِّروا سبب إعراب الاسم المنادى؛ لأنّه جاء على الأصل الذي يستحقّه الاسم، من حيث إنّ الإعراب هو الأصل.

وثاني منهجي تفسير الشبيه بالمضاف يقوم على رصد وجوه الشبه بين المضاف والشبيه به، إذ تقوم المشابهة على أنّ الأول عاملٌ في الثاني، وكذلك تخصيص الاسم الأول منهما بالثاني، وأنّ الاسم الثاني من تمام الأول. (ابن يعيش، د.ت، 1 / 250، 251)

تشبيه الاسم المُكرَّر في أسلوبي التحذير والإغراء بالفعل

يُحذف الفعل في هذين الأسلوبين، إن لم يُكرّر الاسم المنصوب، كقولنا : إيّاك والأسدَ. وظهور الفعل – في هذه الحالة– من الأصول المرفوضة، وليس قول النحاة: إن التقدير أيّاك باعد أو نحِّ إلا طريقة تعليميّة هدفها بيان ما حذف، وليست حالة نطقيّة إذا ما قصد إلى معنى هذا الأسلوب. (المرجع السابق، 1 / 312)

ويُحذف الفعل – أيضاً– إذا تكرّر الاسم المنصوب في الأسلوبين، وتمتاز هذه الحالةُ بأن الاسم المكرّر أصبح شبيهاً بالفعل، كقولنا : الأسدَ الأسدَ. (المرجع السابق، 1 / 321)

ونرى أن تكرير الاسم مرتين قد أغنى عن وظيفة الفعل في التركيب، وأن تقدير الفعل يرمي إلى ضرورة تفسير الحركة الإعرابية وارتباطها بالعامل الفعلي المحذوف، ونحن في شك كبير من هذا الارتباط، لأنّ الفتحة ذات قيمة دلالية على المعنى المقصود من هذا الأسلوب وليست أثراً من عامل محذوف.

تشبيه الاسم المنصوب على الاختصاص بالاسم المنادى

شبّه سيبويه نصب الاسم في أسلوب الاختصاص بالاسم المنادى، من حيث نصبهما بالفعل المحذوف اكتفاءً بعلم المخاطب. (سيبويه، 1988، 2 / 233)

ومن وجوه التشابه بين الأسلوبين أنّ الاختصاص لا يقع بعد لفظِ غائب إلاّ على القلّةِ، كقولنا : على المضاربِ الوضعيةُ أيّها البائع.

والسبب في تلك القلّة تقوم على أنّ الاختصاص يشبه النداء، فكما لا يُنادى الغائب كذلك لا يكون في لفظه اختصاص. (السيوطي، د.ت، 31/2)

ويبدو من بعض حالات الاختصاص، أنّه أسلوب مولّد من باب النداء وذلك حين تأتي (أيّ) مبنيّة ومتّصلاً بها (هاء التنبيه) التي تقابل المضاف إليه، وتُوصف (أيّ) بما فيه (أل) التعريف، كقولنا : نحن نَقرُّ أيّها القومُ.

فهو تركيب لغوي في صورة النداء، إذ المُراد بالقوم – وهو صفة لأي – ما يدل عليه ضمير المتكلمين لا المخاطب. أي أنّه نقل من باب النّداء إلى باب الاختصاص للمشاركة المعنويّة بين البابين؛ لأن المنادى مختصّ من بين الأمثال كما يذكر الأستراباذي. (الأستراباذي، د.ت، 1 / 392)

نتائج الدراسة :

تبيّن من دراسة التشبيه الذي أصّله النحاةُ في الدرس اللغوي النحوي القديم، جملةٌ من النتائج نوجز أهمها بالمواضع الآتية :

1- التشبيه النحوي نمط من التفكير اللغوي الجادّ الذي عُرف منذ نشأة النحو العربي الواضحة، ومن ثَمّ شاع وتطور عند النحاة المتأخرين.

2- عَرَف النحاة التشبيه في المستويات الصوتيّة والصرفية والدلالية زيادة على التشبيه النحوي، مثلما عرفوا التشبيه البلاغي. والتشبيه النحوي هو صدىً لتمازج التشبيه بين هذه المستويات.

3- تتّفق نظرية التشبيه النحوي مع نظريات القياس والتعليل والأصل والفرع في بعض الإجراءات والنتائج، ولكنها تختلف عنها في أصولها وقواعدها وفي

كثير من نتائجها المبنية على كون التشبيه، نظريةً لغوية اجتهادية أقرب إلى المجاز منها إلى الحقيقة.

4- نمت نظرية التشبيه النحوي وتطوّرت، من طريق معرفة النحاة لأساليب العرب البيانية القائمة على التشبيه بين الأشياء. وربما أثر البيان القرآني والنبوي الكريمين، في اصطناع النحاة لهما في درسهم النحوي. وكذلك أثرت مشابهة الظواهر اللغويّة لبعضها من حيث اللفظ والمعنى والتصرّف - في داخل التراكيب اللغويّة- في منهج النحاة.

5- تطورت نظريّة التشبيه النحوي بعد الخليل وسيبويه ومَن عاصرهما من حيث، أركانُ التشبيه ومصطلحاتُه ومن حيث القواعد الضابطة لإجراءاته.

6- قبل جمهور النحاة: بصريهم وكوفيهم بالتشبيه النحوي، وعدّوه وسيلةً توضيحيّة تعليميّة، واتّخذوا منه - أحياناً - وسيلة إقناعيّة خاصة بعد تطوّر الخلاف النحوي، ومن ثَمّ اعتمد عليه النحاة في الترجيح بين مذهب نحوي وآخر.

7- اعتقد بعض القدماء والمحدثين أن التشبيه النحوي نمط من القياس المحض؛ لذا رفضوه لأنه - برأيهم- نمط من التفكير غير اللغوي الذي يقترن بالإجراءات المنطقيّة والجدلية ويبعد عن فهم الظاهرة اللغويّة ومنهج العرب في لغتهم، وهذا ما نجده عند ابن مضاء القرطبي من القدماء، وأصحاب النظر اللغوي القائم على الوصفيّة من المحدثين.

وهو اعتقاد بيّنا ضعفه وتهافته.

8- استطاع التشبيه النحوي أن يُفسِّر - بتميّز - حالاتٍ مختلفةً من بناء الاسم، من طريق مقارنة خصائص الأسماء المبنيّة بخصائص الحروف. وقد اعتمدوا - في هذا التفسير- على نظريّات وأصول مختلفة مثل: نظرية التشبيه النحوي ونظرية الأصل والفرع.

9- وكان لاختلاف الأصول والفروع، الأثرُ الواضح في التشبيه النحوي وإجراءاته عند تفسير البناء والإعراب في الأسماء والأفعال.

10- انعكستْ المشابهة القوّية – بين الفعل المضارع واسم الفاعل- على توجيهات النحاة لإعراب الفعل المضارع وبناء الأفعال، وإعمال المشتقات والمصادر والأسماء العاملة الجامدة، في ضوء التشبيه المُتبادل بين الفعل والاسم.

11- فسّر التشبيه النحوي الكثير من سمات الجملة العربيّة، قبل دخول النواسخ عليها وبعده، فاستطاع بذلك أن يوضّح حالات المشابهة بين العناصر الإسنادية، وأساليب التقديم والتأخير والحذف والإثبات وتعدد العناصر نفسها. كما أقام النحاة تفسيرهم للجملة على نمط من النماذج التجريدية التي وضّحوا بها خصائص جملة النواسخ.

12- استطاع التشبيه النحوي، أن يبيّن حقيقة نصب المكملات الفضليّة، وأن يُظهر تشابُهَ الفضلةِ بالفضلة أو تشابهها بالتابع أو بالعمدة. وكذلك استطاع الميْزَ بين وظائف هذه المكملات التركيبيّة.

13- أظهر التشبيه النحوي وجوه اتّفاق التوابع في سماتها وخصائصها ووظائفها، وبين علاقة المشابهة التي تربط بينها وبين العُمد و المكملات الفضليّة من ناحية أخرى.

14- أبان التشبيه النحوي قوةَ النظر عند النحاة، حين ربطوا بين المعنى والمبنى في التركيب. فأبانوا عن سمات اللفظ: الصوتيّة والصرفيّة والتركيبيّة والدلاليّة.

15- أفاد التشبيه النحويُّ النحاةَ في الترجمة للأبواب النحويّة واطلاقه علماً على بعض الأبواب النحوية كالصفة المشبهة واسم الفاعل والفعل المضارع، وأفادهم في مسألة الحدّ والتعريف.

16- اتفقت نتائج التشبيه النحوي مع النظر اللغوي الحديث، من بعض الجوانب التي تتعلق ببنية اللفظ والتركيب في الأصل العميق والسطحي لهما.

وشاهد ذلك ما أصلوه من تحوُّلات الصفة المشبهة والتمييز والحال والمبتدأ والخبر والفاعل وأسلوب الاختصاص.

17-درس التشبيه النحوي الروابط بين الجمل وأبان عن الأسباب التي تؤدي إلى ربط نوع معيّن منها – بالمشابهة- بنمط آخر، كارتباط الخبر بالفاء تشبيهاً بجملة الشرط والجزاء.

18-تفتقت بعضُ الأصول الجدليّة والمناكفة المنطقيّة في أنماط من مسائل التشبيه وبدا الضعف واضحاً في أصول التشبيه النحوي حين تمّ تفسير منع الأسماء من الصرف بمشابهة الفعل.

19- أظهرت دراسة التشبيه النحوي بعض الموضوعات التي تحتاج إلى درس وإعادة نظر، ومن تلك الموضوعات : التضمين والتوسّع أو (السّعة) زيادة على حاجتنا إلى رَجْع النظر ودراسة نهاية الكلمة العربيّة دراسة صوتيّة وصرفيّة ونحويّة، سواء أكانت اسماً أو فعلاً.

20-ونرى أنه لا بأس من اتّخاذ التشبيه النحوي وسيلةً مُجرّدة للتوضيح وإعانة المدرسين على إيصال الأفكار النحويّة في الدرس النحوي الحديث.

المراجع

آبادي، الفيروز مجد الدين محمد، 1980، الهيئة المصرية العامة للكتاب.

أبو المكارم، علي، 1973، **أصول التفكير النحـوي**، منشورات الجامعة اللبييّة، كلية التربية، د.ط.

الأردبيلي،جمال الدين محمد بن عبـد الله،1990، **شـرح الأنمـوذج فـي النحـو للزمخشري**، حققه وعلق عليه: حسني عبد الجليل،مكتبـة الآداب، القـاهرة، د.ط.

الأزهري، خالد بن عبد الله، 2000، **شرح التصريح على التوضيح**، تحقيق : محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1.

الأستراباذي، رضي الدين، د. ت، **شرح كافية ابن الحاجب**، تحقيق : أحمد السـيد أحمد، المكتبة التوفيقيّة، القاهرة، د.ط.

الإسفرائيني، محمد بن أحمد تاج الدين، **اللباب في علم الإعراب**، حققـه : شـوقي المعري، مكتبة لبنان، بيروت، ط1.

الإسنوي، جمال الدين، 1985، **الكوكب الدري فيما يتخرج على الأصول النحويّـة من الفروع الفقهيّة**، تحقيق : محمد حسن عوّاد، دار عمار، الأردن، ط1.

الإشبيلي، ابن أبي الربيع، 1986، **البسيط في شرح جمل الزجاجي**، تحقيق : عيـاد الثبيتي، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط1.

الأنباري، أبو البركات، 1957، **أسرار العربيّة**، عني بتحقيقه : محمد بهجة البيطار، مطبعة الترقي، دمشق، د.ط.

الأنباري، أبو البركات، 1971، **الإغراب في جدل الإعراب ولمع الأدلة في أصـول النحو**، عُني بتحقيقهما : سعيد الأفغاني، دار الفكر، ط2.

الأنباري، أبو البركات، 1961، **الإنصاف في مسـائل الخـلاف بـين النحـويين البصريين والكوفيين**، تحقيق: محمد محيي الـدين عبـد الحميـد، المكتبـة التجارية الكبرى، ط4.

الأنصاري، ابن هشام، 1996، **أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك**، حققه: هـادي حسن حمودي، دار الكتاب العربي، بيروت، ط3.

الأنصاري، ابن هشام، د. ت، **شرح شذور الذهب، ومعه كتاب، منتهى الأرب بتحقيق شرح شذور الذهب** لمحمد محيي الدين عبد الحميد، د.ط.

الأنصاري، ابن هشام، 1992، **مغني اللبيب عن كتب الأعاريب**، تحقيق : محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت، د. ط.

الأندلسي، أبو حيان، 1998، **ارتشاف الضرب من لسان العرب**، تحقيق : رجب عثمان محمد، مراجعة : رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط1.

الأندلسي، أبو حيان، 1992، **البحر المحيط، في التفسير**، طبعة جديدة بعناية صدقي جميل والشيخ عرفات حسونة، دار الفكر، بيروت، د.ط.

الأندلسي، أبو حيان، 1985، **النكت الحسان في شرح غاية الإحسان**، تحقيق: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط1.

الأهدل، محمد بن أحمد، 1995، **الكواكب الدريّة**، شرح الشيخ الأهدل على مُتممة الآجُرُّ ومية، تأليف الشيخ : محمد بن محمد الشهير بالحطاب، أشرف عليه وقدم له : محمد الإسكندراني، دار الكتاب العربي، بيروت، ط1.

أيوب، عبد الرحمن، 1957، **دراسات نقدية في النحو العربي**، مؤسسة الصباح، الكويت، د.ط.

ابن بري، عبد الله بن أبي الوحش، 1996، **شروط الحال وأحكامها وأقسامها**، تحقيق، حاتم صالح الضامن، مجلة مجمع اللغة العربيّة بدمشق، ج(1)، م(72) عدد خاص.

ابن جنّي، أبوالفتح عثمان، 1990، **الخصائص**، تحقيق : محمد علي النجار، مشروع النشر العربي المشترك، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط4.

ابن جنّي، أبو الفتح عثمان، 1985، **اللمع في العربية**، تحقيق : حامد المؤمن، عالم الكتب، مكتبة النهضة العربية، بيروت، ط2.

ابن جنّي، أبو الفتح عثمان، 1379هـ، **المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها**، تحقيق : علي النجدي ناصف وآخرين، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، د.ط.

ابن جنّي، أبو الفتح عثمان، 1999، **المنصف شرح ابن جنّي لكتاب التصريف لأبي عثمان المازني**، تحقيق : محمد عبد القادر عطــا، منشــورات دار الكتــب العلمية، بيروت، ط1.

ابن دريد، أبو بكر محمد بن الحسن، 1987، **جمهرة اللغة**، تحقيق: رمزي بعلبكي، دار العلم للملايين، بيروت، ط1.

ابن زنجلة، أبو زرعة عبد الرحمن، 2001، **حجــة القــراءات**، تحقيــق : ســعيد الأفغاني، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط5.

ابن السراج، أبو بكر، 1999، **الأصول في النحو**، تحقيق، عبــد الحســين الفتلــي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط4.

ابن الشجري، هبة الله بن علي، 1992، **أمالي ابن الشجري**، تحقيق : محمود محمد الطناحي، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط1.

ابن عصفور، أبو الحسن علي بن مؤمن، 1998، **شرح جمل الزجــاجي**، قدم لــه : فواز الشعار، إشراف : إميل يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1.

ابن عقيل، بهاء الدين عبد الله، 2000، **شرح ابن عقيل علــى ألفيــة ابــن مالــك** (طبعة جديدة ومنقحة) راجعها: محمد أسعد النادري، المكتبــة العصــرية، بيروت.

ابن عقيل، بهاء الدين عبد الله، 1982 – 1984، **شرح التســهيل المســاعد علــى تسهيل الفوائد**، تحقيق : محمد كامل بركات، جامعة الملك عبد العزيز، دار الفكر، دمشق، ط1.

ابن فارس، أبو الحسين بن أحمد، د. ت، **الصــاحبي**، تحقيق : أحمد صقر، مطبعــة عيسى البابي، الحلبي وشركاه، القاهرة، د.ط.

ابن فارس، أبو الحسن أحمد، د. ت، **معجم مقاييس اللغة**، تحقيــق : عبــد الســلام هارون، دار الجيل، بيروت، د.ط.

ابن مالك، جمال الدين، 1974، **شرح التسهيل**، تحقيق: عبد الرحمن السيد، مكتبــة الأنجلو المصرية، القاهرة، ط1.

ابن مالك، جمال الدين، 1982، **شرح الكافية الشافية**، حققه: عبد المنعم أحمد هريدي، جامعة أم القرى، دار المأمون للتراث، ط1.

ابن منظور، جمال الدين، 1990-1994، **لسان العرب**، دار صادر، بيروت، ط3.

ابن الناظم، بدر الدين، د.ت، **شرح ألفية ابن مالك**، تحقيق وضبط: عبد الحميد السيد، دار الجيل، بيروت، د.ط.

ابن الورّاق، أبو الحسن محمد بن عبد الله، 2002، **علل النحو**، تحقيق ودراسة: محمد جاسم الدرويش، بيت الحكمة، بغداد، د.ط.

ابن يعيش، سابق الدين محمد، 1991، **التهذيب الوسيط في النحو**، تحقيق : فخر صالح قدارة، دار الجيل، بيروت، ط1.

ابن يعيش، موفق الدين، د.ت، **شرح المفصل**، حققه وشرح شواهده: أحمد السيد أحمد وزميله، المكتبة التوفيقية، د.ط.

البجة، عبد الفتاح، 1998، **ظاهرة قياس الحمل في اللغة العربيّة، بين علماء اللغة القدامى والمحدثين**، دار الفكر للنشر والتوزيع، عمان، ط1.

برجشتراسر، 2003، **التطور النحوي** (محاضرات ألقاها في الجامعة المصريّة عام (1929) أخرجه وصححه وعلق عليه، رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط4.

البستاني، بطرس، 1870، **محيط المحيط**، نسخة مصورة بطريقة الفوتواوفست نقلاً عن طبعة (1870) مكتبة لبنان، بيروت، د. ط.

بشر، كمال محمد، 1986، **دراسات في علم اللغة**، دار المعارف، مصر، ط9.

البطليوسي، أبو بكر محمد بن السيد، 1980، **كتاب الحلل في إصلاح الخلل من كتاب الجمل**، تحقيق، سعيد عبد الكريم سَعّودي، دار الرشيد للنشر، منشورات وزارة الثقافة والإعلام، الجمهورية العراقية، د.ط.

التفتازاني، سعد الدين بن مسعود، 2001، **المطوّل شرح تلخيص مفتاح العلوم**، تحقيق : عبد الحميد هنداوي، منشورات أحمد بيضون، دار الكتب العلميّة، بيروت، د. ط.

الثمانيني، عمر بن ثابت، 2002، **الفوائد والقواعد**، دراسة وتحقيق : عبد الوهاب محمود الكلحة، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط1.

الجبالي، حمدي محمود، 1995، **الخلاف النحوي الكوفي**، رسالة دكتوراه غير منشورة ، الجامعة الأردنية، كلية الدراسات العليا.

الجرجاني، عبد القاهر، 1994، **دلائل الإعجاز في علم المعاني**، صحّح أصله الشيخ محمد عبده والشيخ محمد محمود الشنقيطي، وعلق عليه : محمد رشيد رضا، دار المعرفة، بيروت، ط1.

الجرجاني، عبد القاهر، 1982، **المقتصد في شرح الإيضاح**، تحقيق : كاظم بحر المرجان، وزارة الثقافة والإعلام، الجمهورية العراقية، دار الرشيد للنشر، د.ط.

الجمحي، ابن سلام، د.ت، **طبقات فحول الشعراء**، قرأه وشرحه: محمود محمد شاكر، مطبعة المدني، المؤسسة السعودية بمصر، د.ط.

الجواري، أحمد عبد الستار، 1984، **نحو التيسير دراسة ونقد منهجي**، مطبوعات المجمع العلمي العراقي، بغداد.

الجواري، أحمد عبد الستار، 1978، **نحو المعاني**، مكتبة المجمع العلمي العراقي، بغداد، ط1.

الحديثي، خديجة، 1990، **المدارس النحوية**، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، بغداد، ط1.

حسان، تمام، 1991، **الأصول، دراسة ابيستمولوجية لأصول الفكر اللغوي العربي**، دار الثقافة، الدار البيضاء (المغرب)، د.ط.

حسّان، تمام، 1994، **اللغة العربيّة معناها ومبناها**، دار الثقافة، الدار البيضاء، د.ط.

الحسن، ميادة محمد، 2001، **التعليل بالشبه وأثره في القياس عند الأصوليين**، مكتبة الرشد، الرياض، ط1.

الحمد، غانم قدوري، 2002، **المدخل إلى علم أصوات العربيّة**، منشورات المجمع العلمي، بغداد، د. ط.

الحطاب، فؤاد أحمد السيد، 1988، **قضيّة الشبه في النحو العربي**، دار الطباعة المحمديّة، القاهرة، ط1.

الحموز، عبد الفتاح أحمد، 1991، التعادل في العربيّة، **مؤتة للبحوث والدراسات** المجلد (6)، العدد (2).

الحموز، عبد الفتاح أحمد، 1990، النظير وعدمه، **المجلة العربية للعلوم الإنسانية**، جامعة الكويت، العدد (38) السنة (15).

حميدة، مصطفى، 1997، **نظام الارتباط والربط في تركيب الجملة العربيّة**، مكتبة لبنان، الشركة العربيّة العالمية للنشر لونجمان، ط1.

حلواني، محمد خير، 1999، **المغني الجديد في علم الصرف**، دار الشرق العربي، بيروت، حلب، ط5.

الخليل، عبد القادر مرعي، 2002، **التشكيل الصوتي في اللغة العربية بحوث ودراسات**، مطبعة البهجة، ط1.

الخليل، عبد القادر مرعي، 1993، **المصطلح الصوتي عند علماء العربية في ضوء علم اللغة المعاصر**، المطبعة الوطنية، عمان، ط1.

الخوارزمي، صدر الأفاضل القاسم بن الحسين، 1998، **ترشيح العلل**، تحقيق : عادل محسن سالم العميدي، جامعة أم القرى، ط1.

الخوارزمي، صدر الأفاضل القاسم بن الحسين، 1990، **شرح المفصّل في صنعة الإعراب الموسوم بالتخمير**، تحقيق : عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، مكة المكرمة، جامعة أم القرى، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط1.

الراجحي، عبده، 1986، **النحو العربي والدرس الحديث**، بحث في المنهج، دار النهضة العربية، بيروت، د.ط.

الرشود، حصة بنت زيد، 2000، **الوجوب في النحو**، جامعة أم القرى، سلسلة الرسائل العلمية الموصى بطبعها (28) ط1.

الرماني، أبو الحسن علي بن علي، د.ت، **معاني الحروف**، حققه: عبد الفتاح إسماعيل شلبي، دار نهضة مصر، القاهرة، د.ط.

الزبيدي، محمد مرتضى، 1965، **تاج العروس من جواهر القاموس**، تحقيق : أحمد فراج، وزارة الإرشاد والأنباء، الكويت، ط1.

الزجاج، أبو إسحاق، 2000، **ما ينصرف وما لا ينصرف**، تحقيق: هدى محمود قراعة، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط3.

الزجاج، أبو إسحاق، 1988، **معاني القرآن وإعرابه**، شرح وتعليق : عبد الجليل عبده شلبي، عالم الكتب، بيروت، ط1

الزجاجي، أبو القاسم، 1996، **الإيضاح في علل النحو**، تحقيق : مازن المبارك، دار النفائس، بيروت، ط6.

الزجاجي، أبو القاسم، 1999، **مجالس العلماء**، تحقيق : عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط3.

الزعبي، آمنة، 1996، **مصادر الأفعال الثلاثية في اللغة العربيّة، دراسة وصفيه تاريخية**، مؤسسة رام للتكنولوجيا والكمبيوتر، عمان، ط1.

الزمخشري، أبو القاسم محمد، 2001، **الكشاف**، طبعة جديدة، حققها عبد الرزاق المهدي، دار إحياء التراث العربي، مؤسسة التاريخ العربي، بيروت، ط2.

الساقي، فاضل، 1977، **أقسام الكلام العربي من حيث الشكل والوظيفة**، مكتبة الخانجي، القاهرة، د.ط.

السامرائي، إبراهيم، 1983، **الفعل زمانه وأبنيته**، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط3.

السامرائي، إبراهيم، 1997، **النحو العربي نقد وبناء**، دار البيارق، بيروت، دار عمار، عمان، ط1.

السامرائي، فاضل صالح، 1990، حقيقة رأي الكوفيين في النقص والتمام في الأفعال، **مجلة المجمع العراقي**، بغداد، ج(2) المجلد (41)

السامرائي، فاضل صالح، 1974، 1975، ما يُخفّف من الأحرف المشبهة بالفعل، **مجلة كلية الآداب**، جامعة بغداد، مطبعة المعارف، العدد (18).

السامرائي، محمد فاضل، 2004، **الحجج النحوية حتى نهاية القرن الثالث الهجري**، دار عمار، عمان، ط1.

السلسيلي، أبو عبد الله محمد بن علي، 1986، **شفاء العليل في إيضـــاح التســهيل**، دراسة وتحقيق : الشريف عبد الله البركاتي، المكتبة الفيصلية، مكة المكرمة، ط1.

سلمان، عدنان محمد، 1991، **التوابع في كتاب ســيبويه**، وزارة التعلــيم العــالي والبحث العلمي، جامعة بغداد، د.ط.

سلمان، عدنان محمد، 1991، **دراسات في اللغة والنحــو**، وزارة التعلــيم العــالي والبحث العلمي، مطابع دار الحكمة، د.ط.

السهيلي، أبو القاسم، 1992، **نتائج الفكر في النحو**، حققه وعلق عليه : الشيخ عادل عبد الموجود وزميله، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1.

السهيلي، أبو القاسم، 1984، **نتائج الفكر في النحــو**، تحقيــق: محمــد البنــا، دار الرياض، ط2.

سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان، 1988، **الكتاب**، تحقيق : عبد السلام هــارون، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط3.

السيرافي، أبو سعيد، 1986، 1990، **شرح كتاب ســيبويه**، حقــق الجــزء الأول: رمضان عبد التواب بالاشتراك، وحقق الجزء الثاني وحده، الهيئة المصــريّة العامة للكتاب، د.ط.

السيوطي، جلالة الدين، 2001، **الأشباه والنظائر في النحو**، وضع حواشيه : عزيد الشيخ، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1.

السيوطي، جلال الدين، د. ت، **همع الهوامع في شرح جمع الجوامع**، تحقيق : عبد الحميد هنداوي، المكتبة التوفيقية، القاهرة، د.ط.

شاهين، عبد الصبور، 1987، **أثر القراءات في الأصوات والنحو العربي، أبو عمر بن العلاء**، مكتبة النخانجي، القاهرة، ط1.

شاهين، عبد الصبور، د.ت، **القراءات القرآنية في ضوء علم اللغة الحديث**، مكتبة الخانجي، القاهرة، د.ط.

الشاويش، غالب بن محمد، 1996، **الكافي في علم العــروض والقــوافي**، مطــابع أضواء البيان، الرياض، ط1.

الشاوي، يحيي، 1995، **ارتقاء السيادة في علم أصول النحو**، تقديم وتحقيق : عبد الرزاق السعدي، دار الأنبار، بغداد، ط1.

الشايب، فوزي، 1983، **أثر القوانين في بناء الكلمة العربية**، رسالة دكتوراه، جامعة عين شمس.

الشايب، فوزي، 1999، **محاضرات في اللسانيات**، وزارة الثقافة، عمان، ط1.

الشايب، فوزي، 1996، منع الصرف بين الاستعمال والتعقيد النحوي، **مجلة مجمع اللغة العربيّة**، دمشق ج (3) المجلد (73).

شرف الدين، محمود، 1984، **الإعراب والتركيب بين الشكل والنسبة دراسة تفسيرية**، دار مرجان للطباعة، ط1.

الشَلَوبين، أبو علي عمر بن محمد، د.ت، **شرح المقدمة الجزولية الكبير**، دراسة وتحقيق : تركي بن سهو العتيبي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط2.

الشنتمري، أبو الحجاج يوسف بن سليمان، 1987، **النكت في تفسير كتاب سيبويه**، تحقيق : زهير عبد المحسن سلطان، منشورات معهد المخطوطات العربية، الكويت، ط1.

الشنقيطي، أحمد بن الأمين، د.ت، **الدرر اللوامع على همع الهوامع شرح جمع الجوامع**، عُني بتصحيحه ومقابلة أصوله : أحمد السيد، المكتبة التوفيقية أمام الباب الأخضر، القاهرة، د.ط.

الصبان، أبو العرفات محمد بن علي، 1997، **حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك**، ضبطه وصححه وخرّج شواهده، إبراهيم شمس الدين منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1.

الصيمري، أبو عبد الله بن علي، 1982، **التصبرة والتذكرة**، تحقيق : فتحي أحمد مصطفى، جامعة أم القرى، دار الفكر، دمشق، ط1.

ضيف، شوقي، 1995، **تجديد النحو**، دار المعارف، القاهرة، ط4.

عبابنة، جعفر، 1984، **مكانة الخليل بن أحمد في النحو العربي**، دار الفكر للنشر والتوزيع، عمان، ط1.

عبابنة، يحيي، 2000، **دراسات في فقه اللغة والفنولوجيا العربيّة**، دار الشروق، عمان، ط1.

العبادي، أحمد بن قاسم، 1983، **رسالة في اسم الفاعل المراد به الاستمرار في جميع الأزمنة**، تحقيق ودراسة: محمد حسن عواد، دار الفرقان، عمان، ط1.

عبد التواب، رمضان، 1997، **التطور اللغوي مظاهره وعلله وقوانينه**، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط3.

عبد التواب، رمضان، 1996، **مشكلة الهمزة العربية**، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط1.

عبد الجليل، محمد بدري، 1986، **المجاز وأثره في الدرس اللغوي**، دار النهضة العربيّة، بيروت، د.ط.

عبد المطلب، محمد، 1997، **البلاغة العربيّة قراءة أخرى**، مكتبة لبنان، الشركة المصرية العالمية للنشر لونجمان، ط1.

عثمان، عبد الفتاح، 1993، **التشبيه والكناية بين التنظير البلاغي والتوظيف الفني**، مكتبة الشباب، د.ط.

العكبري، أبو البقاء، 2001، **التبيان في إعراب القرآن**، تحقيق : سعد كريم الفقي، دار اليقين للنشر والتوزيع، الإسكندرية، ط1.

العكبري، أبو البقاء، عبد الله بن الحسين، 1995، **اللباب في علل البناء والإعراب**، تحقيق : غازي طليمات وزميله، دار الفكر المعاصر، بيروت، دمشق، ط1.

العكبري، أبو البقاء، 1992، **مسائل خلافية في النحو**، حققه وقدم له : محمد خير حلواني، دار الشروق العربي، بيروت، ط1.

العلوي، يحيي بن حمزة، 1982، **الطراز المتضمن لأسرار البلاغة وعلوم حقائق الإعجاز**، دار الكتب العلمية، بيروت، د.ط.

العمراوي، محمد عبد الفتاح، 1995، **المشابهة ودورها في التراث النحوي**، رسالة دكتوراه غير منشورة ، جامعة القاهرة، كلية دار العلوم.

عواد، محمد حسن، 1997، التعريف والنقد، دراسة في بحث : مشكلات في معالجة النحاة لموضوع النداء، **مجلة مجمع اللغة العربية**، دمشق، ج(3) المجلد (76).

العيني، بدر الدين، د. ت، **شرح المراح في التصريف**، حققه: عبد الستار جواد، مطبعة الرشيد، بغداد، د.ط.

الغلاييني الشيخ مصطفى، 1995، **جامع الدروس العربية**، المكتبة العصرية صيدا، بيروت، ط30.

فاخر، محمد علي، 1990، **شرح المقرب لابن عصفور**، مطبعة السعادة، ط1.

الفارسي، أبو علي، 1984، 1993، **الحجة للقراء السبعة**، حققه وراجعه : بدر الدين قهوجي وزملاؤه، دار المأمون للتراث، دمشق، ط1.

الفارقي، أبو القاسم، 1993، **تفسير المسائل المشكلة في أول المقتضب**، تحقيق : سمير أحمد معلوف، معهد المخطوطات العربية، القاهرة، ط1.

الفاسي، أبو عبد الله، 2000، **فيض نشر الانشراح من روض طي الاقتراح، ومعه الاقتراح في أصول النحو وجدله**، السيوطي، تحقيق وشرح : محمود يوسف فجال ، دار البحوث للدراسات الإسلامية وإحياء التراث، الإمارات العربيّة المتحدة، دبي، ط1.

الفراء، أبو زكريا يحيي بن زياد، د. ت، **معاني القرآن**، تحقيق : عبد الفتاح إسماعيل شلبي وزميله، د.ط.

فضل، صلاح، 1994، **بلاغة الخطاب وعلم النص**، دار عالم المعرفة، القاهرة، ط1.

القرطبي، ابن مضاء، د. ت، **الرد على النحاة**، تحقيق : شوقي ضيف، دار المعارف، القاهرة، ط3.

القضاة، سلمان، 1989، هل الحال فضلة في أسلوب العربيّة، **مجلة أبحاث اليرموك** (سلسلة الآداب واللغويات) المجلد (7) العدد (1).

القيسي، أبو محمد مكي، 1997، **الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها**، تحقيق : محيي الدين رمضان، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط5.

الكردي، سعد، 2001، العلل التعليميّة وأهميتها في النحو العربي، **مجلة مجمع اللغة العربيّة**، دمشق، ج(3) مجلد (76).

الكناعنة، عبد الله، د.ت، **أثر الحركة المزدوجة في بنية الكلمة العربيــة**، دراســة لغويّة، وزارة الثقافة، عمان، ط1.

اللبدي، محمد سمير، 1985، **معجم المصطلحات النحويــة والصــرفية**، مؤسســة الرسالة، دار الفرقان، بيروت، ط1.

المالقي، أحمد عبد النور، د. ت، **رصف المباني في شرح حروف المعاني**، تحقيق : أحمد محمد الخراط، مطبوعات اللغة العربية، دمشق، د.ط.

المبرد، أبو العباس محمد بن يزيد، 1994، **المقتضب**، تحقيق : محمد عبد الخــالق عظيمة، المجلس الأعلى للشؤون الإسلاميّة، لجنة إحياء التــراث الإســلامي القاهرة، د.ط.

المتوكل، أحمد، 1987، **من قضايا الربط في اللغة العربية**، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، د.ط

مجاهد، عبد الكريم، 1998، الكف عن العمل النحــوي بــين التعلــيلات الشــكلية والمعنوية، **مجلة مجمع اللغة العربيــة**، دمشق ج(3) المجلد (73) عــدد خاص.

محمد، أحمد سعد، 1999، **الأصول البلاغية في كتاب سيبويه وأثرها فــي البحــث البلاغي**، مكتبة الآداب، القاهرة، ط1.

المخزومي، مهدي، 1986، **الخليل بن أحمد الفراهيدي أعماله ومنهجه**، دار الرائد العربي، بيروت، ط2.

المخزومي، مهدي، 1986، **في النحو العربي قواعد وتطبيق**، مطبعةالبابي الحلبي، مصر، ط2.

المخزومي، مهدي، 1986، **في النحو العربي وتوجيه**، دار الرائد العربي، بيروت، ط2.

المرادي، الحسن بن قاسم، 1983، **الجنى الداني في حروف المعاني**، تحقيق : فخر الدين قباوة وزميله، دار الآفاق الجديدة، بيروت، ط2.

المساعفة، خالد، 1999، **توجيهات قراءة الإمام نافع المدني في ضوء آراء المدرسة التركيبيّة**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة مؤتة.

المساعفة، نجود، 2002، **المعنى النحوي في مذاهب علماء العربية مقاربة لسانية حديثة**، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الدراسات العليا، الجامعة الأردنية.

مصطفى، إبراهيم، 1959، **إحياء النحو**، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر، القاهرة، د. ط.

المطلبي، غالب، 1999، ظاهرة التنوين في العربيّة الأصول والوظيفة، **جرش للبحوث والدراسات**، عمادة البحث العلمي، جامعة جرش، مجلد (3) العدد (2).

المطلبي، غالب، 1984، **في الأصوات اللغوية دراسة في أصوات المد العربية**، منشورات وزارة الثقافة والإعلام، الجمهورية العراقية، د.ط.

مطلوب، أحمد والبصير، حسن، 1986، **البلاغة والتطبيق**، الجمهورية العراقية، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، ط1.

الملخ، حسن، 2001، **نظرية الأصل والفرع في النحو العربي**، دار الشروق، عمان، ط1.

الملخ، حسن، 2000، **نظرية التعليل في النحو العربي بين القدماء والمحدثين**، دار الشروق، عمان، ط1.

النجار، لطيفة، 1994، **دور البنية الصرفية في وصف الظاهرة النحوية وتقعيدها**، دار البشير، عمان، ط1.

النحاس، أبو جعفر، 1988، **إعراب القرآن الكريم**، تحقيق : زهير غازي زاهد، عالم الكتب، مكتبة النهضة العربية، بيروت، ط3.

النحاس، أبو جعفر، 2002، **شرح ديوان امرىء القيس**، قرأه ووضع فهارسه، عمر الفجاوي، وزارة الثقافة، عمان، ط1.

نحلة، محمود محمد، 1988، **مدخل إلى دراسة الجملة العربية**، دار النهضة، بيروت، د.ط.

النحوي، الجليس أبو عبد الله، 1994، **ثمار الصناعة في علم العربيّة**، تحقيق: حنّا جميل حداد، وزارة الثقافة، عمان الأردن، مكتبة الحسين، ط1.

يعقوب، بديع أميل، 1992، **الممنوع من الصرف بين مذاهب النحاة والواقع اللغوي**، دار الجيل، بيروت، ط1.

يموت، غازي، 1995، **علم أساليب البيان**، دار الفكر اللبناني، بيروت، ط2.